

ديوان السنَّة

موسوعة شاملة لكل ما ورد عن سيد المرسلين من أقوال وأفعال وتقريرات

الطهارة

المجلد التاسع

كتاب السواك

إعداد

مجموعة من الباحثين

إشراف

عدنان بن محمد العرعور



كتاب السواك

أبواب فضائل السواك وحكمه

١٧١- بَابٌ: السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ

[١١٠٤ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

۞ **الحكم: حديث جيِّد. وعلَّقه** البخاري بصيغة الجَزْم. **وصحَّحه** ابن خزيمة، وابنُ حِبَّان، وابن المُلَقِّن، والعراقي، والبُوصِيري، والعَيْني، والسُّيوطي، والألباني. **وحسَّنه** ابن عبد البر، والبَغَوي، والنَّوَوي. **وثبَّته** ابنُ الصلاح. وقال المُنْذري: «رجال إسنادِه كلُّهم ثقات». وقال ابن دقيقِ العيدِ: «حديث جيِّد».

اللغة:

(السِّوَاك) - بالكسر -، والمِسْواك: ما تُدْلَكُ به الأسنانُ من العِيدان. يقال: ساكَ فَاهُ يَسُوكُه: إذا دَلَكَه بالسِّواك. فإذا لم تَذْكُرِ الفمَ قلتَ: اسْتَاكَ. (النهاية ٢/ ٤٢٥).

(مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ): أي: يُطهِّر الفمَ.

ونقل ابن الغَرْس عن العَلْقَمي أن ابن هشام سُئل عن هذا الحديث، كيف أَخبر بالمؤنث عن المذكر؟ فأجاب: «أن التاء في «**مَطْهَرَة**» ليست للتأنيث، وإنما هي للكثرة، كقوله: «**الْوَلَدُ مَجْبَنَةٌ مَبْخَلَةٌ**»، أي محلٌّ لكثرة الجُبن

والبخل».

فقيل له: استدل به بعض أهل اللغة على أن السواك يجوز تأنيثُه.

فقال: «هذا غلطٌ، وإلا يلزم أن يستدل بـ«مَجْبَنَة» و«مَبْخَلَة» على أن الولد يجوز تأنيثُه! ولا قائلَ به» (كشف الخفاء للعجلوني ١/ ٤٥٧)، وانظر: (لسان العرب ١٠/ ٤٤٦).

التخريج:

[خ "معلقًا" في كتاب الصوم تحت باب: «سواك الرطب واليابس للصائم» / ن ٥ "واللفظ له" / كن ٤ / حم ٢٤٢٠٣، ٢٤٣٣٢، ٢٤٩٢٥، ٢٥١٣٣، ٢٦٠١٤ / مي ٧٠٢/ خز ١٤٥ / حب ١٠٦٢/ عل ٤٥٦٩[١]، ٤٥٩٨، ٤٩١٦ / طس ٢٧٦ / ش ١٨٠٣ / حمد ١٦٢ / شف ٥٦ / أم ٦٥ / حق ٩٣٦، ١١١٦ / تخث (السفر الثاني ٣٧٤٠، ٣٧٤١) / كر (٣٧/ ٣٢٣) / بكر ١٠٩ / منذ ٣٣٦ / عدني (إمام ١/ ٣٣٢) / مَعْمَري (يوم - تغليق ٣/ ١٦٤، حبير ١/ ٩٩) / عد (١/ ٥٣١)،(٢/ ٩٦) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٣٤) / حل (٧/ ٩٤ - ١٥٩) / أصبهان (٢/ ٩٧)/ هق ١٣٧ - ١٤١ / هقغ ٧٩ / هقع ٥٨٢ / شعب ١٩٣٩، ٢٥٢٢ / تمهيد (١٨/ ٣٠١) / غيب ١٥٧٠ / قشيخ ٢٩٨ / بغ ١٩٩، ٢٠٠ / كما (١٧/ ٢٢٩) / ذهبي (دبيثي ١٥/ ٣٠) / لال (بزاز ق ٥٧/ أ) / مستغفط (ق ١٦٧) / مستغفض ١٣٤، ١٣٥ / ضيا (مرو ق ٦٩/ب) / ظرف (ص ١٨٤) / دبيثي (١/ ٣٤٦) / غلق (٣/ ١٦٤، ١٦٥)].

---

(١) وعنده زيادة: «**وَفِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ..**»، وسيأتي الكلامُ على هذه الزيادة مع شواهدها في موسوعة (الطب) إن شاء الله تعالى.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ من عدة طرق عن عائشةَ رضي الله عنها:

الطريق الأول - وهو أصحُّها -: عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن عائشة، به.

وقد رُوي عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن عبد الرحمن بن أبي عَتِيق، عنه:

أخرجه أحمد (٢٤٩٢٥) قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا يزيد بن زُرَيْع، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي عَتِيق، عن أبيه، أنه سمِع عائشةَ... الحديثَ.

وأخرجه النَّسائي في (الصغرى ٥)، و(الكبرى ٤): عن حُمَيد بن مَسْعَدة، ومحمد بن عبد الأعلى.

وابنُ أبي خَيْثَمة في (تاريخه - السِّفْر الثاني ٣٧٤١): عن يحيى بن عبد الحميد وعُبيد الله بن عُمر.

وابن حِبَّان (١٠٦٢): من طريق رَوْح بن عبد المؤمن.

والحسن بن عليٍّ المَعْمَري في (عمل اليوم والليلة) - كما في (تغليق التعليق ٣/ ١٦٤) -: عن أبي كامل الجَحْدَري ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوارب.

والبَيْهَقي في (السنن الكبرى ١٣٩): من طريق محمد بن أبي بكر.

ورواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٤)، ومن طريقه المِزِّي في (تهذيب الكمال ١٧/ ٢٢٩) -: من طريق عليِّ بن

المَدِيني.

كلُّهم: عن يزيدَ بن زُرَيْع، عن عبد الرحمن بن أبي عَتِيق، عن أبيه، به.

وأخرجه ابنُ أبي خَيْثَمة في (تاريخه - السفر الثاني ٣٧٤٣): عن يعقوب ابن حميد.

وأبو يَعلَى في (المسند ٤٩١٦)، والمَرْوزي في (مسند أبي بكر ١٠٨): عن عبد الأعلى بن حماد.

كلاهما: عن عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي، عن عبد الرحمن بن أبي عَتيق، به.

قال المَعْمَري - عَقِبه -: «ابن أبي عَتيق هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وكان محمدٌ يكْنَى أبا عتيق، ورواية ابن زُرَيْع عن عبد الرحمن بن عبد الله - يعني: ولدَه -» (تغليق التعليق ٣/ ١٦٤).

وقال الحافظ: «الذي أظن في هذا أنه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، نُسِب إلى جده؛ لشهرته» (أطراف المسند ٩/ ٢٢٦). والذي ظنَّه الحافظ هنا جزم به في (إتحاف المهرة ١٧/ ٥٢٦)، بل وقال في (تغليق التعليق ٣/ ١٦٤) - معقبًا على قول المَعْمَري -: «وهذا الذي نبَّه عليه صحيحٌ لا مَحيدَ عنه». وهو كما قال، وانظر رواية ابن إسحاقَ الآتية.

قلنا: وهذا إسناد جيِّد؛ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر والد عبد الرحمن، وثَّقه العِجْلي وابنُ حِبَّان، وقال مصعب الزُّبَيري: «كان امرءًا صالحًا»، وأخرج له الشيخان، (تهذيب الكمال ١٦/ ٦٦ - ٦٩)، وقال الذهبي: «ثقة» (الكاشف ٢٩٥٩)، وقال الحافظ: «صدوق» (التقريب

٣٥٨٨).

وعبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَتِيق؛ روَى عنه جماعةٌ من الثقات، وقال عنه أحمد: «لا أعلم إلا خيرًا» (العلل - رواية عبد الله ٣٣٣٥)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٦٥)، وقال في (مشاهير علماء الأمصار ١١٣٧): «كان ثبْتًا، إلا أنه ربما وهِمَ في الأحايين»، وذكره ابن شاهين في (الثقات ٨٠٩)، وقال الذهبي: «وُثِّق» (الميزان ٣٢٤٠)، وقال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٣٩٢٠).

وقد تُوبِع كما في:

الوجه الثاني: عن محمد بن إسحاقَ، عن عبد الله بن أبي عَتيق:

أخرجه أحمد (٢٤٢٠٣) قال: حدثنا إسماعيل، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن عائشةَ، به.

إسماعيل هو ابن عُلَيَّة، وقد تابعه جماعةٌ:

فأخرجه الشافعي في (المسند ٥٦)، و(الأم ٦٥) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الكبرى ١٣٧)، و(الصغرى ٧٩)، و(المعرفة ٥٨٢) -، والحُمَيدي في (مسنده ١٦٢)، وابن أبي عُمر في (مسنده) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٢) -، ثلاثتُهم: عن ابن عُيَيْنة[1].

(١) وقيل: عن ابن عُيَيْنة عن مِسْعَر عن ابن إسحاق، كذا رواه البَيْهَقي في (الكبرى ١٣٧) من طريقين عن عليِّ بن عبد الحميد الغضائري (محدِّث حلب، ووثَّقه الخطيب)، عن ابن أبي عُمر، عن سفيان به. قال الحافظ: «لكن الذي في (مسند ابن أبي عمر) ليس فيه (مِسْعَر)، فيحتمل أن يكون عنده على الوجهين» (التلخيص الحبير ١/ ٩٩).

وإسحاق بن راهويه في (المسند ١١١٦): عن عيسى بن يونس.

وأحمد (٢٤٣٣٢): عن عَبْدَة بن سُلَيمان.

وأحمد أيضًا (٢٦٠١٤): عن يزيدَ بن هارون.

وابنُ أبي خَيْثَمة في (تاريخه - السِّفْر الثاني ٣٧٤٠): من طريق إبراهيم بن سعد.

وابن المُنْذر في (الأوسط ٣٣٦)، والبَيْهَقي في (شُعَب الإيمان ١٩٣٩)، وأبو الشيخ في (ذكر الأقران ٢٩٨)، وأبو نُعَيم في (الحلية ٧/ ١٥٩)، وفي (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٥) -: من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شُعْبة[١].

ورواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٤) -: من طريق قيس بن الربيع.

والبَغَوي في (شرح السنة ٢٠٠): من طريق أحمد بن خالد.

كلُّهم (ابن عُلَيَّة، وابن عُيَيْنة، وعيسى، وعَبْدة، ويزيد، وإبراهيم، وشُعْبة، وقَيْس، وأحمد بن خالد): عن محمد بن إسحاقَ، عن عبد الله بن محمد بن أبي عَتيق، عن عائشةَ، به.

وهذا إسناد رجالُه ثقات، عدا محمد بن إسحاقَ فـ«صدوق يدلِّس» كما في (التقريب ٥٧٢٥). وقد صرَّح بالتحديث كما في رواية إسماعيلَ ابن عُلَيَّة، وإبراهيمَ بن سعد؛ فزالت شبهةُ تدليسه.

---

(١) في رواية أبي نُعَيم في (السواك) قال: «عن عبد الله بن أبي بكر - من آل أبي بكر -»، وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، نُسِب إلى جده الأعلى.

الوجه الثالث: عن محمد بن عبد الله بن أبي عَتيق، عنه:

قال الطبراني في (الأوسط ٢٧٦): حدثنا أحمد بن رِشْدِين، قال: نا رَوْح بن صلاح، قال: نا سعيد بن أبي أيوب، عن محمد بن عبد الله بن أبي عَتِيق، عن أبيه، عن عائشة، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: شيخ الطبراني أحمد بن رِشْدِين، وهو أحمد بن محمد بن الحَجَّاج بن رِشْدِين؛ ضعيف، انظر: (لسان الميزان ٧٤٠).

الثانية: رَوْح بن صلاح؛ ضعَّفه ابن عَدِي، والدارَقُطْني، وقال ابن يونس: «رُويتْ عنه مناكيرُ»، وقال ابن ما كُولا: «ضعَّفوه»، وذكره ابن حِبَّان في (ثقاته)، وقال الحاكم: «ثقة مأمون». انظر: (اللسان ٣١٦٥).

وأما محمد بن عبدالله بن أبي عَتِيق؛ فروَى عنه جماعةٌ من الثقات، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٣٦٤)، وروَى له البخاري مقرونًا بغيره، وقال الذُّهْلي: «وهو حسَنُ الحديث عن الزُّهْري، كثيرُ الرواية، مقارب الحديث» (تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٤٩ - ٥٥١). وقال الدارَقُطْني: «ثقة» (سؤالات الحاكم ٤٧٧)، وكذا وثَّقه الذهبي في (تاريخ الإسلام ٣/ ٧٢٩ - ٧٣٠). ومع هذا قال الحافظ: «مقبول»! (التقريب ٦٠٤٧).

الطريق الثاني: عن القاسم بن محمد، عن عائشة:

ورُوي عنه من أربعة أوجه:

الوجه الأول: عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَتيق، عن القاسم:

أخرجه البَيْهَقي في (الكبرى ١٣٩) قال: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، ثنا

أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سُلَيمان، ثنا عبد الله بن وَهْب، عن سُلَيمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَتيق، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به.

وكذا رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٥)- من طريق سُلَيمان بن بلال، به.

وهذا إسناد رجالُه كلُّهم ثقات، لكن رواه يزيدُ بن زُرَيْع والدَّرَاوَرْديُّ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَتيق، عن أبيه، عن عائشة، به.

فإن كان سُلَيمان بن بلال حفِظه؛ فهو إسناد صحيح، ويُجمع بينهما بأن عبد الرحمن سمِعه من أبيه ومن القاسم أيضًا، كلاهما عن عائشة، والله أعلم.

ولهذا قال البَيْهَقي بعد أن ساقه من طريق عبد الرحمن عن أبيه: «وقيل: عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد، فكأنه سمِعه منهما جميعًا»، ثم ساق هذا الطريقَ.

وقال الحافظ: «رواه سُلَيمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَتيق، عن القاسم، عن عائشة. فإن كان سُلَيمان حفِظه؛ فيُشْبه أن يكون عبدُ الرحمن سمِعه من أبيه وابنِ عمِّ أبيه القاسم» (تغليق التعليق ٣/ ١٦٥).

وقد رُوي نحوُه من وجوه أخرى:

فرواه المُسْتَغْفري في (الطب ق ١٦٧) عن عبد الله بن محمد بن زر، عن أبي الحُسين الطَّبَري، عن الحسن بن الصَّبَّاح، عن مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن سُفْيان وشُعْبة، عن محمد بن إسحاقَ، عن رجل من آل أبي بكر، عن القاسم، عن عائشة، به.

وهذا إسناد منكَر؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: أبو الحسين الطَّبري، وهو محمد بن صالح؛ قال الذهبي: «فيه لِينٌ» (تاريخ الإسلام ٧/ ١٩٥).

الثانية: مُؤَمَّل بن إسماعيل؛ قال عنه الحافظ: «صدوق سيِّئُ الحفظ» (التقريب ٧٠٢٩).

الثالثة: المخالفة؛ فقد رواه مسلم بن إبراهيم - وهو «ثقة مأمون» (التقريب ٦٦١٦) - عن شُعْبة، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي عَتِيق، عن عائشة، به.

وكذا رواه جماعةٌ من الحُفَّاظ عن محمد بن إسحاق، به. وقد سبق ذِكرُهم في الطريق الأول.

ورواه أبو نُعَيم في (الحلية ٧/ ٩٤) عن الطبراني عن عَبَّاد بن عبد الله العَدَني، حدثنا يزيد بن أبي حَكيم العَدَني، حدثنا سُفْيان الثَّوْري، عن محمد بن إسحاق، عن رجل، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به.

وهذا إسناد منكَرٌ أيضًا؛ فيه - مع إبهام الراوي عن القاسم - عَبَّاد بن محمد بن عبد الله العَدَني؛ ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام ٦/ ٧٦١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والمحفوظ عن محمد بن إسحاقَ، عن عبد الله بن محمد بن أبي عَتيق، عن عائشة، به.

وقال أبو نُعَيم - عَقِبه -: «كذا رواه يزيدُ، ولم يُسَمِّ الرجلَ، ورواه المُؤَمَّل ابنُ إسماعيلَ وكَنَّاه».

ثم ساقه في (الحلية ٧/ ٩٤) من طريق محمد بن محمد بن سُلَيمان، حدثني عبد الله بن اللَّيْث المَرْوَزي، حدثنا مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن سُفْيانَ الثَّوْري، وشُعْبة، عن محمد بن إسحاقَ، عن أبي عَتِيق التَّيْمي، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة، به.

وهذا إسناد منكَرٌ أيضًا؛ فيه محمد بن محمد بن سُلَيمان وهو ابن الباغَنْدي؛ وفيه كلامٌ معروف، وكان يدلِّس مع ذِكر صيغةِ الإخبار. انظر: (اللسان ٧٣٥٦).

وشيخه عبدُ الله بن اللَّيْث المَرْوزي الراوي عن مُؤَمَّل؛ ذكره الخطيب في (تاريخ بغداد ١١/ ٢٣٥) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

هذا مع سوء حفظ المُؤَمَّل، ومخالفةِ هذه الروايةِ لرواية الحُفَّاظ عن ابن إسحاقَ، كما تقدَّم بيانُه.

الوجه الثاني: عن ابن أبي عَتِيق، عن القاسم بن محمد:

علَّقه الدارَقُطْني في (العلل ٣٧٦٨): عن داود بن الزِّبْرِقان، عن ابن أبي عَتِيق، عن القاسم، عن عائشة.

وعقَّبه بقوله: «وليس هو بمحفوظ».

قلنا: وهو كما قال؛ فإن داود بن الزِّبْرِقان هذا تالفٌ، قال عنه الحافظ: «متروك، وكذَّبه الأَزْديُّ» (التقريب ١٧٨٥)، والمحفوظ عن ابن أبي عَتيق عن عائشةَ، بلا واسطةٍ، كذا رواه عنه ابنُه عبد الرحمن ومحمد بنُ إسحاقَ وغيرُهما، كما تقدَّم في الطريق الأول.

ولهذا قال الدارَقُطْني أيضًا: «والصحيح أن ابن أبي عَتيق سمِعه عن عائشة، وذِكْرُ القاسم فيه غيرُ محفوظ» (العلل ٣٧٦٨). **وتبِعه السخاوي** في (فتح

المغيث ٤/ ٧٤)[١].

الوجه الثالث: عن داود بن الحُصَين، عن القاسم بن محمد:

أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنف ١٨٠٣) والدارمي في (مسنده ٧٠٢): عن خالد بن مَخْلَد.

وإسحاق بن راهويه (المسند ٩٣٦)، وابن عَدِي في (الكامل ١/ ٥٣١): عن أبي عامر العَقَدي.

وأحمد (٢٥١٣٣): عن محمد بن إسماعيلَ بن أبي فُدَيْك.

وأبو يَعلَى (المسند ٤٥٦٩): من طريق حُمَيد بن عبد الرحمن.

كلُّهم: عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبة، عن داود بن الحُصَين، عن القاسم، عن عائشة، به. زاد عند إسحاقَ - والسياق له - وأحمدَ وأبي يعلى: . . . وقال: «**إِنَّ فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا السَّامُ؟ فَقَالَ: «**الْمَوْتُ**».

وكذا رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٥)- من طريق جماعةٍ عن إبراهيم، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبة قال عنه البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن مَعين: «ليس بشيء». ومرَّةً قال:

---

(١) إلا أنه ذكر أن داود بن الزِّبْرِقان رواه عن ابن إسحاق، فأدخل بين أبي عَتيق وعائشةَ القاسمَ. كذا قال، والظاهر من سياق كلامه أنه معتمِدٌ على (العلل) للدارقطني، والذي في العلل ما تقدَّم ذكرُه: أن داود بن الزِّبْرِقان رواه عن ابن أبي عَتِيق، عن القاسم، وليس عن ابن إسحاق، والله أعلم.

«صالح، يُكتَب حديثُه، ولا يُحتج به»، وضعَّفه التِّرْمذي والنَّسائي، وقال الدارَقُطْني وغيرُه: «متروك»، وقال ابن حِبَّان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل» وقال الحاكم: «حديثُه ليس بالقائم».

وفي المقابل: وثَّقه أحمدُ، والعِجْلي. انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب ١/ ١٠٤ - ١٠٥).

وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ١٤٦). وهو كما قال.

والحديث ذكره ابن عَدِي في ترجمته، مع جملة من حديثه، ثم قال: «ولإبراهيمَ غيرُ ما ذكرتُه من الأحاديث، ولم أجد له أوحشَ من هذه الأحاديث، وهو صالحٌ في باب الرواية كما حُكِي عن يحيى بن مَعين، ويُكتَب حديثُه مع ضعفه».

الوجه الرابع: عن عيسى بن مَيْمون، عن القاسم بن محمد:

أخرجه أبو القاسم الأصبهانيُّ في (الترغيب والترهيب ١٥٧٠)، قال: أخبرنا أبو بكر التَّفْليسي بنيسابورَ، أنبأ أبو يَعلَى المُهَلَّبي، ثنا أبو حامد أحمد بن عليِّ بن الحسن المُقْرئ، ثنا أبو هاشم خالد بن يزيد، ثنا عثمان بن سعيد أبو بكر الصَّيْدَلاني، ثنا خالد بن عبد الرحمن، ثنا عيسى بن مَيْمون، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. وعن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: عيسى بن ميمون، هو المَدَني مولى القاسم؛ قال عنه البخاري: «منكر الحديث»، وقال ابن أبي حاتم: «متروك الحديث»، وقال ابن مَعين: «ليس بشيء»، وقال النَّسائي: «ليس بثقة»، وقال التِّرْمذي: «يُضَعَّف في

الحديث»، انظر: (تهذيب الكمال ٤٦٦٧).

الثانية: أبو حامد أحمد بن عليٍّ بن الحسن المُقْرئ، وهو ابن حَسنُويَه النيسابوريُّ التاجر؛ كذَّبه محمد بن يوسف الجُرْجاني، وقال الحاكم: «كان من المجتهدين في العبادة الليلَ والنهارَ. ولو اقتصر على سماعه الصحيح، لكان أَوْلى به، لكنه حدَّث عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم» (تاريخ الإسلام ٧/ ٨٨٥)، وقال الخليلي: «ضعيف جدًّا، لا يُعوِّل عليه الحاكمُ، يقول: حدثنا أبو حامد إنْ حلَّتِ الروايةُ عنه» (الإرشاد ٣/ ٨٤٠).

الثالثة: عثمان بن سعيد أبو بكر الصَّيْدَلاني، لم نقف له على ترجمة، ولعل الصواب: عثمان بن سعيد أبو بكر الصَّيْداوي، ترجم له ابن مَنْدَهْ في (فتح الباب في الكنى والألقاب ص ١٣١)، ابنُ عساكرَ في (تاريخ دمشق ٣٨/ ٣٦٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

الرابعة: أبو هاشم خالد بن يزيد؛ لم نعرفه.

وقد رُوي من وجه آخَرَ عن هشام بن عُرْوة عن أبيه، سيأتي قريبًا.

الطريق الثالث: عن عُبَيد بن عُمَير، عن عائشة:

أخرجه ابن خزيمة (صحيحه ١٤٥) - ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن الكبرى ١٤١) - قال: حدثنا الحسن بن قَزَعةَ بن عُبَيد الهاشمي، حدثنا سفيان بن حبيب، عن ابن جُرَيج، عن عثمان بن أبي سُلَيمان، عن عُبَيد بن عُمَير، عن عائشة، به.

ورواه أبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ٢/ ٦٧)، من طريق سَهْل بن موسى، عن الحسن بن قَزَعة، به.

وهذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أن فيه ابنَ جُرَيج وهو مدلِّس، وقد عنعن.

وفي سماع عثمانَ بن أبي سُلَيمانَ من عُبَيد بن عُمَير نظرٌ؛ فبين وفاتيهما ما يزيد على ستين سنةً، لاسيما وهو يروي عنه دائمًا بواسطة عليٍّ بن عبد الله الأَزْدي، والله أعلم.

الطريق الرابع: عن عَمْرَة، عن عائشة:

أخرجه البَيْهَقي في (الشُّعَب ٢٥٢٢)، قال: أخبرنا أبو الحسن بن عَبْدانَ، أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن مَحْمُويَه العسكري، حدثنا جعفر بن محمد القَلَانِسي، حدثنا ابن أبي شَيْبة، حدثنا ابن إدريسَ، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عَمْرة، عن عائشة، به.

وأخرجه موسى بن هارون البَزَّاز في (جزء من حديثه - رواية ابن لال ق٥٧/ أ): عن عثمان بن أبي شَيْبة عن ابن إدريس، به.

وهذا الطريق غيرُ محفوظ؛ لمخالفة ابن إدريسَ لرواية الجماعة عن ابن إسحاق؛ حيث رواه (ابنُ عُلَيَّة، وابنُ عُيَيْنة، وعيسى بن يونس، وعَبْدَة، ويزيد، وشُعْبة، وأحمد بن خالد) كلُّهم عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي عَتِيق، عن عائشة، به. وقد تقدَّم آنفًا.

ولذا أعلَّ الدارَقُطْني طريق ابنِ إدريسَ هذا بقوله: «لم يتابَع عليه» (العلل ٣٧٦٨).

وقال البَيْهَقي - عقبه -: «كذا قال، والصواب محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي عَتيق، عن عائشة» (الشعب ٢٥٢٢).

الطريق الخامس: عن عُرْوة، عن عائشة:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٢/ ٩٦) قال: حدثنا عُمر بن سِنَان، حدثنا عبد الوهاب بن الضَّحَّاك، حدثنا إسماعيل بن عَيَّاش، عن هشام بن عُرْوة،

عن أبيه، عن عائشة، به.

وأخرجه ابن عساكر في (تاريخه ٣٧/ ٣٢٣): من طريق الحسن بن سفيان، عن عبد الوهاب بن الضَّحَّاك، به.

وهذا إسناد تالف؛ فيه عبد الوهاب بن الضَّحَّاك، وهو السُّلَمي الحِمْصي؛ وهو متروك متَّهَم، قال البخاري: «عنده عجائبُ»، وقال أبوحاتم: «كان يكذب... وحدَّث بأحاديثَ كثيرةٍ موضوعة، فخرجْتُ إليه، فقلت: ألا تخافُ اللهَ؟! فضَمِنَ لي أن لا يحدِّثَ بها، فحدَّث بها بعد ذلك»، وقال أبو داود: «كان يضع الحديث»، وقال النَّسائي والدارَقُطْني والعُقَيليُّ والبَيْهَقي: «متروك»، وقال صالح بن محمدٍ الحافظُ: «منكر الحديث، عامة حديثِه كذِبٌ»، وقال أبو داود: «غير ثقة، ولا مأمون»، وقال ابن حِبَّان: «كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاجُ به». انظر: (تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٦ - ٤٤٧).

وبه أعلَّه ابن دقيق، فقال: «رواه عن إسماعيل: عبدُ الوهاب بن الضَّحَّاك، وقد تُكُلِّم فيه» (الإمام ١/ ٣٣٥).

الطريق السادس: عن أبي حارِث، عن عائشة:

أخرجه المُسْتَغْفِري في (فضائل القرآن ١٣٤) قال: أخبرنا الشيخ أبو عليٍّ زاهر بن أحمد، أخبرنا أبو لَبِيد محمد بن إدريس، حدثنا يحيى بن حجر بن النُّعْمان، حدثنا يزيد - هو ابن زُرَيْع -، عن عبد الرحمن بن أبي عَتِيق، قال: سمعت أبا حارث، عن عائشة، به.

وهذا إسناد منكر؛ فيه: يحيى بن حجر بن النعمان، لم يوثِّقه مُعتبَرٌ، إنما ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٢٦٧) على قاعدته.

والمحفوظ عن يزيد بن زُرَيْع ما رواه الجماعة - وفيهم الثقاتُ الحفاظ - عنه، عن عبد الرحمن بن أبي عَتيق، عن أبيه، عن عائشة، به، كما تقدَّم في الطريق الأول.

وأبو حارث هذا لا يُعرَف، ولعله محرَّفٌ من (سمعت أَبي يحدِّث)، فيرجع إلى رواية الجماعة عن يزيدَ، كما في الطريق الأول، وللأسف لم نتمكن من الوقوف على النسخة الخطية للكتاب.

ومما يؤكِّد ذلك؛ أن المُسْتَغْفِري أعقبه برقْم (١٣٥) برواية محمد بن عبد الأعلى، عن يزيدَ بن زُرَيْع، عن عبد الرحمن بن عَتيق، عن أبيه، أنه سمِع عائشةَ، به.

الطريق السابع: عن أم عبد الله، عن عائشة:

ورواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦): عن أحمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أحمد بن أَسِيد، عن إسحاق بن إبراهيم بن داود السَّاجي، عن خالد بن يحيى السَّعيدي، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهْري، عن أم عبد الله، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّهُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

وهذا إسناد منكر؛ إسحاق بن إبراهيم بن داود الساجي، وخالد بن يحيى السَّعيدي، لم نعرفْهما[1]، والمحفوظ عن محمد بن إسحاقَ: ما رواه الجماعة عنه، عن ابن أبي عَتيق، عن عائشة، به، وقد تقدَّم ذِكرُهم في الطريق الأول.

---

(١) ولعل إسحاق بن إبراهيم هذا هو ابن داودَ السَّوَّاق، فتحرَّفت إلى (الساجي)، فالطبقة محتملة، والله أعلم.

خلاصة ما تقدم:

أن الطريق الأولَ جيِّدٌ لا مَغْمَز فيه، وطريق سُلَيْمان بن بلال عن عبد الرحمن بن أبي عَتيق عن القاسم صحيحٌ لذاته لولا أننا نخشَى أن يكون غيرَ محفوظ، فإن الإسناد نازل جدًّا، وطريق عُبَيد بن عُمَير مقارب لولا عنعنةُ ابنِ جُرَيج، وبقية طرقه واهيةٌ منكَرة.

فالحديث على كل حالٍ جيِّدٌ من طريق ابن أبي عَتيق عن عائشة، وإذا سَلِمَ طريقُ القاسم؛ بلغ الغايةَ.

وقد صحَّحه ابنُ خُزَيمة وابن حِبَّان؛ فأخرجاه في صحيحيهما.

وحسَّنه ابن عبد البر في (التمهيد ١٨/ ٣٠١).

وقال البَغَوي: «حديث حسن» (شرح السنة ١٩٩).

وقال النَّوَوي: «حديث صحيح، رواه أبو بكر محمد بن إسحاقَ بن خُزَيمة إمامُ الأئمة في صحيحه، والنَّسائي والبَيْهَقي في سننهما، وآخرون، بأسانيدَ صحيحةٍ»، ثم قال: «وذكره البخاريُّ في صحيحه في كتاب الصيام تعليقًا، فقال: (وقالت عائشة...)، وهذا التعليق صحيحٌ؛ لأنه بصيغة جزْمٍ، وقد ذكرت في علوم الحديث أن تعليقاتِ البخاري إذا كانت بصيغة الجزم فهي صحيحة» (المجموع ١/ ٢٦٧)، وبنحوه في (رياض الصالحين ص ٣٣٧)، ولكن قال في (الخلاصة١/ ٨٥): «حديث حسَن، رواه أبو بكر بن خزيمة في (صحيحه) والنَّسائي وغيرُهما بأسانيدَ حسنةٍ».

وقال ابن دقيقِ العيدِ - بعد ذِكرِه لبعض الطرق السالفة الذِّكر -: «فالحديث جيِّد، ولهذا أخرجه الحاكم أبو عبد الله الحافظ في (المستدرك) فيما بلغني. وكلام البخاري أيضًا يُشعِر بصحته عنده، فإنه قال: (وقالت عائشة،

عن النبي ﷺ: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**»)، فأورده بصيغة الجزم بأن عائشة رضي الله عنها قالتْه» (الإمام ١/ ٣٣٣).

وقال ابن المُلَقِّن: «ذكره البخاري في (صحيحه) في كتاب الصيام تعليقًا. . . وهذا التعليق صحيح؛ لأنه بصيغة جزْم، وهو حديث صحيحٌ من غير شك ولا مِرْية، ولا يضرُّه كونُه في بعض أسانيده ابنُ إسحاق. . . فإن إسناد الباقين ثابتٌ صحيح لا مَطْعنَ لأحد في رجاله، وقد شهِدَ له بذلك غيرُ واحد» (البدر المنير ١/ ٦٨٧). ثم نقَل عن ابن الصلاح أنه قال: «هذا حديث ثابت».

وكذا نقل عن المُنْذري أنه قال: «رجال إسنادِه كلُّهم ثقات».

وقال المنذري في (الترغيب والترهيب ٣٢٢): «رواه البخاري معلَّقًا مجزومًا، وتعليقاتُه المجزومة صحيحةٌ».

وصحَّحه العراقي في (طرح التثريب ٢/ ٦٧).

وقال الهَيْثَمي: «رواه أبو يَعْلَى بإسنادين، في أحدهما ابنُ إسحاق، وهو ثقة مدلِّس، ورجال الآخَرِ رجالُ الصحيح» (المجمع ١١١٦).

وقال البُوصِيري: «رواه البخاري معلَّقًا مجزومًا به، وتعليقاتُه المجزومة صحيحةٌ» (إتحاف الخِيَرة ١/ ٢٨٩).

وقال العَيْني: «وأخرج أبو يَعلَى في (مسنده) بإسناد صحيح»، وذكره (نخب الأفكار ١/ ٤٠١).

ورمز لصحته السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ١/ ٤٩٨).

وصحَّحه الألباني في (إرواء الغليل ١/ ١٠٥)، و(مشكاة المصابيح ١/ ١٢٢)،

و(صحيح الترغيب والترهيب ١/ ٥٠).

تنبيه:

عزاه ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإلمام ١/ ٥٨) للحاكم في (المستدرك)، ولم يرَهَ بنفْسِه، كما يدلُّ عليه كلامُه في (الإمام ١/ ٣٣٣)، حيث قال: «أخرجه الحاكم أبو عبد الله الحافظُ في (المستدرك)، فيما بلغني». وكذا عزاه للحاكم مُغْلَطاي في (شرح ابن ماجه ١/ ١١١)، ولعله أخذ ذلك من ابن دقيق.

والحديث لم يخرِّجه الحاكمُ في (المستدرك) وإن كان على شرطه، وقد نبَّه على ذلك ابن المُلَقِّن، فقال: «وهذا الحديث لم أرَهُ في المستدرك فيما وقفتُ عليه من النسخ الشامية والمصرية، والشيخ تقي الدين رَحِمَهُ اللهُ لم يجزم بعزوه إليه، وإنما تردَّد فيه، لكنه جزم بذلك في (الإلمام). وقد عثَر بعضُ شيوخنا الحُفَّاظ، فجَزَم بأنه في المستدرك تقليدًا منه، فتنبَّه لذلك» (البدر المنير ١/ ٦٨٨).



[١١٠٥ط] حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ:

عَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن من حديث عائشةَ، وإسناده معلول، وأعلَّه** ابنُ مَعين، وعبد الأعلى بن حماد النَّرْسي، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وابنُ أبي خَيْثَمة، وابن عَدِي، والدارَقُطْني، وابن حَجَر.

التخريج:

﴿حم ٧ "واللفظ له"، ٦٢ / عل ١٠٩، ١١٠، ٤٩١٥ / مث ٦٦٨ / تخث (السفر الثاني ٣٧٤٢، ٣٧٤٣) / بكر ١٠٨، ١١٠ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٣٧) / فضش ٥٠٩ / تمام ١٣٠ / بيتو ٥ / عد (٣/ ٣٦٨) / سمرقندي (فوائد ٥٣) / ضياء (مرو ق ٣٠) / بحير (ق ٣١) / فصيب ٩٨ / غلق (٣/ ١٦٦) / بشرويه (ق ١٠١/ أ) / مسند أبي إسحاق إبراهيم بن نصر الرازي (تد ٢/ ٤٢٨)﴾.

السند:

أخرجه أحمد (٧، ٦٢): عن أبي كامل، وعَفَّان بن مسلم - فرَّقهما -.

وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني ٦٦٨)، والمَرْوزيُّ في (مسند أبي بكر ١٠٨)، وأبو يَعلَى في (مسنده ١٠٩، ٤٦١٥) - وعنه ابن عَدِي في (الكامل ٣/ ٣٦٨) -، والسراج في (البيتوتة ٥)، وغيرُهم: عن عبد الأعلى بن حماد النَّرْسي.

وابنُ أبي خَيْثَمة في (تاريخه - السفر الثاني ٣٧٤٣)، والمروزي في

(مسند أبي بكر ١١٠)، وأبويعلى في (مسنده ١١٠)، وغيرُهم: من طريق يونس بن محمد المؤدِّب.

وابن عَدِي في (الكامل ٣/ ٣٦٨)، والمُسْتَغْفِري في (الطب ق ١٦٨): من طريق عبد الله بن معاوية الجُمَحي.

وأبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٧) -: من طريق عيسى بن إبراهيم البِرَكي.

ستتُهم (أبو كامل، وعَفَّان، وعبد الأعلى بن حماد، ويونس بن محمد، وعبد الله بن معاوية، وعيسى البِرَكي): عن حَمَّاد بن سلَمة، عن ابن أبي عَتِيق، عن أبيه[1]، عن أبي بكر الصِّدِّيق، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله موثقون، فابن أبي عَتِيق هذا الظاهرُ أنه عبد الله بن أبي عَتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وهذا ما جزم به الدارَقُطْني، فقال: «وابن أبي عَتيق هذا هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر» (العلل ٦٩). وبمثله قال سُلَيْمان بن أبي شيخ (أبو أيوب الواسطى الأَخْباري - أحد الرواة عن حماد بن سلمة)، كما في (تاريخ ابن أبي خَيْثَمة - السفر

(١) إلا أن قوله: «عن أبيه» سقط من طبعة دار المأمون لمسند أبي يعلى (١١٠)، وهو على الصواب في طبعة دار القبلة (١٠٥)، وكذا ذكره على الصواب: الهَيْثمي في (زوائد مسند أبي يعلى ١٢٥)، والبُوصِيري في (إتحاف الخِيَرة ٤٧١)، والحافظ في (المطالب العالية ٦٧)، وكذا رواه عن أبي خَيْثَمة (شيخ أبي يعلى) على الصواب: المروزي في (مسند أبي بكر ١١٠)، وأبو نُعَيم بِشْرُويَه بن محمد في (جزء من حديثه ق١٠١/ أ) عن أحمد بن الحسن الصوفي. كلاهما: عن أبي خَيْثَمة، عن يونس، به.

الثاني ٣٧٤٤).

بينما قال أبو زُرعة الرازيُّ: «ابن أبي عَتيق الذي يروي عنه حمادُ بن سلمة اسمه: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أبي بكر الصديق، مرسَلٌ» (المراسيل لابن أبي حاتم ٤٦١).

ولكن يبدو أن في عبارة أبي زُرعة قلبًا، فإن عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن محمد، وليس ابن محمد بن عبد الله. لكن المُشْكِل في كلامه أيضًا، أنه قال (عن أبي بكر)، والمحفوظ عن حماد (عن ابن أبي عَتيق، عن أبيه، عن أبي بكر)، والله أعلم.

وما ذهب إليه أبو زُرعة من كونه عبدَ الرحمن، هو ظاهرُ صنيع الأئمة الذين تكلَّموا على هذا الحديث، ومنهم الدارَقُطْني نفْسُه، وسيأتي نصُّ كلامه.

ولهذا قال الهَيْثمي: «رجاله ثقات، إلا أن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبي بكر» (المجمع ١١١٣).

قلنا: وعلى كل حال، فهو إسناد معلول؛ قد أخطأ فيه حَمَّاد بن سلَمة، حيث جعله من مسند أبي بكر الصديق، والمحفوظ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَتيق عن أبيه عن عائشة، كذا رواه يزيدُ بن زُرَيْع وعبدُ العزيز الدَّرَاوَرْدي عنه.

وكذا رواه محمد بن إسحاق وغيرُه، عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكر، عن عائشة، به. وقد تقدَّم بيانُ ذلك كلِّه في حديث عائشة.

وحَمَّاد بن سلَمة إذا روَى عن غير ثابت، يخطيء كثيرًا، كما قال الإمام مسلم في (التمييز ص ٢١٨).

ولذا أَعل حديثَه هذا غيرُ واحد من الأئمة النُّقَّاد:

فقال ابن أبي خَيْثَمة في «تاريخه»: سُئل يحيى بن مَعِين عن حديث حَمَّاد هذا، فقال: «خالفوه، وقالوا: عن عائشة» (إكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطاي ٤/ ١٤٦)[1].

وبنحوه قال ابن أبي خَيْثَمة، عَقِبَ الحديث، انظر: (تاريخه - السفر الثاني ٣٧٤٢).

وقال أبو يَعلَى: «سألت عبد الأعلى - يعني: ابن حَمَّاد - عن حديث أبي بكر الصديق؟ فقال: «هذا خطأٌ» (مسند أبي يعلى ٤٩١٥).

وسأل ابنُ أبي حاتم أباه وأبا زُرْعة عنه، فقالا: «هذا خطأٌ، إنما هو ابن أبي عَتيق عن أبيه عن عائشة»، قال أبو زُرْعة: «أخطأ فيه حَمَّاد»، وقال أبو حاتم: «الخطأ من حماد أو ابن أبي عَتيق» (العلل ٦).

وقال الدارَقُطْني: «يرويه حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر.

وخالفه جماعةٌ من أهل الحجاز، وغيرُهم، فرَوَوْه عن ابن أبي عَتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب» (العلل ٦٩).

وقال ابن عَدِي - عَقِبَه -: «ويقال: إن هذا الحديث أخطأ فيه حماد بن سلمة، حيث قال: عن ابن أبي عَتيق عن أبيه عن أبي بكر الصِّدِّيق، وإنما رواه غيرُه عن ابن أبي عَتيق عن أبيه عن عائشة». **وأقرَّه ابن طاهر** في (الذخيرة ٣/ ١٤٩٣).

(١) وهذا النص من الأجزاء المفقودة - حتى الآن - من (تاريخ ابن أبي خَيْثَمة).

وقال ابن حَجَر: «وشذَّ حماد بن سلمة، فرواه عن ابن أبي عَتيق عن أبيه عن أبي بكر الصِّدِّيق، وهو خطأٌ» (تغليق التعليق ٣/ ١٦٦).

ولم يتنبَّهْ لهذه العلةِ ابنُ السَّكَن، فذكره في «صحاحه»!، كما في (البدر المنير ١/ ٦٨٩)، جريًا على ظاهر إسنادِه، وتبِعه مُغْلَطاي، فقال: «سنده صحيح» (شرح ابن ماجه ١/ ١١٢)!.

هذا وقد رواه بعضُهم عن حماد، فخالفوا روايةَ الجماعة - السابق ذكرُهم - عن حماد في إسناده:

فرواه ابن أبي خَيْثَمة في (تاريخه - السفر الثاني ٣٧٤٢) عن أبي سلَمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي، عن حماد بن سلمة، عن ابن أبي عَتيق، عن جده، عن أبي بكر الصديق، به.

كذا رواه ابن أبي خَيْثَمة، ورواه أبو إسحاق إبراهيم بن نصْر الرازي في (مسنده)[1] - كما في (التدوين في أخبار قَزْوين ٢/ ٤٢٨) - عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن ابن أبي عَتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقال مرةً: عن ابن أبي عتيق، عن جده أبي بكر، أن النبي ﷺ...

(١) ذكره الخليلي في ترجمة إبراهيم، فقال: «له مسند كبير نيِّفٌ وثلاثون جزءًا، سمِع ذلك المسندَ شيوخُ قَزْوين: أبو الحسن القَطَّان، وجدِّي أحمد بن إبراهيم، وابنُ مَهْرُويه، وأبو داود الفامي، وبهَمَذان: عبد الرحمن بن حَمْدان، وهو صدوق» (الإرشاد ٢/ ٦٥٠). وقال الذهبي: «الحافظ، الإمام، المجوِّد، أبو إسحاق الرازي، محدث نَهَاوَنْد. قيل: إن إبراهيم بن نصر، لطول مقامه بالبصرة، فتح بها دكانًا، وقد صنف (المسند) وقدِمَ همْدان وحدَّث بها، وكان كبيرَ الشأن، عالي الإسناد» (السير ١٣/ ٣٥٥).

ورواه السَّمَرْقَندي في (فوائده ٥٣) عن أبي أُمَيَّة الطَّرَسُوسي، قال: حدثنا يونس بن محمد، ثنا حماد بن سلمة، عن ابن أبي عَتيق، عن أبيه، وقال مرة: عن جده عن أبي بكر الصديق... به.

والذي يبدو أن الشك فيه من حماد بن سلَمة؛ فقد ذكر ذلك عنه موسى التَّبُوذَكي ويونسُ بن محمد، وإن كان المحفوظُ عن يونس، عن حماد، عن ابن أبي عَتيق، عن أبيه به، كما تقدَّم.

وهذا يؤكِّد أن حماد بن سلَمة لم يَضبِطْ سندَ هذا الحديث، فكان يشكُّ فيه، مع خطئِه في جعْلِه من مسند أبي بكر، والصواب أنه: (عن عائشة)، كما رواه غيرُ واحد عن ابن أبي عَتيق، وجزم به الأئمةُ الحُفَّاظ.

أو لعل الشكَّ من ابن أبي عَتيق، وحمادٌ هو الذي يحكي ذلك عنه، ولعله لذلك قال أبو حاتم - كما تقدَّم -: «الخطأُ من حماد أو ابنِ أبي عَتيق» (العلل ٦). والله أعلم.

ورواه تمَّام الرازي في (فوائده ٣٠) قال: أخبرنا أبو الحسن خَيْثَمة بن سُلَيمان قراءةً عليه، وأبو القاسم عليُّ بن يعقوب بن إبراهيم، وأبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر الكِنْدي ابن بنت عَدَبَّس، وغيرُهم، قالوا: ثنا أبو عليٍّ الحسن بن جَرير الصُّوري، أبنا محمد بن عُبيد الغَسَّاني، ثنا حَمَّاد بن سلَمة، عن ابن عَون، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق، به.

قال صاحب (الروض البَسَّام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام ١/ ٢٠٥): «هكذا في جميع النسخ (ابن عون عن أبيه)».

قلنا: وهذا إسناد منكر؛ فيه: محمد بن عُبيد الغساني؛ لم نقف له على ترجمة.

والمحفوظ عن حَمَّاد بن سلَمة، عن ابن أبي عَتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، به، كما تقدَّم.

ولعل (ابن عون) محرَّفٌ من (ابن أبي عَتيق). والله أعلم.

ورواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٧) - عن أبي بكر ابن خَلَّاد، عن أبي مَعْشَر الحسن بن سُلَيْمان الدارمي، عن محمد بن يحيى، حدثنا إبراهيم بن عيسى، عن حَمَّاد بن سلَمة، عن محمد بن أبي عَتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، به.

وهذا غريب جدًّا، وإبراهيم بن عيسى هذا لم نعرفْه، ولعله إبراهيم بن عيسى الخَلَّال، الذي يروي عن سُفْيان الثَّوري، وأبي هلال الرَّاسِبي، ومبارك بن فَضَالَةَ، فهذه طبقة حماد بن سلمة، فإن كان كذلك؛ فهو مجهول الحال، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ١١٦) بروايته عن الثلاثة المذكورين، وقال: «سمِع منه أَبي بالبصرة سنةَ أربعَ عشرةَ ومائتين». وتبِعه الذهبي في (تاريخ الإسلام ٥/ ٢٦٦)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقد سبق الحديثُ من طريق الحُفَّاظ الأثبات عن حماد بن سلَمة، ولم يعيِّن أحدٌ منهم ابنَ أبي عَتيق هذا بأنه (محمد)، ومع اختلاف العلماء في تعيينه - كما تقدَّم - لم يقل واحدٌ منهم: إنه (محمد). هذا، والله أعلم.



[١١٠٦ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّهُ مَطْيَبَةٌ (مَطْهَرَةٌ) لِلْفَمِ، وَمَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، دون قوله: «عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ»، فإسنادُه ضعيف. وضعَّفه** ابن عَدِي، والضِّياء، والمُنْذري، والهَيْثمي، وابنُ المُلَقِّن، وابن حَجَر، والمُناوي.

التخريج:

﴿حم ٥٨٦٥ "واللفظ له" / طس ٣١١٣ / موصل (مُغْلَطاي ١/ ١١٢) / عد (٩/ ٣٦٩) "والرواية له" / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٣٦) / شيو ٣٦٤ / كر (٧/ ٥٧)، (٣٧/ ٤٠٩)، (٤٣/ ٦) / سفر ٦١٣﴾.

التحقيق

يُروَى هذا الحديثُ عن ابن عُمر من طرق ثلاثة:

الطريق الأول: عن نافع، عن ابن عُمر. ورُوِيَ عن نافع من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه أحمد (٥٨٦٥)، قال: حدثنا قُتَيْبة بن سعيد، حدثنا ابن لَهِيعة، عن عُبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

وأخرجه الطبراني في (الأوسط ٣١١٣) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (السواك)، كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٦) -، من طريق عبد الله بن يوسف، وشُعَيب بن يحيى، قالا: حدثنا ابن لَهِيعة، به.

وكذا رواه أبو زكريا يزيدُ بن محمد المَوْصلي في (تاريخ الموصل) - كما

في (شرح ابن ماجه لمُغْلَطاي ١/ ١١٢) -، وقاضي المارَسْتان في (مشيخته ٣٦٤)، وابن عساكر في (تاريخه ٧/ ٥٧، ٣٧/ ٤٠٩)، من طُرُق، عن ابن لَهِيعة، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ من أجْل عبد الله بن لَهِيعة، فالعمل على تضعيف حديثِه كما تقدَّم مِرارًا.

وبه ضعَّفه الهيثمي، فقال: «رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وفيه ابنُ لَهِيعة، وهو ضعيف» (المجمع ١١١٤).

وأشار لذلك الضِّياء، بقوله: «رواه الإمام أحمد من حديث ابن لَهِيعة» (السنن والأحكام ١/ ٧٤)، **وكذا فعل المُنْذري** في (الترغيب ٣٢٤)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٦٨٩)، **وتبِعه الحافظ** في (التلخيص ١/ ١٠٠).

ولذا قال المُناوي: «ضعَّفه المُنْذري بابن لَهِيعة»، وأقرَّه، (التيسير ٢/ ١٤١).

ومع هذا قال الألباني: «ورجاله ثقات رجالُ الشيخين غير ابن لَهِيعة، فهو سيِّىء الحفظ، وبه أعلَّه المُنْذري، ثم الهيثمي. ثم استدركتُ فقلت: بل هو إسناد جيِّد؛ لأن قُتَيبة أحاديثُه عن ابن لَهِيعةَ صحيحةٌ» (الصحيحة ٦/ ٥٥).

قلنا: وقد تقدَّم بيانُ أن قول بعضِ أهل العلم: (إن رواية فلان وفلان عن ابن لَهِيعة صحيحةٌ)، إنما يَعْنون بذلك أنها صحيحةُ النِّسْبة إلى ابن لَهِيعة، لا أنها صحيحةٌ في ذاتها؛ لأن ابن لَهِيعة كان يتلقَّن، فأي كتاب جاؤُوه به إليه حدَّث منه، وإن لم يكن فيه حديثٌ واحد من حديثه، وهذا بخلاف روايةِ العَبادلةِ وقُتَيْبةَ وغيرِهم عنه، حيث كانوا يتتبَّعون أصولَه وكتبَه، وانظر ما سطرْناه في ترجمة ابن لَهِيعة في باب: «ما رُوي في أن بقاء أثر دم الحيض في الثوب لا يضر».

الوجه الثاني:

أخرجه أبو طاهر السِّلَفي في (معجم السفر ٦١٣)، قال: أخبرنا أبو الفتح عبد الكريم بن عبد الملك بن علي الورّاقي بأَبْهَرَ، أنا أَبي أبو القاسم عبد الملك بن عليِّ بن حَيَّان المالكيُّ، أنا أبو عليٍّ عبد الرحمن بن محمد بن فَضَالَةَ الحافظُ بالرَّيِّ، أنا عبد الله بن محمد بن عُبيد الحُلْواني، ثنا سُلَيْمان بن أحمد بن يحيى، ثنا عَمرو بن أحمد بن بُدَيْل، ثنا عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعي، ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

وهذا إسناد مظلِمٌ تالف؛ فيه: سُلَيمان بن أحمد بن يحيى وهو المَلَطي، كذَّبه الدارَقُطْني والخطيبُ، (لسان الميزان ٣٥٧٨)، وكذا كذَّبه الحاكم، كما في (تنزيه الشريعة ١/ ٤٠٩)، وروَى عنه ابن جُمَيع الصَّيْداوي حديثًا، فقال: «حدثني سُلَيمان بن أحمد، مع براءتي من عهدته» (معجم شيوخه ص ٢٨٢). ولذا قال ابن ماكولا: «يُتَّهَم بالكذب، لا يُوثَق بما يرويه» (الإكمال ٧/ ٢٤٣).

وأبو الفتح عبد الكريم بن عبد الملك بن عليٍّ، وشيخُه عبد الملك بن عليِّ بن حَيَّان، وعبد الله بن محمد بن عُبيد الحُلْواني، وعَمرو بن أحمدَ بن بُدَيل، أربعتُهم لم نقف لأحد منهم على ترجمة.

الطريق الثاني: عن نُعَيْم المُجْمِر، عن ابن عُمر:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٩/ ٣٦٩)، قال: حدثنا بُهْلُول الأَنْباري، حدثنا محمد بن معاوية النَّيْسابوري، حدثنا اللَّيْث، عن خالد بن يزيدَ، عن سعيد بن أبي هلال، عن نُعَيم المُجْمِر - مولى عُمر بن الخطاب -، عن ابن عُمر، به.

وقال ابن عَدِي عَقِبه: «وهذا لا أعرفُه إلا من رواية محمد بن معاوية عن اللَّيْث».

وهذا إسناد تالف؛ آفتُه: محمد بن معاويةَ بن أَعْين النَّيْسابوريُّ، قال عنه الحافظ: «متروك مع معرفته؛ لأنه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن مَعِين الكذب» (التقريب ٦٣١٠).

قلنا: وكذا كذَّبه أحمد، كما في (الضعفاء للعُقَيلي ٣/ ٥٦٣)، وقال أيضًا: «رأيت أحاديثَه موضوعةً» (تاريخ بغداد ٤/ ٤٣٩). وقال الدارَقُطْني وأبو طاهر المَدَني: «كذاب، يضع الحديث» (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٥).

وبه ضعَّفه ابنُ عَدِي، فذكره في ترجمته مع جملة من أحاديثه، ثم قال: «وهذه الأحاديث (التي)[1] لم أتكلَّم عليها أنكرُ من (التي)[2] تكلمْتُ عليها، ولمحمد بن معاويةَ غيرُ ما ذكرتُ مما أنكرتُ عليه، وهو بيِّنُ الضعف، يتبيَّن على رواياته» (الكامل ٩/ ٣٩٨).

الطريق الثالث: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخه ٦/٤٣)، قال: أخبرنا أبو القاسم الحسين بن الحسن بن محمد، أنا أبو الفرَج سهْل بن بِشْر بن أحمد بن سعيد، نا أبو الحسن عليُّ بن الحسن بن أحمد بن إدريس، نا أبو سعيد مَيْسَرة بن عليٍّ، نا عليُّ بن أبي طاهر، نا إسماعيل بن توبة، نا إسماعيل بن

(١) تحرف في طبعة الفكر والعلمية إلى: (الذي)، والمثبت من (طبعة الرشد)، وهو الصواب.

(٢) تحرف في كل طبعات (الكامل)، إلى: (الذي)، والصواب: (التي)، لملائمة السياق، وانظر التعليق السابق.

جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عُمر، به.

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو الحسن عليُّ بن الحسن بن أحمد بن إدريس، ترجم له الرافعي في (التدوين في أخبار قزوين ٣/ ٣٤٣) ونَقل عن الخليل الحافظ أنه قال: «كان أحدَ عُبَّادِ الله الصالحين».

وهذا لا يكفي في قَبول رواياتِه.

الثانية: أبو القاسم الحُسين بن الحَسن بن محمد الأَسَدي الدمشقي الشافعي ابن البُنِّ؛ قال السَّمْعاني: «كان شيخًا مستورًا، ولم يكن بذاك؛ لأن صاحبنا أبا القاسم عليَّ بن الحسن الدمشقي كان سيِّئَ الرأي فيه» (معجم شيوخ السَّمْعاني ١/ ٦٩٩).

ومع ذلك صحَّحه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٥٥٣٠)، **وحسَّنه** في (الدر المنثور ١/ ٥٩٣)، **وجوَّده الألباني** في (الصحيحة ٢٥١٧)!.

قلنا: ومع ضعْف أسانيدِه كلِّها، إلا أنه يشهد لمتنِه حديثُ عائشةَ السابقُ، ولكن دون قولِه: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**». نعم رُوي هذا اللفظُ أيضًا من حديث أبي هريرة، لكن إسناده معلولٌ، وهو الحديث التالي.



[١١٠٧ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّهُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ** عَزَّ وَجَلَّ».

۞ **الحكم: صحيح المتن، دون قوله: «عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ»، فإسناده معلول، وأعلَّه** الحافظ ابن حَجَر، **ووافقه** الألباني.

التخريج:

﴿حب ١٠٦٥﴾.

السند:

قال ابن حِبَّان: أخبرنا ابن زُهَيْر بتُسْتَرَ، حدثنا عبد القُدُّوس بن محمد بن عبد الكبير، حدثنا حَجَّاج بن مِنْهال، حدثنا حَمَّاد بن سلَمة، عن عُبيد الله بن عُمر، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه معلول من وجهين:

الأول: أن المحفوظ عن حَمَّاد بن سلَمة، عن ابن أبي عَتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، به. كذا رواه عَفَّانُ، وأبو كامل، وعبدُ الأعلى بن حَمَّاد النَّرْسي، ويونس بن محمد، وغيرُهم: عن حماد به. وقد تقدَّم قريبًا.

الثاني: أن المحفوظ عن عُبيد الله بن عُمر، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة، بلفظ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ...**» الحديثَ. كذا رواه يحيى بن سعيد القَطَّان، وابن المبارَك، وحَمَّاد بن زيد، وعَبْدَة بن سُلَيْمان، وهشام بن حَسَّان، وأبو أُسامة، وابن نُمَير، وغيرُهم: عن عُبيد الله بن

عُمر، به. وسيأتي تخريجُه قريبًا.

بل وكذا رواه حماد بن سلَمة أيضًا:

فقد رواه البزَّار في (مسنده ٨٤٥١) عن هُدْبة بن خالد. والطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ١/ ٤٤) عن ربيع المؤذن، عن أَسَد بن موسى. وعن محمد بن خُزَيمة بن راشد، عن حَجَّاج بن المِنْهال.

ثلاثتُهم: عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن عُبيد الله بن عُمر، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، به، بلفظ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي...**».

وفي هذا كلِّه دلالةٌ على وَهَمِ عبدِ القُدُّوس بن محمد في رواية هذا الحديث؛ وأنه أدخل حديثًا في حديث.

وقد نبَّه على هذه العلة الحافظُ، فقال: «والمحفوظ عن حَمَّاد بغير هذا الإسناد من حديث أبي بكر كما تقدَّم، والمحفوظ عن عُبيد الله بن عُمر بهذا الإسناد بلفظ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ...**»» (التلخيص الحبير ١/ ١٠٠).

وقال الألباني: «وهذا إسناد جيد، رجاله كلُّهم ثقات رجالُ الصحيح، وفي حَمَّاد بن سَلَمة كلامٌ إذا روَى عن غير ثابت، ولكنه لا يضرُّ؛ فالحديث صحيح. والله الموفق. ثم رأيتُ الحافظ في (التلخيص) قد أعلَّ هذا المتنَ عن أبي هريرة بالشذوذ، فالعمدة على حديث ابن عُمر» (السلسلة الصحيحة ٢٥١٧).



[١١٠٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**السِّوَاكُ يُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيُرْضِي الرَّبَّ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن؛ لشواهده، وإسناده ضعيف، وضعَّف سندَه** الألبانيُّ، وقوَّى متنَه بشواهده، ولعله لذلك رمز لحُسْنه السُّيوطيُّ أيضًا.

التخريج:

﴿طب (١١/ ٤٢٨/ ١٢٢١٥) "واللفظ له" / تخ (٣/٣٩٦)﴾.

السند:

قال الطبراني في (معجمه الكبير): حدثنا عَبْدان، حدثنا خليفة، حدثنا حُبَاب، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن حُنَيْن، عن أبيه، عن جدِّه، عن ابن عباس، به.

وعلَّقه البخاري في (التاريخ): عن شيخه خليفة بن خَيَّاط، عن حُبَاب بن عبد الله الدارمي، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: حُبَاب بن عبد الله الدارمي؛ ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٣/٣٠٢)، والدارَقُطْنيُّ (المؤتلف والمختلف ١/ ٤٧٨)، برواية أبي كامل الجَحْدَري عنه، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال أبو أحمد العسكري: «شيخٌ بصري، يروي عنه أهلُ البصرة» (تصحيفات المحدثين ٢ / ٤١١).

قلنا: فبرواية خليفةَ بن خَيَّاط والجَحْدَريِّ وأهلِ البصرة تُرْفَع عنه جهالةُ العين، وتبقى جهالة الحال قائمةً.

الثانية: يعقوب بن إبراهيم بن عبد الله بن حُنَين؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٨/ ٣٩٦) - وذكر هذا الحديثَ في ترجمته -، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٢٠١)، والسَّمْعاني في (الأنساب ٤/ ٢٩٣)، وبدر الدين العَيْني في (مغاني الأخيار ٣٦٤٩)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٦٤٣) على قاعدته في توثيق المجاهيل.

قلنا: إلا أن الخبر يَشهد له حديثُ عائشةَ المتقدِّمُ في أول الباب، فهو به صحيح.

ولعله لذلك رمز السُّيوطي لحُسْنه في (الجامع الصغير ٤٨٣٤).

وقال الألباني: «سنده ضعيف يتقوَّى بشواهده» (إرواء الغليل ٦٦).



١- رِوَايَة: «وَمَجْلَاةٌ لِلْبَصَرِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَمَجْلَاةٌ لِلْبَصَرِ».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا بهذا السياق. وضعَّفه** ابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر، والسُّيوطي، والألباني.

التخريج:

﴿طس ٧٤٩٦﴾.

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا محمد بن شعيب، ثنا يعقوب بن إسحاق الدمشقي، نا الحارث بن مسلم، عن بحرٍ السَّقَّاء، عن جُوَيْبر، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِم، عن ابن عباس به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أربع علل:

الأولى: بحْرٌ السَّقَّاء، وهو بَحْر بن كَنِيز الباهلي؛ وهو متفق على ضعفه، ولذا قال الذهبي: «وهّوه، قال الدارَقُطْني: متروك» (الكاشف ٥٣٧). وانظر: (الميزان ٢/ ٥)، و(تهذيب التهذيب ١/ ٤١٩).

وبه أعلَّه ابن المُلَقِّن، فقال: «رواه الطبراني في (معجم شيوخه) من حديث بَحْر بن كَنِيز السقاء (المتروك)...»، فذكره (البدر ١/ ٦٩٢).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الأوسط) و(الكبير) بنحوه، وفيه بَحْر بن كَنِيز السَّقَّاء، وقد أجمعوا على ضعفه» (المجمع ١١١٥).

الثانية: جُوَيْبر وهو ابن سعيد الأَزْدي؛ قال عنه الذهبي: «تركوه» (الكاشف

٨٢٦)، وقال ابن حجر: «ضعيف جدًّا» (التقريب ٩٨٧).

وبه ضعَّفه الألباني (الضعيفة ٥٢٧٦)، (إرواء الغليل ١/ ١٠٥).

الثالثة: الانقطاع؛ فإن الضَّحَّاك بن مزاحِم لم يلْقَ ابنَ عباس، كما قال شُعبة وأحمدُ وأبو زُرْعة وابنُ حِبَّان وغيرُهم، انظر: (جامع التحصيل ٣٠٤).

الرابعة: محمد بن شعيب وهو التاجر؛ قال أبو نُعَيم: «يَروي عن الرازِيِّين بغرائبَ» (تاريخ أصبهان ٢/ ٢٢٢)، وانظر: (لسان الميزان ٦٩٠٤).

وقد ضعَّف الحديثَ ابنُ حَجَر، فقال: «ورواه أيضًا - يعني: الطبراني - من طرق ضعيفة عن ابن عباس أيضًا بزيادة: «**مَجْلَاة لِلْبَصَر**»» (التلخيص ١/ ١٠٠).

وضعَّفه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٨٨)[1].

والألباني في (السلسلة الضعيفة ٥٢٧٦)، و(الإرواء ١/ ١٠٥).

تنبيهان:

الأول: قال المُناوي: «رجاله ثقاتٌ، لكنه فيه انقطاعٌ» (التيسير ٢/ ٧٢). وهذا الكلام إنما أخذه من الهَيْثمي، كما صرَّح به في (الفيض)، فقال: «(طس عن ابن عباس)، قال الهَيْثمي: رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعًا. ورواه أبو يَعلَى والدَّيْلمي» (فيض القدير ٤/ ١٤٨). وتبِعه الصَّنْعانيُّ في (التنوير ٦/ ٤٨١).

وذِكْر كلامِ الهَيْثمي على هذا الحديث وهَمٌ؛ فإنما قال ذلك الهيثميُّ تعليقًا

(١) لكن رمز لصحته في (الجامع الصغير ٤٨٣٣)، ونصَّ عليه الصَّنْعاني في (التنوير ٦/ ٤٨١).

على حديث أبي بكر المتقدِّم.

الثاني:

قد رُوي هذا الحديثُ عن ابن عباس موقوفًا، رواه البزَّار في (مسنده) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٣) - من حديث عبد الله بن رُشَيد، ثنا الربيع بن بدر، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «**السِّوَاكُ: مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

ولكن الربيع بن بدر هذا متروكٌ؛ ولذا قال البزَّار - عَقِبه -: «وهذا الحديثُ لا نعلم حدَّث به عن ابن جُرَيج إلا الربيع بن بدر، ولم يَكُ بالحافظ».



[١١٠٩ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السِّوَاكُ: مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

۞ الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيف جدًّا.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٣٦ - ٣٣٧)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٦) -: عن أبي أحمد عاصم بن محمد بن عاصم الشَّيْباني الأَيْلي، عن الحسن بن صالح الرَّبَعي، عن سعيد بن عبد الجبار، عن داود بن الزِّبْرِقان، قال: ثنا (محمد)[1] بن جُحَادة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن أنس بن مالك، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه داود بن الزِّبْرِقان؛ قال عنه الحافظ: «متروك، وكذَّبه الأَزْدي» (التقريب ١٧٨٥).

وفيه عاصم بن محمد بن عاصم، والحسن بن صالح الرَّبَعي؛ لم نقف على مَن ترجم لهما.

والمتن يشهد له حديثُ عائشةَ المذكورُ أولَ الباب.

(١) في مطبوع (الإمام): «داود»، وأشار محقِّقه إلى احتمال كونه مصحَّفًا من «محمد»، وهو كذلك عندنا.

١- رِوَايَة: «كَانَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ - زَادَ فِي أَوَّلِهِ -: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَقُولُ: «**هُوَ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر. وقولُه: «**هُوَ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**...»، ثابتٌ من حديث عائشةَ، وقد تقدَّم.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٣٦)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٦) -: من طريق هشام بن (سَلْمان)(١)، ثنا يزيد الرَّقَاشي، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: يزيد الرَّقَاشي؛ قال الإمام أحمد: «منكَر الحديث» (الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٢)، وقال النَّسائي: «متروك» (الضعفاء ٦٤٢).

وبه أعلَّه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ١/ ٦٩٠)، **وتبِعه الحافظ** في (التلخيص ١/ ١٠٠).

الثانية: هشام بن سَلْمان؛ ضعَّفه التَّبُوذَكي (الجرح والتعديل ٩/ ٨٢)، وقال الإمام مسلم: «منكَر الحديث» (الكنى ٢/ ٩٠٨)، وقال ابن حِبَّان:

(١) في مطبوع (الإمام) والبدر: «سُلَيمان»، والصواب المثبَت كما في مصادر ترجمته.

«منكر الحديث جدًّا، ينفرد عن الثقات بالمناكير الكثيرة، وعن الضعفاء بالأشياء المقلوبة على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاجُ به» (المجروحين ٣/ ٨٩).

وقال ابن عَدِي: «أحاديثه عن يزيدَ غيرُ محفوظة» (الكامل ٢٠٣٠)،

قلنا: وهذا منها.

قلنا: والشَّطْر الأخيرُ من الرواية - وهو قولُه في السِّواك: «**هُوَ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ**» - صحيحٌ بشواهده.



[١١١٠ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**تَسَوَّكُوا؛ فَإِنَّ السِّوَاكَ مَطْهَرَةٌ (مَطْيَبَةٌ) لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، مَا جَاءَنِي جِبْرِيلُ إِلَّا أَوْصَانِي (أَمَرَنِي) بِالسِّوَاكِ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ (حَسِبْتُ) أَنْ يُفْرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي، وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُهُ لَهُمْ، وَإِنِّي لَأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي**».

۞ **الحكم: منكر بهذا السياق. وضعَّفه** ابن دقيق، ومُغْلَطاي، وابنُ المُلَقِّن، والعِراقي، والمَقْريزي، والبُوصِيري، وابنُ حَجَر، والعَيْني، والسُّيوطي، والألباني.

التخريج:

﴿جه ٢٩١ "واللفظ له" / حم ٢٢٢٦٩ "والرواية الثانية له" / طب (٨/ ٢٠٩/ ٧٨٤٦) "والرواية الأولى والثالثة له"، (٨/ ٢١٠/ ٧٨٤٧)، (٨/ ٢٢٠/ ٧٨٧٦) / ني ١٢٢٠، ١٢٢١ "مختصرًا" / عَرُوبة (الأنطاكي ٧٤) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٥٣) "مختصرًا" / كر (١٥/ ٢٨٠)﴾.

السند:

أخرجه ابن ماجه (٢٩١) قال: حدثنا هشام بن عَمَّار، قال: حدثنا محمد بن شعيب، قال: حدثنا عثمان بن أبي العاتِكة، عن عليِّ بن يزيدَ، عن القاسم، عن أبي أُمامةَ، به.

ومدارُه - عندهم - على عليِّ بن يزيدَ، عن القاسم، عن أبي أُمامةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عليُّ بن يزيدَ الألْهاني؛ وهو ضعيف كما في (التقريب ٤٨١٧). لاسيما روايتُه عن القاسم؛ فقد قال يحيي بن مَعين: «عليُّ بن يزيدَ عن القاسم عن أبي أُمامةَ، هي ضِعاف كلُّها» (تهذيب الكمال ٢١/ ١٧٩ - ١٨٠)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أَبي عن عليِّ بن يزيدَ؟ فقال: «ضعيف الحديث، حديثه منكَر، فإنْ كان ما روَى عليُّ بنُ يزيدَ عن القاسم على الصحة؛ فيحتاج أن ننظر في أمر عليِّ بن يزيدَ» (الجرح والتعديل ٦/ ٢٠٩).

وقد ضعَّف الحديثَ ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٣٤١ - ٣٤٢)، **ومُغْلَطاي** في (شرح ابن ماجه ١/ ١١٠ - ١١١)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٦٩٠ - ٦٩١)، وفي (غاية السُّول ص ٩٧ - ٩٨)، **والعِراقي** في (طرح التثريب ٢/ ٦٣)، **والمَقْريزي** في (إمتاع الأسماع ١٣/ ٤٦)، **والبُوصِيري** في (مصباح الزجاجة ١/ ٤٣)، **وابنُ حَجَر** في (التلخيص الحبير ١/ ١٠٠)، وفي (فتح الباري ٢/ ٣٧٦)، **وبدر الدين العَيْني** في (عمدة القاري ٦/ ١٨١)، وفي (البناية شرح الهداية ١/ ٢٠٢)، **والسُّيوطي** في (الدر المنثور ١/ ٥٨٨)، **والألباني** في (ضعيف الجامع ٢٤٣٧)، و(ضعيف الترغيب ١٤٤).

قلنا: وأما قولُه: «**السِّوَاكُ: مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**»؛ فيَشهد له حديث عائشةَ المتقدِّمُ في أول الباب.

ولذا قال مُغْلَطاي: «ومع ذلك ففي متْنِه أشياءُ لها أصولٌ صحيحة وشواهدُ حسنة...»، وذكر منها حديثَ عائشةَ (شرح ابن ماجه ١/ ١١١).



١- وَفِي رِوَايَةٍ مقتصرًا على أوله:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**السِّوَاكُ مَطْيَبَةٌ (مَطْهَرَةٌ) لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ** ﷻ».

الحكم: صحيح المتن، وإسنادُه ضعيفٌ، وضعَّفه الأَزْدي.

التخريج:

]طب (٨/ ١٧٩/ ٧٧٤٤) "واللفظ له" / طش ٨٨٨ "والرواية له ولغيره" / دبيثي (٤/ ٢٢٤) / ابن أبي داود السِّجِسْتاني (إمام ١/ ٣٣٣)[1][.

السند:

أخرجه الطبراني في (كتابيه)، قال: حدثنا واثِلة بن (الحَسَن)[2] العِرْقي، ثنا كَثير بن عُبَيد الحَذَّاء، ثنا بَقِيَّة، عن إسحاق بن مالك الحَضْرمي، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم، عن أبي أُمامةَ، به.

وأخرجه أبو بكر ابن أبي داود السِّجِسْتاني - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٣)، ومن طريقه ابن الدُّبَيْثي في (ذيل تاريخ بغداد) -: عن كَثير بن عُبَيد، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

(١) كذا أطلق ابن دقيق العزوَ، ولم يبيِّن في أي كتاب لابن أبي داود هو، ولعله في (كتاب الطهارة) له، ذكره الحافظ في (المعجم المفهرس ص ٥٩)، أو (كتاب السنن)، ذكره ابن المبرد في (معجم الكتب ص ١٢٣). وكلاهما في عِداد المفقود.

(٢) تصحَّف في مطبوع (المعجم الكبير) إلى: (الحُسين)، والصواب (الحَسن)، كما في (مسند الشاميين)، ومصادر ترجمته.

الأولى: إسحاق بن مالك الحَضْرمي؛ قال الأَزْدي: «ضعيف» (ميزان الاعتدال ١/ ١٩٦)،

وروى له البَيْهَقي حديثًا من طريق بَقِيَّةَ عنه، وقال: «في إسناده مَن يُجهل من مشايخ بَقِيَّةَ» (السنن الكبرى عقب حديث ١٩٩١٩). وقال ابن القَطَّان: «إسحاق بن مالك هذا لا يُعرَف حالُه، وبَقِيَّة غيرُ مقبول الرواية، لاسيما عمَّن لا يُعرَف» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٥٥٧).

الثانية: بَقِيَّة بن الوليد؛ مدلِّس وقد عنعن.

ولذا ضعَّف الأَزْدي إسنادَ هذه الرواية، كما في (لسان الميزان ٢/ ٧١).



[١١١١ط] حَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا:

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّهُ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

۞ **الحكم: إسناده منكَر، والفقرة الثانيةُ ثابتة، كما تقدَّم.**

التخريج:

〚تخ (٨/ ١٠٠)〛.

السند:

علَّقه البخاري في (التاريخ الكبير ٨/ ١٠٠)، عن نُعَيم بن عُمر، عن عُبَيد بن عُمَير اللَّيْثي، به، مرسَلًا.

التحقيق

هذا إسناد منكر؛ ففيه - مع تعليقه وإرساله - نُعيم بن عُمر؛ ولم نعرف عنه شيئًا سوى أن البخاري ترجم له في (تاريخه) وذكر هذا الأثرَ، ولعله نُعيمُ بن عُمر القديدي المترجَمُ له في (الجرح والتعديل ٨/ ٤٦٣) بلا شيخ ولا تلميذ، وقال عنه أبو حاتم: «هو مجهول».

وقد تقدَّم في حديث عائشةَ، أن ابن خزيمة أخرجه من طريق ابن جُرَيج، عن عثمان بن أبي سُلَيمان، عن عُبَيد بن عُمَير، عن عائشة، به. لكن هذا أيضًا لا يثبُتُ عن عُبَيد؛ لعنعنة ابن جُرَيج، وبُعدِ سماع عثمانَ منه.

وهناك وجه ثالثٌ على عُبَيد بن عُمَير في هذا الحديث:

وهو ما أخرجه عبد الرزاق (٢٠٥١٠): عن مَعْمَر، عن رجل، عن عُبَيد بن عُمَير، قال في السِّواك: «**مَطْيَبَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

وهذا أيضًا لا يثبُتُ عن عُبَيد؛ لإبهام الراوي عنه.

[١١١٢ط] حَدِيثُ الْقَاسِمِ مُرْسَلًا:

عَنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السِّوَاكُ: مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ للهِ تَعَالَى**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

]غيل ٩١٣ "واللفظ له" / حلب (٥/ ٢٤٠١)[.

السند:

أخرجه أبو بكر الشافعي في (الغَيلانيات) - ومن طريقه ابن العَدِيم في (تاريخ حلب) - قال: حدثنا القاسم بن زكريا، حدثنا الحسن بن الصَّبَّاح البَزَّار، ثنا مُؤَمَّل بن إسماعيل، ثنا سُفيان، وشُعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل من آل بكر، عن القاسم، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ مسلسَلٌ بالعلل:

الأولى: الإرسال؛ فالقاسم بن محمد تابعيٌّ من الثالثة.

الثانية: جهالة الرجل الذي من آل أبي بكر؛ فإنه لم يُسَمَّ.

الثالثة: مُؤَمَّل بن إسماعيل؛ «صدوق سيِّئُ الحفظ» (التقريب ٧٠٢٩).

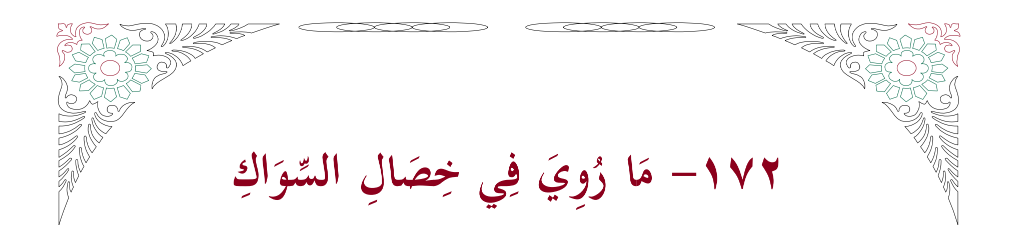
ثم إن المعروف أن المُؤَمَّل يرويه عن شُعبةَ والثَّوْريِّ، عن ابن إسحاقَ، عن رجل، عن القاسم، عن عائشةَ. كذا رواه المُسْتَغْفري في (الطب ق ١٦٧) من طريق أبي الحسين الطَّبَري، عن الحسن بن الصَّبَّاح، عن مُؤَمَّل بن إسماعيل، به.

ورواه غير الحسن، عن مُؤَمَّل، فسمَّى الرجلَ (أبا عَتِيق)، كما في (الحِلية ٧/ ٩٤).

هذا هو المعروف عن مُؤَمَّل في رواية هذا الحديث، وإن كانت روايتُه هذه خطأً غيرَ محفوظة كما بيَّنَّاه في حديث عائشةَ.

فلعل ذِكْر (عائشةَ) سقط من أصول أبي بكر الشافعي، وتحرَّف لديه (ابنُ إسحاق) إلى (أبي إسحاق)؛ فقد رواه ابنُ العَدِيم من طريقه كذلك، والله أعلم.





١٧٢- مَا رُوِيَ فِي خِصَالِ السِّوَاكِ

[١١١٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّهُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ** عز وجل، **مَفْرَحَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ، يَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ، وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُذْهِبُ الْحَفْرَ، وَيَشُدُّ اللِّثَةَ، وَيُذْهِبُ الْبَلْغَمَ، وَيُطَيِّبُ الْفَمَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**فِي السِّوَاكِ عَشْرُ خِصَالٍ: يُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيَشُدُّ اللِّثَةَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُذْهِبُ الْبَلْغَمَ، وَيُذْهِبُ الْحَفْرَ، وَيُوَافِقُ السُّنَّةَ، وَيُفْرِحُ الْمَلَائِكَةَ، وَيُرْضِي الرَّبَّ، وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ، وَيُصَحِّحُ الْمَعِدَةَ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه:** ابنُ عَدِي، والبَيْهَقي، وابن القَيْسَراني، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابن المُلَقِّن، والحافظ أبو الفضل العِراقي وابنُه أبو زُرْعة، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

اللغة:

(الحَفْرُ والحَفَرُ): هِيَ صُفْرة تَعْلُو الأَسنان. **قال الأَزهري:** الحَفْرُ والحَفَرُ، جَزْمٌ وفَتْحٌ لُغَتَانِ، وَهُوَ مَا يَلْزَقُ بالأَسنان مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ. (لسان العرب ٤/ ٢٠٤).

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿عد (٤/ ٣٦٦ - ٣٦٧) / شعب ٢٥٢١ "واللفظ له" / مختصر السواك للقزويني (ق٢/ب)﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٩)، (بدر ٢/ ٢٣) "والرواية له" / ثواب (الجامع الصغير ٥٩٣٠)، (كنز ٢٦١٨٥)﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الشعب)، ومن طريق البَيْهَقي: أبو الخير القَزْويني في (مختصر السواك ق٢/ب) - قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الغَزِّي، حدثنا محمد بن أبي السَّري، حدثنا بَقِيَّة، عن الخليل بن مُرَّة، عن عطاء بن أبي رَباح، عن ابن عباس، به. بالسياق الأول.

ورواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق) -: عن أبي أحمد محمد بن أحمد بن عبد الله بن صالح البُخاري، عن الحسن بن عليٍّ، (ح)

وعن أبي محمد ابن حَيَّان[1]، عن محمد بن جعفر الجَمَّال، عن يحيى بن مُعَلَّى بن منصور، ثنا حَيْوَة بن شُرَيح، ثنا محمد بن حِمْيَر، ثنا الخليل بن مرّة... به. بالسياق الثاني.

فمدارُه - عندهم - على الخليل بن مُرَّة، به.

---

(١) وهو أبو الشيخ، ولعل هذا سندُه في كتاب: «الثواب».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه الخليل بن مُرَّة؛ وهو «ضعيف» كما في (التقريب ١٧٥٧).

والحديث ذكره ابن عَدِي في ترجمته، مع جملة من أحاديثه، ثم قال: «وللخليل أحاديثُ غيرُ ما ذكرتُه، أحاديث غرائب... ولم أرَ في أحاديثه حديثًا منكَرًا قد جاوز الحدَّ، وهو في جملة من يُكتَب حديثُه، وليس هو متروكَ الحديث».

وتبِعه ابن القَيْسَراني فقال - بعد أنْ ذكره -: «والخليل عنده مناكيرُ، قاله البخاري» (الذخيرة ٢/ ١٥٩٦).

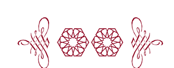
وقال البَيْهَقي - عَقِبه -: «هو مما تفرَّد به الخليل بن مُرَّة، وليس بالقوى في الحديث» (الشُّعَب).

وأقرَّه ابن المُلَقِّن، فقال: «هو كما قال»، وذكر أقوالَ العلماء في تضعيفه. (البدر المنير ٢/ ٢٣).

وبنحوه صنع الحافظ العراقي في (طرح التثريب ٢/ ٦٧).

وبه أيضًا: ضعَّفه ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٣٤٩)، **والوَليُّ العِراقي،** نقله عنه **المُناوي** في (فيض القدير ٤/ ٤٥١) وأقرَّه، وصرَّح بتضعيفه في (التيسير ٢/ ١٧٦).

ورمز لضعفه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٥٩٣٠).



١- رِوَايَة: «عَشْرُ خِصَالٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فِي السِّوَاكِ عَشْرُ خِصَالٍ: مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَمَسْخَطَةٌ لِلشَّيْطَانِ، وَمَفْرَحَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ، وَجَيِّدٌ لِلِّثَةِ، وَيَذْهَبُ بِالْحَفْرِ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيُقِلُّ الْبَلْغَمَ، وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ، وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ**».

❁ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه** ابن الجوزي، وابنُ المُلَقِّن، والمُناوي.

التخريج:

﴿علج ٥٤٨ "واللفظ له" / ثواب (ملتقطة ٢/ ق ٣٣٤)﴾.

السند:

قال ابن الجوزي في (العلل المتناهية): أخبرنا عبد الحق، قال: حدثنا أبو طاهر بن يوسف، قال: حدثنا أبو بكر بن بِشْرانَ، قال: حدثنا الدارَقُطْني، قال: حدثنا عثمان بن أحمد الدَّقَّاق، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الوليد الأَنْطاكي، قال: حدثنا موسى بن داود، قال: حدثنا مُعَلَّى بن مَيْمُون، عن أيوب، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، به.

كذا رواه ابن الجوزي من طريق الدارَقُطْني بهذا الإسناد عن ابن عباس مرفوعًا.

والحديث في (سنن الدارَقُطْني ١٦٠) بهذا الإسناد عن ابن عباس موقوفًا.

فلا ندري أسَقط ذِكرُ (النبي ﷺ) من سنن الدارَقُطْني، أم زِيدَ خطأً في إسناد ابن الجوزي؟!

لكن رواه أبو الشيخ في «الثواب» - كما في (الغرائب الملتقطة ٢/ ق٣٣٤) -: عن أبي بكر بن عُمر بن سَهْل، عن محمد بن أحمد بن الوليد، حدثنا موسى بن داود، حدثنا مُعَلَّى بن مَيْمُون، عن أيوبَ، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس. قال الحافظ ابن حجر: «مِثْل الأول»، يعني: حديثَ أنسٍ عن النبي ﷺ بنحوه - وسيأتي -، وهذا يدلُّ على أن حديث ابن عباس مرفوعٌ أيضًا.

وهذا يرجِّح ما في (العلل المتناهية)، والله أعلم.

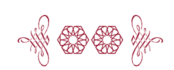
التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه مُعَلَّى بنُ مَيْمون؛ قال عنه النَّسائي والدارَقُطْني: «متروك»، وقال أبو حاتم «ضعيف الحديث»، وقال ابن عَدِي: «أحاديثه مناكيرُ»، وذكره العُقَيلي في (الضعفاء)، وقال: «روَى أحاديثَ مناكيرَ لا يتابَع عليها»، وقال ابن حِبَّان في (الثقات): «يخطىء إذا حدَّث مِن حفْظه». انظر: (لسان الميزان ٧٨٤٩).

وبه ضعَّفه الدارَقُطْني، فقال عَقِبه: «مُعَلَّى بن مَيمونٍ ضعيفٌ متروك».

وتبِعه ابن الجوزي، فقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ»، وذكر كلامَ الدارَقُطْني.

وكذا ضعَّفه به ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٢٢٤).



٢- رِوَايَة: «وَهُوَ طَرِيقُ الْقُرْآنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّ فِيهِ عَشْرَ خِصَالٍ: مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، وَمَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَمَفْرَحَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ، وَمَجْلَاةٌ لِلْبَصَرِ، وَيُبَيِّضُ الْأَسْنَانَ، وَيَشُدُّ اللِّثَةَ، وَيُذْهِبُ الْحَفْرَ، وَيَهْضِمُ الطَّعَامَ، وَيَقْطَعُ الْبَلْغَمَ، وَتُضَاعَفُ بِهِ الصَّلَوَاتُ، وَيُطَيِّبُ النَّكْهَةَ، وَهُوَ طَرِيقُ الْقُرْآنِ**».

الحكم: إسناده تالف.

التخريج:

[غافل ٤٠٨].

السند:

قال السَّمَرْقَندي في (تنبيه الغافلين): حدثنا أبو جعفر، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي سَهْل القاضي، حدثنا إبراهيم بن خُنَيْس، عن أبيه، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جُوَيْبِر، عن الضَّحَّاك، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: إسماعيل بن أبي زياد؛ قال عنه الحافظ: «متروك، كذَّبوه» (التقريب ٤٤٦). وانظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٨).

الثانية: جُوَيْبِر، وهو ابن سعيد الأَزْدي؛ قال عنه الذهبي: «تركوه» (الكاشف ٨٢٦)، وقال ابن حجر: «ضعيف جدًّا» (التقريب ٩٨٧).

الثالثة: الانقطاع؛ فإن الضَّحَّاك بنَ مُزاحِم لم يَلْقَ ابنَ عباس، كما قال شُعْبة وأحمدُ وأبو زُرْعة وابنُ حِبَّان وغيرُهم، انظر: (جامع التحصيل ٣٠٤).

وإبراهيم بن خُنَيس وأبوه؛ لم نقف على مَن ترجم لهما.

[١١١٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**فِي السِّوَاكِ عَشْرُ خِصَالٍ: مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى، وَمَسْخَطَةٌ لِلشَّيْطَانِ، وَمَفْرَحَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ، جَيِّدٌ لِلِّثَةِ، وَمُذْهِبٌ بِالْحَفْرِ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ، وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ، وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الدارَقُطْني.

التخريج:

〖قط ١٦٠〗.

السند:

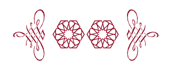
أخرجه الدارَقُطْني في (السنن)، قال: نا عثمان بن أحمد الدَّقَّاق، نا محمد بن أحمد بن الوليد بن بُرْد الأَنْطاكي، نا موسى بن داود، نا مُعَلَّى بن مَيْمون، عن أيوب، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس، به موقوفًا.

التحقيق

تقدَّم الكلامُ على هذا الإسناد في الرواية المرفوعة، حيث إن ابن الجَوْزي رواه من طريق الدارَقُطْني بهذا الإسناد مرفوعًا.

وعلى كل حالٍ، هو ضعيف جدًّا؛ لأجل مُعَلَّى بن مَيْمون.

وبه ضعَّفه الدارَقُطْني، فقال - عَقِبه -: «مُعَلَّى بنُ ميمونٍ ضعيفٌ متروك».



١- رِوَايَة: «وَيَزِيدُ فِي حِسَابِ الصَّلَاةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مَوْقُوفًا، قَالَ: «**فِي السِّوَاكِ عَشْرُ خِصَالٍ: يَنْزِعُ الْحَفْرَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيَشُدُّ اللِّثَةَ، وَيُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيُلْغِي الْبَلْغَمَ، وَيُشَهِّي الطَّعَامَ، وَيُصَحِّحُ الْجِسْمَ، وَيُفْرِحُ الْمَلَائِكَةَ، وَيُرْضِي الرَّبَّ، وَيَزِيدُ فِي حِسَابِ الصَّلَاةِ، وَيُوَافِقُ السُّنَّةَ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا.**

التخريج:

[مستغفط (ق ١٧٢)].

السند:

قال المُسْتَغْفري في (الطب): أخبرنا أبو القاسم عُبيد الله بن عبد الله السَّرَخْسي التاجرُ الأمين ببُخَارَى، قال: حدثني أَبي، قال: حدثنا زيد بن عُثَيم، قال: حدثنا أبو إسحاق هو الطالقاني، قال: حدثنا كِنانةُ والهَيَّاج، عن بَكْر بن خُنَيْس، قال: قال ابن عباس... فذكره.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: بَكْر بن خُنَيْس؛ قال ابن مَعِين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ضعيف»، وقال مرة: «شيخ صالحٌ لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «صالحٌ ليس بقوي»، وقال أبو زُرْعة: «ذاهب الحديث»، وضعَّفه عليُّ بن المَدِيني، وعَمرو بن عليٍّ الفَلَّاسُ ويعقوب بن شَيْبة والنَّسائيُّ وغيرُهم، وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال أحمد بن صالح المصرى وعبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش والدارَقُطْنيُّ: «متروك»، وقال ابن حِبَّان: «يَروي عن البصريين

والكوفيين أشياءَ موضوعةً يسبِق إلى القلب أنه المتعمِّد لها». وشَذَّ العِجْلي فوثَّقه. انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٤٨١ - ٤٨٢)، و(ميزان الاعتدال ١٢٧٨).

ولذا قال الذهبي: «واهٍ» (الكاشف ٦٢٤). وقصَّر الحافظُ فقال: «صدوق له أغلاطٌ»! (التقريب ٧٣٩).

الثانية: الانقطاع بين بكر بن خُنَيس وابنِ عباس؛ فبكْرٌ من أتباع التابعين، لا يدرِك أحدًا من الصحابة.

الثالثة: هَيَّاج بن بِسْطام التَّميمي؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٧٣٥٥).

وقُرِنَ بكِنانةَ، وهو ابن جَبَلَةَ، ساقطٌ هالك، قال عنه ابن مَعين: «كذاب خبيثٌ»، فقال عثمان الدارمي: «وهو قريبٌ مما قال [يحيى]، خبيث الحديث» (الجرح والتعديل ٧/ ١٦٩)، و(الضعفاء للعُقَيلي ٣/ ٤٠٦)، و(الكامل لابن عَدِي ٨/ ٦٨٣). وقال الجُوزَجاني: «ضعيف الأمر جدًّا» (أحوال الرجال ٣٧٧)، وقال ابن عَدِي: «مقدار ما يرويه غيرُ محفوظ» (الكامل ٨/ ٦٨٣). وقال ابن حِبَّان: «كان مرجئًا، يَقلب الأخبار، وينفرد عن الثقات بالأشياء المعضلات» (المجروحين ٢/ ٢٣٤)، وقال الأَزْدي: «متروك الحديث» (الضعفاء لابن الجوزي ٢٨٠٥). ومع هذا قال أبو حاتم: «محلُّه الصدقُ، يُكتَب حديثُه، حسَن الحديث»!! (الجرح والتعديل ٧/ ١٧٠).

الرابعة: زيد بن عُثَيم؛ لم نقف على مَن ترجم له.



[١١١٥ط] حَدِيثُ أَنَسٍ: عَشْرُ خِصَالٍ...:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فِي السِّوَاكِ عَشْرُ خِصَالٍ: مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَمَسْخَطَةٌ لِلشَّيْطَانِ، وَمَحَبَّةٌ لِلْحَفَظَةِ، وَيَشُدُّ اللِّثَةَ، وَيُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيَقْطَعُ الْبَلْغَمَ، وَيُطْفِيءُ الْمِرَّةَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُوَافِقُ السُّنَّةَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**وَيُضْعِفُ الْحَسَنَاتِ سَبْعِينَ ضِعْفًا، وَيُبَيِّضُ الْأَسْنَانَ، وَيُذْهِبُ الْحَفْرَ، وَيُشَهِّي الطَّعَامَ**» بَدَلَ: «**الْبَلْغَمِ، وَالْمِرَّةِ**».

۞ **الحكم: إسناده ساقط، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

﴿ك (تاريخ - ملتقطة ٢/ ق ٣٣٤)، (كنز ٢٦٢٢٥) "والرواية له" / فر (ملتقطة ٢/ ق ٣٣٣ - ٣٣٤) "واللفظ له"، (كنز ٢٦٢٢٤)﴾.

التحقيق

هذا الحديث له طريقانِ عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

الأول: عن ضِرَار بن عَمرو، عن أبيه، عن أنس:

أخرجه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة) - قال: أخبرنا بنجير[1]، أخبرنا جعفر، أخبرنا إسماعيل بن الحسين بن

(١) هو بنجير بن منصور بن علي، أبو ثابت الهمَذاني، شيخ الصوفية. وشيخه هو جعفر الأَبْهَري. وقال شِيرُويَه الدَّيْلمي: «كان صدوقًا» (تاريخ الإسلام ١٠/ ٦٤٨).
أما شيخه جعفر فهو ابن محمد بن الحسين الأَبْهَري الهمَذاني، قال عنه شِيرُويَه: =

عليٍّ البُخاري، حدثنا خلَف بن محمد البُخاري، حدثنا أبو بكر بن أبي عبد الله بن أبي حفص، حدثنا حفْص بن قَطَن، حدثنا أحمد بن حَرْب، عن أحمد بن عبد الله، عن كِنانةَ بن جَبَلَةَ، عن بَكْر بن خُنَيس، عن ضِرَار بن عَمرو، عن أبيه، عن أنس، به.

وهذا إسناد ساقطٌ؛ فيه عللٌ:

الأولى: فيه كِنانة بن جَبَلة؛ وهو ساقط هالكٌ، وقد تقدَّمتْ ترجمتُه في حديث ابن عباس السابق.

الثانية: بَكْر بن خُنَيس، وهو «واهٍ»، كما قال الذهبي في (الكاشف ٦٢٤)، وانظر ترجمتَه في حديث ابن عباس السابق.

الثالثة: ضِرَار بن عَمرو المَلَطي؛ قال عنه يحيى بن مَعين: «ليس بشيء، ولا يُكتَب حديثُه»، وقال البخاري: «فيه نظرٌ»، وقال ابن عَدِي: «منكَر الحديث» (الكامل ٦/ ٣٠٧، ٣٠٩). وقال ابن مَعين في رواية: «ضعيف» (اللسان ٤/ ٣٤٠)، وقال ابن حِبَّان: «منكر الحديث جدًّا، كثير الرواية عن المشاهير بالأشياء المناكير، فلما غلب المناكيرُ في أخباره؛ بطَلَ الاحتجاجُ بآثاره» (المجروحين ١/ ٤٨٥). وذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ٣٠٢)، يعني أنه متروكٌ؛ ولذا قال الذهبي: «متروك» (ديوان الضعفاء ١٩٩٠).

وبهذه العلل الثلاثِ ضعَّفه الألباني في (السلسلة الضعيفة ٤٠١٦).

الرابعة: خلَف بن محمد الخَيَّام البخاري؛ قال أبو يَعلَى الخليلي: «كان له حفظ، ومعرفةٌ، وهو ضعيف جدًّا، روَى في الأبواب تراجمَ لا يتابَع عليها،

= «وحيد عصره في علم المعرفة والطريقة، والزهد في الدنيا... وكان ثقة، صدوقًا، عارفًا، له شأنٌ وخطر، وآياتٌ وكرامات ظاهرة» (تاريخ الإسلام ٩/ ٤٣٦).

وكذلك متونًا لا تُعرَف. سمِعتُ ابنَ أبي زُرعة، والحاكمَ أبا عبد الله الحافظيْنِ يقولان: كتبْنا عنه الكثيرَ ونبرأُ من عُهدته، وإنما كتبْنا عنه للاعتبار»، ثم ساق له الخليليُّ حديثَ: «**نَهَى عَنِ الْمُوَاقَعَةِ قَبْلَ الْمُلَاعَبَةِ**»، وقال: «سمِعتُ الحاكم بعَقِب هذا الحديثِ يقول: خُذِل خلَفٌ بهذا وبغيره» (الإرشاد ٣/ ٩٧٣)، وضعَّفه أيضًا: أبو سعيد الإدْريسي (لسان الميزان ٢٩٦٨).

الطريق الثاني: عن أَبانَ، عن أنس:

أخرجه الحاكم - كما في (الغرائب الملتقطة ٢/ ق ٣٣٤) - قال: حدثنا إبراهيم بن مضارب، حدثنا الحسين بن الفُضَيل، حدثنا (داود)[1] بن سُلَيمان الجُرْجاني، حدثنا عَمرو بن جُمَيع، عن أَبانَ، عن أنس، به.

هذا إسناد ساقط؛ فيه ثلاث علل:

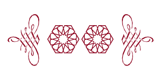
الأولى: عَمرو بن جُمَيع؛ كذَّبه يحيى بن مَعِين، وقال ابن عَدِي: «كان يُتَّهم بالوضع»، وقال النَّسائي والدارَقُطْني وجماعةٌ: «متروك»، وقال البخاري: «منكَر الحديث»، وقال الحاكم: «روَى عن هشام بن عُرْوة وغيرِه أحاديثَ موضوعة»، انظر: (اللسان ٥٧٨٨). وقال الذهبي: «متفق على تركه» (تاريخ الإسلام ٤/ ٩٣٥).

الثانية: أَبانُ بن أبي عَيَّاش؛ «متروك» كما في (التقريب ١٤٢).

وبهاتين العلتين ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٤٠١٦).

(١) تحرَّف في (الغرائب الملتقطة) إلى (وارد)! والصواب ما أثبتناه كما في كتب التراجم.

الثالثة: داود بن سُلَيْمان الجرجاني؛ «رماه ابن مَعين بالكذب» (تاريخ الإسلام ٥/ ٥٦٧).



١- رِوَايَة: «عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ، فَنِعْمَ الشَّيْءُ السِّوَاك»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: **«عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَنِعْمَ الشَّيْءُ السِّوَاكُ: يَذْهَبُ بِالْحَفْرِ، وَيَنْزِعُ الْبَلْغَمَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيَشُدُّ اللِّثَةَ، وَيَذْهَبُ بِالْبَخَرِ، وَيُصْلِحُ الْمَعِدَةَ، وَيَزِيدُ فِي دَرَجَاتِ الْجَنَّةِ، وَتَحْمَدُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَيُرْضِي الرَّبَّ، وَيُسْخِطُ الشَّيْطَانَ»**.

❁ **الحكم:** **إسناده منكَر، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

﴿طولون (داريا (ص ٥٨» / كر (مختصر تاريخ دمشق ٣/ ١٢)﴾.

السند:

أخرجه القاضي عبد الجبار الخَوْلاني في (تاريخ داريًّا) - ومن طريقه ابن طُولُونَ في (تبليغ البشرى) - قال: حدثنا جعفر بن محمد بن هشام، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن عبد الله القُرَشي، حدثنا سُلَيْمان بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأَزْدي، حدثني أبو محمد الحَكَمي، عن قَتادَةَ، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه علتان:

الأولى: أحمد بن إبراهيم بن عبد الله القُرَشي؛ ترجم ابن عساكر في (تاريخه)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، إنما ذكر له هذا الحديثَ عن سُلَيمان بن عبد الرحمن بسنده عن أنس، كما في (مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٣/ ١٢). وهذه الترجمة من الجزء الساقط من (تاريخ دمشق).

الثانية: أبو محمد الحَكَمي؛ ذكره في شيوخ عبد الله بن عبد الرحمن الأَزْديِّ: ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٢٩/ ٣٣٠)، والمِزِّيُّ في (تهذيب الكمال ٢٥/ ١٣٩)، ولم نجد له ترجمة.

وتفرُّد مِثْلِه عن قَتادةَ يُعَدُّ منكَرًا.

وبه ضعَّفه الألباني، فقال: «ضعيف، أخرجه القاضي عبد الجبار الخَوْلاني في تاريخ داريًّا من طريق أبي محمد الحَكَمي... وأبو محمد الحَكَميُّ؛ لم أجِد مَن ذَكرَه» (الضعيفة: ٣٨٥٢).

ومع ذلك رمز لصحته السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٥٥٣١)!!.



[١١١٦ط] حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَوْقُوفًا:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ فَلَا تُغْفِلُوهُ، وَأَدِيمُوا بِهِ؛ فَإِنَّ فِي السِّوَاكِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ خَصْلَةً:**

أَفْضَلُهَا خَصْلَةً، وَأَعْلَاهَا دَرَجَةً: أَنَّهُ يُرْضِي الرَّحْمَنَ، وَمَنْ أَرْضَى الرَّحْمَنَ فَإِنَّهُ يَحِلُّ الْجِنَانَ. **وَالْخَصْلَةُ الثانية:** أَنَّهُ يُصِيبُ السُّنَّةَ. **وَالْخَصْلَةُ الثالثة:** أَنَّهُ يُضَاعِفُ صَلَاتَهُ سَبْعًا وَسَبْعِينَ ضِعْفًا. **وَالْخَصْلَةُ الرَّابِعَةُ:** يُورِثُهُ إِدْمَانُ السِّوَاكِ السَّعَةَ وَالْغِنَى. **وَالْخَصْلَةُ الْخَامِسَةُ:** يُطَيِّبُ نَكْهَتَهُ. **وَالْخَصْلَةُ السَّادِسَةُ:** يَشُدُّ لِثَتَهُ حَتَّى لَا تَسْتَرْخِيَ مَعَ إِدْمَانِ السِّوَاكِ. **وَالْخَصْلَةُ السَّابِعَةُ:** يُذْهِبُ عَنْهُ الصُّدَاعَ، وَيُسَكِّنُ عُرُوقَ رَأْسِهِ، فَلَا يَضْرِبُ عَلَيْهِ عِرْقٌ سَاكِنٌ، وَلَا يَسْكُنُ عَلَيْهِ عِرْقٌ ضَارِبٌ. **وَالْخَصْلَةُ الثَّامِنَةُ:** يُذْهِبُ عَنْهُ وَجَعَ الضِّرْسِ حَتَّى لَا يَجِدَهُ. **وَالْخَصْلَةُ التَّاسِعَةُ:** تُصَافِحُهُ الْمَلَائِكَةُ؛ لِمَا تَرَى مِنَ النُّورِ عَلَى وَجْهِهِ. **وَالْخَصْلَةُ الْعَاشِرَةُ:** يُنَقِّي أَسْنَانَهُ حَتَّى تَبْرُقَ. **وَالْخَصْلَةُ (الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ)[1]:** تُشَيِّعُهُ الْمَلَائِكَةُ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَسْجِدِهِ لِصَلَاتِهِ فِي (الْجَمْعِ)[2]. **وَالْخَصْلَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ:** تَسْتَغْفِرُ لَهُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ عِنْدَ رَفْعِ أَعْمَالِهِ فِي الْخَمِيسِ وَالِاثْنَيْنِ. **وَالْخَصْلَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ:** تُفْتَحُ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ[3]. **وَالْخَصْلَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ:** يُقَالُ لَهُ: هَذَا مُقْتَدٍ بِالْأَنْبِيَاءِ، يَقْفُو آثَارَهُمْ، وَيَلْتَمِسُ هَدْيَهُمْ. **وَالْخَصْلَةُ**

---

(١) في (الإمام) تبعًا لأصله: «الحادي عشر»! وهكذا في بقية الأعداد حتى نهاية الحديث، والتصويب في جميعها من (البدر المنير ٢/ ٢٦ - ٢٧).

(٢) في (الإمام): «الجميع»، والتصويب من (البدر المنير ٢/ ٢٦).

(٣) كذا في (الإمام)، وفي (البدر المنير ٢/ ٢٦): «الرحمة».

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ مَنْ تَسَوَّكَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ. **وَالْخَصْلَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ:** تُغْلَقُ عَنْهُ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ. **وَالْخَصْلَةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ:** تَسْتَغْفِرُ لَهُ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ. **وَالْخَصْلَةُ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ:** لَا يَخْرُجُ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا طَاهِرًا مُطَهَّرًا. **وَالْخَصْلَةُ التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ:** أَنَّهُ لَا يُعَايِنُ مَلَكَ الْمَوْتِ عِنْدَ قَبْضِ رُوحِهِ إِلَّا فِي الصُّورَةِ الَّتِي يُقْبَضُ فِيهَا الْأَنْبِيَاءُ. **وَالْخَصْلَةُ الْعِشْرُونَ:** أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يُسْقَى شَرْبَةً مِنْ حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ الرَّحِيقُ الْمَخْتُومُ -. **وَالْخَصْلَةُ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ:** أَنَّ قَبْرَهُ يُوَسَّعُ عَلَيْهِ، وَتُكَلِّمُهُ الْأَرْضُ مِنْ تَحْتِهِ، وَتَقُولُ: كُنْتُ أُحِبُّ نَغْمَتَكَ عَلَى ظَهْرِي، فَلَأَتَّسِعَنَّ عَلَيْكَ الْيَوْمَ وَأَنْتَ فِي بَطْنِي بِمَا يَقْصُرُ عَنْهُ مُنَاكَ. **وَالْخَصْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ:** فَإِنَّ قَبْرَهُ يَصِيرُ عَلَيْهِ أَوْسَعَ مِنْ مَدِّ الْبَصَرِ[(١)]. **وَالْخَصْلَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ:** أَنَّ اللهَ ﷻ يَقْطَعُ عَنْهُ كُلَّ دَاءٍ، وَتَعْقُبُهُ كُلُّ صِحَّةٍ عَرَفَهَا فِي نَفْسِهِ فِي صِغَرِهِ إِلَى كِبَرِهِ. **وَالْخَصْلَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ:** أَنَّهُ يُكْسَى إِذَا كُسِيَ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَيُكْرَمُ إِذَا أُكْرِمُوا، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَعَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف لانقطاعه، والمتن منكر جدًّا، واستنكره** ابنُ دقيقِ العيدِ، والعِراقي. **وضعَّفه** ابن حَجَر.

التخريج:

﴿نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٩ - ٣٥١)﴾.

---

(١) زِيدَ هنا في (الإمام): «وَتُكَلِّمُهُ الْأَرْضُ مِنْ تَحْتِهِ فِي لَحْدِهِ، وَتَقُولُ: كُنْتُ أُحِبُّ نَغْمَتَكَ عَلَى ظَهْرِي، فَلَأَسْتَقِرَّنَّ لَكَ الْيَوْمَ وَأَنْتَ فِي بَطْنِي بِمَا يَقْصُرُ عَنْهُ مُنَاكَ»، وهذه الجملة مكررة في الخصلة التي قبلها، فيبدو أن ذلك من سهو الناسخ، وهي غير موجودة في (البدر المنير ٢/ ٢٧).

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٩) -: عن سُلَيمان بن أحمد (الطبراني)، عن أحمد بن عبد الوهاب بن نَجْدَةَ، قال: ثنا عبد الوهاب بن نَجْدة، ثنا إسماعيل بن عَيَّاش، عن ثور بن يزيدَ، عن خالد بن مَعْدان، أن أبا الدَّرْداء قال: . . . فذكره.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه؛ فخالد بن مَعْدان لم يسمع من أبي الدَّرْداء، قاله الإمام أحمد (المراسيل لابن أبي حاتم ١٨٢)، وانظر: (جامع التحصيل ١/ ١٧١).

وقال المِزِّي: «روَى عن أبي الدَّرْداء، ولم يَذكر سماعًا منه» (تهذيب الكمال ٨/ ١٦٨).

وقال الذهبي: «أرسل عن: معاذ بن جبل، وأبي الدَّرْداء» (سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٣٧).

وبهذه العلة ضعَّفه العراقي، فقال: «خالد بن مَعْدان لم يسمع من أبي الدَّرْداء، والحديث في متنه نكارةٌ، وهو موقوف» (فيض القدير ٤/ ٤٥١).

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «في متنه نكارةٌ، وهو موقوفٌ غير مرفوع» (الإمام ١/ ٣٥١)، **وأقرَّه ابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٢٧).

وقال ابن حجر: «ذكر القُشَيْري بلا إسناد عن أبي الدرداء، قال: عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ فَلَا تُغْفِلُوهُ. . .» فذكره، ثم قال: «لا أصلَ له، لا من طريق صحيحٍ، ولا ضعيف» (التلخيص الحَبير ١/ ١١٩)[١].

(١) وقلَّده في ذلك - كالعادة - العَيْني في (عمدة القاري ٦/ ١٨٢)، و(البناية ١/ ٢٠٤).

قلنا: هذا ذُهولٌ من الحافظ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإن القُشَيْري - ويعني: ابنَ دقيقِ العيدِ - قد ذكر إسنادَه كما نقلْناه من كتابه، بل ونقله منه أيضًا ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٢٥)، وهو أصْلُ كتاب (التلخيص الحَبير).



[١١١٧ط] حَدِيثُ الْحَسَنِ مُرْسَلًا:

عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**فِي السِّوَاكِ عَشْرُ خِصَالٍ: يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْقِصُ الْبَلْغَمَ، وَيُصْلِحُ الْمَعِدَةَ، وَيَشُدُّ الْأَسْنَانَ، وَيُذْهِبُ الْحَفْرَ، وَيُطَيِّبُ الْفَمَ، وَيُرْضِي الرَّبَّ، وَتُحِبُّهُ الْمَلَائِكَةُ، وَيُوَافِقُ السُّنَّةَ، وَيَزِيدُ فِي حَسَنَاتِ الصَّلَاةِ**».

۞ **الحكم: مرسل ضعيف جدًّا.**

التخريج:

[ضحة (ق ١٩/ أ)].

السند:

قال عبد الملك بن حبيب في (الواضحة): حدثني ابن المُغيرة، عن بِشْر بن حكيم، عن الحسن، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه - مع إرساله - ابنُ المغيرة، وهو عبد الله بن محمد بن المُغيرة؛ قال الذهبي: «كوفي متروك، سكَن مِصْرَ، وروَى الطامات» (تاريخ الإسلام ٥/ ١٠٢)، وانظر: (لسان الميزان ٤٣٩٥).

وبِشْر بن حكيم؛ لم نقف له على ترجمة بعد طول بحث.



[١١١٨ط] حَدِيثُ حُذَيْفَةَ:

عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**الْكُحْلُ فِي الْعَيْنِ يُنْبِتُ الْأَضْرَاسَ، وَالسِّوَاكُ فِي الْفَمِ يَجْلُو الْبَصَرَ**»(١).

۞ **الحكم: إسناده مظلم.**

التخريج:

[فر (نقلًا من حاشية كتاب (الفردوس) طبعة دار الكتاب العربي حديث رقم ٤٩٧٢)].

السند:

أخرجه أبو منصور الدَّيْلمي في (مسند الفردوس)، قال: أخبرناه الشيخ الإمامُ الحافظ أَبي رَحِمَهُ اللهُ، أخبرنا أبو الفضل القُومِساني، حدثنا ابن فَنْجُويه، حدثنا محمد بن الحسين الرازي، حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي درة القاضي، حدثنا محمد بن طلحة العَرُوضي، حدثنا عَمرو بن هاشم القُرشي، حدثنا أبو عُبَيدة، حدثنا رِبْعِي، عن حُذيفة، به مرفوعًا.

التحقيق

هذا إسناد مظلم؛ فيه:

---

(١) كذا في (الفردوس) طبعة دار الكتاب العربي، وأحال محققه السند الذي ذكره في الحاشية عليه، ولكن في طبعة (دار الكتب العلمية ٤٩٣٧)، بلفظ: «**الْكُحْلُ فِي الْعَيْنَيْنِ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَالسِّوَاكُ فِي الْفَمِ يُثَبِّتُ الْأَضْرَاسَ**»، وبنحوه في (كَنز العمال ١٧٢٠٨)، ولكن في أصله (جمع الجوامع ٤/ ١٠٥): «**الْكُحْلُ فِي الْعَيْنَيْنِ يُثَبِّتُ الْأَضْرَاسَ، وَالسِّوَاكُ فِي الْفَمِ يَجْلُو الْبَصَرَ**»، وفي (نزهة المجالس للصَّفُّوري ١/ ١٩٧): «**التَّكَحُّلُ فِي الْعَيْنَيْنِ يُحِدُّ الْبَصَرَ، وَالسِّوَاكُ يُثَبِّتُ الْأَضْرَاسَ**».

أبو عُبَيدة: لم نستطع تمييزَه.

وعَمرو بن هاشم القُرَشي، لم نجد له ترجمة، إلا أن يكون عَمرو بن هاشم أبا مالك الجَنْبي الكوفيَّ، وهو «ليِّن الحديث» (التقريب ٥١٢٦).

ومحمد بن طلحة العَروضي، لم نعرفْه.

وكذا محمد بن عبد الله بن أبي درة القاضي، لم نعرفه.

ولعل في أسمائهم تصحيفًا، والله أعلم.



[١١١٩ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ حُذَيْفَةَ:

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِي السِّوَاكِ؛ لَبَاتَ مَعَ الرَّجُلِ فِي لِحَافِهِ**».

۞ الحكم: لا أصل له.

التحقيق

ذكره الزَّمَخْشَري في كتابه (ربيع الأبرار ٢/ ٢٨٠)، وأبو الفتح الأَبْشِيهي في (المستطرف في كل فن مستظرف ص ١٤)، بلا سندٍ.

والظاهر أنه من الموضوعات، والله أعلم.



١٧٣- بَابُ مَا رُوِيَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى غَيْرِهَا

[١١٢٠ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**فَضْلُ الصَّلَاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ ضِعْفًا** (دَرَجَةً)».

وَفِي رِوَايَةٍ٢: «**فَضْلُ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسْتَاكُ لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُسْتَاكُ لَهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا**».

وَفِي رِوَايَةٍ٣: «**صَلَاةٌ بِسِوَاكٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ بِلَا سِوَاكٍ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٤: «**رَكْعَتَيْنِ**[(١)] **بِسِوَاكٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةٍ بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٥: «**صَلَاةٌ عَلَى أَثَرَةِ** (أَثَرِ) **سِوَاكٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** البَيْهَقي، وابن الجَوْزي، وابن الصَّلاح، والنَّوَوي، وابن كَثير، وابن القيِّم، وابن المُلَقِّن، وابن حَجَر، والتِّبْرِيزي،

---

(١) كذا في مطبوع البزَّار، وفي (مجمع الزوائد ٢٥٥٥) - وقد عزاه للبزار -: «رَكْعَتَانِ». فالأولى منصوبة على تقدير اسم (إن) محذوفة، والثانية على الابتداء.

والألباني.

وقال ابن مَعين: «باطل»، وتوقف فيه ابن خزيمة.

اللغة:

قوله: **(سَبْعِينَ صَلَاةً)، قال أبو البَقاء:** «كذا وقع في هذه الرواية، والصواب: سَبْعُونَ، والتقدير: فَضْل سبعين، لأنه خبر (فَضْل) الأول». وقال الطِّيبي: «(سبعين) مفعول مطْلَق، أو ظرْف، أي: يفضُل مقدارَ سبعين» (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٣/ ١٨٨).

وقال ابن مالك: «وقد يُحذف المضافُ باقيًا عملُه وإن لم يكن بدَلًا، كقوله ﷺ: «**فَضْلُ الصَّلَاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ صَلَاةً**» أي: فضْلُ سبعين صلاةً، ويجوز أن يكون الأصل: «**بِسَبْعِينَ صَلَاةً**» فحُذفَتِ الباءُ وبَقِيَ عملُها» (شواهد التوضيح ص ١١٣).

التخريج:

تخريج السياق الأول: [حم ٢٦٣٤٠ "واللفظ له" / بز ١٠٨ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٨ - ٣٦٩) "والرواية له" / شعب ٢٥١٨ / فق ٢١٩ / غيب ١٥٦٧ / فر (ملتقطة ٢/ ق ٣٢٧) / علقط ٣٤٤٧ / فقط (أطراف ٦١٦٦، ٦١٦٧) / علج ٥٥٠ / مختصر السواك للقزويني (ق ٣/أ)].

تخريج السياق الثاني: [خز ١٤٧ "واللفظ له" / ك ٥٢٢ / هق ١٦٢].

تخريج السياق الثالث: [سط (ص ١٧٩ - ١٨٠) "واللفظ له" / هق ١٦٤ / شعب ٢٥١٩ / سِّلَفي (الخوجاني ١٤) / زنج (صغير ٥١٠٠)].

تخريج السياق الرابع: [بز ١٠٩ "واللفظ له" / مجر (٣/ ٣٣) / مستغفط (ق ١٧٢) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٦)].

تخريج السياق الخامس: ﴿تمام ٢٤٨ "واللفظ له" / متفق ٥٧٦ "والرواية له"﴾.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ من عدة طرق عن عائشة:

الطريق الأول: عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشة. وقد رُوي عنه من وجهين:

الأول: عن معاويةَ بن يحيى الصَّدَفي، عن الزُّهْري:

أخرجه أسلَمُ الواسطي (المعروف ببَحْشَل) في (تاريخ واسط ص ١٧٩)، قال: حدثنا إدريس بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا معاوية بن يحيى، عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشة، به.

ورواه البزَّار في (مسنده ١٠٩)، وابن عَدِي في (الكامل ٩/ ٦٦٥)، والدارَقُطْني في (العلل ٣٤٤٧) - ومن طريقه ابن الجوزي في (العلل المتناهية ٥٥٠) -، وتمَّام في (الفوائد ٢٤٨)، وأبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٦) -، والمُسْتَغْفري في (الطب ق ١٧١، ١٧٢)، والبَيْهَقي في (الشعب ٢٥١٩)، وغيرُهم، كلُّهم: من طريق معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشة، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه معاوية بن يحيى الصَّدَفي؛ وهو متفق على ضعفه، بل قال ابن مَعين: «هالِكٌ، ليس بشيء» (تهذيب الكمال ٢٨/ ٢٢٢)، وقال أحمد: «تركْناه»، وقال ابن عَدِي: «عامة رواياته فيها نظرٌ»، وضعَّفه النَّسائي، وقال في موضع آخَرَ: «ليس بثقة»، وقال الساجي: «ضعيف الحديث جدًّا»، وذكره الدارَقُطْني في جملة المتروكين، وجرحه

سائرُ النُّقَّاد: البخاري وأبو زُرْعة وأبو حاتم وأبو داودَ وغيرُهم. (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٠)، ولذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٥٥٣٦).

وبه ضعَّفه ابنُ عَدِي في (الكامل ٩/ ٦٦٥)، **وابن حِبَّان** في (المجروحين ٢/ ٣٣٦)، **والدارَقُطْني** في (العلل ٣٤٤٧)، **والبَيْهَقي** في (الكبرى عقب رقم ١٦٢)، **وابن القَيْسَراني** في (الذخيرة ٢٤٧١)، **وابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/١٦).

ورمز لضعفه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٥١٠٠).

ومع ذلك قال الهَيْثمي: «رواه البزَّار ورجاله مُوَثَّقون» (المجمع ٢٥٥٥)!.

قلنا: كذا قال، ومعاوية بن يحيى الصَّدَفي لم يوثِّقْه أحد، بل إن الهَيْثَمي نفْسَه ضعَّف به إحدى روايات هذا الحديث، كما في (المجمع ١٦٧٩٦)، وهي الرواية التالية.

الوجه الثاني: عن محمد بن إسحاقَ، عن الزُّهْري:

أخرجه أحمد (٢٦٣٤٠) - ومن طريقه الحاكم في (المستدرك ٥٢٢)، وعنه البَيْهَقي في (الكبرى ١٦٢) - قال: حدثنا يعقوب، قال: حدثنا أَبي، عن ابن إسحاق، قال: وذَكَرَ محمد بن مسلم بن شِهاب الزُّهْري، عن عُرْوة بن الزُّبَير، عن عائشة، به.

وأخرجه ابن خزيمة (١٤٧): عن محمد بن يحيى الذُّهْلي.

والبزَّار (١٠٨): عن إبراهيم بن سعيد.

والحاكم في (المستدرك ٥٢٢) - وعنه البَيْهَقي في (الكبرى ١٦٢) -: من طريق إبراهيم بن أبي طالب.

والبَيْهَقي في (الشُّعَب ٢٥١٨) - ومن طريقه القَزْويني في (مختصر السواك ق ٣/ أ) -: من طريق المَيْداني.

والخطيب في (الفقيه والمتفقه ١/ ٢١٨): من طريق خلَف بن سالم.

كلُّهم: عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، به.

قال البزَّار عَقِبَه: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه بهذا اللفظ إلا ابن إسحاق، ولا رواه عن ابن إسحاق إلا إبراهيم بن سعد، وقد روَى قريبًا منه معاويةُ بن يحيى».

قلنا: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه محمد بن إسحاق؛ وهو مدلِّس مشهور، ولم يصرِّح بالسماع، وإنما قال: «وذَكَرَ محمد بن مسلم بن شِهاب الزُّهْري».

وقد قال الإمام أحمد بن حَنْبل: «إذا قال ابن إسحاق: (وذَكَرَ)، [فـ]ـلم يسمعْه» (المسند عَقِب رقم ١٦٣٣٧)، وما بين المعقوفين من عِلَل الخَلَّال، نقلًا من (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٥).

وحكَى ابن أبي حاتم عن أبي زُرْعة: «أن محمد بن إسحاق اصطحب مع معاوية بن يحيى الصَّدَفي من العراق إلى الرَّيِّ، فسمِع منه هذا الحديثَ في طريقه» (الجرح والتعديل ١/ ٣٣٠).

ولذا توقَّف فيه ابنُ خُزَيمة، فعلَّق الحُكْم به في الترجمة بقوله: «فضْل السِّواك وتضعيف فضْلِ الصلاة التي يُستاك لها على الصلاة التي لا يُستاك لها، **إنْ صحَّ الخَبَرُ**»، **ثم أسنده، وقال - عَقِبه -:** «أنا استثنيْتُ صحةَ هذا الخَبر؛ لأني خائفٌ أن يكون محمد بنُ إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلَّسه عنه».

وقال الدارَقُطْني: «ويقال: إن محمد بن إسحاق أخذه من معاوية بن يحيى الصَّدَفي؛ لأنه كان زميلَه إلى الرَّيِّ في صحابة المهدي، ومعاوية بن يحيى ضعيف» (العلل ٣٤٤٧).

وقال البَيْهَقي - عَقِبَ رواية معاويةَ -: «تفرَّد به معاويةُ بن يحيى الصَّدَفي، ويقال: إن ابن إسحاقَ أخذه منه» (الشُّعَب عقب رقم ٢٥١٩).

وقال أيضًا: «وهذا الحديث أحد ما يُخاف أن يكون من تدليسات محمد بن إسحاق بن يَسَار، وأنه لم يسمعْه من الزُّهْري، وقد رواه معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن الزُّهْري، وليس بالقوي» (السنن الكبرى عقب رقم ١٦٢).

وقال الضِّياء: «أخرجه الإمام أحمد من طريق محمد بن إسحاق، قال: (ذَكَرَ الزُّهْريُّ). كأنه لم يسمعْه منه» (السنن والأحكام ١/ ٧١).

قلنا: وبهذا تُرَدُّ روايةُ ابنِ إسحاقَ إلى رواية معاويةَ بن يحيى، وعليه؛ فلم يُصِبِ الحاكمُ في قوله: «صحيح على شرط مسلم»؛ إذ في هذا نظرٌ، من وجهين:

الأول: أن محمد بن إسحاقَ مدلِّسٌ، ولا يُقبل من حديثه إلا ما صرَّح فيه بالسماع.

والثاني: أن مسلمًا إنما أخرج لمحمد بن إسحاقَ في المتابعات، وليس في الأصول.

ولذا تعقَّب الحاكمَ عددٌ من أهل العلم:

فقال ابن الصَّلاح: «وأخرجه الحاكم في (صحيحه)، وادَّعى أنه صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرِّجه، ولا يُسَلَّم له ذلك؛ فإن الاعتماد فيه على رواية محمد بن إسحاقَ بن يَسَار، وهو مدلِّسٌ ولم يذكر فيه سماعَه» (شرح

مشكل الوسيط ١/ ١٤٥).

وقال المُنْذري: «كذا قال، ومحمد بن إسحاق إنما أخرج له مسلمٌ في المتابعات» (الترغيب ٣٣٤).

وقال النَّوَوي: «غلَّطوا الحاكمَ في تصحيحه إياه» (خلاصة الأحكام ١٠٢).

وقال أيضًا: «وذكره الحاكم في المستدرك وقال: (هو صحيح على شرط مسلم)، وأنكروا ذلك على الحاكم، وهو معروف عندهم بالتساهل في التصحيح؛ وسبب ضعْفِه أن مدارَه على محمد بن إسحاقَ، وهو مدلِّس، ولم يذكر سماعَه، والمدلِّس إذا لم يذكر سماعَه لا يُحتجُّ به بلا خلاف[1]، كما هو مقرَّرٌ لأهل هذا الفن. وقولُه: (إنه على شرط مسلم) ليس كذلك؛ فإن محمد بن إسحاقَ لم يروِ له مسلمٌ شيئًا محتجًّا به، وإنما روى له متابعةً، وقد عُلِمَ من عادة مسلم وغيرِه من أهل الحديثِ أنهم يذكرون في المتابعات مَن لا يُحتج به للتقوية لا للاحتجاج، ويكون اعتمادُهم على الإسناد الأول، وذلك مشهورٌ عندهم، والبَيْهَقي أتقنُ في هذا الفن من شيخه الحاكمِ، وقد ضعَّفه، والله أعلم» (المجموع شرح المهذب ١/ ٢٦٨).

وقال ابن كَثير: «ورواه الحاكم، وقال: (على شرط مسلم)، وفي هذا نظرٌ؛ فإنه من رواية محمد بن إسحاقَ، قال: «قال الزُّهْري، عن عُرْوة، عن

---

(١) علق العراقي على قول النَّوَوي هذا، فقال: «وقوله (بلا خلاف) ليس بجيِّد، بل فيه الخلافُ في الاحتجاج بالمرسل، وأولى بالصحة لاحتمال عدم سقوط أحد وممن صرح بجريان الخلاف فيه ابنُ الصلاح وغيرُه، والله أعلم» (طرح التثريب ٢/ ٦٥).
قلنا: ومن الأئمة من يَغُضُّ الطرْفَ عن عنعنة مَن عُرِف بالتدليس إذا كان لا يدلِّس إلا عن ثقة، أو لم يكن مكثرًا منه؛ ولهذا قسَّموا المدلِّسين إلى مراتبَ، كما في (طبقات المدلسين) للحافظ ابن حجر.

عائشةَ»، فقد دلَّسه ابنُ إسحاقَ عن الزُّهْري، بل هو ظاهرٌ في أنه لم يسمعه منه، وهو غيرُ مقبول في مثل هذا، ولهذا ضعَّف البَيْهَقيُّ هذا الحديثَ، وقد رُوي عن الزُّهْري من وجه آخَرَ لا يصحُّ» (إرشاد الفقيه ١/ ٣١).

وقال ابن القيِّم: «لم يصنعِ الحاكمُ شيئًا؛ فإن مسلمًا لم يروِ في كتابه بهذا الإسناد حديثًا واحدًا، ولا احتَجَّ بابن إسحاقَ، وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد، وأما أنْ يكون ذِكْرُ ابنِ إسحاقَ عن الزُّهْري من شرط مسلم فلا، وهذا وأمثالُه هو الذي شانَ كتابَه ووضعه، وجعل تصحيحَه دون تحسينِ غيرِه» (المنار المُنِيف ص ٢١).

وقال ابن المُلَقِّن: «وفي كونِه - على تقدير صحتِه - على شرط مسلم نظرٌ؛ لأن ابن إسحاقَ لم يروِ له مسلم شيئًا محتجًّا به، وإنما روَى له متابعة» (البدر المنير ٢/ ١٥)[١].

وبنحوه قال الألباني في (الضعيفة ٤/ ١٢).

ومع هذا قال السُّيوطي: «رواه البزَّار والبَيْهَقي بسند جيِّد»! (الدر المنثور ١/ ٥٩٠)، **ورمز لصحته** في (الجامع الصغير ٥٨٥٧)، **وتبِعه المُناوي** فقال - بعد عزوه لأحمدَ وللحاكم -: «بإسناد صحيح»! (التيسير ٢/ ١٦٩).

الوجه الثالث: عن منصور، عن الزُّهْري:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٦) -:

---

(١) ومع هذا قال في (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١/ ٥٥٩): «وإن اعترضوا على الحاكم في تصحيحه فقد ذكرتُه من طريق صحيحة في (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج)»!

عن أبي بكر الطَّلْحي، قال: ثنا سهْل بن المَرْزُبان (بن)[١] محمد التيمي الفارسي، ثنا عبد الله بن الزُّبَير الحُمَيدي، ثنا سفيان، عن منصور، عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشة، به.

وهذا إسناد منكَر؛ علتُه سهْل بن المَرْزُبان الفارسي؛ فلم نقف له على ترجمة، ولم نقف له إلا على ثلاثة أحاديثَ بهذا الإسناد، منها هذا الحديثُ، والثاني: حديث: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: الْعَقْلُ، فَقَالَ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: مَا خَلَقْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْكَ، بِكَ آخُذُ، وَبِكَ أُعْطِي**». والثالث: حديث: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ وَيَأْمُرُنِي بِهِ، حَتَّى كَادَ أَنْ يُدْرِدَنِي**».

وهذه أحاديثُ غريبةٌ منكَرة، لاسيما بهذا الإسناد الذي رجاله كلُّهم أئمةٌ أثبات، فتفرُّده برواية هذه الأحاديثِ بإسنادٍ كالشمس؛ يدلُّ على أن سهْلًا هذا منكَرُ الحديث جدًّا، بل نخشى أن يكون ذلك من صُنع يده.

وقد سُئِل أحمدُ عن حديث العقل هذا؟ فقال: «هذا موضوع، ليس له أصلٌ» (المنتخب من كتاب العلل ص ٨٧). وحَكَم بوضعه أيضًا الصاغاني في (الموضوعات ص ٣٥).

---

(١) كذا في أصل (الإمام) لابن دقيق، كما ذكره محقِّقه (١/ ٣٦٦/ حاشية ٣)، وإنما أثبته في المطبوع: «عن»، ظنًّا منه أنه الصواب، كما في (البدر المنير ٢/ ١٧)، و(التلخيص الحبير ١/ ١١٢)، والذي نراه أن الصواب (بن)، كما جاء في غير هذا الحديث، فقد روى أبو نُعَيم في (حلية الأولياء ٧/ ٣١٨)، بهذا الإسناد نفْسِه حديثًا آخَرَ، وهو حديث: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعَقْلُ...**». وروَى في (السواك) - كما في (الإمام ١/ ٣٤٥) -، بهذا الإسناد أيضًا حديثًا ثالثًا، وهو حديث: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ وَيَأْمُرُنِي بِهِ، حَتَّى كَادَ أَنْ يُدْرِدَنِي**»، ولكن في هذا الموضع أثبته محقِّقه على الصواب، فالحمد لله.

ولذا قال ابن حَجَر: «رواه أبو نُعَيم من طريق ابن عُيَيْنة، عن منصور، عن الزُّهْري، ولكن إسناده إلى ابن عُيَيْنة فيه نظرٌ، فإنه قال: ثنا أبو بكر الطَّلْحي، ثنا سهْل بن المَرْزُبان (عن)[(١)] محمد التميمي الفارسي، عن الحُمَيدي، عن ابن عُيَيْنة، فيُنظَر في إسناده» (التلخيص الحبير ١/ ١١٢).

وقال ابن المُلَقِّن: «وهذه الطريق أجودُ الطرق، فمِن الحُمَيدي إلى عائشةَ أئمةٌ ثقات» (البدر المنير ٢/ ١٧).

وقال السخاوي: «رواه أبو نُعَيم من حديث الحُمَيدي، عن سفيان، عن منصور، عن الزُّهْري، ورجاله ثقاتٌ» (المقاصد الحسنة ١/ ٤٢٤).

قلنا: إلا أنه لا يثبت عن الحُمَيدي، فهو سندٌ منكَر.

الطريق الثاني: عن أبي الأسود، عن عُرْوة، عن عائشة:

أخرجه الخطيب في (المتفق والمفترق ٥٧٦) قال: أخبرنا عليُّ بن محمد بن عبد الله المُعَدّل، أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمد بن أحمد المُقْرِئ، حدثنا رَوْح بن الفَرَج، حدثنا سعيد بن عُفَير، [عن ابن لَهِيعة][(٢)]، عن أبي الأسود، عن عُرْوة، عن عائشة، به.

---

(١) كذا وقع في (التلخيص) تبعًا لأصله، وهو (البدر المنير)، وهو خطأٌ، والصواب: «بن»، كما تقدَّم بيانُه.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من المطبوع، وذكر محققه مكانه (٠٠٠) دون تعليق، كأنه لم يستطع قراءة هذا الموضع من الأصل، والمثبت من (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٨)، حيث قال: «أخرجه الحافظ أبو بكر الخطيب في (المتفق والمفترق) من جهة سعيد بن عُفَير، عن ابن لَهِيعة» (الإمام ١/ ٣٦٨)، وتبِعه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ١٧)، وابنُ حَجَر في (التلخيص الحبير ١/ ١١٢).

وهذا إسنادٌ ضعيف؛ فيه ابن لَهِيعة؛ والعمل على تضعيف حديثِه كما تقدَّم مرارًا.

وله طريق آخَرُ عن عُرْوة عن عائشةَ، ولكن بلفظ مختلِف، سيأتي تخريجُه في الروايات التالية.

وكان البَيْهَقيُّ أشار إليه وضعَّفه، فظنَّه ابنُ دقيقِ العيدِ يعني طريقَ ابنِ لَهِيعةَ هذا، فقال: «وتضعيف البَيْهَقي له من جهة ابن لَهِيعة، والله ﷻ أعلم» (الإمام ١/ ٣٦٨).

وتبِعه ابن المُلَقِّن، فقال: «وأشار البَيْهَقي إلى هذه الطريق، وقال: إنها ضعيفة، ولا شك في ذلك؛ لما لا يخفَى» (البدر المنير ٢/ ١٧).

قلنا: ولا شك أنه ضعيف، ولكن الطريق الذي عناه البَيْهَقيُّ ليس فيه ابنُ لَهِيعة، كما سيأتي بيانُه قريبًا.

الطريق الثالث: عن عَمْرةَ، عن عائشة:

أخرجه البَيْهَقي في (السنن الكبرى ١٦٤)، قال: أخبرَناه أبو الحسن محمد بن الحسين العَلَوي، أخبرنا أبو الفضل العباس بن محمد بن قُوهِيار، حدثنا محمد بن يزيدَ السُّلَمي، حدثنا حماد بن قِيراط، حدثنا فرَج بن فَضَالةَ، عن عُرْوة بن رُوَيم، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ، به.

وأخرجه السِّلَفي في (جزء انتخبه من أجزاء أبي منصور الخُوجاني ١٤): عن أبي منصور الخُوجاني، عن الفضل بن العباس، عن أبي الحسن العَلَوي... به[1].

---

(١) إلا أنه تحرف اسم (ابن قُوهِيار) إلى (ابن سفيان)، وسقط من سنده (محمد بن يزيد السُّلَمي)، والصواب إثباته؛ فإن ابن قُوهِيار لا يدرك حماد بن قيراط.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: محمد بن يزيد السُّلَمي، يقال له: مَحْمِش؛ قال الدارَقُطْني: «من أهل نيسابور، كان يضع الحديث على الثقات» (تعليقات الدارَقُطْني على المجروحين ص ٢٧٧)، وقال الخطيب: «متروك الحديث» (تاريخ بغداد ٣/ ١٠٣).

الثانية: فرَج بن فَضَالةَ؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٥٣٨٣).

الثالثة: حماد بن قيراط؛ قال أبو زُرْعة: «كان صدوقًا»، وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، يُكتب حديثُه ولا يُحتج به» (الجرح والتعديل ٣/ ١٤٥)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٢٠٦): وقال «يخطيء»، وذكره أيضًا في (المجروحين ١/ ٣٠٩)، وقال: «يَقلب الأخبار على الثقات، ويجيء عن الأثبات بالطامات، لا يجوز الاحتجاجُ به ولا الروايةُ عنه إلا على سبيل الاعتبار، وكان أبو زُرْعة الرازيُّ يُمَرِّض القول فيه»، وقال ابن عَدِي: «عامة ما يرويه فيه نظرٌ» (الكامل ٣/ ٣٤٢)، وقال الذهبي: «واهٍ» (تلخيص كتاب الموضوعات ٩٢٢).

ولذا ضعَّف الحديثَ البَيْهَقيُّ، فقال - عَقِب طريق محمد بن إسحاقَ المتقدِّم-: «ورُوي من وجه آخَرَ، عن عُرْوة، عن عائشةَ، ومن وجه آخَرَ، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ، وكلاهما ضعيفٌ»، ثم ساق هذا الطريقَ، وقال - عَقِبه -: «فهذا إسناد غيرُ قوي».

وأقرَّه ابن القيِّم في (المنار المُنِيف ١/ ٢٣)، **والتِّبْريزي** في (المعيار ١٣٧)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ١٨)، **والسَّخاوي** في (المقاصد الحسنة ١/ ٤٢٣) **والعَجْلُوني** في (كشف الخفاء ٢/ ٢٨).

وضعَّفه أيضًا النَّوَوي في (الخلاصة ١/ ٨٨)، ورمز له السُّيوطي بالضعف في (الجامع الصغير ٥١٠٠)، وضعَّفه الألباني في (ضعيف الجامع الصغير ٣٥١٩).

قلنا: وفيه علةٌ أخرى، وهي المخالفة؛ فقد رواه عيسى بن يونس، عن فرَج بن فَضَالةَ، عن عُرْوةَ بن رُوَيم، عن عائشةَ موقوفًا، ولم يذكر فيه عَمْرةَ.

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٩) -: من طريق هاشم بن القاسم الحَرَّاني، عن عيسى بن يونس، به.

الطريق الرابع: عن القاسم، عن عائشة:

قال ابن حِبَّان في (المجروحين ٢/ ٣٧٣) في ترجمة مَسْلَمةَ بنِ عليٍّ الخُشَني: وروَى عن الأَوْزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشةَ، فذكر الحديثَ[1].

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: مَسْلَمة بن عليٍّ الخُشَني؛ «متروك» كما في (التقريب ٦٦٦٢).

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه عبد الله بن المبارَك ووَكِيعٌ عن الأوزاعي، عن حسَّان بن عطية، مرسلًا، وسيأتي تخريجُه قريبًا.

ولذا قال ابن حِبَّان - عَقِبه -: «إنما هو عن الأوزاعي، عن حسَّان بن عطية،

---

(١) كذا ظاهره التعليق، ويبدو - لنا - أنه بإسناد الحديث الذي قبله، وهو (عن الحسن بن عبد العزيز، عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مريم، عن مَسْلَمة بن عليٍّ، عن الأوزاعي...)، والله أعلم.

أن النبي ﷺ...».

وتبعه ابنُ القَيْسَراني في «التذكرة»، وقال: «ومَسْلَمة هذا وصَلَه، وهو لا شيء في الحديث» (تذكرة الحفاظ ٤٧٩).

خلاصةُ ما تقدَّم: أن طرق الحديثِ كلَّها ضعيفةٌ، ولا تتقوَّى ببعضها؛ لشدة ضعفها ونكارتِها، وهناك طرق أخرى أوْهَى من هذه، سيأتي الكلامُ عليها في الروايات التالية.

وقد ضعَّف الحديثَ جماعةٌ من أهل العلم:

فقال يحيى بن مَعين: «لا يصحُّ حديث: «**الصَّلَاةُ بِأَثَرِ السِّوَاكِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ**»، وهو باطل» (التمهيد لابن عبد البر ٧/ ٢٠٠)، (البدر المنير ٢/ ١٩).

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح» (العلل المتناهية ١/ ٣٣٦).

وقال ابن الصَّلاح: «هذا يُروَى من حديث عائشةَ رضي الله عنها، وهو غيرُ قوي، ولذلك لم يخرَّج في كتب الحديث الأصول، وقد رُوِّيناه في كتاب (السنن الكبير) للبيهقي من حديث أحمدَ بن حَنْبل وغيرِه بأسانيدَ لا تقوى» (شرح مشكل الوسيط ١/ ١٤٥).

وقال النَّوَوي: «حديث عائشة: «**صَلَاةٌ بِسِوَاكٍ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ بِغَيْرِ سِوَاكٍ**» فضعيف، رواه البَيْهَقي من طرق وضعَّفها كلَّها، وكذا ضعَّفه غيرُه» (المجموع شرح المهذب ١/ ٢٦٨). وذكره في فصل الضعيف من (خلاصة الأحكام ١٠٢).

وكذا ضعَّفه ابنُ كَثير في (إرشاد الفقيه ١/ ٣١)، **وابن القيِّم** في (المنار المُنِيف ص ١٩ - ٢٠)، **والحافظُ** في (التلخيص الحبير ١/ ١١٢)، **والألباني**

في (الضعيفة ١٥٠٣).

ومع ذلك ذهب إلى تصحيح هذا الحديثِ عددٌ من أهل العلم، منهم الحاكمُ، وقد سبق كلامُه والردُّ عليه.

وأما السَّخاوي، فقال: «وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن عَدِي في كامله بلفظ: «**صَلَاةٌ فِي أَثَرِ سِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**». وعن ابن عباس عند أبي نُعَيم في السواك له بلفظ: «**لَأَنْ أُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ بِسِوَاكٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُصَلِّيَ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**»، وسنده جيِّد. وعن أنس وجابرٍ وابن عُمر، وكذا عن أم الدَّرْداء وجُبَير بن نُفَير مرسَلًا، كما بيَّنْتُه في بعض التصانيف، وبعضُها يُعتضَد ببعض، ولذا أورده الضِّياء في (المختارة)[1] من جهة بعضِ هؤلاء»! (المقاصد الحسنة ١/ ٤٢٤)[2].

وتبِعه الزُّرْقاني في (مختصر المقاصد الحسنة ٥٨٦) فقال: «صحيح»!.

وفي تصحيح الحديث وتقويةِ طرقِه ببعضها نظرٌ ظاهر؛ لِمَا تقدَّم بيانُه من وَهاءِ هذه الطرقِ ونكارتِها، وسيأتي الكلامُ على الطرق التي ذكرها السَّخاويُّ، وبيانُ شدةِ ضعْفِها أيضًا.

---

(١) لم نقف عليه في الأجزاء المطبوعة من (المختارة).

(٢) وقد نسب نحو هذا الكلام للبيهقي، فقال الشوكاني: «قال البَيْهَقي: له طرق وشواهدُ متعاضدة» (الفوائد المجموعة ٢٢)، وأصل هذا القول للفَتَّني في (تذكرة الموضوعات ص ٣٠)، قال: «قال البَيْهَقي: غيرُ قويٍّ إسنادُه، لكن له طرق وشواهدُ متعاضدة، وما رُوي عن ابن مَعِين أنه باطل، فبالنسبة لما وقع له من طرقه». فالقائل: «لكن له طرق...»، هو الفَتَّني، تبع فيه السخاويَّ، فظنَّ الشوكانيُّ أن الكلام كلَّه للبيهقي. والله أعلم.

١- رِوَايَة: «كَانَ رَسُولُ اللهِ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: **كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُفَضِّلُ الصَّلَاةَ الَّتِي يَسْتَاكُ لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يَسْتَاكُ سَبْعِينَ ضِعْفًا**، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُفَضِّلُ الذِّكْرَ الْخَفِيَّ الَّذِي لَا يَسْمَعُهُ الْحَفَظَةُ سَبْعِينَ ضِعْفًا، فَيَقُولُ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَجَمَعَ اللهُ الْخَلَائِقَ لِحِسَابِهِمْ وَجَاءَتِ الْحَفَظَةُ بِمَا حَفِظُوا وَكَتَبُوا، قَالَ اللهُ لَهُمْ: انْظُرُوا، هَلْ بَقِيَ لَهُ مِنْ شَيْءٍ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا، مَا تَرَكْنَا شيئًا مِمَّا عَلِمْنَاهُ وَحَفِظْنَاهُ إِلَّا وَقَدْ أَحْصَيْنَاهُ وَكَتَبْنَاهُ، فَيَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: إِنَّ لَكَ عِنْدِي خَبْئًا لَا تَعْلَمُهُ، وأَنَا أَجْزِيكَ بِهِ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْخَفِيُّ**».

۞ الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه ابنُ القَيْسَراني، والهَيْثَمي.

التخريج:

[عل ٤٧٣٨ "واللفظ له" / عد (٩/ ٥٦٦) "مختصرًا" / حقف ١٤٠ / جوزي (تبصرة ٢/ ٢٠٧) / فقط (أطراف ٦١٦٥) / مستغفط (ق ١٧١ - ١٧٢)].

السند:

قال أبو يَعلَى: حدثنا أبو هشام الرِّفاعي، حدثنا إسحاق، حدثنا معاوية، عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشة، به.

وأخرجه الباقون من طريق معاوية بن يحيى... به.

وقال الدارَقُطْني: «تفرَّد به معاويةُ بن يحيى، عن الزُّهْري» (أطراف الأفراد ٦١٦٥).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه: معاوية بن يحيى الصَّدَفي؛ «ضعيف جدًّا»، وقد سبَق بيانُ حاله في الرواية الأولى.

وبه ضعَّفه ابنُ القَيْسَراني في (ذخيرة الحفاظ ٦٥٣٢)، **والهَيْثَمي** في (المجمع ١٦٧٩٦).

تنبيه:

زيادةُ: «**الذِّكْر الْخَفِي**»، لها طرقٌ أخرى عن عائشةَ، وألفاظٌ كثيرة، لم نتتبعْها هنا؛ لعدم تعلُّقِها بالباب، وستأتي - إن شاء الله - بتخريجها كاملًا في (كتاب الأذكار).



٢- رِوَايَة: «أَحَبُّ إِلَى اللهِ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رَكْعَتَانِ بَعْدَ السِّوَاكِ، أَحَبُّ إِلَى اللهِ (أَحَبُّ إِلَيَّ) مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً قَبْلَ السِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: إسناده ساقطٌ بهذا اللفظ، وضعَّفه** البَيْهَقي، وابنُ دقيق، والتِّبريزي، وابن القيِّم، وابن المُلَقِّن، والبُوصِيري.

التخريج:

﴿حث ١٦٠ "واللفظ له" / هق ١٦٣ "والرواية له" / شعب ٢٥٢٠ / جعفر ٤٣٩ / ملتبس (بدر ٢ / ١٨)﴾.

السند:

أخرجه الحارث بن أبي أُسامة في (مسنده): عن محمد بن عُمر الواقِدي،

عن عبد الله بن أبي يحيى الأَسْلمي، عن أبي الأسود، عن عُرْوة، عن عائشةَ، به.

ومداره - عند الجميع - على الواقِدي، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه محمد بن عُمر الواقِدى، وهو متروك، متَّهَم بالكذب، كما تقدَّم بيانُه مرارًا.

وبه ضعَّفه البَيْهَقيُّ، فقال - عَقِبَه -: «الواقديُّ لا يُحتج به» (السنن عقب ١٦٣).

وأقرَّه السَّخاوي في (المقاصد الحسنة ١/ ٤٢٣)، **والعَجْلُوني** في (كشف الخفاء ٢/ ٢٨).

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «رواه الحارث بن أبي أُسامة في (مسنده)، عن محمد بن عُمر الواقدي، وهو مشهورُ الحال، وقد كُذِّب» (الإمام ١/ ٣٦٨).

وقال التِّبْريزي: «في سنده الواقدي، متروكٌ بالاتفاق» (المعيار ١٣٨).

وكذا ضعَّفه به ابنُ القيِّم في (المنار المُنِيف ص ٢٣)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ١٨)، **والبُوصِيري** في (إتحاف الخِيَرة المَهَرة ٢/ ١٥١).



[١١٢١ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**صَلَاةٌ بِسِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن المُلَقِّن، والعِراقي.

التخريج:

﴿نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٦)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٦) -: عن سُلَيْمان بن أحمدَ (الطَّبراني)، عن يحيى بن عثمان بن صالح عن محمد بن وهْب بن مسلم الدمشقي، قال: ثنا عمر بن الدَّرَفْس، عن سعيد بن سِنَان، عن أبي الزَّاهِرِيَّة، عن كَثير بن مُرَّة، عن عبد الله بن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: سعيد بن سِنان، وهو الشامي؛ قال الحافظ: «متروك، ورماه الدارَقُطْني وغيرُه بالوضع» (التقريب ٢٣٣٣).

وبه ضعَّفه ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ١٩).

قلنا: وقد رُوي عنه على وجوه كما سيأتي في الباب.

الثانية: محمد بن وهْب بن مسلم الدمشقي؛ «ضعيف» (التقريب ٦٣٧٨).

ولذا قال العراقي: «رواه أبو نُعَيم في كتاب السواك من حديث ابن عُمر بإسناد ضعيف» (المُغْني عن حمل الأسفار ٢٩٧).

[١١٢٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**صَلَاةٌ فِي أَثَرِ السِّوَاكِ، أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن عَدِي، وابنُ القَيْسَراني.

التخريج:

[عد (٩/ ٤٧٧)].

السند:

قال ابن عَدِي في (الكامل): حدثنا أبو قُصَي، حدثنا سُلَيمان بن عبد الرحمن أبو أيوبَ الدمشقي، حدثنا مَسْلَمة، حدثنا سعيد بن سِنان، عن أبي الزَّاهِرية حُدَيْر بن كُرَيب، عن أبي هريرة، به.

التحقيق:

هذا إسناد واهٍ؛ فيه ثلاثُ عِلل:

الأولى: سعيد بن سِنان، وهو الشامي؛ قال عنه الحافظ: «متروك، ورماه الدارَقُطْني وغيرُه بالوضع» (التقريب ٢٣٣٣).

الثانية: مَسْلَمة وهو ابن عليٍّ الخُشَني؛ «متروك»، أيضًا كما في (التقريب ٦٦٦٢).

وبه ضعَّفه ابنُ عَدِي فقال - بعد أن ساق له عدةَ أحاديثَ، منها هذا الحديثُ -: «ولمَسْلَمةَ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، وكلُّ أحاديثه - ما ذكرتُه وما لم أذكرْه - كلُّها أو عامتُها غيرُ محفوظة» (الكامل ٩/ ٤٨١).

وتبِعه ابن القَيْسَراني، فقال: «رواه مَسْلَمة بن عليٍّ الخُشَني: عن سعيد بن

سِنان... ومَسْلَمة لا شيء في الحديث» (ذخيرة الحفاظ ٣٤١٠).

الثالثة: الانقطاع؛ فقد قال ابن عَدِي - عَقِبَه، وذكرَ حديثًا آخَرَ -: «وهذان الحديثان يَرويهما مَسْلَمةُ، عن سعيد بن سِنان، عن أبي الزَّاهِرية، عن أبي هريرة، وعبد الله بن عَمرو... وما أظنُّه لَقِيَهما».

وأشار لذلك أيضًا ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ١٢/ ٢٤٣).

بل وقال ابن حِبَّان: «لا يصحُّ له عن صحابيٍّ سماعٌ» (مشاهير علماء الأمصار ١٤١٦).



١- رِوَايَة: «رَكْعَتَانِ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رَكْعَتَانِ بِسِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ. وَدَعْوَةٌ فِي السِّرِّ، أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ دَعْوَةً فِي الْعَلَانِيَةِ. وَصَدَقَةٌ فِي السِّرِّ، أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَدَقَةً فِي الْعَلَانِيَةِ**».

۞ **الحكم:** موضوع، **قاله** الألباني، **وأشار إلى ذلك** المُناوي.

التخريج:

﴿نجار (صغير ٤٤٦٧)﴾.

السند والتحقيق:

لم نقف على سنده، لكن قال المُناوي: «فيه إسماعيل بن أبي زياد، فإن كان الشاميَّ: فقد قال الذهبي، عن الدارَقُطْني: يضع الحديث. أو الشَّقَريَّ: فقد قال ابن مَعين: كذاب. أو السَّكُونيَّ: فجَزَم الذهبيُّ بتكذيبه»

(فيض القدير ٤/ ٣٧). **قلنا:** والسكوني والشقري واحد.

وقال في (التيسير ٢/ ٣٥): «في إسناده كذاب».

وقال الألباني: «موضوع» (ضعيف الجامع الصغير ٣١٢٧).

ومع ذلك رمز له السُّيوطي بالحسن في (الجامع الصغير ٤٤٦٧)!.

تنبيه:

عزاه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٤٤٦٧)، وتبِعه المُناوي في (الفيض ٤/ ٣٧) للدَّيْلَمي في (مسند الفردوس)، ولكن تعقَّب صاحبُ (المداوي ٤/ ١٣٦) المُناويَّ في ذلك، فقال: «إن الحديث عند الدَّيْلمي ليس فيه إسماعيل بن أبي زياد، كما أنه لم يقل عن أبي هريرة، بل قال: عن بعض الصحابة، فرواه: من طريق أبي الشيخ، حدثنا جعفر، ثنا الحسين بن الأسود، ثنا ابن فُضَيل، أخبرنا أَبَانُ، عن الحسن، عن بعض الصحابة، عن النبي ﷺ به مختصرًا». اهـ.

كذا ذكره ولم يسُقْ متنَه، ولكن على كل حال، هو إسناد ساقطٌ؛ فأَبانُ هو ابن أبي عيَّاش؛ «متروك» كما في (التقريب ١٤٢).

وبه ضعَّفه المُناوي في (الفيض ٤/ ٣٧).



[١١٢٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَأَنْ أُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ بِسِوَاكٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُصَلِّيَ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〚نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧، بدر ٢/ ٢٠)〛.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٦) -: عن أبي محمد بن (حَيَّان)[1]، عن أبي بكر بن أبي عاصم، عن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن يزيد بن عبد الله البَيْسَري، ثنا عبدالله بن أبي (الجَوْزاء)[2] أنه سمِع سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عبد الله بن أبي الجَوْزاء؛ لم نقف له على ترجمة بعد طول بحث، ونخشَى أن يكون حدَثَ تصحيفٌ؛ فتحقيق الكتاب ليس بجيِّد، ولعله: عُبيدُ الله بن أبي الجَوْزاء؛ المترجَمُ له في (التاريخ الكبير ٥/ ٣٧٦)

(١) جاء في مطبوع (الإمام لابن دقيق)، و(البدر المنير) (محمد بن حبان)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه، وهو الإمام المعروف أبو الشيخ الأصبهاني صاحب التصانيف، أكثر عنه أبو نُعَيم في كتبه.

(٢) جاء في (البدر المنير ٢/ ٢٠) عبد الله بن أبي الحَوْراء، فالله أعلم.

للبخاري، أو عبد الله بن أبي الجَوْزاء؛ المذكورُ في (تعجيل المنفعة ٢/ ٤٣٠)، وعلى أية حال، فكلاهما مجهولٌ، وقد وقع في (البدر المنير ٢/ ٢٠): «عبد الله بن أبي الحوراء»، والظاهر أنه تصحيفٌ، والله أعلم.

الثانية: يزيد بن عبد الله البَيْسَري؛ ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٦) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٢٧٥)، وقال: «مستقيم الحديث»، وذكره ابن عَدِي في (الكامل في ١٠/ ٧١٨)، وقال: «ليس هو بمنكر الحديث»، وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٢): «هذا الرجل أورده ابن عَدِي، ومشَّاه، فقال: «ليس هو بمنكر الحديث»، وذكره الذهبي في (المغني في الضعفاء ٧١٢١)، وقال: «مُقِلٌّ، تُكُلِّم فيه»، وقال في (تاريخ الإسلام ١٢/ ٤٦٦): «تُكُلِّم فيه، ولم يُترَك»، وقال الحُسيني: «مجهول» (الإكمال ١٠٠٠)، وتبِعه الحافظ في (التعجيل ١١٩٧).

ومع ذلك قال المُنْذري: «رواه أبو نُعَيم في كتاب السواك بإسناد جيِّد»!! (الترغيب والترهيب ٣٣٥).

وكذا قال السَّخاوي في (المقاصد الحسنة ١/ ٤٢٤)، **وتبِعه العَجْلُوني** في (كشف الخفاء ٢/ ٢٩)، **والمباركفوري** في (تحفة الأحوذي ١/ ٨٦)!!.

وضعَّفه الألباني في (ضعيف الترغيب والترهيب ١٤٩)، وعقَّب على كلام المُنْذري، فقال: «كذا قال! وخالفه الحافظ في (التلخيص)، فقال: «وأسانيدُه كلُّها معلولة». والحافظ أَقْعَدُ بهذا العلم، وأَعرفُ بعِلله من المؤلف رحمهما الله تعالى، فالقول قولُه عند التعارض عندي حين لا يتيسرُ لنا الوقوفُ على الأسانيد المختلَفِ فيها، كما هو الشأنُ هنا».

[١١٢٤ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**رَكْعَتَانِ بِالسِّوَاكِ، أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم: إسناده تالف، وضعَّفه الألباني.**

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٧)، (بدر ٢/ ٢٠)].

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٧) -: عن أحمد بن بُنْدَار، عن عبد الله بن محمد بن زكريا، عن جعفر بن أحمد، عن أحمد بن صالح، عن طارق بن عبد الرحمن، عن محمد بن عَجْلان، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه أحمد بن صالح، وهو الشُّمُومي، قال ابن مَعين: «كذاب»، وقال ابن حِبَّان: «شيخ كان بمكةَ يضع الحديث» (الثقات ٨/ ٢٥ - ٢٦)، وقال في (المجروحين ١/ ١٦٣ - ١٦٤): «كان ممن يأتي عن الأثبات المعضلات، وعن المجروحين الطامات، يجب مجانبةُ ما روَى من الأخبار، وترْكُ ما حدَّث من الآثار؛ لتنَكُّبِه الطريقَ المستقيم في الرواية، وركوبِه أضلَّ السبيلِ في التحديث. وهذا شيخ لم يكن يكتب عنه أصحابُ الحديث، ولا يَكاد يوجد حديثُه إلا عند أهل خُراسانَ الذين كانوا يكتبون عنه بمكةَ». وذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ٥٦)، وذكره أبو نُعَيم في رجالٍ متروكين لا يجوز الاعتمادُ عليهم (لسان الميزان ٥٤٨).

ومع ذلك قال المُنْذري: «رواه أبو نُعَيم أيضًا بإسناد حسَنٍ» (الترغيب والترهيب ٣٣٦). كأنه ظنَّ أحمد بن صالح هو المصري الحافظ.

وعقَّب الألباني على كلام المنذري، فقال: «كذا قال! وخالفه الحافظُ في (التلخيص)، فقال: وأسانيده كلُّها معلولة. والحافظ أَقْعَدُ بهذا العلم، وأَعرف بعِلله من المؤلف رحمهما الله تعالى، فالقول قولُه عند التعارض عندي حين لا يتيسرُ لنا الوقوفُ على الأسانيد المختلَفِ فيها، كما هو الشأنُ هنا» (ضعيف الترغيب والترهيب ١٥٠).



[١١٢٥ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**صَلَاةٌ بِسِوَاكٍ تَعْدِلُ أَرْبَعَمِائَةِ صَلَاةٍ** [بِغَيْرِ سِوَاكٍ، وَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ]، **وَتُخْرِجُ - يَعْنِي: أَهْلَهَا - مِنَ الذُّنُوبِ كَمَا تَخْرُجُ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ، وَإِنْ خَرَجَ عَلَيْهِمُ الدَّجَّالُ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ سَبِيلٌ**».

۞ **الحكم: إسناده تالف، وضعَّفه** رَشيد الدِّين العَطَّار، وابنُ المُلَقِّن، وابن عِرَاق.

التخريج:

﴿سدس ١٦ "واللفظ له" / بدر (٢/ ٢١) / فر (ملتقطة ٢/ ق ٢٤٥) "والزيادة له"﴾.

السند:

أخرجه أبو عبد الله الرازي (المعروف بابن الخطاب) في (سداسياته ١٦) - ومن طريقه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٢١) - قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن عبد الوهاب البغدادي بالفُسْطاط، أخبرنا أبو القاسم موسى بن محمد بن جعفر بن عَرَفة السِّمْسار ببغدادَ، ثنا أبو عَمرو أحمد بن الفضْل النِّفَّري بنِفَّرَ، ثنا عَمَّار بن يزيدَ، نا موسى بن هلال الطويل، ثنا أنس بن مالك، به.

وأخرجه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة ٢/ ق ٢٤٥) -: من طريق الحسن بن عليٍّ بن زياد، عن موسى بن هلال، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ آفتُه: موسى بن هلال الطويل، قال ابن عَدِي: «يحدِّث

عن أنس بمناكيرَ، وهو مجهول» (الكامل ٩/ ٥٥٥)، وقال ابن حِبَّان: «شيخ كان يزعم أنه سمِع أنسَ بن مالك، روى عنه محمد بن مَسْلَمة الواسطي، روَى عن أنس أشياءَ موضوعةً كان يضعها أو وُضعَتْ له فحدَّث بها، لا يحل كتابةُ حديثه إلا على جهة التعجب» (المجروحين ٢/ ٢٥١)، وقال الدارَقُطْني: «متروك» (سؤالات البَرْقاني ٥٠٢)، وقال الحاكم: «زعم أنه لَقِيَ أنسَ بن مالك وسمِع منه، وقد روى محمد بن مَسْلمة الواسطيُّ - وهو ثقة - عنه عن أنس أحاديثَ موضوعةً» (المدخل إلى الصحيح ١٦٨)، وقال أبو نُعَيم: «روَى عن أنس بن مالك المناكيرَ، لا شيء» (الضعفاء لأبي نُعَيم ٢٠٤)، وذكره الخليلي في (الإرشاد ١/ ١٧٧)، في جماعة كذابين رَوَوْا عن أنس ولم يَرَوْهُ، وقال البَيْهَقي: «ضعيف، لا يُحتج بحديثه» (الخلافيات ٢/ ٣٩٧)، وقال ابن الجوزي: «كذاب» (العلل المتناهية ١/ ٣٩٧).

وبه ضعَّفه ابنُ المُلَقِّن، فقال: «غريب جدًّا»، ثم قال: «وآفة هذا السند من موسى بن هلال هذا» (البدر المنير ٢/ ٢١).

ثم نقل عن الحافظ رَشيد الدِّين العَطَّار أنه قال في (الثمانيات) تخريجه: «هذا حديث غريب جدًّا، وفي إسناده نظرٌ» (البدر المنير ٢/ ٢١).

وفي سند الرازي: عَمَّار بن يزيدَ، قال عنه الدارَقُطْني: «مجهول» (سؤالات البَرْقاني ٣٧٨).

وموسى بن محمد بن جعفر بن عَرَفة السِّمْسار، قال ابن الفَرَّاء: «تكلَّموا فيه» (تاريخ الإسلام ٨/ ٥٠٠).

وفيه أبو عَمرو أحمد بن الفضل النَّفَّري؛ ترجم له الخطيب في (تاريخ

بغداد ٥/٥٦٨)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٧/ ١٤١)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وفي سند الدَّيْلميِّ جماعةٌ لم نقف لهم على ترجمة.

ولذا قال ابن عِرَاق - بعد أن عزاه للدَّيْلمي -: «فيه جماعةٌ لم أعرفهم، والله تعالى أعلم» (تنزيه الشريعة ٩٩).



[١١٢٦ط] حَدِيثُ أُمِّ الدَّرْدَاءِ:

عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، مَرْفُوعًا: «**رَكْعَتَانِ بِسِوَاكٍ، خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم:** إسناده ساقط، واستغربه الدارَقُطني، وضعَّفه الألباني.

التخريج:

〘فقط (أطراف ٥٩٢٢)〙.

السند:

أخرجه الدَّارَقُطْني في (الغرائب) - كما في الأطراف - من طريق محمد بن إسحاقَ العُكَّاشي، عن إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، عن أمِّ الدَّرْداء به.

قال الدارَقُطْني: «تفرَّد به محمد بن إسحاقَ العُكَّاشي عنه، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه» (أطراف الغرائب ٥٩٢٢).

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه محمد بن إسحاقَ العُكَّاشي؛ قال الحافظ: «كذبوه» (التقريب ٦٢٦٨).

قلنا: وأمُّ الدَّرْداء إن كانت الصغرى؛ فحديثُها مرسَلٌ؛ فهي تابعية من الوُسْطى من التابعين.

وإن كانت الكبرى؛ فالسند منقطع؛ لأن إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ لم يُدركْها.

قال الخطيب: «إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ أصغرُ من مَيْمون بن مِهْران سِنًّا، فإذا كان يستحيل إدراكُ مَيْمونٍ أمَّ الدَّرْداء التي ماتت قبل أبي الدَّرْداء؛ فإدراكُ ابنِ أبي عَبْلَةَ لها أشدُّ استحالة» (موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٣٥٩).

وقال الدارَقُطْني: «غريب من حديث إبراهيمَ بن أبي عَبْلَةَ عنها، تفرَّد به محمد بن إسحاق العُكَّاشي عنه، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه» (أطراف الغرائب ٥٩٢٢).

وقال الألباني: «ضعيف» (ضعيف الجامع ٣١٢٨).

ومع ذلك رمز له السُّيوطي بالحسن في (الجامع الصغير ٤٤٦٦)!.

وتبِعه المُناوي فقال: «إسناده حسن»! (التيسير ٢/ ٣٥).

وقال العَجْلُوني: «رجاله مُوَثَّقون» (كشف الخفاء ١٣٩٩)!.

تنبيه:

قال ابن عَلَّان في (دليل الفالحين ٦/ ٦٥٩): «وقد ورد من حديث أمِّ الدَّرْداء مرفوعًا: «**رَكْعَتَانِ بِسِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِلَا سِوَاكٍ**»، الحديث رواه ابنُ النجار والدَّيْلميُّ في (الفردوس)».

كذا قال، ونخشَى أن يكون وهَمًا؛ فقد عزاه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٤٤٦٦) من حديث أم الدَّرْداء للدَّارَقُطْنيِّ وحدَه، وعزاه برقم (٤٤٦٧) لابن النجار والدَّيْلميِّ من حديث أبي هريرة.



[١١٢٧ط] حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ:

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**صَلَاةٌ بَعْدَ سِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم: مرسَلٌ، إسنادُه تالِفٌ.**

التخريج:

[ضحة (ق ١٩)].

السند:

قال عبد الملك بن حبيب: حدثني طَلْقٌ، عن مَسْلَمة بن عليٍّ، عن سعيد بن سِنان، عن جُبَير بن نُفَير، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه أربع عِلل:

الأولى: سعيد بن سِنان؛ وهو متروك متَّهَم، كما تقدَّم قريبًا.

الثانية: مَسْلَمة بن عليٍّ؛ وهو الخُشَني؛ متروك، كما في (التقريب ٦٦٦٢).

الثالثة: طَلْق، وهو طَلْق بن السَّمْح اللَّخْمي؛ قال أبو حاتم: «شيخ مصري ليس بمعروف» (الجرح والتعديل ٤/ ٤٩١)، وقال مرة: «مجهول» (العلل ١٨٣١)، وضعَّفه ابن حزم في (المحلى ٧/ ٥١٨)، وقال مرة: «لا يُدرَى مَن هو» (المحلى ٨/ ١٩٣)، وضعَّفه ابن القَطَّان في (بيان الوهم والإيهام ٢/ ٣٣٤)، وقال الذهبي: «فيه ضعْفٌ» (المغني في الضعفاء ٢٩٦٩).

وقال ابن حَجَر: «مقبول» (التقريب ٣٠٤١)، يعني: إذا تُوبع، ولم يتابَع هنا.

الرابعة: الإرسال؛ فجُبَير بن نُفَير تابعيٌّ من الثانية.

تنبيهان:

قال ابن المُلَقِّن: «وروَى أبو نُعَيم أيضًا في ذلك عن جُبَير بن نُفَير مرفوعًا مرسلًا» (البدر المنير ٢/ ٢٠).

قلنا: كذا قال! وأصْل هذه العبارةِ للبيهقي في (الكبرى) قال: «ورُوي في ذلك عن جُبَير بن نُفَير مرفوعًا مرسلًا، والله أعلم». وكذا نقلها ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٣٦٧)كما هي، فظنَّ ابنُ المُلَقِّن أنه قال: وروَى أبو نُعَيم في ذلك؛ حيث إن ابن دقيق أكثر من النقل من كتاب (السواك) لأبي نُعَيم، والله أعلم.

التنبيه الثاني:

الحديث ذكره شِيرُويَه الدَّيْلميُّ في (الفردوس ٣٧٣٥)، ولم نقف على (مسنده).



[١١٢٨ط] حَدِيثُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ مُرْسَلًا:

عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**صَلَاةٌ بِسِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ**».

۞ **الحكم: مرسل، ضعيف جدًّا.**

التخريج:

[سط (ص ٢٣٤)].

السند:

أخرجه بَحْشَل في (تاريخ واسط) قال: ثنا الحسن بن راشد بن عبد ربِّه بن راشد، قال: ثنا أبي راشد بن عبد ربِّه، قال: ثنا نافِعٌ مولى عبد الله بن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا، فيه ثلاثُ عِلل:

الأولى: الإرسال؛ فنافِعٌ مولى ابنِ عُمر تابعيٌّ، وروايتُه عن النبي ﷺ مرسَلةٌ.

الثانية والثالثة: الحسن بن راشد بن عبد ربِّه وأبوه؛ لم نقف لهما على ترجمة.



[١١٢٩ط] حَدِيثُ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةَ:

عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةَ، [أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ][(١)] قَالَ: «**الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ،**

(١) جاء عند ابن أبي شَيْبة في الموضعين وعند ابن المبارك في (الزهد) بدون ذكر النبي ﷺ؛ فعلى هذا يكون الخبرُ مقطوعًا.

ولكن الذي يظهر لنا - والله أعلم - أن ذِكر النبي ﷺ في هذا الحديث هو الصوابُ؛ للآتي:

أولًا: أن ابن أبي عُمر العَدَني رواه عن وَكيع بإسناد ابن أبي شَيْبة نفْسِه، وذكر النبيَّ ﷺ، وأخرجه السَّمَرْقَندي في (تنبيه الغافلين) من طريق وَكيع به مرفوعًا كذلك.

ثانيًا: قال السُّيوطي: «وأخرج ابن أبي شَيْبة عن حَسَّان بن عَطيَّة مرفوعًا...» فذكره (الدر المنثور ١/ ٥٩٤)، و(الجامع الصغير ٩٦٨١)، وأقرَّه المُناوي في (التيسير ٢/ ٤٨٦). وكذا عزاه المتقي الهندي إلى ابن أبي شَيْبة، فقال: «عن حَسَّان بن عَطيَّة مرسلًا» (كنز العمال ٩/ ٣١٦).

ثالثًا: أن سياق ابن أبي شَيْبة دالٌّ على رفْعه؛ ففيه: «**وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»؛

ولذا قال الألباني: «تمُامه يُشعِر بأنه مرفوع».

وقد وضع محقِّق مصنَّف ابن أبي شَيْبة طبعة الفاروق على حَسَّان بن عَطيَّة حاشيةً، وقال فيها: «هنا علامة لَحَق في م،ح، ولا يوجد بالهامش شيءٌ».

قلنا: كأن الناسخ استشكل ذلك أيضًا، فأراد أن يضيف ذلك بعد مراجعة نسخٍ أخرى، والله أعلم.

رابعًا: أن ابن حِبَّان أخرجه في (المجروحين) من طريق ابن المبارك بإسناد صحيحٍ إليه، وفيه ذِكر النبي ﷺ.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا الخبر له طريق مرفوعٌ من طريق عبد الرحمن بن يحيى العُذْرِي؛ فقال: روَى - أي: عبد الرحمن - عن الأوزاعي، عن حَسَّان =

وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، رَكْعَتَانِ يَسْتَاكُ فِيهِمَا الْعَبْدُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً لَا يَسْتَاكُ فِيهَا».

۞ **الحكم: ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه:** ابنُ حِبَّان، وابن القَيْسَراني، وابنُ المُلَقِّن، وابن حَجَر، والألباني.

التخريج:

﴿ش ١٨١٤ "واللفظ له"، ٣١٠٧١ "مختصرًا" / زمب ١٢٢٦ "والروايتان له" / عدن ٦١ "مختصرًا" / فضش ١٥٠ / مجر (٢/ ٣٧٣) / غافل ٤٠٩﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنف)، قال: حدثنا وَكِيع، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عَمرو الأَوْزاعي، عن حَسَّان بن عَطيَّة، به.

ومدارُه - عندَهم - على الأوزاعي، به.

= ابن عَطيَّة، عن شَدَّاد بن أَوْس، رفَعَه: «**الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ**» (لسان الميزان ٥/ ١٤٨).

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر - عَقِبَ كلامه على حديث عائشةَ المُخَرَّجِ في أول الباب -: «قلت: وله شاهد موقوفٌ، رواه محمد بن نصر المروزي من طريق: الأوزاعي، عن حَسَّان بن عَطيَّة» (إتحاف المهرة ١٧/ ١٨٠) وسيأتي تخريجُه في باب «السواك شَطْر الوضوء».

وقد وقفْنا عليه عند ابن نصر المروزي في (مختصر قيام الليل ص ٣١٢)، صورتُه أنه موقوفٌ على حَسَّان، إلا أننا لم نقف على سنده إلى الأوزاعي، فالله أعلم.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإرساله؛ فحَسَّان بن عَطيَّةَ من الرابعة من الوُسْطى من التابعين، فحديثُه مرسَلٌ، بل معضَلٌ، فجُلُّ روايته عن التابعين.

وأعلَّه بالإرسال ابنُ القَيْسَراني في (تذكرة الحفاظ ٤٧٩)، **وأقرَّه ابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ١٩).

وقال ابن حَجَر: «رواه ابن حِبَّان في الضعفاء، من طريق مَسْلَمة بن عليٍّ، عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. ومَسْلَمة ضعيفٌ. وقال: وإنما يُرْوَى هذا عن الأوزاعي، عن حَسَّان بن عَطيَّة مرسَلًا[(١)]، قلت: بل معضلًا» (التلخيص الحبير ١/ ١١٢).

ولذا رمز لضعفه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٩٦٨١)، **وضعَّفه الألباني** في (الضعيفة ٤٧٦٢).



(١) كلمة «مرسلًا» هذه لم نقف عليها في مطبوع المجروحين لابن حِبَّان.

[١١٣٠ط] حَدِيثُ الْأَوْزَاعِيِّ مُرْسَلًا:

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**صَلَاةٌ بَعْدَ سِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ، وَالْوُضُوءُ شَطْرُ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ شَطْرُ الْإِيمَانِ**».

۞ الحكم: ضعيف جدًّا بهذا السياق.

التخريج:

[ضحة (ق ١٩)].

السند:

أخرجه عبد الملك بن حبيب في (الواضحة)، قال: حدثني صَعْصَعةُ، عن الأَوْزاعي... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ لإعضاله؛ فالأوزاعيُّ مِن أتباع التابعين.



١٧٤- بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ السِّوَاكَ شَطْرُ الْوُضُوءِ

[١١٣١ط] حَدِيثُ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةَ مرسلًا:

عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، رَكْعَتَانِ يَسْتَاكُ فِيهِمَا الْعَبْدُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً لَا يَسْتَاكُ فِيهَا**».

۞ **الحكم: ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه:** ابنُ حِبَّان، وابن القَيْسَراني، وابنُ المُلَقِّن، وابن حجر، والألباني.

التخريج:

﴿ش ١٨١٤ "واللفظ له"، ٣١٠٧١ "مختصرًا" / زمب ١٢٢٦ / عدن ٦١ "مختصرًا" / فضش ١٥٠ / مجر (٢/ ٣٧٣) / غافل ٤٠٩﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «ما رُوي في فضل الصلاة بالسِّواك على غيرها».



[١١٣٢ط] حَدِيثُ الْأَوْزَاعِيِّ مُرْسَلًا:

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**صَلَاةٌ بَعْدَ سِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ، وَالْوُضُوءُ شَطْرُ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ شَطْرُ الْإِيمَانِ**».

❁ **الحكم: ضعيف جدًّا بهذا السياق.**

التخريج:

[ضحة (ق ١٩)].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «ما رُوي في فضل الصلاة بالسِّواك على غيرها».



[١١٣٣ط] حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ:

عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، مَرْفُوعًا: «**الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ**».

﴿ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن حَجَر.

التخريج:

[لسان (٥/ ١٤٨)].

السند:

قال ابن حَجَر في (لسان الميزان ٥/ ١٤٨): روَى - أي: عبدُ الرحمن بن يحيى العُذْري -، عن الأَوْزاعي، عن حَسَّان بن عَطيَّة، عن شَدَّاد بن أَوْس، رفَعَه... وذكر الحديث.

ولم نقف عليه مسنَدًا.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: عبد الرحمن بن يحيى العُذْري؛ «ضعيف»؛ قال الآجُرِّي: «سألتُ أبا داودَ عن عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد العُذْري، فقال: لا أعرفُه، قلت: حدَّث عن يونسَ، عن الزُّهْري، عن سعيد، عن أبي هريرةَ حديثَ البَاكُورَة، فقال: قد بانَ أمْرُه في هذا الحديثِ، هذا حديثٌ عن الزُّهْري مرسَلٌ» (سؤالات الآجُرِّي لأبي داود ٩٤٢).

وقال العُقَيلي: «مجهول، لا يُقِيم الحديثَ من جهته» (الضعفاء ٢/ ٤٨٤).

وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ليس ممن يعتمد على روايته» (الكُنى ٣/ ٣٥).

وقال الدارَقُطْني: «ليس هو بقوي»، وقال في موضع آخَرَ: «ضعيف»، وقال الأَزْدي: «متروك، لا يُحتج بحديثه» (لسان الميزان ٥/ ١٤٨).

وبه ضعَّفه الحافظُ، وقال: «وهي زيادة منكرة» (لسان الميزان ٥/ ١٤٨) يعني: زيادةَ «السِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ».

الثانية: المخالفة؛ فقد خالف عبدَ الرحمن بنَ يحيى في هذا الحديث، وَكيعُ بن الجَرَّاح وعبدُ الله بنُ المبارَك؛ فرَوَيَاه عن الأَوْزاعي، عن حَسَّان بن عَطيَّة به مرسَلًا، كما تقدَّم.

الثالثة: الانقطاع بين حَسَّان بن عَطيَّةَ وشَدَّادِ بن أَوْس؛ فحَسَّان قد تُوُفِّي بعد العشرين ومئةٍ، وتُوُفِّي شَدَّاد بنُ أَوْس سنةَ ستين؛ فبيْن وفاتيهما ما يَزيدُ على ستين سنةً.

وليس لحسان روايةٌ عن أحد من الصحابة غير أبي أُمامة، وقد تُكُلِّم في سماعه منه، مع أن أبا أُمَامة تُوُفِّي سنةَ ثمانين، فكيف بمَن تُوُفِّي سنةَ ستين؟! وانظر: (جامع التحصيل ١/ ١٨٢).



١٧٥- بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ السِّوَاكَ يَزِيدُ مِنْ فَصَاحَةِ الرَّجُلِ

[١١٣٤ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السِّوَاكُ يَزِيدُ الرَّجُلَ فَصَاحَةً**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِنَّ السِّوَاكَ لَيَزِيدُ الرَّجُلَ فَصَاحَةً**».

۞ **الحكم: منكر، واستنكره** العُقَيلي، وابنُ عَدِي، والخطيب، وابنُ الجَوْزي، وابن دقيقِ العيدِ، وابن عبد الهادي، والذَّهَبي، والتِّبْريزي، والوَليُّ العِراقي. **وحكَم عليه بالوضع:** الصَّغَاني، والألباني. **ورمز لضعفه** السُّيوطيُّ.

التخريج:

﴿معل ٦٦ "واللفظ له" / عق (٣/ ١٧) / عد (٩/ ٥٩٨) "والرواية له" / شهب ٢٣٢ / معر ١٢٦٩ / طبسي (ملتقطة ٢/ ق ٢٢٢)، (در ١/ ٥٩٢) / نعيم (طب ٢١٣) / خطج ٨٥٩ / متشابه (٢/ ٧٠٥) / علج ٥٤٩ / خلف ١٣٦ / مستغفط (ق ١٧٢) / ختلي (ق ٤٥/أ)﴾.

السند:

أخرجه أبو يَعلَى المَوْصلي في (معجمه ٦٦) - ومن طريقه ابنُ عَدِي في

(الكامل ٩/ ٥٩٨)، وأبو نُعَيم في (الطب ٢١٣) - قال: حدثنا محمد بن بَحْر، قال: حدثنا المُعَلَّى بن مَيْمون، قال: حدثنا عَمرو بن داود، عن سِنَان بن أبي سِنَان، عن أبي هريرة، به.

ومدارُه عند الجميع - عدا الخطيب في (الجامع) -: على المُعَلَّى بن مَيْمون، عن عُمر بن داود، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: مُعَلَّى بن مَيْمون؛ قال أبو داود: «منكر الحديث» (سؤالات الآجُرِّي ٣٩٩)، وقال النَّسائي: «متروك» (ميزان الاعتدال ٤/ ١٥٢)، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث» (الجرح والتعديل ٨/ ٣٣٥)، وقال العُقَيلي: «ضعيف» (الضعفاء ٣/ ١٧)، وقال أيضًا: «منكَر الحديث، لا يتابَع على حديثه، ولا يُعرَف إلا به»، وذكر له حديثَ: «**إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَفْرَحُ بِذَهَابِ الشِّتَاءِ...**». وقال: «وله من هذا النحوِ أحاديثُ مناكيرُ لا يتابَع عليها» (الضعفاء ٤/ ٣٠ - ٣١).

وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٤٩٣)، وقال: «يخطىء إذا حدَّث مِن حفْظِه»!، وقال الدارَقُطْني: «ضعيفٌ متروك» (السنن عقب رقم ١٦٠).

وذكر ابنُ عَدِي هذا الحديثَ في ترجمته مع جملة أحاديثَ استنكرها عليه، ثم قال: «ولمُعَلَّى بنِ مَيْمون غيرُ ما ذكرتُ من الأحاديث، والذي ذكرتُ والذي لم أذكرْه كلُّها غيرُ محفوظةٍ مناكيرُ، ولعل الذي لم أَذكرْه أَنكرُ مِن الذي ذكرتُه، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أن أحاديثه رأيتُها غيرَ محفوظة» (الكامل ٩/ ٥٩٩)، **وأقرَّه ابنُ القَيْسَراني** في (الذخيرة ١/ ٥٥٩)،

والذهبي في (الميزان ٤/ ١٥٢)، **والتِّبريزي** في (المعيار ١٣٣)، **وابنُ حَجَر** في (اللسان ٦/ ٩٦).

قلنا: أمَّا قولُ ابنِ عَدِي: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، ففيه نظرٌ؛ لِمَا تقدَّم في أول الترجمة.

الثانية: عُمر بن داود، وقيل: (عَمرو بن داود)؛ قال الأَزْدي: «لا يُكتَب حديثُه» (الميزان ٣/ ٢٥٩).

وذكره العُقَيلي في (الضعفاء)؛ فقال: عُمر بن داود، عن سِنان بن أبي سِنان، كلاهما مجهولٌ، والحديث منكَرٌ غيرُ محفوظ، ومُعَلَّى بنُ مَيْمونٍ ضعيفٌ»، ثم ذكر هذا الحديثَ، وقال: «ولا يُعرَف إلا به» (الضعفاء ٣/ ١٧)، وأقرَّه ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٣٥١)، والذهبيُّ في (الميزان ٣/ ١٩٣).

وقال الخطيب: «سِنان بن سِنان[1]، شيخٌ يَروي عن أبي هريرة، حدَّث عنه عَمرو بن داود، وكلاهما مجهولٌ، والحديث معلول»، ثم ذكر هذا الحديثَ (تلخيص المتشابه ٢/ ٧٠٥)، **وبنحوه قال ابنُ ماكُولا** في (الإكمال ٤/ ٤٣٩).

قلنا: وما ذكروه من جهالة سِنانٍ فيه نظرٌ؛ فإن سِنان بن أبي سِنانٍ الدِّيْلِي الذي يَروي عن أبي هريرة «ثقة» من رجال الشيخين، ووَثَّقه العِجْلي وابنُ حِبَّان، واعتمده الحافظ في (التقريب ٢٦٤١).

ولذا قال العراقي: «لا أعلم في الرواة عن أبي هريرة مَن يُسَمَّى بسِنَان بن أبي سِنانٍ إلا سِنانَ بنَ أبي سِنانٍ الدُّؤَلي، وهو ثقة احتجَّ به الشيخانِ، ووَثَّقه

---

(١) كذا ذكره الخطيب، والصواب: «سِنان بن أبي سِنان».

العِجْلي وابنُ حِبَّان، فإن لم يكن هو فهو مجهولٌ كما قاله العُقَيلي» (ذيل ميزان الاعتدال ٤٣٤).

قلنا: والحديث ذكره **ابن الجوزي** في (العلل) وقال: «لا أصلَ له»، ثم ذكر كلامَ العُقَيلي وأقرَّه (العلل المتناهية ٥٤٩).

وذكره ابن عبد الهادي في كتابه (جملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣١٣).

وقال الوَلِيُّ العِراقي: «والحديثُ فيه نَكارةٌ» (فيض القدير ٤/ ١٤٩).

ورمز السُّيوطي له بالضعف (الجامع الصغير ٤٨٣٨).

وقال الصَّغَاني: «وضعْه ظاهرٌ» (تذكرة الموضوعات للفَتَّني ص٣٠)، **وأقرَّه عليٌّ القاري** في (الأسرار المرفوعة ص ٢١٩)، **والشَّوْكاني** في (الفوائد المجموعة ص ١١)، **وأبو المحاسن الطرابلسي** في (اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع ٢٥٧)، **والعَجْلُوني** في (كشف الخفاء ١/ ٥٢٣).

وكذا حكم بوضْعه الألباني في (الضعيفة ٦٤٢).

قلنا: وقد أخرجه الخطيب البغدادي في (الجامع لأخلاق الراوي ٨٥٩) من طريق محمد بن يونس، عن أحمد بن عبد الله الغُدَاني، عن مُعَلَّى بن مَيْمون، عن يزيدَ بن سِنان، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. هكذا بذِكر يزيدَ ابنِ سِنان بدلًا من عُمر بن داود.

وهذا إسناد تالف؛ فيه: محمد بن يونس، وهو الكُدَيمي؛ رماه غيرُ واحد بالوضع. انظر: (تهذيب التهذيب ٩/ ٥٤٢).

تنبيهان:

الأول: تحرَّف (عُمر بن داود)، في (مسند الشهاب) للقُضَاعي، إلى:

(عَمرو بن دينار)! وقد أخرجه القُضَاعي من طريق ابن الأعرابي، وهو في معجمه على الصواب.

الثانية: وقع في مطبوع (الفوائد المجموعة ٢٠)، للشَّوْكاني، بلفظ: «**حَبَّذَا السِّوَاكُ؛ يَزِيدُ الرَّجُلَ فَصَاحَةً**»، ولم نقف على أحد ذكر الحديثَ بزيادة «حَبَّذَا» في أوَّلِه، وبالرجوع إلى إحدى نسخِه المخطوطةِ لدينا، لم نجِدْ هذه اللفظةَ فيها.



١٧٦- بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ السِّوَاكَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ

[١١٣٥ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السِّوَاكُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: «**الْمَوْتُ**».

۞ **الحكم: باطل. واستغربه جدًّا** المُسْتَغْفريُّ. **وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

﴿مستغفط (ق ١٧٣)﴾.

السند:

رواه المُسْتَغْفري في (الطب): عن عبد الملك بن سعيد بن إبراهيم[١]، عن الطَّرْخاني[٢]، عن أبي بكر بن جَرير الجوهري، عن محمد بن مَهْدي، عن محمد بن مَرْوان، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

---

(١) هو أبو مَرْوان النَّسَفي: وَثَّقه عُمر النَّسَفي في (القند في ذكر علماء سمرقند ص ٣٧٩)، والذهبي في (تاريخ الإسلام ٨/ ٧٧٥).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن علي بن طرخان، مشهور بالحفظ، والعلم، والدِّيانة، وله في هذا الشأن تصانيفُ، انظر (الإرشاد للخليلي ٣/ ٩٤٠).

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ آفتُه: محمد بن مَرْوان، وهو السُّدِّي؛ قال عنه الحافظ: «متَّهَم بالكذب» (التقريب ٦٢٨٤).

وقد تفرَّد بهذا الحديث؛ فهو باطل.

ولذا قال المُسْتَغْفري - عَقِبه -: «هذا حديث غريبٌ جدًّا، ما كتبْناه إلا من هذا الوجه».

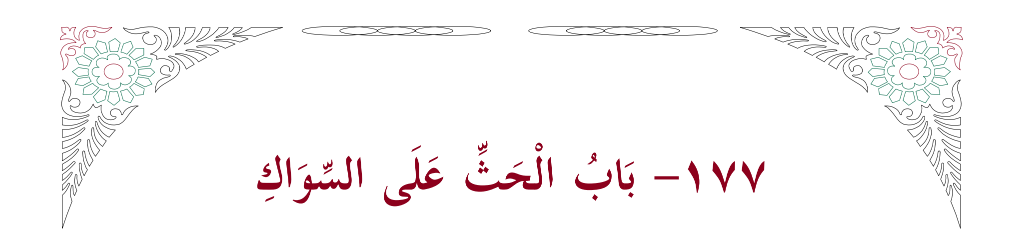
وضعَّفه الألباني في (ضعيف الجامع ٣٣٦٠).

تنبيه:

عزاه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٤٨٤٠) للدَّيْلَمي، فتعقَّبه المُناوي في إطلاقه هذا العزوَ، فقال: «ظاهر صنيع المصنِّف أن الدَّيْلمي أسنده، وليس كذلك، بل ذكره هو وولدُه بلا سند، فإطلاق المصنِّفِ العزوَ إليه غيرُ صواب» (فيض القدير ٤/ ١٤٩).

ومع هذا وقع في مطبوع (الجامع الصغير ٤٨٤٠) أن السُّيوطي رمز لحسنه، ويبدو لنا أنه خطأٌ طباعي، فكيف يحسِّنُه وهو معلَّقٌ بلا سند؟! ولم يُشِرْ لذلك المُناوي، بل اكتفَى بتعقُّب السُّيوطي في العزو فقط، وتبِعه على ذلك الصَّنْعانيُّ في (التنوير ٦/ ٤٨٣)، مع شدة اعتنائِه بأحكام السُّيوطي. والله أعلم.





١٧٧- بَابُ الْحَثِّ عَلَى السِّوَاكِ

[١١٣٦ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «[قَدْ] **أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السِّوَاكِ**».

❁ **الحكم: صحيح (خ)، دون الزيادة، وهي صحيحة.**

الفوائد:

قال الحافظ ابن رجب: «المراد بإكثاره عليهم في السِّواك: كثرةُ حَثِّهم عليه؛ وترغيبِهم فيه، بذِكْرِ فضْلِه» (فتح الباري ٦/ ١٦٩).

التخريج:

﴿خ ٨٨٨ "واللفظ له" / ن ٦ / كن ٥ "والزيادة له ولغيره" / حم ١٢٤٥٩، ١٣٥٩٨ / مي ٦٩٩، ٧٠٠/ حب ١٠٦١/ ش ١٨٢٢ / عل ٤١٧١ / بز ٧٤٤٢ / هق ١٤٥ / أصبهان (١/ ١٦٠) / نعيم (يونس ق ١١) / مستغفط (ق ١٦٩ - ١٧٠) / فقط (أطراف ٩١٧) / حداد ٢٣٣ / معيل (الفتح ٢/ ٣٧٦)﴾.

السند:

قال البخاري: حدثنا أبو مَعْمَر، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا شُعَيب بن الحَبْحاب، حدثنا أنس، به.

شُعَيب بن الحَبْحاب الأَزْديُّ: ثقة من رجال الشيخين (التقريب ٢٧٩٦).

وعبد الوارث هو: ابن سعيد بن ذَكْوان؛ «ثقة ثبْتٌ» من رجال الشيخين (التقريب ٤٢٥١).

وأبو مَعْمَر هو: عبد الله بن عَمرو بن أبي الحَجَّاج المِنْقَري؛ «ثقة ثبْتٌ» من رجال الشيخين (التقريب ٣٤٩٨).

وقد تُوبع:

فأخرجه أحمد (١٣٥٩٨): عن عَفَّان بن مسلم، وبرقْم (١٢٤٥٩) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وعَفَّان، عن عبد الوارث، به.

وأخرجه النَّسائي في (الصغرى ٦)، و(الكبرى ٥) قال: أخبرنا حُمَيد بن مَسْعَدة، وعِمْران بن موسى.

وأبو يَعلَى في (مسنده ٤١٧١): حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيلَ.

ثلاثتُهم، قالوا: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا شُعَيب بن الحَبْحاب، عن أنس به. بذكر الزيادة.

وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقاتٌ رجالُ الصحيح.

تنبيه:

وقع الحديثُ في بعض نسخ (سنن النَّسائي الصغرى) بلفظ: «قَدْ أَكْثَرْتُمْ عَلَيَّ»، وكذا أثبته محققو طبعة التأصيل، وذكروا أنه في نسخ أخرى: «**قَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ**».

قلنا: وهذا هو الصواب، كما في (السنن الكبرى)، وبقيةِ المصادر.

[١١٣٧ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السِّوَاكُ سُنَّةٌ، فَاسْتَاكُوا أَيَّ النَّهَارِ شِئْتُمْ**».

۞ **الحكم:** **إسناده ضعيفٌ جدًّا. واستغربه** أبو نُعَيم. **وضعَّفه** المُناوي، والصنعاني، والألباني.

التخريج:

﴿حل (٣/ ٤٩) / فر (صغير ٤٨٣٩)، (فيض القدير ٤/ ١٤٩)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (الحلية ٣/ ٤٩) - ومن طريقه الديلمي في (مسند الفردوس)، كما في (الفيض) -، قال: حدثنا أبو الحسن سهْل بن عبد الله، قال: ثنا الحسن بن عبد العزيز المُجَوِّز، قال ثنا مسلم بن إبراهيم، قال ثنا صَدَقة بن موسى، قال: ثنا فَرْقَد، عن يزيدَ أبي المُهَزِّم، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسل بالضعفاء:

الأول: يزيد أبو الْمُهَزِّم، وهو التميمي البصري، وقيل: اسمه يزيد بن سفيان؛ قال ابن حجر: «متروك» (التقريب ٨٣٩٧).

الثاني: فَرْقَد، وهو ابن يعقوبَ السَّبَخي؛ الجمهور على تضعيفه، انظر: (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٣)، وقال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٤٤٤٧)، وقال ابن حَجَر: «صدوق عابدٌ، لكنه ليِّن الحديث، كثيرُ الخطإ» (التقريب

٥٣٨٤).

الثالثة: صدقة بن موسى الدَّقيقي؛ ضعَّفه يحيى بن مَعِين، وأبو حاتم، وأبو داود، والسَّاجي، والنَّسائي، وابن حِبَّان، وابن عَدِي، وغيرُهم، انظر: (تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٨)، قال ابن مَعين مرة: «ليس بشيء» (المجروحين ١/ ٣٧٣)، وقال الدارَقُطْني: «متروك» (سؤالات البَرْقاني ٢٢٦)؛ ولهذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (ديوان الضعفاء ١٩٥٩). ومع هذا تساهل فيه الحافظُ، فقال: «صدوق له أوهامٌ»! (التقريب ٢٩٢١).

وقد تفرَّد به كما قال أبو نُعَيم - عَقِبه -: «غريب من حديث فَرْقَد، تفرَّد به عن فَرْقَد: صدقةُ بن موسى، ويُعرَف بالدَّقيقي، بصري مشهور».

وبهم ضعَّفه المُناوي في (فيض القدير ٤/ ١٤٩)، **وتبعه الصنعاني** في (التنوير شرح الجامع الصغير ٦/ ٤٨٣).

وقال المناوي في (التيسير ٢/ ٧٣): «إسناد ضعيف».

وضعَّفه الألباني في (ضعيف الجامع ٣٣٥٩).

ومع ذلك رمز السُّيوطي له بالحسن في (الجامع الصغير ٤٨٣٩)!.

تنبيه:

ذكره السُّيوطي في (الجامع الصغير ٤٨٣٩) بلفظ: «السِّوَاكُ سُنَّةٌ، فَاسْتَاكُوا أَيَّ وَقْتٍ شِئْتُمْ».

ولكن قال المناوي: «رواية مخرجه الديلمي: «فَاسْتَاكُوا أَيَّ وَقْتِ النَّهَارِ شِئْتُمْ»» (التيسير ٢/ ٧٣). وقال في (فيض القدير ٤/ ١٤٩): «ورواه أبو نعيم أيضًا، وعنه تلقاه الديلمي مصرحًا، فلو عزاه المصنف إلى الأصل لكان أولى».

١- رِوَايَة: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، تَسَوَّكُوا...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**السِّوَاكُ: مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، تَسَوَّكُوا أَيَّ النَّهَارِ شِئْتُمْ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

〔مستغفط (ق ١٧٣)〕.

السند:

رواه المُسْتَغْفري في (الطب): عن أبي إسحاق إبراهيم بن لقمان، عن الطَّرْخاني، عن إبراهيم بن محمد بن إسحاقَ الصَّيْرفي، عن مسلم، عن صدقة بن موسى، عن فَرْقَد، عن أبي المُهَزِّم، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه العلل السابقة نفْسُها.



[١١٣٨ط] حَدِيثُ عليٍّ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**اغْسِلُوا ثِيَابَكُمْ، وَخُذُوا مِنْ شُعُورِكُمْ، وَاسْتَاكُوا، وَتَزَيَّنُوا وَتَنَظَّفُوا؛ فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فَزَنَتْ نِسَاؤُهُمْ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** الذَّهبي، وابن المُلَقِّن، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿كر (٣٦/ ١٢٤) "واللفظ له" / نبلا (١٨/ ٢٥٨ - ٢٥٩) / إسلام (١٠/ ١٥٦ - ١٥٧) / تذ (٣/ ٢٣٣ - ٢٣٤)﴾.

السند:

رواه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) - ومن طريقه الذهبي في (السير)، و(تاريخ الإسلام)، و(تذكرة الحفاظ) - قال: أخبرنا أبو الحسن الفَرَضي، نا عبد العزيز الكَتَّاني، أنا أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الله المُرِّي، حدثني أبو زكريا عبد الرَّحيم بن أحمد بن نصر البخاري (ح)

وأخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزة، قال: أجاز لنا أبو زكريا عبد الرَّحيم بن أحمد، أنا أبو نصر أحمد بن عليِّ بن جعفر بن أحمد بن عليٍّ الكاتب ببُخَارى، نا أبو نصر أحمد بن سَهْل، نا أبو عَمرو قيْس بن أُنَيف بن عبد الله، نا محمد بن صالح، نا محمد بن سُلَيمان المكي، نا عبد الله بن مَيْمون القَدَّاح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن عليٍّ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَل بالعِلَل:

الأولى: عبد الله بن مَيْمون القَدَّاح، قال ابن حجر: «منكر الحديث، متروك» (التقريب ٣٦٥٣).

الثانية: الانقطاع بين أبي جعفر محمد بن عليٍّ الباقِر وجدِّه؛ قال العَلَائي: «أرسل عن جدَّيْه: الحَسن والحُسين» (جامع التحصيل ٧٠٠).

وفيه جماعةٌ لم نعرفهم.

ولذا قال الذهبي: «لا يصحُّ، وإسناده ظُلْمةٌ» (تذكرة الحفاظ ٣/ ٢٣٤).

وقال ابن المُلَقِّن: «حديث لا يصح» (البدر المنير ٢/ ٥٣).

ورمز لضعفه السُّيوطي في (الجامع الصغير ١٢١٨)، **وتبِعه المُناوي** في (التيسير ١/ ١٧٩).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا» (الضعيفة ٧٠٢٩).



[١١٣٩ط] حَدِيثُ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ:

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اسْتَاكُوا وَتَنَظَّفُوا، وَأَوْتِرُوا؛ فَإِنَّ اللهَ وِتْرٌ، يُحِبُّ الْوِتْرَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياق، وضعَّفه** الألباني. وقوله: «**أَوْتِرُوا...**» صحيح لشواهده.

التخريج:

﴿طس ٧٤٤٢ "واللفظ له" / كك (٣/ ٢٩٠)﴾.

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا محمد بن أَبانَ، ثنا إسماعيل بن عَمرو البَجَلي، نا الحسن بن صالح، عن موسى بن أبي عائشة، عن سُلَيمان بن صرد... به.

ورواه أبو أحمدَ الحاكم: من طريق إسماعيلَ بن عَمرو البَجَلي... به.

وقال الطبراني - عَقِبه -: «لم يروِ هذا الحديثَ عن الحسن بن صالح إلا إسماعيل بن عَمرو، ولا يُروَى عن سُلَيمان بن صُرَد إلا بهذا الإسناد».

التحقيق

هذا إسناد منكر؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: إسماعيل بن عَمرو البَجَلي؛ ضعَّفه أبو حاتم، والدارَقُطْني، والعُقَيلي، وغيرُهم، انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٠ - ٣٢١).

وبه ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٩٣٩).

وقال الهَيْثمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه إسماعيل بن عَمرو البَجَلي، ضعَّفه أبو حاتم والدارَقُطْني وابنُ عَدِي، ووَثَّقه ابن حِبَّان، وإبراهيم بنُ أُورْمة ذكره فأحسن الثناءَ عليه» (المجمع ٣٤٤٧).

الثانية: الانقطاع بين موسى بن أبي عائشةَ وسُلَيمانَ بنِ صُرَد؛ قال المِزِّي - في ترجمة موسى بن أبي عائشة -: «عن سُلَيمان بن صُرَد، يقال: مرسَل» (تهذيب الكمال ٦٢٧١).

وقال الحافظ: «ثقة عابد من الخامسة، وكان يرسِل» (التقريب ٦٩٨٠).

قلنا: ولا نعلم لابن أبي عائشةَ روايةً عن ابن صُرَد إلا في هذا الحديث، وأثرٍ آخَرَ عند البَيْهَقي في (الشُّعَب ١٥٠٢)، ومما يؤكِّد الانقطاعَ أيضًا أن بين وفاتيهما ما يقارب خمسةً وسبعين سنةً، ولم نقف على أحد قال: إن ابن أبي عائشةَ من المَعَمَّرين، وجُلُّ روايته عن التابعين، بل وتُكُلِّم في سماعه من بعض التابعين، انظر: (جامع التحصيل ٨١٢).

الثالثة: المخالفة؛ فقد أخرجه وَكِيع في (الزهد ٢٩٤) - وعنه ابنُ أبي شَيبة في (المصنَّف ١٨١٧) -: عن سُفْيان الثَّوْري، عن موسى بن أبي عائشة، عن سُلَيمان بن سعد، به، مرسَلًا.

وهذا يدل على نكارة رواية إسماعيلَ البَجَلي.

ولذا قال الألباني: «وقد أخطأ بعضُ الضعفاء فسمَّاه سُلَيمانَ بنَ صُرَد، وأسنده، لأن ابن صُرَد هذا صحابي! وهو إسماعيل بن عَمرو البَجَلي» (الضعيفة ٩٣٩).

قلنا: ومع ذلك رمز السُّيوطي له بالحُسن في (الجامع الصغير ٩٦٧)!.

وقال المُناوي: «قال الهَيْثمي: فيه إسماعيل بن عَمرو البَجَلي، ضعَّفه أبو حاتم

والدارَقُطْنيُّ وابن عَدِي، ووثَّقه ابن حِبَّان.اهـ. وبه يُعرَف ما في رمز المصنف لحُسنه، إلا أن يراد أنه حسَنٌ لغيره»! (فيض القدير ١/ ٤٨٥).

ومع هذا أيضًا، قال في (التيسير ١/ ١٤٥): «إسناده حسَن»!!.

قلنا: والشطر الأخير من الحديث: «**وَأَوْتِرُوا؛ فَإِنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ...**» صحيح؛ ثبَتَ من حديث عليٍّ وابنِ مسعود وغيرِهما كما سيأتي في (باب الوتر) من «موسوعة الصلاة».

تنبيه:

عزا السُّيوطي في (الجامع الصغير ٩٦٧) حديثَ ابن صُرَد هذا لمصنَّف ابن أبي شَيْبة، والطبرانيِّ معًا!!.

وهذا خطأٌ؛ فإن الحديث عند ابن أبي شَيْبة عن سُلَيمان بن سعد، وهو الشاهد التالي.

ولذا تعقَّبه الألباني في (الضعيفة ٩٣٩). وقد عزاه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٤) لابن أبي شَيْبةَ على الصواب.



[١١٤٠ط] حَدِيثُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَعْدٍ مُرْسَلًا:

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اسْتَاكُوا، وَتَنَظَّفُوا، وَأَوْتِرُوا؛ فَإِنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيفٌ، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〚ش ١٨١٧ "واللفظ له" / زو ٢٩٤ "مختصرًا"〛.

السند:

أخرجه وَكيعٌ في (الزهد ٢٩٤) - وعنه ابنُ أبي شَيْبة في (المصنَّف ١٨١٧) -، قال: حدثنا سفيان، عن موسى بن أبي عائشة، عن سُلَيمان بن سعد، به.

التحقيق:

هذا إسناد مرسَل ضعيف؛ فإن سُلَيمان بن سعد «تابعيٌّ مجهول»؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٤/ ١٩)، فقال: «سُلَيمان بن سعد، عن النبي ﷺ، مرسَلٌ. قاله لنا أبو نُعَيم، عن سفيان، عن موسى بن أبي عائشة». وبنحوه ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ١١٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ويبدو أن الحديث الذي أشار له البخاريُّ هو حديثُنا هذا؛ فلم نجد لسُلَيمانَ غيرَ هذا الحديث.

وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٤/ ٣١٥)، إلا أنه قال: «سُلَيمان بن سعيد. يَروي عن أبي هريرة. روى عنه موسى بنُ أبي عائشة».

وتعقَّبه ابنُ قُطْلُوبُغا، بما عند البخاري وابنِ أبي حاتم، وقال: «وهو الصواب» (الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٥/ ١١١).

ولذا قال الألباني: «رجاله كلُّهم ثقاتٌ غيرَ سُلَيمانَ بن سعد، وهو تابعيٌّ مجهول» (الضعيفة ٩٣٩).



[١١٤١ط] حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ مُرْسَلًا:

عَنْ شَدَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «**كَانَ السِّوَاكُ قَدْ أَحْفَى لِثَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**».

۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيف.**

التخريج:

﴿سعد (١/ ٤١٥)﴾.

السند:

رواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٤١٥)، قال: أخبرنا موسى بن مسعود أبو حُذيفةَ النَّهْدي البصري، أخبرنا عِكْرِمَة بن عَمَّار، عن شَدَّاد بن عبد الله، به.

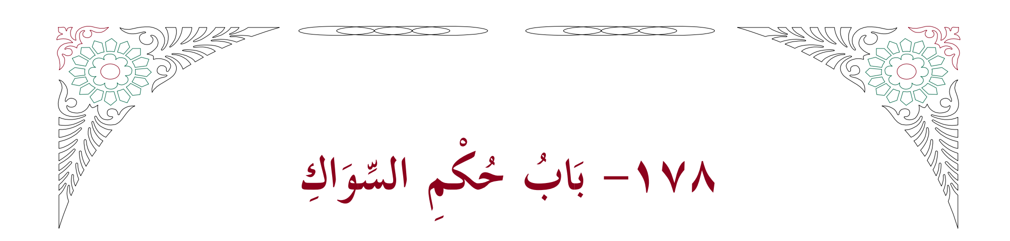
التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فشَدَّاد بن عبد الله هو أبو عَمَّار الدمشقي، تابعيٌّ من الرابعة. (التقريب ٢٧٥٦).

الثانية: موسى بن مسعود النَّهْدي؛ قال عنه الحافظ: «صدوق سيِّىءُ الحفظ، وكان يُصَحِّف» (التقريب ٧٠١٠).





١٧٨- بَابُ حُكْمِ السِّوَاكِ

[١١٤٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي** - أَوْ: عَلَى النَّاسِ - **لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

الفوائد:

قال الشافعي: «وفي هذا دليلٌ على أن السواك ليس بواجب، وأنه اختيارٌ؛ لأنه لو كان واجبًا أَمَرَهم به، شَقَّ أو لم يشُقَّ» (السنن الكبير للبيهقي ١/ ١٠٥).

وقال الحافظ ابن رجب: «وفيه دليلٌ على أن السواك ليس بفرض كالوُضوء للصلاة، وبذلك قال جمهورُ العلماء، خلافًا لمن شَذَّ منهم من الظاهرية» (فتح الباري ٨/ ١٢٢).

التخريج:

﴿خ ٨٨٧ "واللفظ له"، ٧٢٤٠ / م ٢٥٢ / د ٤٦ / ت ٢٢ / ...﴾.

وسبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «الاستياك عند كل وُضوء وعند كل صلاة».

[١١٤٣ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْظَلَةَ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمرَ، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ تَوَضُّؤَ ابْنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ، عَمَّ ذَاكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَتْنِيهِ أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، حَدَّثَهَا: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُمِرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أُمِرَ بِالسِّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ [وَوُضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ]**». فكان ابنُ عُمرَ يرى أنَّ به قوةً، فكان لا يدعُ الوُضوءَ لكل صلاة [حتى مات].

۞ **الحكم: مختلَفٌ فيه؛ صحَّحه:** ابن خُزَيمة، والحاكم، وابنُ كَثير، والضِّياء المقدسي، والزَّيْلَعي، وابن المُلَقِّن، وأحمد شاكر. **وحسَّنه:** الحازمي، وابنُ حَجر، والعَيْني، والألباني.

وضعَّفه: ابن عبد البر، والعِراقي، والنَّوَوي، والشَّوْكاني. **وأشار لإعلاله:** البُخاري، وأبو داودَ، وابنُ مَنْدَه، وأبو موسى المَدِيني، وابنُ عساكرَ، والمِزِّي، ومُغْلَطاي.

والراجح: ضعْفُه.

التخريج:

﴿د ٤٨ "واللفظ له" / حم ٢١٩٦٠ "والزيادتان له ولغيره" / مي ٦٧٦ / خز ١٥، ١٤٨ / ...﴾.

وسيأتي تخريجُه وتحقيقُه برواياته في باب: «فرض الوُضوء لكل صلاة أوَّل الأمر».

١- رِوَايَة: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْظَلَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسنادُه ضعيف.**

التخريج:

﴿صمند (كبير ٧/ ١٨٣) / كر (٢٧/ ٤٢٠) / لطف ٣٠٧﴾.

السند:

رواه ابن مَنْدَه في (معرفة الصحابة) - كما في (جمع الجوامع للسيوطي ٧/ ١٨٣)، ومن طريقه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٢٧/ ٤٢٠) -: عن عبد الرحمن الحَلَبي، عن عبد الرحمن بن عَمرو بن صَفْوان، عن أحمد بن خالد الوَهْبي، عن محمد بن إسحاقَ، به.

رواه أبو موسى في (اللطائف من دقائق المعارف ٣٠٧): أخبرنا الحسين بن عبد الملك الأديب، رحمه الله، قراءةً عليه، عن كتاب أحمدَ بن عليِّ بن مِهرانَ إليه، أنا الحسن بن أبي بكر، أنا أحمد بن محمد بن عبد الله القَطَّان، ثنا عبد الكريم بن الهيثم، نا عُبَيد بن يَعِيشَ، نا يونس - يعني: ابن بُكَيْر -، نا محمد بن إسحاقَ، عن محمد بن يحيى بن حَبَّانَ، عن عبد الله بن عبد الله بن عُمر، عن أبيه رضي الله عنه، عن أسماءَ بنت زيد بن الخَطَّاب، عن عبد الله بن حَنْظَلَةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لأجل عنعنةِ محمد بن إسحاقَ، وهو مشهور بالتدليس.

وقد اختُلِف عليه في سند هذا الحديث ومتْنِه على أوجه كثيرة، سيأتي الكلامُ عليها مفصَّلًا في باب: «فرض الوُضوء لكل صلاة أوَّلَ الأمر».



[١١٤٤ط] حَدِيثُ أَرْبَدَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السِّوَاكِ؟ فَقَالَ: «**مَا زَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا بِهِ حَتَّى خَشِينَا (ظَنَنَّا) أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ فِيهِ**».

۞ **الحكم:** إسناده ليِّنٌ.

التخريج:

﴿حم ٣١٥٢ "واللفظ له" / طي ٢٨٦٢ / ش ١٨٢٠ "والرواية له ولغيره" / هق ١٤٦ / نعيم (طب ٢١١) / ضيا (٩/ ٤٩٥/ ٤٨٢) / محمد بن يوسف الفريابي (إمتاع ١٣/ ٤٥ - ٤٦)﴾.

السند:

قال أحمد: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شُعبةُ، قال: سمِعتُ أبا إسحاقَ يحدِّث، أنه سمِع رجلًا من بني تَميم قال: سألتُ ابنَ عباس... فذكره.

ومدارُه - عندهم - على أبي إسحاقَ، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، إلا الرجلَ التَّميمي، وهو أَرْبَدَة، ويقال: أَرْبد، وقد جاء التصريح باسمه في رواية محمد بن يوسفَ الفِرْيابي، كما في (إمتاع الأسماع للمقريزي ١٣/ ٤٥)،

لم يرو عنه إلا أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ فيما ذكره غيرُ واحد من أهل العلم، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٢/ ٦٣)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل٢/ ٣٤٥)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال ابن البَرْقي: «مجهول»، وذكره البَرْدِيجي في (أفراد الأسماء)،

وذكره أبو العرب الصِّقِلِّي القَيْرَواني في (الضعفاء). انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ١٩٧).

وفي المقابل:

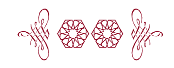
قال العِجْلي: «ثقة» (كتابه ٥٤)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٤/ ٥٢).

وقال ابن حجر: «صدوق» (التقريب ٢٩٧)!.

وقال الألباني: «مجهول»، وتعقَّبَ توثيقَ العِجْليِّ وابنِ حِبَّانَ، وقولَ ابنِ حَجَر: «صدوق»، فقال: «وأما ابنُ حِبَّان فأورده في (ثقاته) برواية أبي إسحاقَ وحدَه، وكذا أورده العِجْلي في (ثقاته) أيضًا، ولا غرابةَ في ذلك؛ فإنهما متساهلان في التوثيق، كما هو معروف، وإنما الغرابة في قول الحافظ في (التقريب): «صدوق»! لأن تفرُّد أبي إسحاقَ بالرواية عنه مما لا يساعِد على ذلك» (الضعيفة ١٣/ ٦٢٤ - ٦٢٥).

ولهذا قال العراقي: «الأحاديثُ التي ورد فيها الأمرُ لا يصحُّ منها شيءٌ» (طرح التثريب ٢/ ٦٣).

قلنا: ومع ذلك قال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح» (تحقيق مسند أحمد ٣/ ٣٦٠)!.



١- رِوَايَة: «أَنَّهُ سَيَنْزِلُ عَلَيْهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكْثِرُ السِّوَاكَ، حَتَّى ظَنَنَّا أَوْ رَأَيْنَا (أَوْ خَشِينَا) أَنَّهُ سَيَنْزِلُ عَلَيْهِ».

۞ الحكم: إسناده ليِّنٌ.

التخريج:

﴿حم ٢٥٧٣ "واللفظ له" / عل ٢٧٠٢ "والرواية الأولى له" / ضيا (٩/ ٤٩٣، ٤٨٠، ٤٨١)﴾.

السند:

أخرجه (أحمد) - ومن طريقه الضِّياءُ في (المختارة ٤٨١) - قال: حدثنا ابن مَهْدي، عن سفيان، عن أبي إسحاقَ، عن التَّميمي، عن ابن عباس، به.

وأخرجه أبو يَعْلَى في (مسنده ٢٧٠٢): عن موسى بن محمد بن حَيَّان، حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدي... به.

وأخرجه الضِّياء في (المختارة ٤٨٠) من طريق أبي يَعلَى، عن زُهَيْر بن حَرْب، عن ابن مَهْدي، به.

التحقيق

هذا إسناد ليِّنٌ؛ لجهالة التَّميمي؛ وقد تقدَّم الكلامُ عليه في الرواية السابقة.

ومع ذلك قال البُوصِيري: «رواته ثقات»! (إتحاف الخِيَرة ١/ ٢٨٥).



٢- رِوَايَة: «لَقَدْ كُنَّا نُؤْمَرُ بِالسِّوَاكِ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**لَقَدْ كُنَّا نُؤْمَرُ بِالسِّوَاكِ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَنْزِلُ فِيهِ**».

الحكم: إسناده ليِّنٌ.

التخريج:

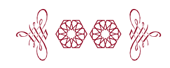
[ش ١٨٠٤].

السند:

قال ابن أبي شَيْبة: حدثنا أبو الأَحْوَص، عن أبي إسحاقَ، عن التَّميمي، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ليِّن، رجاله ثقاتٌ عدا التميمي، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.



٣- رِوَايَة: «لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ، حَتَّى ظَنَنْتُ (خَشِيتُ) أَوْ: حَسِبْتُ أَنَّهُ سَيَنْزِلُ بِهِ عَلَيَّ قُرْآنٌ [أَوْ وَحْيٌ]**».

۞ **الحكم:** **منكر بهذا اللفظ.**

التخريج:

〚حم ٢١٢٥ "واللفظ له"، ٢٧٩٨، ٢٨٩٣ "والرواية الأولى له ولغيره"، ٣١٢٢ "والزيادة له" / عل ٢٣٣٠ / حث ١٦١ / ضيا (٩/ ٤٩٣/ ٤٧٩) / خطج ٨٥٧ / دبيثي (٢/ ٤١٤)〛.

السند:

رواه أحمد (٢١٢٥): عن يزيدَ بن هارون، عن شَرِيك بن عبد الله، عن أبي إسحاقَ، عن التَّمِيمي، عن ابن عباس، به.

ومدارُه - عندهم - على شَرِيك... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالةُ أَرْبَدَةَ التَّميمي؛ وقد تقدَّم الكلامُ عليه.

الثانية: شَرِيك بن عبد الله، وهو النَّخَعي، وهو سيِّئُ الحفظ، قال ابن حجر: «صدوق يخطىء كثيرًا، تغيَّر حفْظُه منذ وَلِيَ القضاءَ بالكوفة» (التقريب ٢٧٨٧).

وقال المُعَلِّمي: «وأما حالُ شَرِيك في نفْسِه فمِن أَجِلَّة العلماء، وأكابرِ النبلاء، فأمَّا في الرواية فكثيرُ الخطإِ والغلط والاضطراب؛ فلا يُحتج بما

ينفرد به أو يخالف» (التنكيل ١/ ٤٨٤).

قلنا: وقد أخطأ شَرِيكٌ في رفْع هذا الحديث، والصواب أنه موقوف؛ كذا رواه شُعْبَةُ وسُفْيان عن أبي إسحاقَ، كما تقدَّم. وهما أثبتُ أصحابِ أبي إسحاقَ السَّبِيعي.

ومع هذا قال المُنْذري: «رواته ثقات» (الترغيب والترهيب ٣٢٩)، **وقال الهَيْثمي:** «رجاله ثقات» (المجمع ٢٥٥٧)، **وكذا قال الصالحي** في (سبل الهدى والرشاد ٨/ ٢٦)!!.

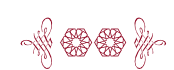
وجوَّد إسنادَه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٨٩)!.

وحسَّنه الألباني في (الصحيحة ٤/ ٧٨) بشاهدِ واثِلة!!.

تنبيه:

وقع في مطبوع (مسند الحارث) تبعًا لأصله: (سَيَدْرَدَ عَلَيَّ فَمِي) بدلًا من: «**سَيَنْزِلُ عَلَيَّ فِيهِ**»، وهو تصحيف من الناسخ؛ فقد رواه الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي ٨٥٧) من طريق الحارث بسنده على الصواب، وكذلك نقله البُوصِيري في (الإتحاف ٤٦٠/ ٢) من (مسند الحارث)، وزادا في آخره: «**قُرْآنٌ**».

وقد رواه أحمد عن يزيدَ بن هارونَ - شيخ الحارث - به، بلفظ: «**حَتَّى ظَنَنْتُ - أَوْ: حَسِبْتُ - أَنْ سَيَنْزِلُ عَلَيَّ فِيهِ قُرْآنٌ**».



٤- رِوَايَة: «مَا زَالَ يَأْمُرُنَا بِالسِّوَاكِ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: **«مَا زَالَ يَأْمُرُنَا بِالسِّوَاكِ...»** الحديثَ.

❁ **الحكم:** **ضعيف، وإسناده منكَر، واستغربه** الدَّارَقُطْني.

التخريج:

[قط (أطراف ٢٣٠٦)].

السند:

رواه الدارَقُطْني في (الأفراد): من طريق حماد بن الحسن، عن حَجَّاج بن نُصَير، عن شُعبةَ، عن أبي إسحاقَ، عن إبراهيمَ التَّيمي، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه حَجَّاجُ بن نُصَير؛ «ضعيف، كان يَقبل التلقين» (التقريب ١١٣٩).

وقد وَهِمَ فيه حَجَّاجٌ بذِكر إبراهيمَ التَّيمي في الإسناد، والمحفوظ: (أَرْبَدة التَّميمي)، كما في الروايات السابقة.

ولعله لذلك ذكره الدارَقُطْني في (الغرائب والأفراد).



[١١٤٥ط] حَدِيثُ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ:

عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «[لَقَدْ] **أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيَّ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** المُنْذري، وابن رجب، وابن حَجَر، والعَيْنى، والمَقْريزي، والألباني.

التخريج:

﴿حم ١٦٠٠٧ "واللفظ له" / (إتحاف ١٣/ ٦٥٣ - ٦٥٤) / طب (٢٢/ ٧٦/ ١٨٩، ١٩٠) "والزيادة له" / مكي ٥٨٦ / لي (رواية ابن مَهْدي ٧٠)﴾.

السند:

أخرجه أحمد (١٦٠٠٧) قال: حدثنا إسماعيلُ، قال: حدثنا لَيْثٌ، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي مَلِيح بن أُسامة، عن واثِلَةَ بن الأَسْقَع، به.

ومدارُه - عند الجميع - على لَيْث بن أبي سُلَيْم... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه: لَيْث بن أبي سُلَيْم؛ قال الحافظ: «صدوق، اختلط جدًّا ولم يتميز حديثُه؛ فتُرِك» (التقريب ٥٦٨٥).

وبه ضعَّفه المُنْذري في (الترغيب ٣٣٠)، **وابنُ رجب** في (فتح الباري ٨/ ١٢٦)، **وابن حجر** في (التلخيص الحبير ١/ ١١٣)، **وبدرُ الدِّين العَيْني** في (البناية شرح الهداية ١/ ١٤٦)[(١)]، **والمَقْريزي** في (إمتاع الأسماع ١٣/ ٤٦).

(١) جاء في (البناية شرح الهداية): «وفيه إياس بن أبي سُلَيم»! وهو تصحيف أو خطأٌ مطبعي، والصواب: لَيْث بن أبي سُلَيم.

وقال الألباني: «منكر» (ضعيف الترغيب ١٤٥)، بعد أنْ حسَّنه لشواهده في (الصحيحة ٤/ ٧٩)، فقال: «وهذا إسناد حسَنٌ في الشواهد، رجاله كلُّهم ثقاتٌ غيرَ لَيْثٍ، وهو ابن أبي سُلَيْم، وهو ضعيف لاختلاطه».

وأعلَّه الهَيْثمي بعنعنة «لَيْث»، فقال: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه: لَيْثُ بن أبي سُلَيم، وهو ثقة مدلِّس، وقد عنعنه» (المجمع ٢٥٥٩).

قلنا: وهو مردود من وجهين:

الأول: أن لَيْثًا ضعيف عند الجمهور، بل قال الحاكم: «مجمَعٌ على سوء حفظه» (التهذيب ٨/ ٤٦٨).

الثاني: أنه ليس بمدلِّس، ولا نعرف أحدًا من المتقدمين وصفه بالتدليس؛ اللهم إلا ما ذكره ابنُ حِبَّانَ بشأن صحيفةِ القاسم بن أبي بَزَّةَ عن مجاهد في التفسير، وهذا الحديث ليس منها، والله أعلم.

ومع هذا حسَّن إسنادَه العِراقيُّ في (طرح التثريب ٢/ ٧٠)، **ورمز لحسنه السُّيوطي** في (الجامع الصغير ١٦٣٣)، **وتبِعه المُناوي** في (التيسير ١/ ٢٣٩)، **والقَسْطَلَّاني** في (المواهب ٣/ ١٦٠).

تنبيه:

سقط (أبو بُرْدةَ) من المطبوع من (معجم الطبراني) (٢٢/ ٧٦/ ١٨٩)، وهو ثابتٌ في نسخة خطية موجودةٍ لدينا.



[١١٤٦ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُحْفِيَ فَمِي**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا.**

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٥)].

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٥) -: عن سُلَيْمان بن أحمد، عن طالب بن قُرَّة الأَذَني، عن محمد بن عيسى الطَّبَّاع(١)، عن عَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي، قال: حدثنا عبد الله بن هلال، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا، مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: جهالة عبد الله بن هلال؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٥/ ٢٢٣)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٥/ ١٩٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٣٣٩) على قاعدته، ولم يذكروا فيمَن روَى عنه سوى عَبَّادِ بن عَبَّاد المُهَلَّبي.

وقال الذهبي: «ضعَّفه الأَزْدي» (الميزان ٢/ ٥١٧).

---

(١) تحرَّف في مطبوع (الإمام) إلى: «الصباغ»!.

الثانية: الانقطاع؛ فقد ذكر كلٌّ من البخاري وابنِ حِبَّان وابنِ أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن هلال أنه يَروي عن رجل عن سعيد بن جُبَير، وهذا يعني أن روايته هنا عن سعيد منقطعةٌ، بينهما رجلٌ، ويتأكَّد ذلك بالنظر في شيوخ عَبَّاد المُهَلَّبي؛ فإن أكثرهم من الطبقة التي تَروي عن تلاميذ ابن جُبَير، ومَن علا منهم عن هذه الطبقة فهو ممن تأخرتْ وفاتُه عن ابن جُبَير بعشرات السنين، وسيأتي في العلة الثالثة سببٌ آخَرُ يؤيِّد القولَ بالانقطاع.

الثالثة: طالب بن قُرَّة؛ ترجم له ابن نُقْطةَ في (الإكمال ١/ ١٧٢) والذهبي في (التاريخ ٢٢/ ١٦٩) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الهيثمي: «لم أعرفْه» (المجمع ٥/ ١٦٥)، ولم نجد مَن وثَّقه. وقد خُولِف في هذا الحديث:

فرواه الطبراني في (مكارم الأخلاق ١٩٣) عن أحمد بن عبد الوهاب، ثنا محمد بن عيسى الطَّبَّاع، ثنا عَبَّاد بن العَوَّام (؟!)، عن عبد الله بن هلال، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ**».

كذا وقع في المطبوع: «عَبَّاد بن العَوَّام»! وهو تحريف، والصواب: «عَبَّاد بن عَبَّاد»؛ فهو المعروف برواية هذا الحديث.

وأحمد بن عبد الوهاب، هو ابن نَجْدَة الحَوْطي، وهو صدوق كما في (التقريب ٧٣)، وقد خالف ابنَ قُرَّةَ في متن الحديث، فجعله في الجار، خلافًا لابن قُرَّةَ الذي جعله في السواك، ورواية ابنِ نَجْدةَ هي الصواب، ويؤيِّده:

أن البخاري قد علَّقه في ترجمة عبد الله بن هلال من (التاريخ الكبير ٥/

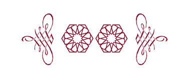
٢٢٣)، عن أحمد بن مَنِيع، حدثنا عَبَّاد بن عَبَّاد، عن عبد الله بن هلال، عن رجل، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ**».

وعلى هذا؛ فروايةُ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ...**» منكَرةٌ، وهِمَ فيها طالِبُ بن قُرَّةَ.

ويُستفاد من تعليق البخاريِّ أن أحمد بن مَنِيع خالف ابنَ الطَّبَّاع في إسناد الحديث، فجعله ابنُ الطَّبَّاع من حديث عبد الله بن هلال عن سعيد بن جُبَير، بلا واسطةٍ، بينما جعله ابنُ مَنِيع من حديث ابن هلال عن رجل لم يُسَمَّ عن سعيد، وهذا يؤيِّد القولَ بالانقطاع بين ابن هلالٍ وسعيدٍ.

وابنُ مَنِيع وابنُ الطَّبَّاع ثقتان حافظان، فلعل هذا الاختلافَ - والله أعلم - من شيخهما عَبَّادِ بن عَبَّاد المُهَلَّبي؛ فإنه كان يغلط أحيانًا، (تهذيب التهذيب ٥/ ٩٦).

هذا، والمشهور عن ابن عباس في هذا الباب حديثُ أَرْبدةَ التَّميمي قال: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السِّوَاكِ، فَقَالَ: «**مَا زَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا بِهِ حَتَّى خَشِينَا أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ فِيهِ**»، وقد سبق تخريجُه في أول الباب.



١- رِوَايَة: «حَتَّى خِفْتُ عَلَى أَسْنَانِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ عَلَى أَسْنَانِي**».

۞ **الحكم:** **ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الهيثمي، والصَّنْعاني، والألباني.

التخريج:

﴿طب (١١/ ٤٥٣ / ١٢٢٨٦) "واللفظ له" / طس ٦٩٦٠ / ضيا (١٠/ ٢٩٤/ ٣١١)﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (كتابيه) - ومن طريقه الضِّياء في (المختارة) - قال: حدثنا محمد بن عليٍّ المَرْوَزي، ثنا الحسين بن سعد بن عليِّ بن الحسين بن واقِد، حدثني عليُّ بن الحسين، حدثني أبي، حدثني عطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به.

وقال الطبراني - عَقِبه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عطاء بن السائب إلا الحسينُ بن واقِد» (الأوسط).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: جهالة الحسين بن سعد بن عليٍّ؛ فقد ذكره المِزِّي في تلاميذ عليِّ بن الحسين، كما في (تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٠٧)[1]، وتبِعه ابن حجر

(١) جاء اسمُه في (تهذيب الكمال) «الحسين بن سعيد»، وهو تصحيف أو خطأٌ مطبعي، وجاء في (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٨) على الصواب.

في (تهذيب التهذيب ٧/٣٠٨)، ولم نقف له على ترجمة.

الثانية: عطاء بن السائب؛ كان قد اختلط، ولم نجد مَن ذكر الحسين بن واقِد فيمَن سمِع منه قديمًا، وقد خالفه سُفْيانُ الثَّوْري - وهو ممن روَى عن عطاء قديمًا -، فرواه عن عطاء، عن الشَّعبي مرسلًا. وهو الشاهد التالي.

وقد أشار الهَيْثمي لإعلاله بعطاء، فقال: «ورواه الطبراني في الأوسط وفيه عطاء بنُ السائب، ورواه في (الكبير) أيضًا وفيه عطاء بنُ السائب» (المجمع ٢٥٥٨).

وقال الصَّنْعاني: «فيه عطاء بن السائب، فيه مقالٌ» (التنوير ٣/ ٢٤٥).

وبهما ضعَّفه الألباني، فقال: «وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير الحسين بن سعد بن عليٍّ... فإني لم أجد له ترجمة، مع أنهم ذكروه في الرواة عن جدِّه عليِّ بن الحسين؛ وعطاء بن السائب كان اختلط، ومن طريقه أخرجه الطبراني في (الأوسط) كما في (المجمع)، وأعلَّه به فقط!» (الصحيحة ٤/ ٧٧).

قلنا: وفيه أيضًا عليُّ بن الحسين بن واقِد؛ مختلَفٌ فيه، وقد لخَّصه الحافظ بقوله: «صدوق يَهِمُ» (التقريب ٤٧١٧).

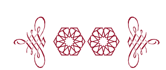
ومع ذلك رمز السُّيوطي له بالحسن في (الجامع الصغير ١٦٣٤)!.

وصحَّحه الألباني لشواهده في (الصحيحة ١٥٥٦)!.

قلنا: وأما تحسينُ السُّيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ له فليس بحسن؛ لِمَا تقدَّم من إعلال، والله أعلم.

وأما تصحيحُ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ له بالشواهد فليس بصحيح كذلك؛ لأنه لا

يثبُتُ في الأمر بالسواك خبرٌ، وقوله: «**خِفْتُ عَلَى أَسْنَانِي**» ليس له شاهد صحيحٌ نعلمُه، والله أعلم، وما استشهد به كلُّه ضعيفٌ كذلك، وسيأتي في الباب إن شاء الله تعالى.



٢- رِوَايَة: «حَتَّى خِفْتُ عَلَى فَمِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ عَلَى فَمِي**».

❁ الحكم: ضعيف جدًّا.

التخريج:

[نجاد (شاذان ق ٢١٤)].

السند:

قال أبو بكر النَّجَّاد في (جزء من حديثه - رواية ابن شاذانَ عنه): قُرِئ على يحيى بن جعفر - وأنا أسمع -، أنا عليُّ بن عاصم، أنبا مسلم بن الأعور، عن مجاهِد، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: مسلم بن الأعور، وهو: مسلم بن كَيْسانَ، أبو عبد الله الضَّبِّي المُلَائي الأعور؛ وهو ضعيف جدًّا، ولذا قال الذهبي: «واهٍ» (الكاشف ٥٤٢٦). وقد تقدمتْ ترجمتُه بتوسع في باب: «ما رُوي أن النبي ﷺ كان لا

يتنور». وانظر: (تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٥).

الثانية: عليٌّ بن عاصم الواسطي؛ ضعَّفه جمهورُ النُّقَّاد؛ ولذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٣٩٣٥).



[١١٤٧ط] حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ مُرْسَلًا:

عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ عَلَى فَمِي**».

الحكم: ضعيف؛ لإرساله.

التخريج:

[ثوري ١٥٩].

السند:

قال السَّري بن يحيى في (حديث سُفيان الثَّوري): حدثنا قَبِيصةُ، أنا سُفْيان بن سعيد، عن عطاء بن السائب، عن الشَّعْبي... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإرساله، فالشَّعْبي تابعيٌّ مشهور.



[١١٤٨ط] حَدِيثُ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، وَسَعِيدٍ:

عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، وَسَعِيدٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى لَخَشِيتُ عَلَى فَمِي**».

۞ **الحكم: ضعيف.**

التخريج:

〖مستغفط (ق١٧٠)〗.

السند:

أخرجه المُسْتَغْفِري في (الطب) قال: أخبرنا الشيخ أبو محمد بن زِرٍّ، قال: عن ابن أبي حاتم، قال: عن أبي سعيد الأَشَجِّ، عن ابن فُضَيل، عن عطاء، عن عامر الشَّعبي وسعيدٍ... به.

التحقيق:

هذا إسناد ضعيف؛ لإرساله؛ فعامر الشَّعْبيُّ تابعيٌّ كما تقدَّم.

وسعيدٌ في الإسناد: إما أن يكون سعيدَ بن جُبَير، أو سعيدَ بن عبد الرحمن بن أَبْزَى، وكلاهما تابعيٌّ ثقة، روى عنهما عطاءُ بن السائب.

ومحمد بن فُضَيل وإن كان ممن روَى عن عطاءٍ بعد الاختلاط إلا أنه قد تابعه الثَّوْري؛ فقد رواه سُفْيان الثَّوْري، عن عطاء، عن الشَّعْبيِّ - وحدَه - كما تقدَّم.



[١١٤٩ط] حَدِيثُ سَعِيدٍ، وَعَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ:

عَنْ سَعِيدٍ، وَعَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، يَرْفَعَانِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ عَلَى فَمِي**».

۞ الحكم: ضعيف.

التخريج:

〖نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٥)، (بدر ٢/ ٩)〗.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٥) -: عن القاضي أبي أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم (العَسَّال)، عن عليِّ بن الحسين العِجْلي، عن محمد بن طَرِيف، ثنا محمد بن فُضَيل، عن عطاء بن السائب، عن سعيد وعامر بن واثِلَة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عطاء بن السائب؛ صدوق اختلط، ومحمد بن فُضَيل ممن روَى عنه بعد الاختلاط، انظر: (المعرفة والتاريخ للفسوي ٣/ ٨٤)، و(فتح المغيث للسخاوي ٤/ ٤٦٢).

ولكن المحفوظ عن ابن فُضَيل في إسناده (عن سعيد وعامر الشَّعْبي)، كما تقدَّم في الشاهد السابق، وكذا رواه سُفْيان الثَّوْري - وهو ممن روَى عن عطاء قبل الاختلاط -، عن عطاء، عن عامر الشَّعْبي - وحدَه -، كما تقدَّم أيضًا.

فذِكْر (عامر بن واثِلة)، وهَمٌ، لعله من عليِّ بن الحسين العِجْلي؛ فقد

تُكُلِّم فيه، انظر: (سؤالات السَّهْمي للدارقطني ٣٣٧، ٣٣٨).

قلنا: وسعيد في الإسناد: إما أن يكون سعيدَ بن جُبَير، أو سعيدَ بن عبد الرحمن بن أَبْزَى، وهما تابعيان، روَى عنهما عطاءُ بن السائب.



[١١٥٠ط] حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ عَلَى أَضْرَاسِي**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، ومتْنُه منكَر. وليَّنَه** المُنْذري. **وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

[طب (٢٣/ ٢٥١/ ٥١٠) "واللفظ له" / صواف (أبي نُعَيم ق ١٦٥/ ب) / هق ١٣٤٥٧]

التحقيق

هذا الحديث مدارُه على أبي تُمَيْلَةَ يحيى بنِ واضِح، وقد اختُلِف عليه على وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه البَيْهَقي في (الكبرى ١٣٤٥٧) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ عليُّ بن محمد المَرْوَزي، ثنا عبد العزيز بن حاتم، ثنا أحمد بن عمر القاضي، قال: ثنا أبو تُمَيلةَ، ثنا خالد بن عُبَيد، عن ابن بُرَيدةَ، عن أبيه، عن أم سلَمةَ... به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه خالد بنُ عبيد؛ وهو «متروك الحديث» كما في (التقريب ١٦٥٤).

الوجه الثاني:

أخرجه الطبراني في (الكبير ٢٣/ ٢٥١/ ٥١٠) قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حَنْبل، ثنا محمد بن حُمَيد الرازي، عن أبي تُمَيلةَ، عن عبد المؤمن بن

خالد، عن ابن بُرَيدة، عن أبيه، عن أم سلَمةَ. . . به

وأخرجه أبو عليٍّ الصَّوَّاف في (الجزء الثالث من فوائده): عن إدريسَ بن عبد الكريم، ثنا محمد بن حُمَيد، به.

وهذا سند واهٍ؛ محمد بن حميد: كذَّبه أبو زُرْعة وغيرُه، وقال الذهبي: «وثَّقه جماعةٌ، والأَوْلى ترْكُه» (الكاشف ٤٨١٠)، وقد تقدَّم الكلامُ عليه مرارًا.

وقد خالف محمدُ بن حُمَيد في إسناد هذا الحديثِ، فقال: عن أبي تُمَيلة، عن عبد المؤمن بن خالد، فجعل عبدَ المؤمن بنَ خالد «الصدوقَ» مكانَ خالد بنِ عُبَيد «المتروكِ»، الذي ذكره أحمد بن عُمر، في الوجه الأول.

وأحمد بن عُمر القاضي هو ابن سُرَيج، أبو العباس البغدادي، الإمام الفقيه، قال الخطيب «إمام أصحاب الشافعيِّ في وقته» (تاريخ بغداد ٥/ ٤٧١) وأثنَى عليه الذهبي في (تاريخ الإسلام ٧/ ٩٩).

فروايتُه أَوْلى بالصواب بلا شك من رواية ابنِ حُمَيد الرازي المتَّهَمِ بسرقة الحديث.

لاسيما وقد تُوبِع ابنُ سُرَيج، كما هو ظاهر كلامِ البَيْهَقي؛ فقد قال - عَقِب روايتِه -: «وكذلك رواه غيرُه عن أبي تُمَيلةَ يحيى بن واضح».

ولذا قال الألباني: «فروايتُه - أي: أحمد بن عُمر - أصحُّ من رواية محمد بن حُمَيد الرازي الذي قلب اسمَ شيخِ (أبي تُمَيلة) إلى (عبد المؤمن بن خالد) الصدوق، ويؤيِّدها متابعةُ غيرِه إياه - كما تقدَّم عن البَيْهَقي، وكأنه لذلك سكت الحافظُ في التلخيص فلم يُحَسِّنْه، وقد عزاه للطبراني والبَيْهَقي» (الضعيفة ١٤/ ٩٦٩، ٩٧٠).

ولذا قال المُنْذري: «إسناده ليِّنٌ» (الترغيب ٣٣١).

وضعَّفه جدًّا الألبانيُّ في (الضعيفة ٦٩١٣)، وقال في (ضعيف الترغيب ١٤٦): «منكر».

وقال الهَيْثمي: «رواه الطبراني في (الكبير)، ورجالُه مُوثَّقون، وفي بعضهم خلافٌ» (المجمع ٢٥٦٣).

ومع هذا فقد حسَّن إسنادَه السُّيوطيُّ في (الدر المنثور ١/ ٥٩١)، **وجوَّد إسنادَه الصالحي** في (سُبُل الهدى والرشاد ٨/ ٢٦) !.

قلنا: وقد نقل البَيْهَقي عن البخاري أنه قال: «هذا حديث حسَن»! (السنن الكبرى عَقِبه).

وعلَّق عليه الألباني قائلًا: «كذا قال! ولا أدري وجهَه؛ فإن (خالد بن عُبيد) ضعيفٌ اتفاقًا، بل قال فيه البخاري: «فيه نظرٌ»، وهذا منه تضعيفٌ شديد؛ ولهذا قال ابن حِبَّانَ والحاكمُ: «حدَّث عن أنس بأحاديثَ موضوعةٍ». وقال الحافظ في «التقريب»: «متروكُ الحديث مع جلالته» (الضعيفة ١٤/ ٩٦٩).

قلنا: لعل البخاريَّ أراد بالحسن هنا الغريبَ، فهو اصطلاح معروفٌ عند بعض النُّقَّاد، والله أعلم.

تنبيه:

قال ابن المُلَقِّن: «عن أمِّ سلَمةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ (يُدْرِدَنِي)**» رواه البَيْهَقي في (سننه) في كتاب النكاح» (البدر المنير ٢/ ٦).

وقال العَيْني: «رواه الطَّبَراني والبَيْهَقي من حديث أم سلَمةَ مرفوعًا: «**مَا زَالَ**

جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُدْرِدَ فِي»» (البناية شرح الهداية ١/ ٢٠١).

قلنا: كذا قالا! ولم يخرِّجه الطبراني ولا البَيْهَقيُّ بهذا اللفظ، إنما أخرجاه بلفظ: «**حَتَّى خَشِيتُ عَلَى أَضْرَاسِي**».



[١١٥١ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَأَوْصَانِي بِالسِّوَاكِ، فَأَدْمَنْتُ عَلَيْهِ حَتَّى أَحْفَيْتُ فَمِي. وَأَوْصَانِي بِالْمَمْلُوكِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُمْلَكَ فَوْقَ سَنَةٍ. وَأَوْصَانِي بِالنِّسَاءِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُنِي حَتَّى يُحَرِّمَ طَلَاقَهُنَّ. وَأَوْصَانِي بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ مُوَرِّثُهُ**».

۞ **الحكم: منكر بهذا السياق، واستنكره** ابنُ عَدِي.

التخريج:

﴿عد (٨/ ٥٩٢ - ٥٩٣)﴾.

السند:

قال ابن عَدِي في (الكامل): حدثنا أحمد بن محمد بن عليٍّ الوَزَّان، حدثنا فَضْل بن يعقوب، حدثنا الهَيْثَم بن جَميل، حدثنا الفُرات أبو المُعَلَّى، عن مَيْمون بن مِهْران، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه الفُرات بن السائب أبو المُعَلَّى؛ وهو «متروك»، انظر ترجمته في (لسان الميزان ٦٠٢٠).

وبه ضعَّفه ابنُ عَدِي؛ فذكره في ترجمته مع جملة مِن حديثه، ثم قال: «ولفراتِ بن السائبِ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، خاصَّةً أحاديثَه عن مَيْمون بن مِهرانَ مَناكيرُ».

قلنا: وهذا الحديثُ من روايته عن مَيْمون بن مِهْران.

[١١٥٢ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «[لَقَدْ] لَزِمْتُ السِّوَاكَ، حَتَّى خَشِيتُ (تَخَوَّفْتُ) أَنْ يُدْرِدَنِي».

❁ الحكم: ضعيف معلول، وضعَّفه ابنُ كثير، والمَقْريزي، والألباني.

اللغة:

قولُه: (يُدْرِدَنِي)، قال ابن الأثير: «أي: يَذهَب بأسناني. والدَّرَد: سُقوط الأسنان» (النهاية ٢/ ١١٢).

التخريج:

﴿طس ٦٥٢٦ "واللفظ له" / هق ١٣٤٥٨ "والزيادة، والرواية له ولغيره" / غيب ١٥٦٩ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٤) / سكن (بدر ٢/ ٩ - ١٠)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٤) -: من طريق محمد بن زَبَّان.

والبَيْهَقي في (الكبرى ١٣٤٥٨): من طريق إبراهيم بن يوسف بن خالد.

وقَوَّام السُّنَّة في (الترغيب الترهيب ١٥٦٩): من طريق الحسن بن عليِّ بن شَبِيب.

ثلاثتُهم: عن أبي الطاهر المصري أحمد بن عَمرو بن السَّرْح، وقرَنَه الحسن بنُ عليٍّ بن شَبِيب بمحمد بن سلَمة.

كلاهما، عن ابن وَهْب، عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عَمرو بن

أبي عَمرو - مولى المُطَّلِب -، عن المُطَّلِب بن عبد الله، عن عائشةَ، به.

ورواه الطبراني في (الأوسط): عن محمد بن رُزَيْق، ثنا أبو الطاهر، ثنا ابن وَهْب، نا يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عَمرو بن أبي عَمرو - مولى المُطَّلِب -، عن عائشةَ، به.

كذا بإسقاط المُطَّلِبِ بن عبد الله، والصواب إثباتُه كما رواه الجماعة عن أبي الطاهر، ويبدو أنه سقطٌ قديم؛ فقد وقع كذلك في (مجمع البحرين ٧٨١).

وقال الطبراني - عَقِبه -: «لا يُروَى هذا الحديثُ عن عائشةَ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابنُ وَهْب».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن المُطَّلِب بنَ عبد الله لم يُدْرِك عائشةَ، كما قال أبو حاتم (المراسيل لابنه ٧٨٤). وبنحوه قال البخاري والدارِميُّ، كما في (جامع التحصيل ص ٢٨١).

وبهذه العلةِ ضعَّفه ابنُ كَثير، فقال: «رواه البَيْهَقي، وفيه انقطاعٌ بين المُطَّلِب وعائشةَ» (الفصول في السيرة ص ٣٠١)، **وتبِعه المَقْريزي** في (إمتاع الأسماع ١٣/ ٤٥)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٦٧١٣).

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه يحيى بنُ عبد الله بن سالم عن عَمرٍو عن المُطَّلِب عن عائشةَ، كما في هذا الرواية، وخالفه إسماعيلُ بن جعفر - كما في (حديث عليِّ بن حُجْر عنه ٣٦٣)، ومن طريقه أبو نُعَيم في (السواك) كما في (الإمام ١/ ٣٤٤) - فرواه عن عَمرو بن أبي عَمرٍو عن المُطَّلِب مرسَلًا.

وإسماعيل بن جعفر: «ثقة ثبْتٌ»، كما في (التقريب ٤٣١)، وأمَّا يحيى ابنُ عبد الله بن سالم، فهو وإن كان صدوقًّا، فإن ابن حِبَّانَ قال فيه: «ربما أَغربَ» (الثقات ٩/ ٢٤٩).

وقد أشار أبو نُعَيم إلى هذه العلة، فقال - عَقِب الروايةِ المرسَلة -: «هكذا رواه إسماعيل عن عَمرٍو عن المُطَّلِب مرسلًا، ورفعه يحيى بنُ عبد الله بن سالم عن عَمرو بن أبي عَمرو» (الإمام ١/ ٣٤٤).

ومع ذلك صحَّحه ابنُ السَّكَن؛ حيث أخرجه في «صحاحه» كما في (البدر المنير (٢/ ٩ - ١٠).

وقال المُنْذري: «رواه الطبراني في (الأوسط)، ورواتُه رواة الصحيح» (الترغيب ٣٣٢)، وبنحوه قال الهَيْثمي في (المجمع ٢٥٦٧).



[١١٥٣ط] حَدِيثُ الْمُطَّلِبِ مُرْسَلًا:

عَنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَقَدْ لَزِمْتُ السِّوَاكَ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يُدْرِدَنِي**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿جع ٣٦٣ "واللفظ له" / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٤)﴾.

السند:

أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه / رواية عليِّ بن حُجْر عنه» - ومن طريقه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٤) -: عن عَمرو بن أبي عَمرو، عن المُطَّلِب بن عبد الله، به.

التحقيق:

هذا إسناد ضعيفٌ؛ لإرساله؛ فالمُطَّلِبُ بن عبد الله بن حَنْطَبٍ تابعيٌّ من الرابعة، وهي طبقة تَلِي الوُسْطى من التابعين.

وقد قال ابن سعد في ترجمته: «كان كثيرَ الحديث، وليس يُحتَجُّ بحديثه؛ لأنه يُرسِل عن النبي ﷺ كثيرًا، وليس له لُقِيٌّ» (الطبقات الكبرى ٧/ ٤١٠).



[١١٥٤ط] حَدِيثُ عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ مُعْضَلًا:

عَنْ عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَقَدْ لَزِمْتُ السِّوَاكَ، حَتَّى لَقَدْ خِفْتُ أَنْ يُدَرْدِرَ**».

۞ **الحكم:** ضعيف جدًّا.

التخريج:

[ضحة (ق ١٨)].

السند:

قال عبد الملك بن حبيب في (الواضحة): حدثني ابن الماجِشُون، عن الدَّرَاوَرْدِي، عن عَمرٍو مولى المُطَّلِب بن حَنْطَب، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فإن عَمرو بن أبي عَمرٍو من الخامسة، من صغار التابعين.

الثانية: ابن الماجِشُون، عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلَمة الماجِشُون؛ ضعيف، وقد تقدَّمتْ ترجمتُه في باب: «اللُّعاب يصيب الثوب».



[١١٥٥ط] حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَرَنِي جِبْرِيلُ بِالسِّوَاكِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنِّي سَأَدْرَدُ**».

۞ **الحكم: ضعيف، واستغربه** الدارَقُطْني، **وضعَّفه:** ابنُ المُلَقِّن، والهَيْثمي، والألباني.

التخريج:

〚طب (٦/ ٢٠٥/ ٦٠١٨) / طس ٢٠٨٧ "واللفظ له" / فقط (أطراف ٢١٦٩)〛.

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا أحمد بن زُهَير، قال: حدثنا نصْر بن عليٍّ، قال: حدثنا عُبَيد بن واقِد القَيْسي، قال: سمِعتُ شيخًا من غِفَار، يُكْنَى أبا عبد الله، يحدِّث عن سَهْل بن سعد، به.

وقال في (الكبير): حدثنا عَبْدانُ بن أحمد، حدثنا محمد بن مرزوق والجَرَّاح بن مَخْلَد، قالا: حدثنا عُبَيد بن واقِد، به.

وقال الطبراني - عَقِبه -: «لا يُروَى هذا الحديثُ عن سهْل إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّد به عُبَيد بن واقِد».

وقال الدارَقُطْني - عَقِبه -: «غريبٌ من حديث سهْل، تفرَّد به عُبَيد بن واقِد، عن أبي عبد الله، عنه، ولم يُسَمَّ».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عُبَيد بن واقِد؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٤٣٩٩).

وبه ضعَّفه ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/٨)، **والهَيْثمي** في (المجمع ٢٥٦٢)، **والألبانيُّ** في (الصحيحة ٤/٧٧).

الثانية: جهالة أبي عبد الله الغِفَاري الراوي عن سهْل بن سعد؛ فإنه لم يُسَمَّ، ولم نجِدْ له ذكرًا إلا في هذا الحديثِ، وحديثٍ آخَرَ عند الطبراني من طريق عُبيد الله بن واقِد أيضًا.

وقال الدارَقُطْني - عَقِبه -: «غريب من حديث سهْل، تفرَّد به عُبَيد بن واقِد، عن أبي عبد الله، عنه، ولم يُسَمَّ» (أطراف الأفراد ٢١٦٩).

تنبيه:

جاء في مطبوع (المعجم الكبير) للطبراني، بلفظ: «**سَأَزْدَرِدُ**»، وهي لا تخلو من أن تكون خطأً من الطابع أو الناسخ، والصواب: «**سَأَدْرَدُ**» كما في (المعجم الأوسط) و(المجمع).



[١١٥٦ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أَدْرَدَ، أَوْ: حَتَّى خَشِيتُ عَلَى لِثَتِي وَأَسْنَانِي**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه** الهَيْثمي، وابنُ حَجَر، والألباني.

التخريج:

﴿بز ٦٩٥٢ "واللفظ له" / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٥)﴾.

السند:

أخرجه البزَّار في (مسنده ٦٩٥٢) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٥) - قال: حدثنا بِشر بن معاذ العَقَدي، حدثنا عِمْران بن خالد [الخُزاعي][(١)]، عن ثابت، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عِمْرانُ بن خالد الخُزاعي؛ وهو واهٍ؛ قال عنه الإمام أحمد: «متروك الحديث» (لسان الميزان ٥٧٤٢)، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث» (الجرح والتعديل ٦/ ٢٩٧)، وقال ابن حِبَّان: «روَى عنه أهلُ البصرةِ العجائبَ وما لا يُشبِهُ حديثَ الثقات؛ فلا يجوزُ الاحتجاجُ بما

(١) في الأصل: (الخياط)، وكذا في (كشف الأستار)، ولم نقف على أحد وصَفَه بالخياط إلا في هذا الطريق، فلعله وهَمٌ من الناسخ، أو من البزَّار نفْسِه، خاصةً وأن هناك راويًا اسمه عِمْران الخياط، إلا أنه يَروي عن زيد بن وهْب وإبراهيمَ النَّخَعي، فلعله لتقارب الطبقة بينهما؛ اختلَط الأمرُ على الناسخ، أو على البزَّار، فذكَرَ الخياطَ بدلًا من الخُزاعي. والله أعلم.

انفرد من الروايات» (المجروحين ٢/١٠٦)، وقال الدارَقُطْني: «منكَر الحديث» (تعليقات الدارَقُطْني على المجروحين ٢٣٣).

وبه ضعَّفه الهَيْثمي في (المجمع ٢٥٦١)، **وأقرَّه ابنُ حَجَر** في (مختصر زوائد البزَّار ٣٦٧).

وكذا ضعَّفه الألباني في (الصحيحة ٤/٧٨)، إلا أنه جعله شاهدًا لحديث ابن عباسٍ السابقِ في الباب!!.



١- رِوَايَة: «حَتَّى ظَنَنْتُ أَنْ يُحْفِيَ فَمِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ، وَمَا زَالَ يُوصِينِي بِالنِّسَاءِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُحَرِّمُ طَلَاقَهُنَّ، وَمَا زَالَ يُوصِينِي بِالْمَمَالِيكِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَجْعَلُ لَهُمْ مُدَّةً إِذَا انْتَهَوْا إِلَيْها أُعْتِقُوا، وَمَا زَالَ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنْ يُحْفِي فَمِي، وَمَا زَالَ يُوصِينِي بِقِيَامِ اللَّيْلِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّ خِيَارَ أُمَّتِي لَمْ يَنَامُوا لَيْلًا**».

۞ **الحكم: الوَصايةُ بالجار ثابتةٌ في الصحيحين من حديث عائشةَ، وهذا الحديث بهذه السِّياقةِ لم نجد له إسنادًا، والظاهر أنه موضوع.**

التخريج:

هذا الحديث ذكره أبو اللَّيْث السَّمَرْقَنديُّ في تفسيره (بحر العلوم ١/ ٣٢٨) بلا إسناد، وذكره أيضًا في كتابه (تنبيه الغافلين ٤١١) بلا إسناد، ونقله عنه القُرْطبي في (التفسير ٥/ ١٩٢)، ولم نجد مَن ذكره بهذه السِّياقة

غيرَه، ولم يُسنِده كما سبق، وقد قال الذهبي في ترجمته: «وتَرُوج عليه الأحاديثُ الموضوعة» (السير ١٦/ ٣٢٣)، وقال أيضًا: «وفي كتابه تنبيه الغافلين موضوعاتٌ كثيرة» (تاريخ الإسلام ٨/ ٤٢٠).

قلنا: والظاهر أن هذا من الموضوعات التي راجت عليه، والله أعلم.

هذا، وقولُه: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ**» متفقٌ عليه من حديث عائشةَ، وقد رُوي من حديث أنس عند البزَّار وغيرِه بسند ضعيف.

وقولُه: «**وَمَا زَالَ يُوصِينِي بِالنِّساءِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُحَرِّمُ طَلَاقَهُنَّ**» رواه ابن أبي الدنيا وغيرُه من حديث ابن عباس بسند ضعيف، وسيأتي في موضعه من الموسوعة، إن شاء الله.

وقولُه: «**وَمَا زَالَ يُوصِينِي بِالمَمَالِيكِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَجْعَلُ لَهُمْ مُدَّةً إذَا انْتَهَوْا إِلَيْها أُعْتِقُوا**» رواه ابن مَنِيع وغيرُه عن ابن عباس نحوَه بسند ضعيف، وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة بسند أضعفَ، وسيأتي في موضعه من الموسوعة أيضًا.



[١١٥٧ط] حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ:

عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُدْرِدَنِي**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** ابنُ دقيقِ العيدِ، وابن المُلَقِّن، وبدرُ الدِّين العَيْني، والسُّيوطي.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٣ - ٣٤٤)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٤٣) -: عن سُلَيمان بن أحمد، عن أحمد بن عَمرو الخَلَّال، عن محمد بن أبي عُمر[١]، قال حدثنا بِشْر بن السَّري، عن أبي مَعْشَر نَجيح، عن أبي الحُوَيْرِث، عن نافع بن جُبَير بن مُطْعِم، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: أبو الحُوَيْرِث عبد الرحمن بن معاوية؛ مختلَفٌ فيه، ولخَّصه الحافظُ بقوله: «صدوق، سيِّئ الحفظ، رُمي بالإرجاء» (التقريب ٤٠١١).

الثانية: أبو مَعْشَر نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي؛ قال ابن حَجَر: «ضعيف، أسنَّ واختلط» (التقريب ٧١٠٠).

---

(١) في الأصل: (عمرة) وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو محمد بن يحيى بن أبي عُمر العَدَني، وهو حافظ له مسنَد.

وبهما ضعَّفه ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٣٤٤)، **وتبِعه ابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٢/ ٨).

الثالثة: المخالفة؛ فقد خالف أبا مَعْشَرٍ: سُفيانُ بن عُيَيْنة، فرواه عن أبي الحُوَيْرِث، سمِع نافعَ بنَ جُبَير... به مرسلًا، وروايةُ ابنِ عُيَيْنَةَ أَوْلى بلا شك، وهي الشاهد التالي.

والحديث ضعَّفه السُّيوطي في (الجامع الكبير ٦/ ٦٦٨)، **وتبِعه المتقي الهندي** في (كَنز العمال ٢٦٢١٧).

تنبيه:

قال بدر الدِّين العَيْني: «حديث جُبَير بن مُطْعِمٍ عند ثابت بن أبي ثابتٍ السَّرَقُسْطي في كتاب الدلائل له: ثنا موسى بن هارون، ثنا محمد بن الصَّبَّاح، ثنا سُفْيان بن عُيَيْنة، عن أبي الحُوَيْرِث، عن نافع بن جُبَير، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُدَرْدِرَنِي**»، وأبو الحُوَيْرِث ضعيف»!! (نخب الأفكار ١/ ٣٩٩).

وقال السُّيوطي: «السَّرَقُسْطي في الدلائل، وأبو نُعَيم، عن نافع بن جُبَير بن مُطْعِم، عن أبيه، وضُعِّف» (الجامع الكبير ٦/ ٦٦٨).

قلنا: وليس كما قالا؛ إذْ إن الذي في (الدلائل) من مرسَل نافع بن جُبَير، ليس لأبيه فيه ذِكرٌ، وكذا رواه غيرُ واحد، وهو الشاهد التالي.



[١١٥٨ط] حَدِيثُ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ:

عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ (لَزِمْتُ السِّوَاكَ)، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُدْرِدَنِي**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيف.**

اللغة:

قال ابن منظور: «**الدَّرَد:** ذَهَابُ الأَسنان، دَرِدَ دَرَدًا. وَرَجُلٌ أَدْرَدُ: لَيْسَ فِي فَمِهِ سِنٌّ، بَيِّنُ الدَّرَد، وَفِي الْحَدِيثِ: (أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لأَدْرَدَنَ)» (لسان العرب ٣/ ١٦٦).

التخريج:

﴿دلائل ٥٥ "واللفظ له" / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٣) / غخطا (١/ ١٠٣) "والرواية له" / محمد بن يوسف الفريابي (إمتاع ١٣/ ٤٥)﴾.

السند:

قال السَّرَقُسْطي في (الدلائل): حدثنا موسى بن هارون، قال: نا محمد بن الصَّبَّاح، قال: نا سُفْيان بن عُيَيْنة، عن أبي الحُوَيْرِث، عن نافع بن جُبَير، به.

ومدارُ الحديث - عندهم - على سُفيانَ بن عُيينة، عن أبي الحُوَيْرِث، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ نافع بن جُبَير من الثالثة من الوُسْطى من التابعين، ليس له سماعٌ من النبي ﷺ.

الثانية: أبو الحُوَيْرِث؛ «ضعيف»، وقد سبق معرفةُ حالِه في الشاهد السابق.

[١١٥٩ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ حَتَّى ظَنَنْتُهُ سَيَصِيرُ فَرِيضَةً**».

الحكم: **ضعيف**.

التخريج:

﴿عد (٨/ ٣٣٩) "واللفظ له" / تد (٢/ ٤٤١)﴾.

السند:

قال ابن عَدِي: حدثنا محمد بن المُنْذِر أبو بكر النَّيْسابوري بمكةَ، حدثنا إبراهيم بن عبد الله، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله أبو وَهْب، حدثنا هشام بن حَسَّان، عن محمد بن سِيرينَ، عن أبي هريرة، به.

وذكره الرافعي في (التدوين ٢/ ٤٤١) من طريق حاجِّيّ بن عَبْدَانَ، عن إبراهيم بن عَبْدان، ثنا عبد العزيز بن عبد الله، (عن)[1] هشام بن حسَّان... به.

التحقيق

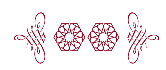
هذا إسناد ضعيف؛ فيه عبد العزيز بنُ عبد الله القُرَشي البصري، يُكْنى أبا وَهْب؛ ذكره ابن عَدِي وذكر له جملةَ أحاديثَ منها هذا الحديثُ، ثم أشار إلى نكارتها، فقال: «عامَّةُ ما يرويه لا يتابِعه عليه الثقاتُ» (الكامل ٨/ ٤٣٠).

(١) تصحفت في المطبوع إلى «ابن»! والصواب ما أثبتناه.

وأقرَّه الذهبي في (الميزان ٥١٠٧)، وذكره في (ديوان الضعفاء ٢٥٦٠) كذلك.

و قال ابن حِبَّان: «يُغْرِب، يجب أن يُعتبَر حديثُه إذا بيَّن السماع» (الثقات ٨/ ٣٩٤).

وقال ابن حَجَر: «ضعيف» (مراتب المدلسين ١/ ٥٥).



١- رِوَايَةُ: «حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى ثَغْرِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى ثَغْرِي**[١]».

الحكم: ضعيف جدًّا.

التخريج:

﴿رقة ٣١٤﴾.

السند:

قال أبو عليٍّ القُشَيْري في (تاريخ الرَّقَّة): حدثنا محمد بن عليِّ بن مَيْمون، وإسماعيل بن يعقوب الصبحي، قالا: حدثنا عَمرو بن عثمان، حدثنا السَّري بن مَخْلَد، عن جعفر، عن يزيدَ، عن أبي هريرة، به.

(١) كذا في المطبوع.

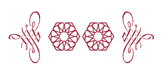
التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عَمرو بن عثمانَ؛ قال ابن حجر: «ضعيف» (التقريب ٥٠٧٤).

الثانية: السَّري بن مَخْلَد القُشَيْري؛ ترجم له أبو عليٍّ القُشَيْري في (تاريخ الرَّقَّة ص ١٥٧) ولم يَزِدْ على قوله: «حدَّث عن جعفر بن بُرْقان، وعن الأَوْزاعي»، ثم أخرج له هذا الحديثَ عن جعفر، وحديثًا آخَرَ عن الأَوْزاعي.

ونقل أبو الفضْل العِراقي عن الأَزْدي أنه ضعَّفه (المغني عن حمل الأسفار ١/ ٣٣٨).



٢- رِوَايَةُ: «حَتَّى خِفْتُ عَلَى عُمُورِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوْصَانِي جِبْرِيلُ** عليه السلام **بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ عَلَى عُمُورِي**».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[غخطا (١/ ١٠٤)].

اللغة:

(العُمُور)، قال ابن الأثير: «مَنابِت الأسنان واللحمُ الذي بين مَغارِسها» (النهاية ٣/ ٢٩٩).

السند:

قال الخطَّابي في (غريب الحديث): حدثنيه محمد بن عبد الحميد الأُبُلِّي، نا عَبْدانُ، نا محمد بن الحسن تَسْنيم[١]، نا محمد بن يَعْلَى، نا عُمر بن صُبْح، عن مقاتِل بن حَيَّانَ، عن الأعرج، عن أبي هريرة به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: عُمر بن صُبْح أبو نُعَيم الخراساني؛ «متروك، كذَّبه ابن راهُويَه» (التقريب ٤٩٢٢).

الثانية: محمد بن يَعْلَى، وهو السُّلَمي؛ واهٍ، قال البخاري: «يتكلمون فيه» (الضعفاء الصغير ٣٥٧)، وقال البخاري أيضًا: «ذاهب الحديث» (الضعفاء للعقيلي ٣/ ٥٧٠)، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» (الجرح والتعديل ٨/ ١٣١)، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمدَ بن سِنانَ، قال: «صحَّ عندنا أن محمد بن يَعْلَى كان جهميًّا» (الجرح والتعديل ٨/ ١٣١)، وقال النَّسائي: «ليس بثقة»، وقال الساجي: «منكر الحديث، يتكلمون فيه» (تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٣). وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يخطيء حتى يجيءَ بما يحدِّث به مقلوبًا، فإذا سمِعه مَن الحديثُ صناعتُه عَلِم أنه معمولٌ أو مقلوب؛ فلا يجوزُ الاحتجاجُ به فيما خالف الثقات من الروايات، ولا فيما انفرد وإنْ لم يخالف الأثبات» (المجروحين ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨)، وقال

(١) كذا في المطبوع، والذي في كتب التراجم (محمد بن الحسن بن تسنيم)، انظر (الثقات لابن حِبَّان ٩/ ١١٢)، و(تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٨)، و(تاريخ الإسلام ٦/ ١٧١)، و(التقريب ٥٨١٢).

الذهبي: «متروك» (الكاشف ٥٢٣١). ومع هذا قال الحافظ: «ضعيف»! (التقريب ٦٤١٢).

الثالثة: محمد بن عبد الحميد الأُبُلِّي، لم نقف له على ترجمة.



[١١٦٠ط] حَدِيثُ الْحَسَنِ مُرْسَلًا:

عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُحْفِيَنِي**». قال: فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ اسْتَنَّ قَبْلَ الْوُضُوءِ.

۞ **الحكم: مرسَل ضعيف.**

التخريج:

﴿عب ٢٠٥٠٩﴾.

السند:

قال عبد الرزاق: أخبرنا مَعْمَر، عن رجل، عن الحسن... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: إبهام مَن روَى عن الحسن.

الثانية: الإرسال؛ فالحسن البصريُّ من الوُسْطى من التابعين، ومراسيلُه من أضعف المراسيل، عند قوم.



[١١٦١ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**تَسَوَّكُوا؛ فَإِنَّ السِّوَاكَ مَطْهَرَةٌ (مَطْيَبَةٌ) لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ. مَا جَاءَنِي جِبْرِيلُ إِلَّا أَوْصَانِي (أَمَرَنِي) بِالسِّوَاكِ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ (حَسِبْتُ) أَنْ يُفْرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي. وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُهُ لَهُمْ. وَإِنِّي لَأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي**».

۞ **الحكم: منكر بهذا السياق، وضعَّفه:** ابنُ دقيق، ومُغْلَطاي، وابنُ المُلَقِّن، والعِراقي، والمَقْرِيزي، والبُوصِيري، وابن حَجَر، والعَيْني، والسُّيوطي، والألباني.

التخريج:

[جه ٢٩١ "واللفظ له" / حم ٢٢٢٦٩ "والرواية الثانية له" / طب (٨/ ٢٠٩/ ٧٨٤٦) "والرواية الأولى والثالثة له"، (٨/ ٢١٠/ ٧٨٤٧)، (٨/ ٢٢٠/ ٧٨٧٦) / ...].

سبق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في باب: «السواك مَطْهَرة للفم مَرْضاةٌ للرب».



[١١٦٢ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَجَعَلْتُ السِّوَاكَ عَلَيْهِمْ عَزِيمَةً**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا بهذا اللفظ، وضعَّفه:** ابنُ القَيْسَراني، والبُوصِيري، وابنُ حَجَر، والعَيْني.

اللغة:

(عَزِيمة): أي فريضة، كما في الحديث: «**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ**»، أي: فرائضُه التي أوجبها وأمرنا بها. انظر: (النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٣٢)، و(تاج العروس ٣٣/ ٩١).

التخريج:

﴿مع (مط ٦٣/ ٢)، (خيرة ٤٦٦/ ٢) / بغس ٥١ / عد (٣/ ٨٢) "واللفظ له"﴾.

التحقيق

هذا الحديث له طريقانِ عن أبي عَتِيق الأنصاري، عن جابر:

الأول: عن جعفر بن الحارث، عن منصور، عن أبي عَتِيق:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا الحسين بن أبي مَعْشَر، حدثنا عبد الوهاب بن الضَّحَّاك، حدثنا ابن عَيَّاش، عن جعفر بن الحارث، عن منصور، عن أبي عَتيق، عن جابر بن عبد الله، به.

وهذا إسناد تالف؛ آفتُه عبد الوهاب بن الضَّحَّاك؛ قال الحافظ: «متروك، كذَّبه أبو حاتم» (التقريب ٤٢٥٧).

وأما جعفر بن الحارث؛ فهو «صدوق كثير الخطإ» كما في (التقريب ٩٣٦).

وبه ضعَّفه ابن القَيْسَراني في (الذخيرة ٤٦١٨)، والحافظُ في (التغليق ٣/ ١٦٢).

وفيه إسماعيل بن عَيَّاش؛ صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّطٌ في غيرهم كما في (التقريب)، وهذه ليست منها، لكن قال ابن عَدِي: «وجعفر بن الحارث قد روَى عنه محمد بن يزيدَ الواسطي بنسخة، وروَى عنه يزيدُ بن هارونَ وإسماعيلُ بن عيَّاشٍ بأحاديثَ صالحةٍ، وأحاديثُه أحاديثُ حِسانٌ، وهو ممن يُكتَب حديثُه، ولم أجد في أحاديثه حديثًا منكَرًا» (الكامل ٢/ ١٣٧).

وقد ضعَّف الحافظُ طريقَ ابنِ عَدِي هذا في (الفتح ٤/ ١٥٩).

الطريق الثاني: عن حَرَام بن عثمانَ، عن أبي عَتِيق:

أخرجه أحمد بن مَنِيع في (مسنده) - كما في (المطالب ٦٣) و(الإتحاف ٤٦٦)، وعنه البَغَوي في (مسند أسامة بن زيد ٥١) - قال: حدثنا الهَيْثم بن خارِجة، قال: حدثنا حَفْص بن مَيْسَرة، قال: حدثنا حَرَام بن عثمانَ، عن عبد الرحمن بن جابر، قال: كان يَسْتَنُّ - يعني: جابرًا - إذا أَخَذ مَضْجَعَه، وإذا قام من الليل، وإذا خرج إلى الصبح. قال عبد الرحمن: فقلت له: لقد كلَّفْتَنا من هذا الأمر ما لا نقوَى عليه. قال: أخبرني أُسامة، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يَسْتَنُّ هكذا. قال: وسمِعتُ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَجَعَلْتُ السِّوَاكَ عَزِيمَةً**».

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه حَرام بن عثمانَ؛ قال عنه الذهبي: «متروكٌ

باتفاق» (ديوان الضعفاء ٨٥٩).

وبه ضعَّفه البُوصِيري، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف حَرام» (إتحاف الخِيَرة ٤٦٦).

قلنا: والذي يبدو لنا من السياق أن الحديث من مسند جابر بن عبد الله، وإن عزاه السُّيوطي في (الجامع الكبير ٧/ ١٨٢) لابن مَنِيع عن أسامةَ. والله أعلم.

والشَّطْر الأولُ الذي فيه فِعْلُ جابر، سيأتي مَزيدُ تخريجٍ له في باب: «الاستياك قبل الخروج إلى المسجد».



[١١٦٣ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَلْحَلَةَ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، [وَالسِّوَاكُ]**(١)».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**السِّوَاكُ وَاجِبٌ، السِّوَاكُ وَاجِبٌ، وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ [مُحْتَلِمٍ]**(٢)».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** ابنُ حَجَر، والسُّيوطي، والألباني.

فائدة:

قال القُرْطبي: «وليس السِّواكُ واجبًا في الجمعة بالاتفاق، وإنما يُحمَل ذلك على مَن أراد تحصيلَ الأجرِ الكثير، وإقامةَ السُّنَّة» (المُفْهِم ٥/ ٣٥٠).

التخريج:

﴿صمند (إصا ٦/ ٣٠٦) / صحا ٤٣٧٣ "واللفظ له"، (جامع ١٠٥١) "والزيادة له" / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٥٢)، (بدر ٢/ ٣٠) "والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (معرفة الصحابة ٤٣٧٣)، قال: أخبرنا محمد بن

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من مطبوع (معرفة الصحابة) لأبي نُعَيم تبعًا لأصله (ق ٢٤/ أ نسخة أحمد الثالث)، وهي مثبتة في (جامع المسانيد ١٠٥١) وقد ذكره من (معرفة الصحابة) أيضًا، وكذا هي مثبتة عند ابن مَنْدَه، وكتابه أصل كتاب أبي نُعَيم، كما هو معروف.

(٢) في مطبوع (الإمام): «مسلم»، والتصويب من (البدر المنير ٢/ ٣٠).

محمد بن يعقوب الحَجَّاجي - فيما كتب إليَّ -، قال: حدثنا عليُّ بن عبد الرحمن، ثنا حُمَيْد بن مَسْعَدةَ، ثنا القاسم بن مالك، ثنا محمد بن سلَمة، عن عبد العزيز بن عبد الله بن صُهَيب[١]، ثنا محمد بن عبد الله بن عَمرو بن حَلْحَلَة، عن أبيه، ورافِع بن خَدِيج، به.

وكذا رواه ابن مَنْدَه في (معرفة الصحابة) له - كما في (الإصابة ٦/ ٣٠٦) -: عن عبد العزيز بن عبد الله، عن محمد بن عبد الله بن عَمرو بن حَلْحَلةَ به.

ولكن رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٥٢)، و(البدر المنير ٢/ ٣١) -: عن أبي أحمدَ محمد بن أحمدَ الغِطْرِيفي، عن القاسم بن زكريا المُطَرِّز، عن يعقوب بن ماهانَ، عن القاسم بن مالك المُزَني، ثنا محمد بن سلَمة، (عن)[٢] عبد العزيز بن عبد الرحمن بن صُهَيب، قال: سمِعتُ عبدَ الله بن عَمرو بن حَلْحَلة، ورافِعَ بن خَدِيجٍ، به.

كذا فيه (عبد العزيز بن عبد الرحمن)، وبإسقاط (محمد بن عبد الله بن عَمرو بن حَلْحَلة)، والصواب إثباتُه، كما رواه أبو نُعَيم في (الصحابة)، وكذا ابن مَنْدَه.

---

(١) تحرف في مطبوع (جامع المسانيد ١٠٥١) إلى: «بن وهب»!

(٢) في مطبوع (الإمام): (بن)، والصواب: ما أثبتناه؛ فقد قال ابن أبي حاتم: «محمد بن سلَمة: روَى عن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن صهيب، روَى عنه القاسمُ بن مالك» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٦)، وقد جاء على الصواب في (معرفة الصحابة ٤٣٧٣)، وفي (جامع المسانيد لابن كثير ٦٦٥٧).

وأما ذِكر (عبد العزيز بن عبد الرحمن)، فقد ذكره كذلك ابنُ أبي حاتم في ترجمة محمد بن سلَمة، فقال: «روَى عن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن صُهَيب، روَى عنه القاسم بن مالك» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٦). فالله أعلم بالصواب.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: محمد بن سلَمة؛ قال أبو حاتم: «لا يُعرَف» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٦).

الثانية: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن صُهَيب؛ لم نقف له على ترجمة. وأما عبد العزيز بن عبد الله، فإن كان هو أبا وَهْبٍ القُرَشيَّ؛ فقد تَكلَّم فيه ابنُ عَدِي وغيرُه (لسان الميزان ٤٨١٦)، وإن كان غيرَه؛ فلمْ نعرفْه، والله أعلم.

الثالثة: جهالة محمد بن عبد الله بن عَمرو بن حَلْحَلة؛ فلم نقف له على ترجمة، بل ولم نَرَ له ذِكرًا في غير هذا الحديث.

وأبوه أيضًا ليست له صحبةٌ؛ قال أبو زُرْعة: «عبد الله بن حَلْحَلَةَ تابعيٌّ، ليست له صحبةٌ» (المراسيل لابن أبي حاتم ٣٨٠).

وقال ابن مَنْدَه: «ذُكِر في الصحابة، وهو وهَمٌ» (الإصابة ٦/ ٣٠٦).

وأقرَّه أبو نُعَيم في (معرفة الصحابة ٣/ ١٧٢٧)، وابنُ الأَثير في (أُسْد الغابة ٣/ ٣٤٥).

قلنا: ولم نقف له على مُوَثِّق؛ فهو بذلك في عِداد المجهولين، والله أعلم.

والحديث ضعَّفه الحافظُ، فقال: «رواه أبو نُعَيم، وإسنادُه واهٍ» (التلخيص ١/ ١١٣).

وكذا قال السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٥)[1]، **وضعَّفه الألباني** في (ضعيف الجامع ٣٣٦٤).

تنبيه:

عزاه البُوصِيري في (إتحاف الخِيَرة ١٥١٣) لأبي يَعْلَى، ولم يذكر سندَه.



(١) ومع هذا رمز له بالحُسن في (الجامع الصغير ٤٨٣٦)، ولكن يبدو أن هذا خطأٌ طباعي؛ فلم يذكرِ الصَّنْعانيُّ في (التنوير ٦/ ٤٨٢) حُكمَ السُّيوطي، مع اهتمامه به في كتابه، وكذا المُناويُّ في (الفيض ٤/ ١٤٨) و(التيسير ٢/ ٧٣). والله أعلم.

[١١٦٤ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ: نِعْمَ الشَّيْءُ هُوَ:

عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالسِّوَاكِ، وَقَالَ: «**نِعْمَ الشَّيْءُ هُوَ**».

۞ الحكم: **ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الهَيْثَمي.

التخريج:

[بز (كشف ٤٩٩)].

السند:

قال البزَّار: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا يزيد بن هارونَ، أنبأ السَّري بن إسماعيلَ، عن الشَّعْبي، عن مَسْرُوق، عن عائشةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفتُه السَّريُّ بن إسماعيلَ؛ وهو "متروك" كما في (التقريب ٢٢٢١).

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، فقال: «رواه البزَّار، وفيه السَّري بنُ إسماعيلَ، وهو ضعيف» (المجمع ٢٥٦٥).



[١١٦٥ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السِّوَاكُ لِي سُنَّةٌ، وَهُوَ عَنْكُمْ مَوْضُوعٌ، وَأَنْ تَسَوَّكُوا خَيْرٌ لَكُمْ**».

۞ **الحكم: إسناده تالفٌ، وضعَّفه** ابن عَدِي، وابنُ القَيْسَراني، والتِّبْريزي.

التخريج:

[عد (١٠/ ٢١٢)].

السند:

قال ابن عَدِي: ثنا ابن خُرَيم الدمشقي، ثنا هشام بن عَمَّار، ثنا سعيد بن يحيى، ثنا نافع السُّلَمي، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ آفتُه نافعٌ السُّلَمي، وهو مولى يوسفَ السُّلَمي؛ قال ابن مَعين: «ليس بثقة، كذابٌ» (الكامل ١٠/٢٠٩)، وقال أبوحاتم: «متروك الحديث» (الجرح والتعديل ٨/ ٤٥٥)، وقال ابن حِبَّان: «لا يجوز الاحتجاجُ به، ولا كتابةُ حديثِه الا على سبيل الاعتبار، روَى عن عطاءٍ عن ابن عباسٍ وعائشةَ بنسخة موضوعة» (المجروحين ٢/ ٤٠١)، وذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ٥٤٨).

وقال ابن عَدِي بعد أن ذكر له هذا الحديثَ مع جملة من أحاديثه: «ولنافعٍ أبي هُرْمُزَ غيرُ ما ذكرتُ، وعامَّةُ ما يرويه غيرُ محفوظ، والضَّعفُ على روايته بيِّنٌ» (الكامل ١٠/ ٢١٣).

وبه ضعَّفه ابنُ القَيْسَراني في (ذخيرة الحفاظ ٣٢٩٩)، **والتِّبْريزي** في (المعيار ١٣٩).

[١١٦٦ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ جِبْرِيلَ صَاحِبِي يَأْمُرُنِي بِالسِّوَاكِ، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ فَمِي**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا.**

اللغة:

قال الأصبهاني عَقِبَ الحديث: قولُه: (**أَنْ أُحْفِيَ**): يعني: أن يذهب أطراف أسناني، وقيل: التقدير: أن أُحْفِي أسنانَ فمي، فحُذِف المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

التخريج:

﴿غيب ١٥٦٨﴾.

السند:

قال أبو القاسم الأصبهاني: أخبرنا عُمر بن الحسن بن سُلَيْم، ثنا أبو بكر بن أبي عليٍّ، ثنا عبد الله بن جعفر، ثنا إسحاق بن إسماعيلَ الفِلْفِلاني، عن معاويةَ - هو ابن يحيى الصَّدَفي[(١)] -، عن الزُّهْري، فذكر حديثًا.

ثم قال عَقِبه: «وعن الزُّهْري، عن جابر...»، وذكر هذا الحديثَ.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا، فيه عللٌ:

(١) تحرَّف في المطبوع إلى: «الصدقي» بالقاف!.

الأولى: الانقطاع؛ فالزُّهْري لم يسمع من جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كما في (المراسيل لابن أبي حاتم ٦٩٥) و(جامع التحصيل ٧١٢).

الثانية: معاوية بن يحيى الصَّدَفي؛ قال ابن مَعين: «هالكٌ، ليس بشيء» (تهذيب الكمال ٢٨/ ٢٢٢)، وقال أحمد: «تركْناه» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٠)، وجرحه سائرُ النُّقَّاد؛ ولذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٥٥٣٦).

وأضف إلى ذلك أن روايته عن الزُّهْري خاصَّةً متكلَّمٌ فيها أيضًا، قال البخاري والسَّاجي: «اشترى كتابًا من السوق للزُّهْري، فجعل يرويه عن الزُّهْري» (الضعفاء الصغير ٣٦٦) و(تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٠).

فأما ما نقله المِزِّي وغيرُه عن البخاري أنه قال: «أحاديثُه عن الزُّهْري مستقيمةٌ كأنها من كتاب، وروَى عنه عيسى بنُ يونسَ وإسحاقُ بن سُلَيمانَ أحاديثَ مناكيرَ كأنها من حفظه»، وأصْلُه ما رواه ابن عَدِي في (الكامل ١٨٩١) عن الجُنَيدي، حدثنا البخاريُّ، قال: «معاوية بن يحيى دمشقيٌّ، وكان على بيت المال بالرَّيِّ، عن الزُّهْري أحاديثُه مشتبهة (!) كأنها من كتاب..» إلخ.

فهذه الرواية عن البخاري بها قصورٌ، والذي في المطبوع من (التاريخ الكبير ٧/ ٣٣٦) أنه قال: «روَى عنه هِقْلُ بن زياد أحاديثَ مستقيمة، كأنها من كتاب...» الخ، وهكذا وردت العبارةُ في (الضعفاء الصغير للبخاري ٣٥٠)، وهكذا رواها العُقَيلي في (الضعفاء ١٧٦٣) عن آدمَ بن موسى عن البخاري، وكذلك قاله أبو حاتم كما في (الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٤).

الثالثة: إسحاقُ بن إسماعيلَ بن السُّكَين الفِلْفِلاني، ترجم له أبو الشيخ في (طبقات المحدِّثين بأصبهانَ ٢/ ٢٩٨) وأبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ١/ ٢٦٠)

والسَّمْعاني في (الأنساب ٤/ ٣٩٨)، وجاء في ترجمته عند أبي الشيخ: «وكان له أخٌ، يقال له: محمد بن إسماعيل، وكان أحدَ الثقات».

وعبارة «وكان أحدَ الثقات» وإن كانت محتملة، إلا أن الأصل أنها لصاحب الترجمة، ولكن جاءت هذه العبارة عند أبي نُعَيم هكذا: «وكان أخوه محمد بن إسماعيل أحدَ الثقات»!، وهذا يعني أن التوثيق المذكورَ عند أبي الشيخ إنما هو لمحمدٍ أخي إسحاقَ، خلافًا لما يقتضيه الأصل، والأول هو الصواب، ويؤيِّده: أن أبا الشيخ نفْسَه لم يترجم لمحمد هذا في كتابه طبقات المحدِّثين بأصبهانَ!، بل لم نجد مَن ترجم له أو ذكره برواية الحديث، وإنما ذكره أبو نُعَيم ضمن أسماءِ القُوَّام بالمسجد الجامع، وقال فيه: «وكان عدلًا، جائزَ الشهادة، ومقبول القول» (أخبار أصبهان ١/ ٣٩)، ولم يذكره برواية الحديث، بخلاف أخيه إسحاقَ، فقد ترجم له غيرُ واحد كما سبق، وقال فيه السَّمْعاني: «شيخ قديم»، هذا بالإضافة إلى أن أبا الشيخ هو صاحبُ التوثيق المذكور، فكتابُه هو الأصل، والأصل هو الأَوْلى بالاعتماد، لاسيما وطبعتُه أفضلُ من طبعة كتاب أبي نُعَيم.

وإذا ما تقرَّر ذلك، فليُعلمْ أن العلة ليست في الفِلْفِلاني نفْسِه، وإنما في سماعه، بل في إدراكه لشيخه في الإسناد: معاويةَ بنِ يحيى الصَّدَفي؛ فلقد تُوُفِّي الفِلْفِلاني بعد الستين ومائتين، كما في ترجمته عند أبي الشيخ وأبي نُعَيم والسَّمْعاني، بينما تُوُفِّي الصَّدَفي ما بين سنة (١٥١ هـ) وسنة (١٦٠ هـ) كما يُعلم من ترجمته في (تاريخ الإسلام ٩/ ٦٢٣)، أي: قبل وفاة الفِلْفِلاني بحوالَي مائةِ عام! أو يزيدُ!، والفِلْفِلاني لم يَصِفْه أحدٌ بأنه كان من المُعَمَّرين، ومع ذلك فعلى فرْضِ أنه عُمِّر مائةَ عام، فتكون ولادتُه بعد وفاة الصَّدَفي أيضًا!؛ أي: إنه لم يدرِكْه.

ويؤيِّد ما سبق أن كلَّ مَن ترجم للفِلْفِلاني لم يُسَمِّ مِن شيوخه سوى إسحاقَ بنِ سُلَيمان الرازيِّ، وإسحاقُ هذا من تلاميذ الصَّدَفي!، فيحتمل أنه هو الواسطةُ بينهما، وهو وإن كان ثقةً إلا أن أحاديثه عن الصَّدَفي منكَرةٌ كما سبق عن البخاري، وقاله أيضًا غيرُ واحد من النُّقَّاد، انظر: (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٠).

فأمَّا باقي رجالِ الإسناد:

فعبدُ الله بن جعفر هو: الحافظُ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّانَ، المعروفُ بأبي الشيخ، صاحبُ التصانيف (السِّيَر ١٦/ ٢٧٦).

وأبو بكر بن أبي عليٍّ هو: الحافظ الرَّحَّال محمد بن أحمدَ الذَّكْواني المُعَدَّلُ (السِّيَر ١٧/ ٤٣٣).

وعُمر بن الحسن بن سُلَيم هو: أبو حفْص الأصبهاني المُعَلِّم، أحدُ شيوخِ السِّلَفي، ترجم له الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ١٠/ ٧١٠).



[١١٦٧ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَأْمُرَنِي بِهِ وَأَنَا أَخْطُبُ**».

۞ **الحكم:** إسناده تالفٌ، والمتن لعله موضوعٌ.

التخريج:

[صواف (أبي نُعَيم ق ١٦٥/ ب)].

السند:

رواه أبو عليٍّ الصَّوَّاف في (الثالث من فوائده)، قال: حدثنا العباس بن أحمد الوَشَّاء، ثنا أبو إبراهيم التَّرْجُماني، ثنا عبد الرحمن بن مالك بن مِغْوَل، عن عطاء بن عَجْلان، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، به.

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: عبد الرحمن بن مالك بن مِغْوَل؛ قال أحمد والدارَقُطْني: «متروك»، وقال أبو داودَ: «كذاب»، وقال أيضًا: «يضع الحديث»، وقال النَّسائي وغيرُه: «ليس بثقة»، انظر ترجمته في (الميزان ٢/ ٥٤٨/ ٤٩٤٩).

الثانية: عطاء بن عَجْلان الحنفيُّ العَطَّار؛ قال ابن حَجَر: «متروك، بل أطلق عليه ابنُ مَعين و الفَلَّاسُ و غيرُهما الكذبَ» (التقريب ٤٥٩٤).

والحمْلُ في هذا الحديث على واحد منهما، ولا يُستبَعد أن أحدهما وضعه.

وأما بقيةُ رجال الإسناد:

فأبو الفضل العباس بن أحمد بن الحسن الوَشَّاء، قال الخطيب: «كان أحدَ الشيوخ الصالحين» (تاريخ بغداد ٦٥٦٦).

وأبو إبراهيم التَّرْجُماني هو: إسماعيل بن إبراهيم بن بَسَّام البغداديُّ، قال ابن مَعِين، وأبو داودَ: «ليس به بأسٌ» (تاريخ الإسلام ٥/٧٩٣)، وقال ابن حَجَر: «لا بأسَ به» (التقريب ٤١٢).

وأبو نضرة هو: المنذر بن مالك العَبْدي البصري، ثقة من رجال الصحيح (التقريب ٦٨٩٠).



[١١٦٨ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ بِالْأَسْحَارِ كَفَرِيضَةِ الْوُضُوءِ، فَتَسَوَّكُوا؛ فَإِنَّ السِّوَاكَ أَطْيَبُ لِلْفَمِ، وَأَرْضَى لِلرَّبِّ**»، ثم قال صلوات الله عليه: «**ثَلَاثٌ هِيَ عَلَيَّ وَاجِبَةٌ وَهِيَ لَكُمْ تَطَوُّعٌ: قِيَامُ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرُ، وَالسِّوَاكُ**».

الحكم: **إسناده تالف.**

التخريج:

﴿ضحة (ق ١٨/ ب)﴾.

السند:

قال عبد الملك بن حبيب في (الواضحة): حدثني معاذ بن الحَكَم، عن مُقاتِل بن شُرَحْبيلَ، عن جابر، به.

التحقيق

هكذا وقع الإسنادُ في النسخة الخطية لكتاب (الواضحة)، ولعل الصوابَ: (عن مقاتِل، عن شُرَحْبيل).

فإن المعروف بالرواية عن جابرٍ: هو شُرَحْبيل بن سعد، ومِن الرواة عنه: مُقاتِل بن سُلَيمان.

وإلا فلم نقف لمقاتل بنِ شُرَحْبيلَ هذا على ذِكرٍ في غير هذا الحديث.

وعلى ما تقدَّم بيانُه: فهذا إسنادٌ تالف؛ آفتُه: مُقاتِل بن سُلَيمان، قال عنه الحافظ: «كذَّبوه وهجروه، ورُمي بالتجسيم» (التقريب ٦٨٦٨).

ومعاذ بن الحكم؛ لم يوثِّقْه مُعتبَرٌ، وإنما ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ١٧٧).

[١١٦٩ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ** [**هُنَّ**] **عَلَيَّ فَرِيضَةٌ، وَهُنَّ سُنَّةٌ لَكُمْ: الْوِتْرُ، وَالسِّوَاكُ، وَقِيَامُ اللَّيْلِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه:** البَيْهَقي، والذَّهَبي، والهَيْثَمي، وابنُ المُلَقِّن، وابن حَجَر، وبدر الدِّين العَيْني، والمَقْريزي.

التخريج:

﴿طس ٣٢٦٦ "والزيادة له" / هق ١٣٤٠٠ "واللفظ له" / هقخ (بدر ٧/ ٤٣٦) / أصم ٢٨٧﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط)، وأبو العباس الأَصَمُّ كما في (مجموع مصنفاته) - ومن طريقه البَيْهَقي في (السنن الكبرى) - كلاهما: عن بكر بن سَهْل الدِّمْياطي، قال: حدثنا عبد الغني بن سعيد الثَّقَفي، حدثنا موسى بن عبد الرحمن الصَّنْعاني، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة.

قال الطبراني - عَقِبَه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن هشام إلا موسى، تفرَّد به عبدُ الغني بن سعيد».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: موسى بن عبد الرحمن الصَّنْعاني؛ قال ابن عَدِي: «منكر الحديث»، وذكر له أحاديثَ، ثم قال: «وموسى بن عبد الرحمن هذا لا أعلم له أحاديثَ غيرَ ما ذكرتُه... وهذه الأحاديثُ بواطيلُ» (الكامل ٩/ ٥١١)، وقال ابن حِبَّان: «شيخٌ دجَّالٌ يضع الحديثَ» (المجروحين ٢/ ٢٥٠).

وقال الذهبي: «مشهورٌ هالكٌ» (المغني في الضعفاء ٦٥٠٦)، وقال أيضًا: «متروك» (تاريخ الإسلام ١٦/ ٢٦٧).

وبه ضعَّفه البَيْهَقي، فقال - عقبه -: «موسى بن عبد الرحمن هذا ضعيفٌ جدًّا، ولم يثبُتْ في هذا إسنادٌ، والله أعلم».

وأقرَّه ابن كثير في (الفصول ١/ ٣١٠)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٧/ ٤٣٦ - ٤٣٧)، **والسُّيوطي** في (الجامع الكبير ١/ ١١٣٥٩)، **وتَبِعه المتقي الهندي** في (كَنز العمال ١٩٥٤٠).

وقال الهَيْثمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه موسى بنُ عبد الرحمن الصَّنْعاني، وهو كذاب» (المجمع ١٣٩٨١).

وقال ابن حَجَر: «رواه البَيْهَقي، وفي إسناده موسى بنُ عبد الرحمن الصَّنْعاني، وهو متروك» (التلخيص الحبير ١/ ١١٢).

وقال أيضًا: «ضعيف جدًّا؛ لأنه من رواية موسى بن عبد الرحمن الصَّنْعاني» (التلخيص الحبير ٣/ ٢٥٧).

وكذا ضعَّفه به الذَّهَبي في (المهذب ٥/ ٢٠٩٨)، **وبدرُ الدِّين العَيْني** في (البناية ١/ ٢٠٢).

الثانية: عبد الغني بن سعيد الثَّقَفي، صاحبُ التفسير؛ قال عنه ابن يونس: «ضعيف الحديث»، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٤٢٤)، وتعقَّبه ابنُ حَجَر، فقال: «ابنُ يونسَ أعلمُ به» (لسان الميزان ٤٨٦٠)، وقال ابن حَجَر: «أحد الضعفاء المتروكين» (الإصابة ١/ ٦٤٤)، وقال أيضًا: «هالك» (العجاب في بيان الأسباب ١/ ٢٩٧).

الثالثة: شيخ الطبرانيِّ بَكْرٌ، وهو ابن سَهْل بن إسماعيلَ الدِّمْياطي؛ ضعَّفه

النَّسائي، وقال مَسْلَمة: «تكلَّم الناسُ فيه، وضعَّفوه؛ مِن أجْل الحديثِ الذي حدَّث به، عن سعيد بن كَثير، عن يحيى بن أيوبَ، عن مُجَمِّع بن كعب، عن مَسْلَمةَ بنِ مُخَلَّد، رفعه: «**أَعْرُوا النِّسَاءَ؛ يَلْزَمْنَ الْحِجَالَ**»»، أما الذهبي فقال: «حمَل الناسُ عنه، وهو مقارِب الحال». ثم قال: «ومِن ضعْفِه: ما حكاه أبو بكر القَبَّابُ، مُسْنِد أَصْبهانَ، أنه سمِع أبا الحسن بنَ شَنَبوذَ المقرئَ: سمِعتُ بكر بن سَهْلٍ الدِّمْياطي يقول: هَجَّرتُ - أي: بكَّرتُ - يوم الجمعة فقرأت إلى العصر ثمانيَ ختَمات! فاستمِعْ إلى هذا وتعجَّبْ». انظر: (لسان الميزان ١٥٨٢). وقال الخليلي: «فيه نظرٌ» (الإرشاد ١/ ٣٩٢).

هذا، وقد ضعَّف الحديثَ غيرُ مَن تقدَّم ذِكرُهم:

ابنُ المُلَقِّن، فقال: «وهو حديث لا ينبغي الاحتجاجُ به، أوردْتُه للتنبيه على ضعْفِه» (البدر المنير ٢/ ٢٩).

وقال المَقْريزي: «هو حديث ضعيف» (إمتاع الأسماع ١٣/ ٢٦).

تنبيه:

قال ابن رجب: «وقد رُوي من حديث عَنْبَسةَ، مرفوعًا: أن السِّواك كان عليه فريضةً، وهو لأُمَّتِه تطوُّعٌ. خرَّجه الطبراني، ولا يصحُّ إسنادُه. والله أعلم» (فتح الباري ٨/ ١٢٧).

كذا أثبَتَه محقِّقو (فتح الباري) لابن رجب، وعلَّقوا على (عَنْبَسةَ) بقولهم: «كذا يمكن أن تُقرأ».

قلنا: ولم نقف عليه في المطبوع من الطبراني ولا في (مجمع الزوائد) من حديث عَنْبَسَة، والذي يبدو أن الصواب (من حديث عائشة)، ومرادُه هذا الحديثُ، وإنما تحرَّف على المحقِّقين لعدم وضوحها بالأصل. والله أعلم.

[١١٧٠ط] حَدِيث: ثَلَاثٌ كُتِبَتْ عَلَيَّ، وَلَمْ تُكْتَبْ عَلَيْكُمْ:

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**ثَلَاثٌ كُتِبَتْ عَلَيَّ، وَلَمْ تُكْتَبْ عَلَيْكُمْ: الْوِتْرُ، وَالنَّحْرُ، وَالسِّوَاكُ**».

۞ **الحكم: لا أصل له بهذا اللفظ.**

التحقيق

قال الماوَرْدي في (الحاوي الكبير ١٥/ ٧٢): «وروَى عِكْرِمَةُ عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: ...». فذكره باللفظ المذكور.

وتبِعه الرافعي، فذكره في (شرح الوجيز ٧/ ٤٣١)، لكن بلفظ: «**السِّوَاكُ، وَالْوِتْرُ، وَالْأُضْحِيَّةُ**».

ولم نقف عليه بهذا اللفظ في شيء من دواوين السُّنَّة. نَعَم، ورد معناه مفرَّقًا في السِّواك - كما تقدَّم -، والوترِ، والأُضْحِيَّة، بأسانيدَ واهيةٍ، وأما بهذا السياق فلم نقف عليه.

وقال ابن المُلَقِّن: «هذا الحديث هو الذي قبله، وإنْ غاير الرافعي بينهما، ولم أَرَ فيه السِّواكَ» (البدر المنير ٧/ ٤٣٦).

وقال ابن حَجَر: «لم أجدْه هكذا، والمختَصُّ بالأضحيَّةِ يوجد من الحديث الذي قبله مِن طرق فيها ذِكرُ الأضحى، والنَّحْر، ونحو ذلك، وأما الوترُ والسِّواك فسيأتي في الحديث الذي بعده» (التلخيص الحبير ٣/ ٢٥٦).





أبواب الأوقات والمواضع التي يتأكد فيها السواك

١٧٩- بَابُ الِاسْتِيَاكِ عِنْدَ الصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ

[١١٧١ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي**- أَوْ: **عَلَى النَّاسِ (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)**-، **لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ (عِنْدَ) كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم:** متفق عليه (خ، م) دون الروايتين فلمسلم.

الفوائد:

قال ابن رجب: «في الحديث دليلٌ على استحباب السِّواك مع كل صلاة، فدخل في ذلك صلاةُ الجمعة وغيرها. والسِّواك مع الصلاة نوعان: أحدهما: السواك مع الوضوء للصلاة، والثاني: السواك للصلاة عند القيام إليها» (فتح الباري ٨/ ١٢٣).

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «الحديث بعمومه يدلُّ على استحباب السِّواك لكل صلاة، فيدخلُ فيه استحبابُ ذلك في الصلاتين الواقعتين بعد الزوال للصائم، ويَستدل به مَن يرى ذلك، ومَن يخالف في ذلك يحتاجُ إلى دليل خاصٍّ بهذا الوقت، يخصُّ به ذلك العموم، وهو حديث الخُلُوف[(١)]، وفيه

(١) يعني حديثَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**» متفق عليه من حديث أبي هريرة، وسيأتي تخريجُه - إن شاء الله تعالى - برواياته في «موسوعة الصيام».

بحثٌ» (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ١/ ٤٨).

التخريج:

﴿خ ٨٨٧ "واللفظ له"، ٧٢٤٠ "مختصرًا" / م ٢٥٢ "والروايتان له ولغيره" / د ٤٦ "والزيادة له ولغيره" / ت ٢٢ / ن ٧، ٥٤٤ / كن ٦، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٥، ٣٢٢٧، ٣٢٢٩، ٣٢٣١ / جه ٢٨٩ / طا ١٧٠ "مختصرًا" / حم ٦٠٧، ٩٦٧، ٧٣٣٩، ٧٣٤٢، ٧٨٥٣، ٧٨٥٤، ٩١٧٩، ٩١٨٠، ٩٥٤٩، ١٠٦١٨، ١٠٨٦٨ / مي ٧٠١، ١٥٠٩ / خز ١٤٩ / حب ١٠٦٣ / عه ٥٤٦، ٥٤٧ / عل ٦٢٧٠، ٦٣٤٣ / بز ٨٠٧٠، ٨٤٢٢ / حمد ٩٩٥ / طس ٧٤٢٤ / شف ٥٥ / حرملة (هقع ٥٧١) / تخ (٦/ ٤٦٢) / علت ١٣ / منذ ١٠٣٠ / جع ١٦٦ / زمب ١٢٣١ / طوسي ٢٢، ١٥١ / سراج ٥٨٩، ١١٣٤ / سرج ٥٩٦، ٥٩٧، ١٩٢٢، ١٩٩٩- ٢٠٠٤، ٢٢٩٥ / طح (١/ ٤٣- ٤٤/ ٢٣١- ٢٣٨) / تمام ٦٦٢، ٩٠٧ / مسن ٥٨٨ / عد (٤/ ٣٥٨)، (٧/ ٣٩١) / حل (٨/ ٣٨٦) / نز ٤٥، ٤٦، ٤٧ / هق ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨ / هقغ ٧٥ / هقع ٥٧٠، ٥٧١ / شعب ٢٥١٥، ٢٥١٧ / هقش (ص ١١٥، ١١٦) / محلى (٢/ ٢١٩) / بغ ١٩٧ / خط (١٠/ ٤٧٣) / مخلص ١٣٤٥ / زهر ٦٤٩ / مطغ ٥١٨ / تمهيد (٧/ ١٩٦)، (٧/ ١٩٩)، (١٨/ ٣٠٠) / كر (٣٢ / ٢٤٧)، (٥٥/ ٦٠-٦١) / نبلا (١٥/ ٥٨١) / معكر ١٥٢٥ / تذ (٣/ ٧٢) / جهمي ١٣١، ١٣٢ / خلع ١١٣٢ / حداد ٢٣٤ / طاهر (تصوف ٥٤) / طهارة (منده- إمام ١/ ٣٥٧- ٣٥٨) / نعيم (سواك- إمام ١/ ٣٥٨- ٣٥٩) / خبر (١/ ٣٩)﴾.

السند:

قال البخاري (٨٨٧): حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك،

عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.

الأعرج هو: عبد الرحمن بن هُرْمُزَ، وأبو الزِّناد هو: عبد الله بن ذَكْوانَ، ومالك هو: ابن أنس إمامُ دار الهجرة.

وعبد الله بن يوسفَ هو التِّنِّيسيُّ، "ثقة متقنٌ من رجال البخاري" (التقريب ٣٧٢١).

وأخرجه البخاري (٧٢٤٠) قال: حدثنا يحيى بن بُكَيْر، حدثنا اللَّيْث، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن، سمِعتُ أبا هريرةَ، به.

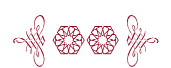
وأخرجه مسلم (٢٥٢) قال: حدثنا قُتَيْبة بن سعيد، وعَمرٌو الناقِدُ، وزُهَير بن حَرْب، قالوا: حدثنا سُفيان، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه ابن مَنْدَه من طريق مالكٍ وسُفيانَ، وقال: «هذا حديث مجمَعٌ على صحته» (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٥٧).

تنبيه:

ورد في بعض المصادر زيادةٌ في تأخير العشاء، وفي بعضها زيادةٌ في نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا، وهاتان الزيادتان لا تعلُّقَ لهما ببابنا؛ ولذا أرجأنا الكلامَ عليهما هنا، على أن يأتي الكلامُ عليهما- إن شاء الله تعالى- في «موسوعة الصلاة»، و«موسوعة التوحيد».

ونقتصر هنا على ذكر الروايات التي تتعلق ببابنا، كما في الروايات الآتية:



١- رِوَايَة: «مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ (عِنْدَ) كُلِّ وُضُوءٍ». [١]

وَفِي رِوَايَةٍ٢ بِلَفْظ: «.. لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ مَعَ الْوُضُوءِ...».

۞ الحكم: صحيح، وصحَّحه: ابن خُزَيمة، والحاكمُ، والنَّوَوي، وابن المُلَقِّن، والسُّيوطي، والألباني. وعلَّقه البخاري بصيغة الجَزْم.

فائدة:

قال الحافظ ابن رجب: «فيه دليل على أن السِّواك ليس بفرض كالوُضوء للصلاة، وبذلك قال جمهورُ العلماء، خلافًا لمَن شذَّ منهم مِن الظاهرية» (فتح الباري له ٨/ ١٢٢).

التخريج:

[خ "معلقًا" تحت باب: «سواك الرَّطْب واليابس للصائم» / كن ٣٢١٧ "والرواية الثانية له ولغيره"، ٣٢١٨ "والرواية الأولى له ولغيره"، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٨ / حم ٧٤١٢، ٩١٩٤، ٩٥٩١، ٩٩٢٨ "واللفظ له"، ١٠٦٩٦ / خز ١٥٠ / حب ١٥٢٧، ١٥٣٦ / ك ٥٢٣ / عب ٢١٢٤ / ش ١٧٩٨ / أم ٦٤ "والزيادة له" / جا ٦٣ / منذ ٣٣٤ / زهر ٣٠٣ / مب ٦٣ / طح (١/ ٤٣/ ٢٣٤) / نز ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٣ / هق ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١ / شعب ٢٥١٤، ٢٥١٦ / هقع ٥٧٢، ٥٧٧، ٥٧٨ / هقغ ٧٧ / هقش (ص ١١١، ١١٣- ١١٥) / عق (٢/ ٣٢٦) / علقط (٥/ ٢٣٤) / معر ٢١٠٨ / تمهيد (٧/ ١٩٦، ١٩٧) / مطغ ١٥٣ / سلمي (طبقات ص ٣٧٨) / شيو ٤٣٨، ٦٤٠ / ميمي ٢٢٦ / ذهبي (١/ ٣٨٩) /

تذ (١/ ٢٤٦) / نبلا (٩/ ٤١٨) / غلق (٣/ ١٦٠- ١٦١) / خبر (١/ ٤٠) / أحاديث مالك التي ليست في الموطأ للدارقطني (إمام ١/ ٣٥٥) / كجي (إمام ١/ ٣٥٦) / نعيم (سواك- إمام ١/ ٣٥٨) / إمام (١/ ٣٥٤- ٣٥٥)].

التحقيق

رُوي الحديثُ بهذا اللفظ من عدة طرق عن أبي هريرة:

الطريق الأول: عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة:

أخرجه أحمد (٩٩٢٨)، قال: قرأتُ على عبد الرحمن: مالك، عن ابن شِهاب، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه النَّسائي في (الكبرى ٣٠٤٣)، وابن خُزَيمة في (الصحيح ١٥٠)، والطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ٢٣٤)، وغيرُهم، من طرق، عن مالك، عن ابن شِهاب، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، به.

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

ولهذا علَّقه البخاري بهذا اللفظ في (صحيحه) بصيغة الجَزْم، **وصحَّحه ابن خُزَيمة، والألباني** في (الإرواء ١/ ١٠٨- ١١١).

قلنا: وهذا الحديث مما اختُلِف فيه على مالكٍ في رفْعه ووقْفِه.

- فرواه مرفوعًا كلٌّ من:

١- عبد الرحمن بن مَهْدي، عند أحمدَ في (مسنده ٩٩٢٨)، ومِن طريقه البَيْهَقيُّ في (بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي ص ١١٤).

٢- الشافعي، كما في سنن حَرْمَلَةَ، حكاه البَيْهَقي في (السنن الكبير

١٤٧)، وفي (المعرفة ٥٧٢)، وفي (بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي ص ١٠٨)، وعلَّقه ابن خُزَيمة في (صحيحه عقب ١٥٠).

٣- عبد الله بن مَسْلَمةَ القَعْنَبي، عند البَيْهَقي في (معرفة السنن والآثار ٥٧٢).

٤- رَوْح بن عُبادةَ، عند أحمدَ في (مسنده ١٠٦٩٦)، وابنِ خُزَيمةَ في (صحيحه ١٥٠)، وغيرِهما.

٥- بِشر بن عُمر، عند النَّسائي في (الكبرى ٣٢٢٨)، وابنِ الجارُود في (المنتقى ٦٣)، والبَيْهَقي في (الشُّعَب ٢٥١٤)، وفي (بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي ص ١١٣)، وغيرِهم.

٦- إسماعيل بن أبي أُوَيْس، عند البَيْهَقي في (السنن الكبرى ١٤٨)، وفي (بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي ص ١١٥).

٧- ويحيى بن بُكَيْر، عند البَيْهَقي في (بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي ص ١٠٧).

٨، ٩- أبو قُرَّة موسى بن طارق الزَّبيدي، وعبد الله بن نافع، عند البَيْهَقي في (بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١١٦).

١٠، ١١- يحيى بن صالح، وعُبَيد بن حَيَّانَ، بلفظ: «**مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ**»، عند البَيْهَقي في (بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١١٧).

كلُّهم: عن مالك بن أنس، عن الزُّهْري، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

ورواه مرفوعًا أيضًا: مَعْن بن عيسى، وأيوب بن صالح، وحوثرة،

ومُطَرِّف بن عبد الله اليَساري الأصَمُّ، وابن القاسم، وسعيد بن عُفَير، عن مالك، به، كما أشار إلى ذلك ابن عبد البر في (التمهيد ٧/ ١٩٤).

ورواه موقوفًا كلٌّ مِن:

١- يحيى بن يحيى اللَّيْثي، كما في (الموطأ ١٧١).

٢- أبو مصعب الزُّبَيرى في (الموطأ بروايته ٤٥٤).

٣- القَعْنَبي، عند البَيْهَقي في (بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١١٣)، كما ذكره البَيْهَقي، فقال: «ورواه أبو عبد الله الصَّفَّار، عن إسماعيلَ موقوفًا، وهو المحفوظ عن القَعْنَبيِّ موقوفٌ» (معرفة السنن والآثار٥٧٣).

٤- عبد الله بن وَهْب، كما ذكره ابن عبد البر (التمهيد ٧/ ١٩٤).

أربعتُهم: عن مالك بن أنس، عن الزُّهْري، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به موقوفًا.

ولذا قال البَيْهَقي: «هذا حديث رواه مالك خارج الموطأ مرفوعًا، ورواه في (الموطأ) موقوفًا، والحديث في الأصل مرفوعٌ في غير هذا الموضع» (شُعَب الإيمان عقب رقم ٢٥١٤).

وقال ابن عبد البر: «هذا الحديث يدخل في المسنَد؛ لاتصاله من غير ما وجه؛ ولِمَا يدلُّ عليه اللفظُ، وبهذا اللفظ رواه أكثرُ الرواة عن مالك» (التمهيد ٧/ ١٩٤).

قلنا: وهذا الاختلاف مما لا يضرُّ الحديثَ؛ فإن من عادة الإمام مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ أنه إذا شكَّ في الحديث وقفه؛ قال الشافعي: «الناس إذا شكُّوا في الحديث ارتفعوا، وكان مالكٌ إذا شكَّ في الحديث انخفض»، أسنده

البَيْهَقي في (بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١١٠) بإسناد صحيح إليه.

قال الزَّرْكَشي: «يعني: إذا حصَل عنده أدنى شكٍّ في الرفع أو في الإسناد أو الوصْل، وقفَ وأرسل وقطع؛ أَخْذًا بالتحَرِّي» (النكت على ابن الصلاح ٢/ ٥٩).

ولذا قال ابن خُزَيمة: «يُشْبِه أن يكون مالكٌ قد كان حدَّث به مرفوعًا، ثم شكَّ في رفْعِه فوقفَه» (البدر المنير ١/ ٧٠٠).

الطريق الثاني: عن الأعرج، عن أبي هريرة:

أخرجه الشافعي في (الأم ٦٤)- ومن طريقه البَيْهَقي في (الصغرى ٧٧)- قال: أخبرنا سُفيان بن عُيَيْنة، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، به.

وأخرجه أحمد (٩١٩٤)، والبَيْهَقي في (الشُّعَب ٢٥١٦)، من طريقين عن اللَّيْث بن سعد، عن خالد بن يزيدَ الجُمَحي، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، به. وزاد في آخره: ... وقال أبو هريرة: «لَقَدْ كُنْتُ أَسْتَنُّ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ، وَبَعْدَ مَا أَسْتَيْقِظُ، وَقَبْلَ مَا آكُلُ، وَبَعْدَ مَا آكُلُ؛ حِينَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ مَا قَالَ». واللفظ لأحمد.

وهذان إسنادان صحيحان، رجالهما كلُّهم ثقاتٌ رجالُ الشيخين.

وقال الهَيْثمي والألباني: «رواه أحمد، ورجالُه ثقات» (المجمع ١١١٩)، (الإرواء ١/ ١١٠).

قلنا: والحديث مَرْوِيٌّ في الصحيحين من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: «**السِّوَاك عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»، وكلا اللفظين محفوظٌ عن أبي هريرة، والله أعلم.

الطريق الثالث: عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة:

أخرجه أحمد (٧٤١٢، ٩٥٩١) عن يحيى القَطَّان، عن عُبيد الله بن عُمر، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه عبد الله بن المبارَك في (المسند ٦٣)- ومن طريقه النَّسائي في (الكبرى ٣٢١٨)-، وابنُ حِبَّان (١٥٢٧)، وغيرُهم، من طريق عُبيد الله بن عُمر، به.

وهذا إسناد صحيحٌ على شرط الشيخين، وصحَّحه ابن حِبَّان في (صحيحه ١٥٢٧)، وابنُ المُلَقِّن في (البدر١/٧١٦)، والألبانيُّ في (المشكاة٣٩٠).

وأخرجه (النَّسائي ٣٢١٧) قال: أخبرني إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا أبو النُّعْمان، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن عبد الرحمن السَّرَّاج، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، به، بلفظ: «**لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ**».

ورواه الحاكم في (المستدرك ٥٢٣)- وعنه البَيْهَقي في (الكبرى ١٥٠)-: من طريق إسماعيلَ بن إسحاقَ القاضي، عن أبي النُّعْمان، به.

ورواه البَيْهَقي في (الكبرى ١٥٠): من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي، عن حمَّاد بن زيد، به.

وهذا إسناد صحيحٌ، رجاله كلُّهم ثقات.

ولذا صحَّحه الحاكم، فقال - عَقِبه-: «ولم يُخَرِّجا لفظَ الفَرْضِ فيه، وهو صحيحٌ على شرطهما جميعًا، وليس له علةٌ».

قلنا: وكذا لم يخرِّجا لفظَ الوُضوء، إنما أخرجاه بلفظ «**الصَّلَاة**».

وقال النَّوَوي: «وهو حديث صحيحٌ، رواه ابن خُزَيمةَ والحاكمُ في صحيحهما،

وصحَّحاه، وأسانيدُه جيدة، وذكره البخاري في صحيحه في كتاب الصيام تعليقًا بصيغة جَزْمٍ» (المجموع شرح المهذب ١/ ٢٧٣).

وقال ابن المُلَقِّن: «هذا الحديث صحيحٌ» (البدر المنير ١/ ٧١٦).

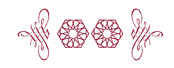
ورمز السُّيوطي له بالصحة في (الجامع الصغير ٧٥١١).

وصحَّحه الألباني في (الصحيحة ٣٠٦٧).

هذا، وقد رواه بَقِيَّة، عن عُبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، نحوَه. أخرجه النَّسائي في (الكبرى ٣٢٢٣)، عن عَمرو بن عثمان، عن بَقِيَّة، به. ثم قال: «هذا خطأٌ».

وهو كما قال؛ فقد خالف بَقِيَّةَ في إسناده الثقاتُ الحفاظُ من أصحاب عُبيد الله بن عُمر، كـ (يحيى القَطَّان، وابنِ نُمَير، وأبي أُسامة، وحمَّاد بن سلَمة، وعَبْدةَ بن سُلَيمان، وابنِ المبارَك، وحمَّاد بن زيد، وغيرِهم)؛ حيث رَوَوْه عن عُبيد الله، عن سعيدٍ المَقْبُري، عن أبي هريرة، بدون ذكر أبيه كما في الروايات السابقة.

ولهذا ذكره الدارَقُطْني في (الأفراد)، وقال: «تفرَّد به بَقِيَّةُ، عن عُبيد الله، عن المَقْبُري، عن أبيه» (أطراف الغرائب والأفراد ٥٥٥٢).



٢- رِوَايَة: «مَعَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ وَقْتَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

الحكم: غير محفوظ بهذا اللفظ.

التخريج:

[نعيم (سواك- إمام ١/ ٣٥٩)].

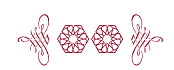
السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٥٩)-: عن محمد بن المُظَفَّر، عن أبي محمد سفيانَ بن هارونَ القاضي، عن محمد بن يحيى بن غَيْلان، عن عَمرو بن جَرير، عن محمد بن عَمرو، عن أبي سلَمةَ، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ليِّنٌ؛ فيه سفيانُ بن هارونَ أبو محمد القاضي؛ ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد ١٠/ ٢٥٩)، والذهبي في (تاريخ الإسلام ٧/ ٢٥٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وشيخُه محمد بن يحيى بن غَيْلان، وشيخُه عَمرو بن جَرير، لم نعرفهما. ونخشى أن يكون في السند تحريفٌ أو تصحيف، والله أعلم.



٣- رِوَايَة: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ الْوُضُوءِ بِسِوَاكٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى النَّاسِ، لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ الْوُضُوءِ بِسِوَاكٍ**».

۞ الحكم: منكَر بهذا السياق.

التخريج:

[كن ٣٢٢٤ "واللفظ له" / حم ٧٥١٣ / طي ٢٤٤٨ / مستغفط (ق ١٦)].

التحقيق

هذا الحديث يُروَى بهذا اللفظ من طريقين عن أبي هريرة:

الأول:

أخرجه أحمد (٧٥١٣)، قال: حدثنا أبو عُبَيدة الحَدَّاد -كوفيٌّ ثقة-، عن محمد بن عَمرو، عن أبي سلَمَةَ، عن أبي هريرة، به مرفوعًا، بلفظ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ - أَوْ: مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسِوَاكٍ -، وَلَأَخَّرْتُ عِشَاءَ الْآخِرَةِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ**».

وهذا إسناد ظاهرُه الحُسْن، ومشَى مع ظاهره **المُنْذريُّ** في (الترغيب ١/ ٩٨)، **والسُّيوطي** في (الدر ١/ ٥٨٨)، **والألباني** في (صحيح أبي داود ١/ ٨١) وفي (الثمر المستطاب ١/ ٩)، فحَسَّنوه.

وصحَّحه مَجْدُ الدِّين ابنُ تيميَّةَ في (المنتقى ٢٥٠)، **وابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٦٩٩)، **ورمز لصحته السُّيوطي** في (الجامع الصغير ٧٥٠٩)، - **وأقرَّه المُناوي** في (التيسير ٢/ ٣١٤)- **وشمسُ الدِّين السَّفِيري** في (المجالس الوعظية

٢/ ٢٣٢)!!.

وقد فاتهم أن أبا عُبَيدة قد خُولِف في متنه مِن جُلِّ أصحاب محمد بن عَمرو؛ فقد رواه:

١- يحيى القَطَّان، عند أحمدَ (٩٥٤٩).

٢- وزائِدةُ، عند أحمدَ أيضًا (٩١٧٩).

٣- وعَبْدة بن سُلَيمان، عند التِّرْمذي (٢٢).

٤- وإسماعيلُ بن جعفر، كما في (حديث عليِّ بن حُجْر عنه ١٦٦)، وعنه النَّسائي في (الكبرى ٣٢٢٧).

كلُّهم: عن محمد بن عَمرو، عن أبي سلَمةَ، عن أبي هريرة، بلفظ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

ولا ريب أن هذا السياق هو المحفوظُ في هذا الحديث؛ لاتفاق هؤلاء الثقاتِ الأثبات على روايته هكذا.

وعليه؛ فروايةُ أبي عُبيدةَ الحَدَّادِ شاذَّةٌ، ويؤكِّد ذلك أنه شكَّ في متْنِه، والله أعلم.

الطريق الثاني:

رواه النَّسائي في (الكبرى ٣٢٢٤)، قال: أخبرنا قُتَيْبة بن سعيد، قال: حدثنا اللَّيْث، عن أبي مَعْشَر، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

ورواه المُسْتَغْفري في (الطب النبوي ق ١٦): من طريق أبي مَعْشَر، به.

ورواه الطَّيالسي في (المسند ٢٤٤٨): عن أبي مَعْشَر، عن سعيد المَقْبُري،

عن أبي هريرة، ليس فيه ذِكر أبيه.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه أبو مَعْشَر وهو نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي، مشهور بكنيته؛ قال أحمد: «لا يُقيم الإسنادَ» (الكاشف ٥٨٠٢)، وقال ابن حَجَر: «ضعيف، أسنَّ واختلط» (التقريب ٧١٠٠).

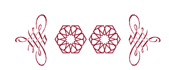
قلنا: ومما يدلُّ على أنه لا يقيم الإسنادَ؛

أنه رواه مرةً عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبيه عن أبي هريرة، كما في رواية النَّسائيِّ والمُسْتَغْفري،

ومرةً أخرى عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة، كما في رواية الطَّيالسي.

وقد انفرد عن المَقْبُري بالجمع في الحديث بين الوُضوء لكل صلاةٍ والسِّواكِ لكل وُضوء، وقد رواه عن المَقْبُري عُبيدُ الله العُمَري الثقة الثبْتُ، وغيرُ واحد، مقتصرين على ذِكر السِّواك عند كل صلاة، وفي رواية: «**عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ**».

وقد أشار **الألباني** إلى ضعْف هذا اللفظ الذي ذكره أبو مَعْشَر، فقال: «وجمَعَ بين اللفظين أبو مَعْشَر عن سعيد به، فقال: «**عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ**». أخرجه الطَّيالسي، لكنَّ أبا مَعْشَر - واسمُه نَجيح - سيِّئُ الحفظ» (الإرواء ١/ ١٠٩، ١١٠).



٤- رِوَايَة: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وُضُوءًا، وَمَعَ كُلِّ صَلَاةٍ سِوَاكًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ: عَلَى النَّاسِ، لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وُضُوءًا، وَمَعَ كُلِّ صَلَاةٍ سِوَاكًا، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ».

الحكم: منكر بهذا السياق.

التخريج:

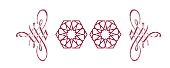
[نعيم (سواك- إمام ١/ ٣٥٩)، (بدر ١/ ٧١٧)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٥٩)-: من حديث أبي الرَّبيع، قال: حدثنا أبو مَعْشَر، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ كسابقه؛ لأجل أبي مَعْشَر، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.



٥- رِوَايَة: «لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم:** إسناده تالفٌ بهذا اللفظ.

التخريج:

[نعيم (سواك- إمام١/ ٣٦٠)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦٠)-: عن أحمد بن عُبيد الله بن محمود، عن عبد الله بن وَهْب، عن إبراهيمَ بن عبد الله بن خالدٍ الأَصَمِّ، عن خالد بن يزيدَ القَسْري، ثنا عيسى بن المسيِّب، سمِعتُ أبا زُرْعَةَ بن عَمرو بن جَرير يحدِّث عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: عبد الله بن وَهْب، وهو ابن محمد بن وَهْب الدِّينَوَري؛ فهو وإن كان حافظًا، فقد قال عنه الدارَقُطْني «يضع الحديث» (سؤالات السلمي ٢١٦)، وقال مرةً: «متروك»، وكذَّبه عُمر بن سَهْل، واتَّهمه ابن عُقْدَةَ، انظر (ميزان الاعتدال ٤٥٦٦).

الثانية: إبراهيمُ بن عبد الله بن خالد وهو المِصِّيصِي؛ قال الذهبي: «أحد المتروكين»، ثم ذكر عن ابن حِبَّان أنه قال: «يسرق الحديث، ويروي عن

الثقات ما ليس من حديثهم»، وذكر له جملةً من الأحاديث الباطلة، علَّق عليها الذهبي بقوله: «قلتُ: هذا رجلٌ كذاب»، وقال الحاكم: «أحاديثُه موضوعة». (الميزان ١٢٤)، (اللسان ١٧٨).

وذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ٢١)، وقال أبو نُعَيم: «ساقط» (الضعفاء له ص ٥٩).

الثالثة: خالد بن يزيدَ القَسْري (أمير العراق)؛ ساق له ابن عَدِي جملةً من الأحاديث، ثم قال: «أحاديثه كلُّها لا يتابَع عليها، لا إسنادًا ولا متنًا، ولم أرَ لهم فيه قولًا، بل غفَلوا عنه، وهو عندي ضعيف»، كذا قال، وقد قال فيه أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال العُقَيلي: «لا يتابَع على حديثه» (لسان الميزان ٢٩١٣).

الرابعة: عيسى بن المسيِّب البَجَلي (قاضي الكوفة)؛ قال يحيى بن مَعين وأبو داودَ والنَّسائيُّ والدارَقُطْني: «ضعيف»، وقال أبو حاتم وأبو زُرْعة: «ليس بالقوي»، وتكلَّم فيه ابنُ حِبَّانَ وغيرُه (لسان الميزان ٥٩٥٠).



[١١٧٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**لَوْلَا [أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يُرِدْ] أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ لَأَمَرَهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ [صَلَاةٍ، أَوْ مَعَ كُلِّ] وُضُوءٍ**».

۞ **الحكم: صحيح موقوفًا، وقد صحَّ مرفوعًا كما تقدَّم.**

التخريج:

﴿ط ١٧١ "واللفظ له" / كن ٣٢٢٩، ٣٢٣٠ "والزيادة الثانية له" / عب ٢٠٥١٢ "والزيادة الأولى" / هقش (ص ١٠٧)﴾.

السند:

أخرجه مالك في (الموطأ) - ومن طريقه النَّسائي في (الكبرى ٣٢٢٩، ٣٢٣٠)، والبَيْهَقي في (بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي ص ١٠٧)-: عن ابن شِهاب، عن حُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْف، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيحٌ موقوفًا، رجاله ثقاتٌ رجال الصحيح، وقد صحَّ مرفوعًا أيضًا عن مالك كما تقدَّم بيانُه قريبًا.

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف ٢٠٥١٢): عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن رجل، عن أبي هريرة، به.

وقد أُبهِم الراوي عن أبي هريرة في هذا الإسناد، والظاهر أنه حُمَيد بن عبد الرحمن كما في رواية مالك عن الزُّهْري.

وقد قال ابن عبد البر: «هذا الحديث يَدخل في المسنَد؛ لاتصاله من غير ما وجه، ولِمَا يدلُّ عليه اللفظُ، وبهذا اللفظ رواه أكثر الرواة عن مالك»

(التمهيد ٧/ ١٩٤)، **وتبِعه ابنُ دقيقِ العيدِ** في (الإمام ١/ ٣٥٤)، **وابنُ التُّرْكُماني** في (الجوهر النقي ١/٣٦)، **وابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٦٩٩)، **وابن حَجَر** في (التلخيص الحبير ١/ ١٠٣)، **وبدرُ الدِّين العَيْني** في (نخب الأفكار ١/ ٣٩٠).



[١١٧٣ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم:** **إسناده صحيح، وصحَّحه** الألباني.

التخريج:

﴿حم ١٧٠٤٨﴾.

السند:

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا حَرْب - يعني: ابنَ شَدَّاد -، عن يحيى، حدثنا أبو سلَمة، عن زيد بن خالد الجُهَني، به.

يحيى هو: ابن أبي كثير، وأبو سلَمةَ هو: ابن عبد الرحمن؛ ثقتان من رجال الصحيح.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات رجالُ الصحيح.

ولذا قال الألباني: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين» (صحيح أبي داود ١/ ٨٣).

كذا ظاهر هذا الإسناد في غاية الصحة، لكن في القلب منه شيءٌ؛ لعدم وجودِ هذا الطريقِ إلا في مسنَد أحمدَ، مع أن الحديث مشهورٌ مستفيض من حديث محمد بن إسحاقَ، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلَمةَ، عن زيد بن خالد الجُهَني، به، كما سيأتي في الرواية التالية، فنخشَى أن يكون أحدُ رواة المسنَد دخل له حديثٌ في حديث، والله أعلم.

١- رِوَايَة: «وَإِنَّ السِّوَاكَ مِنْ أُذُنِهِ... مَوْقُوفًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ (لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاك) عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ».
قال [أَبُو سَلَمَةَ] [١]: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ، مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنَّ [قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ] [٢]، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ.

۞ الحكم: المرفوع صحيحٌ بما تقدَّم، وإسنادُه ضعيف، وضعَّفه كذلك الألباني، لكنه صحَّحه بطريقه المتقدِّم.

وصحَّحه التِّرْمذي، والبَغَوي، والسُّيوطي. وحسَّنه ابنُ عساكرَ.

التخريج:

﴿د ٤٧ / ت ٢٣ "واللفظ له" / كن ٣٢٢٦ "والرواية له" / حم ١٧٠٣٢، ٢١٦٨٤ "والزيادة الثانية له" / ش ١٧٩٧ / بز ٣٧٦٧ "والزيادة الأولى له" / طب (٥/ ٢٤٣- ٢٤٤/ ٥٢٢٣، ٥٢٢٤) / طح (١/ ٤٣/ ٢٣١) / طحق ١١ / لي (رواية ابن مَهْدي ١١٧) / تجر (١/ ٤٥٥) / صحا ٣٠١٤ / نعيم (سواك- إمام ١/ ٣٦٢- ٣٦٣) / هق ١٥٩ / بغ ١٩٨ / غيب ١٥٦٥ / طاهر (تصوف ٥٣) / عساكر (بلدانية ص ١٣٢- ١٣٣) / سر ٣٢ / بحير (ق١٥ /ب) / فق (١/ ٢١٩) / متفق ١٧٧٦ / ضيا (صغير ٧٥٠٧) / عوارف (ص ٣١٥) / غلق (٣/ ١٦٢- ١٦٣) / خبر (١/ ٣٧)﴾.

السند:

قال التِّرْمذي: حدثنا هَنَّادٌ، قال: حدثنا عَبْدةُ، عن محمد بن إسحاقَ، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلَمة، عن زيد بن خالد الجُهَني، به.

ومدارُه- عندهم- على محمد بن إسحاق[(١)]، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمي، عن أبي سلَمةَ بن عبد الرحمن، عن زيد بن خالد الجُهَني... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه محمد بن إسحاق؛ وهو «صدوق يدلِّس» كما في (التقريب ٥٧٢٥)، وقد عنعنه عندَهم جميعًا[(٢)].

وبهذه العلةِ أعلَّه ابنُ المُلَقِّن، فقال: «فيه ابنُ إسحاقَ، وقد عنعن» (البدر المنير ٢/ ٦٧).

وقال الألباني: «وهذا إسناد رجالُه ثقات؛ لكن ابن إسحاق مدلِّس وقد عنعنه؛ إلا أنه قد تُوبِع كما يأتي؛ فالحديثُ صحيح» (صحيح أبي داود ٣٧). يعني: طريقَ يحيى بنِ أبي كَثير المتقدِّمَ.

وقد علَّقه البخاري في (صحيحه) تحت باب: «سواك الرَّطْب واليابس للصائم» بصيغة التمريض، فقال- عَقِبَ حديثِ أبي هريرةَ السابقِ-: «ويُروَى نحوُه عن جابر، وزيدِ بن خالد، عن النبي ﷺ».

هذا، وقد رواه محمد بن عَمرو بن عَلْقَمة، عن أبي سلَمة، عن

(١) تصحف في مطبوع (شرح معاني الآثار): «أبي إسحاق» بدلًا من «ابن إسحاق»، وقد جاء على الصواب في (إتحاف المهرة ٥/ ٢٤)، و(أحكام القرآن ١١)، وباقي مصادر التخريج.

(٢) إلا أنه وقع في مطبوع (أحكام القرآن ١١) للطحاوي التصريحُ بالتحديث، لكنه جاء في (شرح معاني الآثار) بالإسناد نفْسِه بالعنعنة، وإن لم نقف على النسخ الخطية للكتابين للتأكُّد أيُّهما أصحُّ؛ فهي شاذَّةٌ على كل حال؛ فكل من رواه عن ابن إسحاق رواه بالعنعنة.

أبي هريرة، وقد سبق تخريجُه في الباب.

وأشار النَّسائي إلى ترجيح حديثِ أبي هريرة هذا؛ حيث قال عَقِبَ حديثِ زيد: «كان يحيى القَطَّانُ يقول: محمد بن عَمرو أصلحُ من محمد بن إسحاقَ في الحديث» (السنن الكبرى عَقِب رقم ٣٢٢٦).

بينما رجَّح البخاريُّ حديثَ زيد بن خالد هذا على حديث أبي هريرةَ السابقِ؛ فقال: «حديث زيد بن خالدٍ أصحُّ» (العلل الكبير للترمذي ١٤).

قال الحافظ: «كأنه ترجَّح عنده بمتابعة يحيى بن أبي كثير، وهو مُتَّجهٌ، ومع ذلك فعلَّقه بصيغة التمريض؛ للاختلاف الواقع فيه، والله أعلم» (التغليق ٣/ ١٦٣).

وعلَّل الحافظُ صنيعَ البخاري بأمرين:

أحدهما: أن فيه قصةً، وهي قول أبي سلَمةَ: «فكان زيدُ بن خالد يضع السِّواكَ منه موضعَ القلم من أُذُن الكاتب، فكلما قام إلى الصلاة استاك».

ثانيهما: أنه تُوبِع، فأخرج الإمام أحمدُ من طريق يحيى بن أبي كَثير، حدثنا أبو سلَمة، عن زيد بن خالد... فذكر نحوَه. (الفتح ٤ / ١٥٩).

ويمكن أن نضيف **أمرًا ثالثا**، وهو: أن رواية أبي سلَمةَ عن أبي هريرة جادَّةٌ مشهورةٌ، بخلاف روايته عن زيد بن خالد.

وأمَّا التِّرْمذي، فذهب إلى تصحيح الحديثين، فقال: «وحديثُ أبي سلَمةَ عن أبي هريرةَ عندي هو صحيحٌ أيضًا؛ لأن هذا الحديثَ معروفٌ من حديث أبي هريرة، وفي حديث أبي سلَمةَ عن زيد بن خالدٍ زيادةُ ما ليس في حديث أبي هريرة، وكلاهما عندي صحيحٌ» (العلل الكبير ١٤).

وقال أيضًا- عَقِبَ حديثِ أبي هريرة-: «قد روَى هذا الحديثَ محمدُ بن إسحاقَ، عن محمد بن إبراهيمَ، عن أبي سلَمةَ، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ. وحديثُ أبي سلَمة، عن أبي هريرةَ، وزيدِ بن خالد، عن النبي ﷺ، كلاهما عندي صحيحٌ؛ لأنه قد رُوي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ هذا الحديثُ. وحديثُ أبي هريرةَ إنما صحَّ؛ لأنه قد رُوي من غير وجه. وأمَّا محمدٌ فزَعَم أن حديث أبي سلَمة عن زيد بن خالدٍ أصحُّ» (السنن ٢٢).

وقال أيضًا- عَقِبَ حديثِ زيد بن خالد-: «حديث حسَنٌ صحيح» (السنن ٢٣).

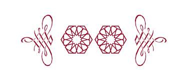
وصحَّحه البَغَوي في (شرح السُّنَّة ١٩٨)، **وحسَّنه ابنُ عساكرَ** في (الأربعين البلدانية ص ١٣٣).

ورمز السُّيوطي لصحته في (الجامع الصغير ٧٥٠٧).

تنبيه:

قال العَيْني: «وأخرجه الحاكم أيضًا، وصحَّحه» (نخب الأفكار ١/ ٣٨٩).

كذا قال! ولم نجدْه في (مستدرك) الحاكم، ولا عزاه له أحدٌ غيرُه، وإنما أخرج الحاكم حديثَ أبي هريرة، وحديثَ العباس بن عبد المُطَّلِب. والله أعلم.



٢- رواية: «لفرضت عليهم السواك عند كل وضوء»:

وَفِي رِوَايَةٍ: **«لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاك عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»**.

عزاه السُّيوطي في (الجامع الكبير ٧/ ١٦٠) بهذا اللفظِ لابن جَرير، عن زيد بن خالد.

يعني: في كتاب (تهذيب الآثار)، ولم نقف على الحديث في الأجزاء المطبوعةِ منه.



[١١٧٤ط] حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ هَبَطَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمْ يَزَلْ هُنَالِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، يَقُولُ: أَلَا سَائِلٌ فَيُعْطَى، أَلَا دَاعٍ يُجَابُ، [أَلَا سَقِيمٌ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَى]، أَلَا مُسْتَشْفِعٌ فَيُشَفَّعُ، أَلَا تَائِبٌ مُسْتَغْفِرٌ فَيُغْفَرَ لَهُ؟**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «... **لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسنادُه حسن. وحسَّنه:** المُنْذري، والهَيْثمي، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني. **وصحَّحه** مُغْلَطاي.

التخريج:

﴿حم ٩٦٨ / عم ٦٠٧ / مي ١٥١٠ / بز ٤٧٧، ٤٧٨ "واللفظ له" / عل ٦٥٧ "والزيادة له" / طس ١٢٣٨ "والرواية له" / تطبر (مُغْلَطاي ٣/ ٣٢٨) / طح (١/ ٤٣/ ٢٢٨) / طحق ٨ / جهمي ١٣٣ / نز ١، ٢ / خط (٥/ ٤٢٢- ٤٢٣) / مقد (١/ ٦٨)﴾.

السند:

أخرجه أحمد (٩٦٨) قال: حدثنا يعقوب، حدثنا أَبي، عن ابن إسحاقَ، حدثني عمِّي عبدُ الرحمن بن يَسَار، عن عُبيد الله بن أبي رافِع - مولى رسولِ الله ﷺ -، عن أبيه، عن عليِّ بن أبي طالب... إلا أنه لم يَسُقْ متْنَه، وإنما أحاله على حديث أبي هريرةَ السابقِ.

وكذا رواه الدارمي في (مسنده ١٥١٠)، عن محمد بن يحيى الذُّهْلي، عن يعقوبَ به، وقال: «مِثْل حديثِ أبي هريرة».

ورواه البزَّار في (مسنده ٤٧٧، ٤٧٨) قال: حدثنا سُلَيمان بن سَيْف الحَرَّاني، قال: نا سعيد بن بَزِيع، عن ابن إسحاقَ، قال: حدثني عبد الرحمن بن يَسَار، (ح)

وحدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، والفضْل بن سهْل، وأحمد بن منصور، قالوا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاقَ، قال: حدثني عبد الرحمن بن يَسَار، عن عُبيد الله بن أبي رافِع، عن أبيه، عن عليّ بن أبي طالب، به. وساق متْنَه كاملًا.

قال البزَّار: «وهذا الحديثُ قد رُوي عن النبي ﷺ من وجوه، لا نعلمُه يُروَى عن عليٍّ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

ورواه **الطبراني** في (المعجم الأوسط ١٢٣٨) من طريق الحسن بن بَكْر المَرْوزي، عن يعقوبَ بن إبراهيم بن سعد، به بلفظ: «**مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ**».

ثم قال: «لا يُروَى هذا الحديثُ عن عليٍّ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به محمد ابنُ إسحاق».

التحقيق

هذا إسناد حسن؛ رجاله ثقاتٌ عدا محمد بن إسحاقَ فهو «صدوق يدلِّس»، وقد صرَّح بالتحديث في جُلِّ المصادر؛ فانتفتْ شبهةُ تدليسه.

وعمُّه عبدُ الرحمن بن يَسَار، وثَّقه ابنُ مَعين (الجرح والتعديل ٥/ ٣٠١)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٦٧).

ولذا قال المُنْذري: «رواه الطبراني في (الأوسط) بإسناد حسَنٍ» (الترغيب

والترهيب ١/ ١٠٠).

وقال مُغْلَطاي: «رواه أبو جعفر في تهذيب الآثار بسند صحيح...»، وذكره من طريق ابن إسحاقَ به، (شرح ابن ماجه ٣/ ٣٢٨).

وقال الهَيْثمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه ابنُ إسحاق، وهو ثقة مدلِّس، وقد صرَّح بالتحديث، وإسناده حسَنٌ» (المجمع ١١١٧).

وقال أيضًا: «رواه أحمد، وأبو يَعْلَى بنحوه، وزاد: «**أَلَا تَائِبٌ**» ، ورجالهما ثقاتٌ، وقد صرَّح ابن إسحاقَ بالسماع» (المجمع ١٧٢٤٧).

وكذا حسَّنه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٢)، **والمُناوي** في (التيسير ٢/ ٣١٤)، **والألباني** في (الإرواء ١/ ١١٠).

هذا، وقد رواه بعضُهم فقَصَّر في سنده، فأسقط من سنده (أبا رافِع) والدَ عُبيد الله، والصواب إثباتُه، كما رواه الثقات الأثباتُ عن ابن إسحاقَ.

وإن كان هذا الخلافُ غيرَ مؤثِّر؛ فقد سمِع عُبيد الله بن أبي رافِع من عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروايتُه عنه في الصحيحين وغيرِهما، والله أعلم.

تنبيه:

جاء عند الهيثمي في (غاية المقصد ٤٨٠٥): «حدثنا عَفَّان، حدثنا حَمَّاد، وحدثنا يعقوب، عن ابن إسحاقَ، حدثني عمِّي عبدُ الرحمن بن يَسَار، عن عُبيد الله بن أبي رافِع - مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، عن أبيه، عن عليِّ بن أبي طالب».

قلنا: والإسناد الأول (عفَّان عن حمَّاد) غيرُ موجود في (المسنَد)، وأما الثاني فالصواب (عن يعقوب عن أبيه عن ابن إسحاقَ)، كذا في (المسنَد)، و(إتحاف المهرة ١٤٦١٦، ١٩٥٩٦).

[١١٧٥ط] حَدِيثُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ:

١ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٢، قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ مَعَ الْوُضُوءِ** أَوْ: **مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٣، قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَى أُمَّتِي السِّوَاكَ، كَمَا فَرَضْتُ (فُرِضَ) عَلَيْهِمُ الطُّهُورَ (الْوُضُوءَ)**».

۞ **الحكم: صحيحٌ. وجوَّد إسنادَه** ابنُ المُلَقِّن. **وصحَّحه** العَيْني، والألباني. **ووثَّق رجالَه** الهَيْثمي.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿حم ٢٣٤٨٦ "واللفظ له" / مسد (خيرة ٤٦٣)﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿طح (١/ ٤٣/ ٢٢٩) / طحق ١٥ "واللفظ له"﴾.

تخريج السياق الثالث: ﴿ش ١٨٠٨ "اللفظ له" / مش ٩٧٤ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٥٣- ٣٥٤) "والروايتان له"﴾.

السند:

قال أحمد (٢٣٤٨٦): حدثنا يحيى بن سعيد، قال: سمِعْناه من الأعمش، حدثني عبد الله بن يَسَار، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، به. بلفظ الرواية الأولى.

وكذا أخرجه مُسَدَّد في (مسنده) - كما في (الإتحاف ٤٦٣)-: عن يحيى به، إلا أنه قال: عن أصحاب محمد ﷺ.

ورواه الطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ١/ ٤٣/ ٢٢٩)، و(أحكام القرآن ١٥) قال: حدثنا أبو بكْرة[1]، قال: حدثنا يحيى بن حَمَّاد، قال: حدثنا أبو عَوانة، عن سُلَيمان الأعمشِ، قال: حدثنا عبد الله بن يَسَار، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: حدثَنا أصحابُ محمد ﷺ... فذكره بلفظ الرواية الثانية.

وأخرجه أبو بكر ابنُ أبي شَيْبة في (كتابيه)، قال: حدثنا عَبيدة بنُ حُمَيد، عن الأعمش، عن عبد الله بن يَسَار، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، به. بلفظ الرواية الثالثة.

وكذا أخرجه أبو نُعَيم في (السواك)- كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٥٣)-: من طريق جَرير، عن الأعمش، به.

فمدارُه - عندهم- على الأعمش، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقاتٌ رجال الصحيحِ، عدا عبد الله بن يَسَار الجُهَني الكوفي، وهو «ثقة»؛ وثَّقه النَّسائي، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات) (تهذيب الكمال ١٦/ ٣٢٧)، واعتمده الحافظان: الذهبيُّ في (الكاشف ٣٠٦٥)، وابنُ حَجَر في (التقريب ٣٧١٧).

(١) تصحَّف في مطبوع (أحكام القرآن) إلى «بكر»، والصواب المثبَت، كما في (شرح معاني الآثار)، وهو القاضي بكَّار بن قُتَيبة، من شيوخ الطَّحاوي المشاهير.

وجهالةُ الصحابي لا تضرُّ؛ فكلُّهم عُدول.

ولذا قال ابن المُلَقِّن: «رواه أبو نُعَيم بإسناد جيِّد» (البدر ٢/ ٣٢).

وقال العَيْني عن سند الطَّحاوي: «إسناده صحيح، وجهالةُ الصحابي لا تضرُّه» (نخب الأفكار ١/ ٣٨٦).

وصحَّحه الألباني في (الصحيحة ٣٠٦٧).

وقال الهَيْثمي: «رواه أحمد، ورجاله ثقاتٌ» (المجمع ٢٥٤٦).

وأما البُوصِيري فقال: «هذا إسناد فيه مقالٌ؛ عبد الله بن يَسَار، قال ابن المَدِيني: شيخ مجهولٌ. وذكره ابن حِبَّان في الثقات. وباقي رجال الإسنادِ ثقاتٌ» (إتحاف الخيرة ١/ ٢٨٦).

كذا قال! وفيه نظرٌ؛ فإن الذي عنَاه ابنُ المَدِيني هو عبد الله بن يسار أبو هَمَّام الكوفيُّ الذي يقال له: عبد الله بن نافع، وأما صاحبُنا الذي يَروي عنه الأعمشُ فهو الجُهَني، آخَرُ، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، كما تقدَّم.

ثم إن الحديث على كل حالٍ ثابتٌ من حديث أبي هريرة وغيرِه، كما تقدَّم في الباب؛ **ولذا قال البُوصِيري** - عَقِبَ كلامِه السابق -: «قلت: أصلُه في الصحيحين من حديث أبي هريرة».



[١١٧٦ط] حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم:** صحيح المتن، وإسنادُه تالف.

التخريج:

[نعيم (سواك- إمام ١/ ٣٢٢، بدر ١/ ٧٠١)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٢٢) -: عن أحمد بن عُبيد الله بن محمود، عن عبد الله بن وَهْب، عن عمرو بن (خُلَيف)[١]، ثنا يعقوب بن داود بن مُطَرِّف، حدثني أبو غَسَّانَ محمد بن مُطَرِّف، عن أبي حازم، عن سَهْل بن سعد، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: عبد الله بن وَهْب، وهو: ابن محمد بن وَهْب الدِّينَوَري؛ فهو وإن كان حافظًا، فقد قال عنه الدارَقُطْني «يضع الحديث» (سؤالات السلمي ٢١٦)، وقال مرة: «متروك»، وكذَّبه عُمر بن سَهْل، واتَّهمه ابنُ عُقْدةَ، انظر (ميزان الاعتدال ٤٥٦٦).

الثانية: عَمرو بن خُلَيف أبو صالح؛ قال ابن حِبَّان: «كان ممن يضع

---

(١) تصحَّف في مطبوع (الإمام) إلى (خلف)! والصواب ما أثبتْناه كما في (البدر المنير ١/ ٧٠١)، وكتبِ التراجم.

الحديث» (المجروحين ٦٢٧)، وقال ابن عَدِي بعد أن ذكر له عدةَ أحاديثَ: «ولعَمرو بنِ خُلَيف أحاديثُ غيرُ ما ذكرتُ موضوعاتٌ، وكان يُتَّهَم بوضْعها» (الكامل ٨/ ١٧).

الثالثة: يعقوب بن داود بن مُطَرِّف؛ لم نقف له على ترجمة، ولم يَعرِفْه الألباني (الضعيفة ١٠/ ٢٧٩- ٢٨٠).

وبقية رجالِه ثقاتٌ، والمتن في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وقد تقدَّم في أول الباب.



[١١٧٧ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ الحكم: صحيح المتن، وإسناده تالف.

التخريج:

〚نعيم (سواك- إمام ١/ ٣٦١)〛.

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦١) -: عن أحمد بن عُبيد الله بن محمود، عن عبد الله بن وهْب، عن إبراهيم بن سُلَيمان بن هشام الإفريقي، ثنا أَبي، ثنا معاوية بن صالح، حدثني عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير، عن أبيه، عن عبد الله بن عَمرو، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه عبد الله بنُ وَهْب، وهو ابن محمد الدِّينَوَري؛ متروك متَّهَم، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.

وفيه أحمد بنُ عُبيد الله بن محمود، وهو ابن شابُورَ، أبو العباس الأصبهانيُّ، الفقيه المقرئ، ولقبُه خَرْطَبَةُ، ترجم له أبو نُعَيم في (تاريخه ١/ ١٩٥) - وهو شيخُه -، وابنُ نُقْطَةَ في (الإكمال ٣٤٠٩)، والذهبي في (التاريخ ٨/ ٢٢٣) وغيرُهم؛ ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وإبراهيم بن سُلَيمان بن هشام الإفريقي؛ هو وأبوه لم نجد لهما ترجمةً.

ولكن المتن صحيحٌ كما تقدَّم.

[١١٧٨ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه** البزَّار، والهَيْثمي.

التخريج:

﴿حب ١٠٦٤ "واللفظ له" / بز (١٨/ ١٧٠/ ١٥٢)﴾.

التحقيق

هذا الحديث له طريقانِ عن عائشة:

الطريق الأول: عن المَقْبُري، عن أبي سلَمة، عن عائشة:

أخرجه ابن حِبَّان (١٠٦٤) قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عَوْن، حدثنا يعقوب بن حُمَيد، حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدثنا سُلَيمان بن بلال، عن ابن عَجْلان، عن المَقْبُري عن أبي سلَمةَ، به.

وهذا إسناد منكَرٌ؛ فيه إسماعيلُ بن عبد الله، وهو ابن أبي أُوَيس؛ ضعيف لا يُحتجُّ به إلا ما انتقَى البخاري من حديثه.

أما محمد بن عَجْلان؛ فقال عنه ابن حجر: «صدوق إلا أنه اختلطَتْ عليه أحاديثُ أبي هريرة» (التقريب ٦١٣٦).

ويعقوب بن حُمَيد بن كاسب «صدوق ربما وَهِمَ» (التقريب ٧٨١٥)

وبقية رجاله ثقاتٌ.

ثم إن الحديث محفوظٌ من رواية الثقات عن المَقْبُري عن أبي هريرة،

وعن أبي سلَمة عن أبي هريرة أيضًا. وقد تقدَّم في أول الباب.

وعليه؛ فهذا السند منكَرٌ.

ومع ذلك صحَّحه ابن حِبَّان؛ في (صحيحه)! فلم يُصِب.

الطريق الثاني: عن عُرْوة، عن عائشة:

أخرجه البزَّار (١٥٢) قال: حدثنا إدريس بن يحيى الواسِطي، ثنا محمد بن الحسن الواسِطي، ثنا معاوية بن يحيى، عن الزُّهْري، عن عُرْوة . . . به.

وهذا إسناد منكَر أيضًا؛ فيه معاويةُ بن يحيى الصَّدَفي، قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٥٥٣٦) وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٦٧٧٢).

ومع ضعْفِه، قد خُولف في سنده؛ فقد رواه مالك وغيرُه عن الزُّهْري، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، وقد تقدَّم.

وقد قال البزَّار - عَقِبه -: «وهذا الحديث رواه الحُفاظ عن الزُّهْري، عن أبي سلَمةَ، عن الأَغَرِّ، عن أبي هريرة. ولا نعلمُ أحدًا تابع معاويةَ بن يحيى على روايته، وقد تقدَّم ذِكرُنا لمعاويةَ بلِينِ حديثِه».

وقد اختَصر الهَيْثَمي عبارتَه، فقال: «وقال البزَّار: رواه الحُفاظ عن الزُّهْري بسنده إلى أبي هريرة، ولا نعلم أحدًا تابَع معاويةَ على هذه الرواية، ومعاويةُ لَيِّنُ الحديث» (كشف الأستار ٤٩٣).

وقال الهَيْثمي أيضًا: «رواه البزَّار، وفيه معاوية بن يحيى الصَّدَفي، وهو ضعيف» (المجمع ٢٥٤٨).

وأما المتن فلم يأتِ بهذا السياق في رواية صحيحة؛ وإنما الثابتُ من

حديث أبي هريرة وغيره بلفظ: «**لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ (أَوْ: عِنْدَ) كُلِّ صَلَاةٍ**»، وبلفظ: «**لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ (أو: عِنْدَ) كُلِّ وُضُوءٍ**».

أما بلفظ هذا الحديثِ: «**لَأَمَرْتُهُمْ مَعَ الْوُضُوءِ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»، فقد رُوي نحوُه من حديث أبي هريرة، ولكن بإسنادٍ تالف.



[١١٧٩ط] حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ:

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، كَمَا**[1] **يَتَوَضَّؤُونَ**».

الحكم: صحيح المتن، دون قوله: «كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ»، وإسناده مقارِب، وحسَّنه الحافظ.

التخريج:

﴿حم ٢٦٧٦٣ "واللفظ له" / عل ٧١٢٧، ٧١٤٣ / تخ (الكنى ١٤٨) / تخث (السفر الثالث ٢٥٠٢) / لي (رواية ابن مَهْدي ١١٨) / تطبر (كبير ٧/ ١٦٠) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦١) / غيب ١٥٦٦ / كما (٣٣/ ١٨٥ - ١٨٦) / مُغْلَطاي (١/ ١١٧)﴾.

السند:

أخرجه أحمد (٢٦٧٦٣) - ومن طريقه المِزِّي في (تهذيب الكمال ٣٣/ ١٨٦) قال: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاقَ، قال: حدثني محمد بن طَلْحةَ بن يزيدَ بن رُكانة، عن سالم بن عبد الله بن عُمر، عن أبي الجَرَّاح مولى أمِّ حَبيبة، عن أمِّ حَبيبة، به.

ورواه البخاري في (الكنى ١٤٨): عن عليِّ بن المَدِيني.

وأبو يَعلَى (٧١٢٧)، وابن أبي خَيْثَمة في (تاريخه / السفر الثالث ٢٥٠٢)، كلاهما: عن أبي خَيْثَمة.

---

(١) تصحَّفت في مطبوع (الكُنى) للبخاري إلى: «كلما».

وأبو يَعلَى (٧١٤٣): عن رَوح بن عبد المؤمن.

والمَحَامِلي في (الأمالي / رواية ابن مَهْدي ١١٨) - ومن طريقه قَوَّامُ السُّنَّة في (الترغيب ١٥٦٦) -: عن عُبيد الله بن سعد.

كلُّهم: عن يعقوبَ بن إبراهيمَ، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد مقارِب، رجالُه ثقات، غير أبي الجَرَّاح مولى أمِّ حَبيبة، ويقال: الجَرَّاح؛ وَثَّقه العِجْلي كما في (سؤالات ابنه له ٢١٣)، وأقرَّه السخاوي في (التحفة اللطيفة ٧٤٧)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٥٦١)، وقال الذهبي: «ثقة» (الكاشف ٦٥٥٧)، وقال مرة: «وُثِّق» (ميزان الاعتدال ١٠٠٦٠)، وقال ابن حجر: «مقبول» (التقريب ٨٠١٢).

ومحمد بن إسحاقَ صدوقٌ يدلِّس، وقد صرَّح بالتحديث؛ فانتفتْ شبهةُ تدليسه.

وقال الهَيْثمي: «رواه أحمد وأبو يَعْلَى، ورجالُه ثقات» (المجمع ٢٥٤٤).

وحسَّن إسنادَه الحافظ ابنُ حَجَر في (التلخيص ١/ ١٠٧).

قلنا: وقد رُوي عن ابن إسحاقَ بإسقاط (أبي الجَرَّاح) من سنده:

علَّقه كذلك البخاري في (الكُنى ١٤٨)، عن عُبَيد بن يَعيشَ، عن ابن إسحاقَ، عن محمد بن طَلْحة، عن سالم، عن أمِّ حَبيبةَ، عن النبي ﷺ، بمثله. كذا بإسقاط (أبي الجَرَّاح) من سنده.

ثم قال البخاري: «وأبو الجَرَّاح، أكثرُ وأصحُّ».

وهذا يَحتمل معنيين: الأول: أنه يعني: أن مَن قال: عن (أبي الجَرَّاح) أصحُّ

ممن قال: (عن الجَرَّاح)، فقد ذَكر خلافًا كبيرًا في ذلك، فيكون كلامُه عائدًا على الترجمة برُمَّتِها.

الثاني: أنه يعني ترجيحَ ذِكرِه في الإسناد، دون روايةِ مَن أسقطه.

والذي يبدو - لنا - أن مراد البخاري الأولُ، وأما السقْط الذي في هذا الإسنادِ فمِن النُّسَّاخ، وليس أصلًا في الرواية، والله أعلم.

وعلى فرْض صحةِ الروايةِ به هكذا، فروايةُ إبراهيمَ بن سعد بإثباته أصحُّ وأقوى؛ فإن إبراهيم من أوثقِ أصحابِ ابن إسحاقَ.

وقد وقفْنا له على متابعة؛ فقد رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٦١) -: من طريق محمد بن حُمَيد الرازي، عن سلَمة بن الفَضْل، عن ابن إسحاقَ، به.

ولكن هذه متابعةٌ واهية؛ فإن محمد بن حُمَيد متَّهَمٌ بالكذب.

قلنا: وعلى كل حالٍ، فالمتنُ صحيح، بما تقدَّم في الباب، دون قولِه: «**كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ**»، فلم يأتِ من وجه ثابت. والله أعلم.



[١١٨٠ط] حَدِيثُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ:

عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ**».

❁ **الحكم: صحيح المتن، دون قوله: «كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ»، وإسناده مقارِب. وجوَّده** المُنْذري، والعَيْني. **وحسَّنه** الألباني.

التخريج:

﴿حم ٢٧٤١٥﴾.

السند:

قال أحمد: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاقَ، حدثني محمد بن طَلحةَ بن يزيدَ بن رُكانة، عن سالم بن عبد الله بن عُمر، عن أبي الجَرَّاح مولى أمِّ حَبيبةَ زوجِ النبي ﷺ، عن أمِّ حَبيبة، أنها حدَّثتْه عن زينبَ بنتِ جحش، به.

التحقيق

هذا إسناد مقارِب، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في الحديث السابق، فهو بالإسناد نفْسِه.

وقال المُنْذري: «رواه أحمد بإسناد جيِّد» (الترغيب والترهيب ١/ ١٠٠)، **وتبِعه العَيْني** (نخب الأفكار ١/ ٤٠٢).

وقال الهَيْثمي: «رواه أحمد، ورجاله ثقات» (المجمع ٢٥٤٥).

وحسَّنه الألباني في (صحيح الترغيب والترهيب ٢٠٧).

قلنا: هكذا جاء الحديث من مسنَد زينبَ بنتِ جحش، وقد تقدَّم من مسنَد

أمِّ حَبيبة، بهذا الإسناد نفْسِه، ولكن بدون ذكر (زينب)، وهذا يرجع لأحد أمرين:

أولهما: أن تكون أمُّ حَبيبةَ سمِعتْه من زينبَ، فكانت تارة تحدِّث به عنها على الاتصال كما في هذه الرواية، وتارة تُرسِلُه عن النبي ﷺ، ومرسَلُ الصحابي مقبولٌ كما هو معلوم.

ثانيهما: أن يكون ذِكر (زينبَ) في هذا الإسناد خطأً مِن رواة المسنَد، أُقحمتْ خطأً في السند، والله أعلم.

وعلى أي حال، فهذا لا يضرُّ الحديثَ في شيء؛ إذِ الصحابة كلُّهم عدول، والله أعلم بحقيقة الأمر.

والمتنُ تقدَّم الكلامُ عليه في الحديث السابق.



[١١٨١ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَوْلَا أَنْ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ السِّوَاكَ، [وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ]**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده معلول، وخطَّأه أبو حاتم.**

التخريج:

﴿كن ٣٢١٥ "واللفظ له"، ٣٢١٦ "والرواية له" / علحا ٢٩، ٢٥٤ "معلَّقًا، والزيادة له"﴾.

السند:

قال النَّسائي في (السنن الكبرى ٣٢١٥): أخبرنا سُلَيْمان بن عُبيد الله بن عَمرو الغَيْلاني البصري، قال: حدثنا أبو عامر، قال: حدثنا محمد - وهو: ابن عبد الرحمن -، عن سعيد المَقْبُري، أنه سمع أبا سعيد الخُدْري، يقول: . . . فذكره باللفظ الأول.

ورواه النَّسائي أيضًا (٣٢١٦): عن عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم، عن مَرْوان الفَزَاري، عن محمد بن عبد الرحمن بن مِهْران، به.

وعلَّقه أبو حاتم في (العلل) عن مَرْوان الفَزَاري، به.

التحقيق

هذا إسناد ظاهرُه الحُسْن؛ فرجاله كلُّهم ثقات، عدا محمد بن عبد الرحمن بن مِهْرانَ فـ«صدوق» (التقريب ٦٠٨٣).

إلا أنه معلول؛ فقد رواه الثقات مثْلُ (عُبيد الله بن عُمر، وعبد الرحمن السَّرَّاج، وغيرُهما) عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، كما تقدَّم في أول الباب.

ولذا سأل ابنُ أبي حاتم أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «هذا خطأٌ؛ رواه الثقاتُ عن المَقْبُري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وبعضُهم يقول: عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وهو الصحيح» (العلل ٢٩). أي: من حديث أبي هريرة، كما قال في موضع آخَرَ من العلل: «إنما هو: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ» (العلل ٢٥٤).

ولذا قال ابن المُلَقِّن عن هذا الحديث: «متكلَّم فيه» (البدر المنير ١/ ٧١٩).

تنبيه:

عزاه السُّيوطي في (الجامع الكبير ٧/ ١٦٠) لابن جَرير عن أبي سعيد. ولم نقف على سنده.



[١١٨٢ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، دون قولِه: «كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ»**، وهذا إسناد معلولٌ بالإرسال، وأعلَّه أبو حاتم، وأقرَّه ابن المُلَقِّن.

التخريج:

﴿خ " معلقًا بصيغة التمريض " «تحت باب سواك الرَّطْب واليابس للصائم» / عد (٧ / ١٩٩) "واللفظ له" / علحا (١/٥٠٢) / فضش ٥١١ / نعيم (سواك - إمام ١ / ٣٢٣) / غلق (٣ / ١٦١ - ١٦٢)﴾.

السند:

قال ابن عَدِي: حدثنا يحيى بن زكريا بن حَيَّوَيْه، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا إسحاق الفَرْوي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي المَوَالي، عن عبد الله بن محمد العُقَيلي، عن جابر بن عبد الله، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم، وابنُ شاهينَ، وأبو نُعَيم، والحافظُ، من طريق إسحاقَ الفَرْوي، عن ابن أبي المَوَالي، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: إسحاق بن محمد الفَرْوي؛ قال الآجُرِّي: «سألتُ أبا داودَ عنه، فوهَّاه جدًّا»، وقال الساجي: «فيه لِينٌ، روَى عن مالكٍ أحاديثَ تفرَّد بها»، وقال العُقَيلي: «جاء عن مالك بأحاديثَ كثيرةٍ لا يتابَع عليها»، وقال

النَّسائي: «متروك»، وقال أبو حاتم: «كان صدوقًا، ولكن ذهب بصرُه فربما لُقِّن، وكُتُبُه صحيحةٌ»، وقال مرة: «مضطرِبٌ»، وقال الحاكم: «عِيب على محمد إخراجُ حديثِه، وقد غمزوه»، وقال الدارَقُطْني: «ضعيفٌ، وقد روَى عنه البخاري، ويوبِّخونه في هذا»، وقال أيضًا: «لا يُترَك» (تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٨)، وقال الدارَقُطْني أيضًا: «ضعيف، تكلَّموا فيه، قالوا فيه كلَّ قول» (سؤلات الحاكم ٢٨١)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ١١٥) وقال: «يُغرِب ويتفرَّد»، وقال الحافظ: «صدوق، كُفَّ؛ فساءَ حِفْظُه» (التقريب ٣٨١). ودافع عن البخاري في (هدي الساري ص ٣٨٩)، فذكر أنه روَى عنه ثلاثةَ أحاديثَ، منها حديثٌ مقرونًا بغيره، وقال: «وكأنها مما أَخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصرِه».

قلنا: والحديثان الآخَران محفوظان من وجوه أخرى في صحيح البخاري نفْسِه، فهذا عذرُ آخَرُ للبخاري.

فالراجح فيه: أنه سيِّئ الحفظ، لا يُحتجُّ به. والله أعلم.

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه عبد الله بن وَهْب المصريُّ - وهو ثقة حافظٌ - عن ابن أبي المَوَالي، عن ابن عَقِيل، عن النبي ﷺ... به مرسلًا، كما سيأتي في الشاهد التالي.

وهو الراجح؛ فعبدُ الله بن وَهْب أوثقُ وأحفظُ من إسحاقَ الفَرْوي.

ولذا قال أبو حاتم الرازي: «ليس بمحفوظ؛ حدثَنا به حَرْمَلَةُ، عن ابن وَهْب، عن ابن أبي المَوَالي، عن ابن عَقِيل، عن النبي ﷺ، مرسَلٌ». وقال: «والمرسَل أشْبَهُ» (العلل ٧٠). **وأقرَّه ابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٧٠٢).

ولعله لذلك علَّقه البخاري في (صحيحه) تحت باب: «سواك الرَّطْب واليابس للصائم» **بصيغة التمريض**، فقال - عَقِبَ حديثِ أبي هريرة -: «ويُروَى نحوُه عن جابر، وزيدِ بن خالد، عن النبي ﷺ».

ومع ذلك حسَّن ابنُ حَجَر إسنادَ هذا الحديثِ جريًا على ظاهره، وقال: «والإسناد حسَن، وذكر ابنُ أبي حاتم في العلل أنه سأل أباه عنه، فقال: المحفوظ مرسَلٌ. والله أعلم»! (تغليق التعليق ٣/ ١٦٢).

قلنا: وعلى كل حالٍ فالمتن صحيح؛ بما تقدَّم في الباب، دون قوله: «**كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ**»؛ فلم تأتِ من وجه ثابت. والله أعلم.



[١١٨٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عَقِيلٍ مُرْسَلًا:

عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

❁ **الحكم: صحيح المتن، وإسنادُه ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

[علحا (١/ ٥٠٢)].

السند:

قال أبو حاتم الرازي: حدثنا به حَرْمَلَةُ، عن ابن وَهْب، عن ابن أبي المَوَالي، عن ابن عَقِيل، عن النبي ﷺ... به مرسَلًا.

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ؛ لإرساله؛ فابنُ عَقيل هو: عبد الله بن محمد بن عَقيل؛ من الرابعة، طبقة تلي الوُسطى من التابعين (التقريب ٣٥٩٢).

وقد تقدَّم أن هذا الوجهَ هو المحفوظ، كما قال أبو حاتم، وأنَّ مَن وصلَه بذِكر جابرٍ قد أخطأَ، والله أعلم.

هذا، والمتن صحيحٌ من حديث أبي هريرة وغيرِه، كما تقدَّم.



[١١٨٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسنادُه ضعيف، وضعَّفه** ابن عَدِي، والدارَقُطْني، وابنُ المُلَقِّن، والهَيْثمي. **واستغربه** الطَّحاوي، وابنُ حَجَر.

التخريج:

﴿طب (١٢/ ٣٧٥/ ١٣٣٨٩)، (١٢/ ٤٣٥/ ١٣٥٩٢) "واللفظ له" / طس ٨٤٤٨ / عق (٢/ ٣٢٥ -٣٢٦) "واللفظ له" / طح (١/ ٤٣/ ٢٣٠) / طحق ٩ / عد (٢/ ٣٧٩) / فقط (أطراف ٣٢٩٧، لسان ٤٢٢٠)﴾.

التحقيق

هذا الحديث رُوي من طريقين عن ابن عُمر رضي الله عنهما:

الطريق الأول: عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر:

أخرجه الطبراني في (الكبير ١٣٥٩٢) قال: حدثنا محمد بن يوسف التركي، ثنا عيسى بن إبراهيم البِرَكي، ثنا سعيد بن راشِد، عن عطاء، عن ابن عُمر... به.

وأخرجه في (الأوسط ٨٤٤٨) من طريق حاتم بن عُبيد الله النُّمَيْري، عن سعيد بن راشِد، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه سعيد بن راشِد وهو أبو محمد السَّمَّاك المازِني البصري؛ قال يحيى بن مَعين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النَّسائي: «متروك» (ميزان الاعتدال ٣١٦٩)، وقال

أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكَر الحديث» (الجرح والتعديل ٤/ ٢٠).

وبه ضعَّفه ابن المُلَقِّن، فقال - عَقِبه -: «وسعيدٌ هذا تركه النَّسائي» (البدر المنير ١/ ٧٠٤).

وقال الهَيْثمي: «رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه سعيدُ بن راشد، وهو ضعيف» (المجمع ٢٥٥١).

الطريق الثاني: عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عُمر:

وله عن عُبيد الله طريقان:

الأول: عن عبد الله بن خلَف الطُّفَاوي، عن هشام بن حَسَّان، عن عُبيد الله:

أخرجه الطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ١/ ٤٣/ ٢٣٠): عن ابن مرزوق.

وأخرجه العُقَيلي في (الضعفاء ٢/ ٣٢٥ -٣٢٦): من طريق عثمانَ بن طالُوتَ.

كلاهما، عن عبد الله بن خلَف الطُّفاوي، عن هشام بن حَسَّان، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه عبدُ الله بن خلَف الطُّفاوي؛ قال عنه العُقَيلي: «في حديثه وهَمٌ ونكارةٌ»، ثم أسند له هذا الحديثَ.

وقد خالفه الثقاتُ من أصحاب هشام بن حَسَّان، فرَوَوْه عنه، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة:

كذا رواه عبد الوهاب الثَّقَفي، عند النَّسائي في (الكبرى ٣٢٢٠)، والسَّرَّاجِ في (مسنده ٥٨٩) وغيرِهما.

ومحمدُ بن بكر، عند السَّرَّاج في (حديثه ٢٠٠٣).

وعبدُ الأعلى السامي، عند العُقَيلي في (الضعفاء ٢/ ٣٢٥ -٣٢٦).

ويزيدُ بن هارونَ، حكاه الدارَقُطْني في (العلل ٢٧٣٤).

جميعًا عن هشام بن حَسَّان، عن عُبيد الله، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، به.

وكذا رواه الثقات الأثباتُ عن عُبيد الله بن عُمر؛ كيحيى القطان، وابنِ المبارَك، وابنِ نُمَيْر، وأبي أُسامة، والحَمَّادَيْن، وغيرِهم، كما تقدَّم في حديث أبي هريرة.

ولذا قال الدارَقُطْني: «رواه عبد الله بن خلَف الطُّفَاوي، عن هشام بن حَسَّان، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر، ووهِمَ فيه.

وغيرُه يرويه عن هشام بن حَسَّان، عن عُبيد الله بن عُمر، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة.

وكذلك رواه أصحابُ عُبيدِ الله بن عُمر عنه، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة.

ولا يصحُّ هذا عن نافع، عن ابن عُمر» (العلل ٢٨٩٣).

وقال في موضع آخَرَ: «وخالفه عبدُ الأعلى، ويزيدُ بن هارونَ، فقالا: عن هشام بن حَسَّان، عن عُبيد الله، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، وهو الصواب» (العلل ٢٧٣٤)، وبنحوه في (الأفراد)، كما في (الأطراف ٣٢٩٧).

وقال ابن عَدِي: «رُوِي عن هشام بن حَسَّان، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر، وهذا خطأٌ» (الكامل ٢/ ٣٧٩).

ولهذا قال الطَّحاوي - عَقِبَه -: «هذا حديث غريب» (شرح معاني الآثار).

ووصفه بالغرابة أيضًا الحافظُ في (اللسان ٤٢٢٠).

الطريق الثاني: عن أَرْطاة أبي حاتم، عن عُبيد الله:

أخرجه الطبراني في (الكبير ١٣٣٨٩)، قال: حدثنا عليُّ بن سعيد الرازي، عن محمد بن صالح النَّطَّاح، عن أَرْطاة أبي حاتم، عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

وأخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٢/ ٣٧٩) من طريق محمد صالح به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه أَرْطاةُ أبو حاتم، وهو ابن المنذر البصري[1]؛ **ترجم له ابن عَدِي** وذكر له هذا الحديثَ وحديثًا آخَرَ، ثم قال: «ولأَرْطاةَ أحاديثُ كثيرةٌ غيرُ ما ذكرْتُه، في بعضها خطأٌ وغلَط» (الكامل ٢/ ٣٨٠).

وقال الدارَقُطْني: «رواه أَرْطاةُ أبو حاتم، وكان بصْريًّا ضعيفًا»، وقيل له: فهذا أَرْطاة أبو حاتم، ابنُ مَن؟ قال: «لا يُعرَف»[2] (العلل ٢٨٩٣).

وقال في (الأفراد): «تفرَّد به أَرْطاةُ أبو حاتم، عن عُبيد الله» (أطراف الغرائب ٣٣٤٨).

وقال أبو نُعَيم الأصبهاني: «يقال: إن هذا مما تفرَّد به أَرْطاةُ، عن عُبيد الله» (تاريخ بغداد ٣/ ٣٢٨).

---

(١) وهو غير أَرْطأةَ بنِ المُنْذر السَّكُوني الشامي، فهذا من طبقة متقدمةٍ عن طبقة البصري، وقد نصَّ على التفريق بينهما الدارَقُطْنيُّ في (العلل ٢٨٩٣)، والذهبيُّ في (الميزان ٦٨٩)، وقد خلَط بينهما الضِّياءُ في (المختارة ١١/ ٢٤١) فلم يُصِب.

(٢) كذا لم يعرفه هنا، وقد عرفه في (الأفراد) فسمَّاه: «أَرْطأة بن المُنْذر» (الأطراف ٢٧١٥).

وقال الهَيْثمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه أَرْطاةُ أبو حاتم، ولم أجد مَن ذكره، وبقية رجالِه ثقاتٌ» (المجمع ٢٥٥٢).

وقال الألباني: «شِبْه مجهولٍ» (الضعيفة ٧/ ٢٢٤).

قلنا: وقد أخطأَ فيه أَرْطأةُ؛ حيث سلك الجادَّةَ، فجعله من حديث عُبيد الله عن نافع عن ابن عُمر، وإنما المحفوظُ عن عُبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة، كما تقدَّم بيانُه.

ولذا قال ابن عَدِي: «والحديث الثاني عن عُبيد الله عن نافع عن ابن عُمر خطأٌ، إنما يرويه عُبيد الله عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة... وهذا الطريق كان أسهلَ عليه إذا قال: عُبيد الله عن نافع عن ابن عمر؛ لأنه طريق واضحٌ، وبهذا الإسنادِ أحاديثُ كثيرةٌ، من أن يقول: عُبيد الله عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة. ولأَرْطاةَ أحاديثُ كثيرةٌ غيرُ ما ذكرْتُه، في بعضها خطأٌ وغلَط» (الكامل ٢/ ٣٧٩)، **وأقرَّه الذهبي** في (الميزان ١/ ٧١)، **وتبِعه ابنُ حَجَر** في (اللسان ٢/ ١٩).

تنبيه:

قال الحافظ في ترجمة الطُّفاوي من (اللسان) عَقِبَ ذِكرِه طريقَ أَرْطأةَ المتقدِّمَ: «ورواه أحمدُ من طريق عبد الله بن لَهِيعة، عن عُبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عُمر» (اللسان ٤/ ٤٧٢).

كذا قال! وهو وهَمٌ من الحافظ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإن الذي في (مسنِد أحمدَ) بهذا الإسنادِ هو حديثُ: «**عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؛ فَإِنَّهُ مَطْيَبَةٌ لِلْفَمِ، وَمَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**». كذا أخرجه أحمدُ (٥٨٦٥) من طريق ابن لَهِيعة، عن عُبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

١- رِوَايَة: «عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ**». قال: «**وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا اسْتَاكَ**».

۞ الحكم: صحيح المتن، وإسنادُه ضعيف جدًّا.

التخريج:

[عد (٥/ ٤٩١)].

السند:

قال ابن عَدِي: ثنا عَبْدانُ، ثنا طالُوتُ بن عَبَّاد، ثنا سعيد بن راشِد، عن عطاء، عن ابن عُمر، به.

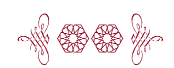
التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه سعيدُ بن راشد السَّمَّاك؛ «متروك»، وقد سبق الكلامُ عليه في الرواية السابقة.

ولكنَّ المتْنَ بشَطْرَيْه ثابتٌ صحيح.

فالشَّطْر الأول: (السِّواك عند الوضوء) ثابتٌ من حديث أبي هريرةَ وغيرِه، كما سبق في الباب.

والشَّطْر الثاني: (السِّواك عند القيام من الليل) ثابتٌ من حديث حُذيفةَ وغيرِه، وسيأتي في باب: «السواك لمن قام من الليل».



٢- رِوَايَة: «أَنْ يَكُونَ سُنَّةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَوْلَا أَنْ يَكُونَ سُنَّةً لَأَمَرْتُ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»**.

الحكم: ضعيف بهذا اللفظ.

التخريج:

[طس ٩٤٣٥ "واللفظ له" / لا ٧٩١[1] / خط (٣/ ٣٢٨ - ٣٢٩) / فقط (أطراف ٣٣٤٨) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٢)].

السند:

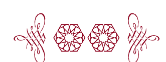
قال الطبراني: حدثنا هيثم بن خلَف، نا محمد بن صالح بن النَّطَّاح، ثنا أَرْطاةُ أبو حاتم، عن ابن جُرَيج، عن نافع، عن ابن عُمر... به.

ومدارُه - عندهم - على محمد بن صالح، عن أَرْطأة، عن ابن جُرَيج، به.

ورواه الدُّولابي في (الكُنى)، عن محمد بن صالح، عن أَرْطأةَ، عن عُبيد الله، عن نافع، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لأجْل أَرْطأةَ أبي حاتم البصري، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في الرواية الأُولى.



(١) حيث وقع عقب رقم (٧٩٠)، ورُقِّم خطأً في المطبوع (٧٧٤).

٣- رِوَايَة: «أَخَافُ ضَعْفَ النَّاسِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ ضَعْفَ النَّاسِ وَغَفْلَتَهُمْ لَجَعَلْتُ السِّوَاكَ مَعَ كل الصَّلَاةِ**».

۞ **الحكم:** منكر بهذا اللفظ.

التخريج:

[عد (٨/ ١٨٦)].

السند:

قال ابن عَدِي: حدثنا عليُّ بن العباس، قال: ثنا عُمر بن محمد بن الحسن، قال: ثنا أَبي، قال: ثنا أَشْعَث - يعني: ابنَ سعيد -، عن عاصم بن عُبيد الله، عن سالم، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: أشعثُ بن سعيد؛ «متروك» كما في (التقريب ٥٢٣).

الثانية: عاصم بن عُبيد الله العُمَري؛ ضعَّفه جمهورُ النُّقَّاد، وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٣٠٦٥)، وانظر (تهذيب التهذيب ٥/ ٤٦ - ٤٩).



[١١٨٥ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيف، وضعَّفه** ابن المُلَقِّن، والبُوصِيري.

التخريج:

[ش ١٨٠٦ "واللفظ له" / مش (مط ٦٤/ ٢)، (خيرة ٤٦٢/ ٢، ١٢٢٧/ ٢) / طب (١٤/ ٢٦٦/ ١٤٩٠٨)، (١٤/ ٢٦٧/ ١٤٩٠٩) / مسد (مط ٦٤/ ١، ٣)، (خيرة ٤٦٢/ ١، ١٢٢٧/ ١) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٣) / جواليقي (ق١٧٩/ ب)].

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبة - ومن طريقه الطبراني في (الكبير ١٤٩٠٨) - قال: حدثنا معاوية بن هشام، قال: حدثنا سُلَيمان بن قَرْم، عن أبي حبيب، عن رجل من أهل الحجاز، عن عبد الله بن الزُّبَير، به.

ومدارُه - عند الجميع - على أبي حبيب وهو: سِنان بن حبيب، عن رجل، عن ابن الزُّبَير، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإبهام الراوي عن ابن الزبير.

وبه أعلَّه ابن المُلَقِّن، فقال: «رواه أبو نُعَيم والطبراني في (أكبر معاجمه)، وفي إسناده مجهولٌ» (البدر ١/ ٧٠٣).

وقال البُوصِيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة التابعي» (إتحاف الخيرة ١/

٢٨٥).

وفي سند ابن أبي شَيْبة: سُلَيمان بن قَرْم؛ وهو مختلَفٌ فيه، والجمهور على ضعْفِه، وانظر (تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٤)، ولخَّصه الحافظ بقوله: «سيئ الحفظ، يتشيَّع» (التقريب ٢٦٠٠).

وقد تابعه أبو عَوانة، كما عند الطبراني في (الكبير ١٤٩٠٩) وغيرِه، لكن من رواية خالد بن يوسفَ السَّمْتيِّ، عنه.

وخالد، قال عنه الدارَقُطْني: «تكلَّموا فيه» (سؤالات السُّلَمي ٤٣٠)، وقال ابن حِبَّان: «يُعتبَر حديثُه من غير روايته عنه»، أي: عن أبيه (الثقات ٨/ ٢٢٦)، وقال الذهبي: «ضعيف، وأما أبوه فهالِكٌ» (الميزان ١/ ٦٤٨).

قلنا: لكن المتن يَشهَد له ما سبق في الباب، والله أعلم.



١- رِوَايَة: كَانَ يَأْمُرُ:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالسِّوَاكِ**».

الحكم: **منكَر بهذا اللفظ، وضعَّفه** الهيثمي.

التخريج:

[بز ٢٢٣٣].

السند:

قال البَزَّار: حدثنا خالد بن يوسف، قال نا أبو عَوانة، عن سِنان بن حَبيب، عن رجل، عن ابن الزُّبَير، به.

وقال - عَقِبه -: «ولا نَعلَم يُروَى عن ابن الزُّبَير هذا الكلامُ إلا من هذا الوجه».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإبهام الراوي عن عبد الله بن الزُّبَير؛ وضعْفِ خالدِ بن يوسفَ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.

وذكره الهَيْثَمي بهذا اللفظ، وقال: «رواه البَزَّار والطَّبَراني في (الكبير)، وفيه رجلٌ لم يُسَمَّ» (المجمع ٢٥٤٧).

كذا عزاه بهذا اللفظ للطبراني، وقد تقدَّم تخريجُ الحديث من (المعجم الكبير)، بلفظ الرواية السابقة، فالله أعلم.

وقد قال العِراقي: «الأحاديث التي ورد فيها الأمرُ - يعني: في السواك - لا يصحُّ منها شيْءٌ» (طرح التثريب ٢/ ٦٣).



[١١٨٦ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ تُضَيِّعُوا (تَضْعُفُوا) لَأَمَرْتُكُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٢: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَجَعَلْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا بهذا السياق، وضعَّفه** ابن عَدِي، وابنُ القَيْسَراني، والهَيْثمي، والألباني.

التخريج:

[حق (مسند ابن عباس ٨٧٥) "واللفظ له" / بز ٤٩٣٨ "والرواية له"، ٤٩٣٩ / طب (١١/ ٨٥/ ١١١٢٥) "والرواية الثانية له"، (١١/ ٨٧/ ١١١٣٣) / تطبر (كبير ٧/ ١٦٠) / محد (٢/ ٢٣٩ - ٢٤١) / عد (١/ ٥٤٦) / غيل ٤٥٨ / سمك (الثاني ق ١٠٣ / ب) / شذا (مشيخة كبرى ٢ / ق ١٢٩ / أ)].

السند:

أخرجه إسحاق بن راهويه: أخبرنا جَرير، عن مسلم الأعور، عن مجاهِد، عن ابن عباس، به.

وأخرجه البَزَّار (٤٩٣٨)، عن يوسفَ بن موسى، عن جَرير، به.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١١١٢٥)، من طريق إسرائيلَ، عن مسلم، به.

ومدارُه عندَهم - عدا ابن عَدِي في (الكامل) - على مسلم الأعور - وهو

المُلَائي -، عن مجاهِد، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه مسلم بن كَيْسانَ المُلَائي الأعور؛ وهو ضعيف جدًّا، ولذا قال الذهبي: «واهٍ» (الكاشف ٥٤٢٦). وقد تقدمتْ ترجمتُه بتوسُّع في باب: «ما رُوي أن النبي ﷺ كان لا يتنور». وانظر (تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٥).

ومع ذلك قال البزَّار - عَقِب الحديث -: «هذا الحديث قد رُوي بنحو كلامِه عن النبي ﷺ من غير وجه بغير هذا اللفظ، ولا نحفظُ عن ابن عباس بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ومسلمُ المُلَائي ليس به بأسٌ، روَى عنه شُعبةُ والثَّوْري والأعمشُ وإسرائيلُ، وجماعةٌ كثيرةٌ، واحتملوا حديثَه».

قلنا: كذا قال! وهو تساهلٌ منه، فقد اتفقت كلمةُ النُّقَّاد على ضعْفِ مسلمٍ المُلَائي ووهائِه، حتى قال الذهبي: «تركوه» (ديوان الضعفاء ٤١٠٩).

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، فقال: «رواه البَزَّار والطَّبَراني في الكبير من طريق مسلم بن كَيْسانَ المُلَائي، وهو ضعيف»، ثم قال: «وقال البزَّار: لا بأسَ به!» (المجمع ٢٥٤٩). فذِكْرُه قولَ البزَّارِ بعد جزْمِه بضعفه، كأنه يستنكره ويتعجَّبُ منه[1].

وبه أيضًا ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٣٠٩٥).

قلنا: وقد وقفْنا للحديث على طريق آخَرَ:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ١/ ٥٤٦)، قال: حدثنا القاسم بن زكريا،

(١) وقد قال صاحب (بذل الإحسان ١/ ٨٦): «والبزَّار نفْسُه رخْوٌ في نقد الرواة، علِمتُ ذلك بالتتبُّع. والله أعلم».

حدثنا الرَّمادي، حدثنا إبراهيم بن الحَكَم بن أَبانَ، عن أبيه، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه إبراهيمُ بن الحَكَم بن أَبانَ؛ وهو متروك، قال عنه يحيى بنُ مَعِين: «ليس بشيء، ليس بثقة»، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال النَّسائي: «ليس بثقة، ولا يُكتَب حديثُه»، وضعَّفه أبو زُرْعة والدارَقُطْني وغيرُ واحد، وقال يعقوبُ الفَسَوي: «لا يختلفون في ضعفه». انظر (تهذيب التهذيب ١/ ١١٦).

هذا، وقد قال عباس بن عبد العظيم العَنْبَري - وقد ذُكِر له إبراهيمُ بن الحَكَم بن أَبانَ -: «كانت هذه الأحاديثُ في كتبه مراسيلَ، ليس فيها ابنُ عباس ولا أبو هريرة - يعني: أحاديثَ أبيه عن عِكْرِمَة -» (الكامل ١/ ٥٤٦). وهذا يعني أنه وصلها متعمِّدًا بذِكر ابن عباس أو أبي هريرة.

وأشار إلى هذا الحافظُ بقوله: «ضعيف، وصَلَ مراسيلَ» (التقريب ١٦٦).

وقد قال أحمد بن منصور الرَّمَادي - عَقِبَ هذا الحديثِ -: «حدثَنا به - يعني: إبراهيمَ بن الحَكَم - مرسَلًا، ثم نَظر في كتابه فحدثَنا به عن ابن عباس».

ولذا ختَم ابنُ عَدِي ترجمتَه - بعد أن ذكر له جملةً من الأحاديث، منها هذا الحديثُ -، فقال: «وبلاؤُه مما ذكروه أنه كان يوصل المراسيلَ عن أبيه. وعامَّةُ ما يرويه لا يتابَع عليه»، **وتبِعه ابنُ القَيْسَراني** في (الذخيرة ٤٦٢١).



[١١٨٧ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**فَضْلُ الصَّلَاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ ضِعْفًا** (دَرَجَةً)».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** البَيْهَقي، وابنُ الجَوْزي، وابن الصَّلاح، والنَّوَوي، وابنُ كَثير، وابن القَيِّم، وابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر، والتِّبْريزي، والألباني.

وقال ابن مَعين: «باطل»، وتوقَّف فيه ابنُ خُزَيمة.

التخريج:

﴿حم ٢٦٣٤٠ "واللفظ له" / بز ١٠٨ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٨ - ٣٦٩) "والرواية له" / شعب ٢٥١٨ / ...﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه برواياته وشواهدِه في باب: «ما رُوي في فضْل الصلاة بالسواك على غيرها».

تنبيه:

في الباب أحاديث أخرى، انظرها في الباب التالي.



١٨٠- بَابُ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَسَوُّكِهِ عِنْدَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ

[١١٨٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَيْقَظَ، فَتَسَوَّكَ، وَتَوَضَّأَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾، فَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ، وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُوَ يَقُولُ: «**اللهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، اللهُمَّ أَعْطِنِي نُورًا**».

الحكم: صحيح (م).

التخريج:

[م ٧٦٣ "واللفظ له" / د ٥٧، ١٣٤٦ / ن ١٧٢١، ١٧٢٢ / كن ٤٨٧، ٤٨٨، ١٤٣٧، ١٤٣٨ / حم ٣٢٧١، ٣٥٤١ / عه ٢٣٤٦ / حميد٦٧٢ / طب (١٠/ ٢٧٥/ ١٠٦٤٨، ١٠٦٤٩)، (١١/ ٤٢٨/ ١٢٢١٤) / طع ٧٥٩

/ منذ ١٢٤٢ / سرج ٢٤٧٨ / زهر ٢٩٤ / سني ٧٦٢ / خل ٥٥٣ / مشكل ١٣، ١٤ / مسن ٥٩٦، ١٧٤٩ / هقت ٦٤ / بغ ٩٠٦ / نبغ ٥٦٩ / بغت (٢/ ١٥١) / كر (٥٤/ ٣٦٣) / معكر ١٠٣٧ / حل (٣/ ٢٠٨) / تهجد ٥١٦ / حيد ١٧، ١٨ / شجر (١/ ٢١٥) / خلدف ١٢٧ / مستغفض ٤٩٣ / محلى (٢/ ٧٤)].

السند:

قال مسلم (٧٦٣): حدثنا واصِل بن عبد الأعلى، حدثنا محمد بن فُضَيل، عن حُصَين بن عبد الرحمن، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس، به.



١- رِوَايَة: ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ:

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَخَرَجَ فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي آلِ عِمْرَانَ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠ - ١٩١]، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ قَامَ، فَخَرَجَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَسَوَّكَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى.

۞ **الحكم:** صحيح (م).

التخريج:

[م ٢٥٦ "واللفظ له" / حم ٢٤٨٨، ٣٢٧٦].

السند:

قال مسلم (٢٥٦): حدثنا عَبْد بن حُمَيد، حدثنا أبو نُعَيم، حدثنا إسماعيل بن مسلم، حدثنا أبو المتوكِّل، أن ابن عباس حدثه... فذكره.

تنبيهان:

الأول:

قال ابن مَنْدَه: «رواه جماعة عن ابن عباس، ولا نَعرِف قصةَ السواك في هذا الحديث إلا في حديث إسماعيلَ بنِ مسلم» (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٦).

كذا قال! وقد تقدمتْ قصةُ السواك من حديث محمد بن عليٍّ بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس؛ ولهذا تعقَّبه ابن دقيق بهذا الطريق.

الثاني:

هذا الحديث له رواياتٌ وسياقات أُخَرُ، لم نتعرَّض لذِكرها هنا، وستأتي بتخريجها - إن شاء الله تعالى - في «موسوعة الصلاة» وغيرها.



[١١٨٩ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ: تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَيْقِظُ، إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ**».

۞ **الحكم: ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه:** النَّوَوي، والمُنْذري، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والعَيْني، والسُّيوطي، والشَّوْكاني، والصَّنْعاني، والمباركفوري، والألباني.

التخريج:

﴿د ٥٦ "واللفظ له" / حم ٢٤٩٠٠، ٢٥٢٧٣ / عه ٢١٠١ / عب ٤٧١٤ / ش ١٨٠٢ / طس ٣٥٥٧، ٦٨٤٣ / حق ١٤٠١ / سعد (١/ ٤١٥) / عف ٢٦٦ / مستغفط (ق ١٦٩، ١٧٠) / هق ١٧٠ / تذ (٤/ ١١٨)﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا محمد بن كَثير، حدثنا هَمَّام، عن عليِّ بن زيد، عن أم محمد، عن عائشةَ، به.

ورواه أحمد (٢٤٩٠٠)، وابن أبي شَيْبة في (المصنف ١٨٠٢): عن عَفَّانَ، عن هَمَّام، به.

ومدارُه - عندهم - على هَمَّام بن يحيى، به.

قال الطبراني - عَقِبَه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عليِّ بن زيد إلا هَمَّامٌ، ولا يُروَى عن عائشةَ إلا بهذا الإسناد».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عليُّ بن زيد بن جُدْعانَ؛ «ضعيف» (التقريب ٤٧٣٤).

وبه ضعَّفه المنذري، فقال: «في إسناده عليُّ بن زيد بن جُدْعان، ولا يُحتج به» (مختصر سنن أبي داود ١/ ٤٤).

وكذا ضعَّفه به الحافظ ابن حجر في (التلخيص الحبير ١/ ١٠٥)، **والشَّوْكاني** في (نيل الأوطار ١/ ١٣٧)، **والمباركفوري** في (مرعاة المفاتيح ٢/ ٨٤)، **والألباني** في (صحيح أبي داود ٥١).

الثانية: جهالة أُمِّ محمد، وهي: أُمَيَّة بنت عبد الله، ويقال: أُمَيْنة، ويقال: آمِنَة، امرأة والد عليِّ بن زيد بن جُدْعان، وليست بأُمِّه.

ترجم لها ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ٢١٤)، والخطيب في (تلخيص المتشابه ٢/ ٨٥٠)، والمِزِّي في (تهذيب الكمال ٣٥/ ١٣٣)، والذهبي في (الكاشف ٦٩٥٥) والحافظ ابنُ حجر في (تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٠٢) وفي (التقريب ٨٥٣٩)، ولم يذكروا عنها راويًا غيرَ ابنِ جُدْعانَ، ولم يذكروا فيها جرحًا ولا تعديلًا.

فهي مجهولة العين والحال.

وبهذه العلةِ ضعَّفه العِراقي، فقال: «وفيه أيضًا أمُّ محمد الروايةُ عن عائشةَ... وهي مجهولةٌ عينًا وحالًا؛ تفرَّد عنها ابنُ زوجها: عليٌّ» (فيض القدير للمناوي ٥/ ١٨٥).

والحديث ضعَّفه: النَّوَوي في (الإيجاز ص ٢٤٩)، **والعَيْني** في (شرحه لأبي داود ١/ ١٧٤)، **والسُّيوطي** في (الدر المنثور ١/ ٥٩٢)، **والمُناوي** في (الفيض ٥/ ١٨٥)، و(التيسير ٢/ ٢٦٥).

ومع ذلك رمز السُّيوطي لصحته في (الجامع الصغير ٦٨٩١). ولعله أراد

بشواهده، كعادته، لكن لفظة: «**أَوْ نَهَار**»، لم نجد لها شاهدًا.

ولذا قال الألباني: «حديث حسَنٌ؛ دون قولِه: «**ولا نهار**»؛ فإنه ضعيف»، ثم ضعَّف سندَه بالعلتين المذكورتين، ثم قال: «لكن الحديث حسَنٌ بما قبله، وله شواهدُ» (صحيح أبي داود ٥١).

وحسَّن إسنادَه عليٌّ القاري في (مرقاة المفاتيح ١/ ٣٩٩)!، فلم يُصِبْ.



[١١٩٠ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «**مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ بَعْدَ الْوِتْرِ شيئًا إِلَّا أَنْ يَسْتَاكَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ**».

۞ **الحكم: إسناده تالف.**

التخريج:

﴿حق ١٨٠٨ "واللفظ له" / قضا (٢/ ٢٠٢) / فقط (أطراف ٦٠٤٩)﴾.

السند:

أخرجه إسحاق بن راهويه في (مسنده) قال: أخبرنا أحمد بن أيوب الضَّبِّي، عن أبي حمزة السُّكَّري، عن جابر، [عن][1] يزيدَ بن مُرَّةَ الجُعفي، عن شُرَيح العراقي، عن عائشةَ، به.

وأخرجه وَكيع القاضي في (أخبار القضاة ٢/ ٢٠٢): عن عباس بن

---

(١) وقع في مطبوع (مسند إسحاق): (بن)، وقال محققه: «بين الحاجزين جاء في المخطوط: (عن)، وهو تحريف، والصواب ما أثبتُّه من مصادر التخريج والترجمة». اهـ.

كذا قال! وهو خطأٌ محض، والصواب ما في المخطوط؛ فكذا رواه وَكيعٌ القاضي من طريق أبي حمزةَ وغيرِه، عن جابر الجُعْفي، عن يزيدَ بن مُرَّةَ الجُعْفي، وكذا في (الأفراد) للدارقطني، وكذا ترجم ليزيدَ هذا البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ٣٥٩)، والخطيبُ في (المتفق والمفترق ١٥٥٣)، فأين ما زعمه المحقِّق من مصادر التخريج والترجمة ؟!

إنما ظنَّه جابرَ بن يزيد الجُعْفي، ولو تأمل ترجمتَه؛ لوجده (جابر بن يزيد بن الحارث) وليس (ابن مُرَّة)، ولعلمَ حينئذ صحةَ ما في المخطوط، والله الموفق.

محمد الدُّوري، قال: حدثنا ابن الأصبهاني، قال: حدثنا أبو نملةَ، عن أبي حمزةَ، به.

وأخرجه أيضًا: من طريق معاوية بن هشام، عن شَيْبان، عن جابر، عن يزيدَ بن مُرَّةَ، به.

وقال الدارَقُطْني: «تفرَّد به جابرٌ، عن يزيدَ بن مُرَّةَ، عن شُرَيح، وتفرَّد به أبو حمزةَ السُّكَّري عن جابر» (أطراف الغرائب ٦٠٤٩).

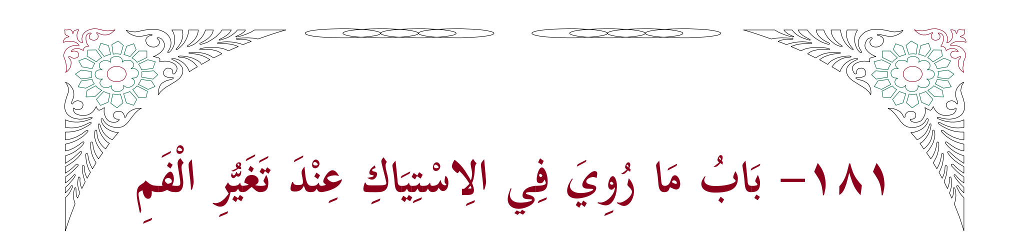
قلنا: أما تفرُّد جابر فصحيحٌ، وأما قولُه: «وتفرَّد به أبو حمزةَ السُّكَّري»، فليس بصحيح؛ فقد تابعه شَيْبانُ بن عبد الرحمن كما في (أخبار القضاة).

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه جابر بن يزيدَ الجُعْفي؛ وهو متروك كذاب، كما تقدَّم بيانُه مفصَّلًا في باب: «ترك رد السلام عند قضاء الحاجة»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

ويزيد بن مُرَّةَ الجُعْفي؛ لم يَروِ عنه غيرُ جابرٍ الجُعْفي، وقال البخاري: «لا يصحُّ حديثُه» (التاريخ الكبير ٨/٣٥٩)، وقال الحُسيني: «فيه نظرٌ» (الإكمال ٩٩٢)، وأقرَّه الحافظ في (التعجيل ١١٨٨).





١٨١- بَابُ مَا رُوِيَ فِي الِاسْتِيَاكِ عِنْدَ تَغَيُّرِ الْفَمِ

[١١٩١ط] حَدِيثُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ:

عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَسْتَاكُونَ، فَقَالَ: «**تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا وَلَا تَسْتَاكُونَ؟ اسْتَاكُوا، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ، كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْوُضُوءَ**»، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «مَا زَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ السِّوَاكَ حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ قُرْآنٌ».

۞ **الحكم: ضعيف مضطرب. وأعلَّه:** ابنُ السَّكَن، والدارَقُطْني، والبَيْهَقي، وابنُ عبد البر، وابن القطَّان، والنَّوَوي، والعِراقي، والهَيْثَمي، وابنُ حَجَر، والمُناوي، والألباني.

اللغة:

قال أبو عُبَيد: «قولُه: **(قُلْحًا)** الواحد منهم: أَقْلَح، والمرأة: قَلْحاءُ. وجمعها: قُلْحٌ. والاسم منه: القَلَح.

وهي: صُفرةٌ تكون في الأسنان ووسَخٌ يركبُها من طول ترْكِ السواك.

ومعنى الحديث: أنه حثَّهم على السواك، فقال: تدخلون عليَّ غيرَ مستاكين، حتى صار ذلك كالقَلَح في أسنانكم؟!» (غريب الحديث ٢/ ٦٨ - ٦٩).

التخريج:

﴿ك ٥٢٤ / عل ٦٧١٠ "واللفظ له" / بز ١٣٠٢ / طب (جامع المسانيد ٤/ ٦٣٢) / تخ (٢/ ١٥٧) / تخث (السفر الثاني ٤١٠٠) / ضيا (٨/ ٣٩٣ - ٣٩٥/ ٤٨٦، ٤٨٧) / صبغ ٣٨٢ / نعيم (طب ٢١٠) / فقط (أطراف ٤١٢٧) / هق ١٥٤﴾.

السند:

أخرجه أبو يَعلَى في (مسنده ٦٧١٠) - ومن طريقه الضِّياءُ في (المختارة ٤٨٨) - قال: حدثنا سُرَيج بن يونسَ، قال: حدثنا أبو حفْصٍ الأَبَّارُ، عن منصور بن المُعْتَمِر، عن أبي عليٍّ، عن جعفر بن تَمَّام، عن أبيه، عن العباس، به.

ومدارُه - عندهم - على منصور بن المُعْتَمِر، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل[(١)]... به، دون قولِ عائشة.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالة أبي عليٍّ الصَّيْقَل، وقد سمَّاه بعضُهم: عيسى، وجزَم به الخطيبُ كما في (موضح الأوهام ٣٣٦)، وسمَّاه أبو حنيفةَ الحسنَ الزَّرَّاد، فغَلِطَ فيه، كما قال الدارَقُطْني في (العلل ٣٣٦٥).

قال ابن السَّكَن: «مجهول» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ١٢١).

---

(١) إلا أن «أبا عليٍّ الصَّيْقَل» سقط من كل طبعات (المستدرك)، والصواب إثباتُه، كما في (إتحاف المهرة ٦٨٤٨).

وقال ابن القَطَّان: «لا تُعرَف له حالٌ ولا اسمٌ» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ١٢١)، وأقرَّه ابن دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٣٨٥)، وابن التُّرْكُماني في (الجوهر النقي ١/ ٣٦).

وقال الذهبي: «لا يُعرَف حالُه» (الميزان ٢/ ٢٢١).

وقال ابن حَجَر: «أحد الضعفاء» (الإيثار ٢٦، ٣١٧).

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، فقال: «رواه أبو يَعْلَى والبزَّار والطبراني في (الكبير)، وفيه أبو عليٍّ الصَّيْقل، وهو مجهول» (المجمع ١١٢٢).

وقال ابن المُلَقِّن: «فيه وقفةٌ؛ ففيه - مع الاختلاف - أبو عليٍّ الصَّيْقَل، ولا يُعرَف له حالٌ ولا اسمٌ، كما ذَكر ابنُ السَّكَن، وتبِعه ابن القطان» (البدر المنير ٢/ ٤١).

وبه أيضًا ضعَّفه الحافظُ العِراقي في (طرح التثريب ٢/ ٦٣)، **والمُناوي** في (التيسير ٢/ ٣١٤).

ومع ذلك قال الدارَقُطْني: «لا بأسَ به»! (سؤالات البَرْقاني ٥٨٠)، مع أن هذا الحديث هو رأسُ مالِه كلِّه، وقد اضطرب فيه كما قال الدارَقُطْني نفْسُه، وسيأتي بيانُه مفصَّلًا في العلة الثانية، فكيف يكون مَن هذا حالُه: «لا بأس به»؟! بل به كلُّ البأس، لاسيما والمتنُ منكَرٌ أيضًا؛ ففيه الأمرُ بالسواك، ولم يصحَّ فيه عن النبي ﷺ حديثٌ، كما قال الحافظ العِراقي في (طرح التثريب ٢/ ٦٣).

ومع هذا يقول العَيْني: «وحديث تَمَّام بن العباس: عند البزَّار بسند جيِّد عن تَمَّام بن العباس بن عبد المُطَّلِب قال: قال رسول الله عليه السلام: «**مَالِي أَرَاكُمْ تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا؟! اسْتَاكُوا**»، وأعلَّه ابن القطان بأبي عليٍّ الصَّيْقَل في

إسناده، وليس بجيد؛ لعِرفانِ حاله» (نخب الأفكار ١/ ٤٠١).

كذا قال! وفيه نظرٌ من وجهين: الأول: قوله (حديث تَمَّام) خطأٌ؛ فالحديث عند البَزَّار من حديث العباس. الثاني: قوله (بسند جيِّد) اعتمادًا على أن أبا عليٍّ الصَّيْقَل قد عُرفتْ حالُه، فلم يبيِّن كيف؟ فإن كان اعتمادُه على قول الدارَقُطْني فقد بيَّنَّا ما فيه، والله الموفِّق.

العلة الثانية: الاضطراب؛

فقد رواه أبو حفْص عُمر بن عبد الرحمن الأَبَّارُ، واختُلِف عليه:

فرواه محمد بن بُكَيْر الحَضْرمي، كما عند ابن أبي خَيْثَمة في (التاريخ - السِّفْر الثاني ٤١٠٠)، والطبراني في (الكبير) - كما في (جامع المسانيد ٥٨٩٢) -، وأبو نُعَيم في (الطب ٢١٠).

وسُرَيج بنُ يونسَ، كما عند أبي يَعْلَى في (مسنده ٦٧١٠)، والبَغَويِّ في (الصحابة ٣٨٢)، وغيرِهما.

وسُلَيمان بن كَرَان[(١)]، كما عند البزَّار في (المسند ١٣٠٢).

---

(١) كذا وقع في مطبوع (مسند البزَّار)، وفي (الكشف ٤٩٨)، وفي (الجرح والتعديل ٤/ ١٣٨)، وكذا ضبطه عبد الحق الإشْبيلي في (الأحكام الوسطى ١/ ١٥٢)، وقال الذهبي: «وكذا هو (بالنون) عندي في الضعفاء للعقيلي، وهي نسخة عتيقة» (الميزان ٢/ ٢٢١).

قلنا: لكن الذي في كل طبعات (الضعفاء) للعقيلي بما فيها طبعة التأصيل وهي مطبوعة على نسخة عتيقة جدًّا من رواية ابن الدَّخِيل (كرّاز)؛ براء مشددة وزاي، وقد ذكر محقق ط الرشد (٢/ ٥٣١) خلافَ النسخ في ذلك، وقال ابن حجر: «وكذا رأيته أنا في نسخة أخرى من ضعفاء العُقَيلي بضبط القلم (بزاي) لا (نون)، ورأيتُه في =

وإسحاقُ بن إدريسَ، كما عند الحاكم في (المستدرك ٥٢٤)[(١)].

أربعتُهم: عن أبي حفْص الأَبَّار، عن منصور بن المُعْتَمِر، عن أبي عليٍّ، عن جعفر بن تَمَّام، عن أبيه، عن العباس، به.

ورواه البخاري في (التاريخ الكبير ٢/ ١٥٧) - ومن طريق البَيْهَقي في (الكبرى ١٥٥) -: عن محمد بن مَحْبوب، عن عُمر بن عبد الرحمن، عن منصور، عن أبي عليٍّ، عن جعفر بن تَمَّام، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

كذا وقع في المطبوع (عن ابن عباس) بدل (العباس)، ولكن يبدو أن هذا خطأٌ قديم من بعض النُّسَّاخ، فقد ذكر الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد في كتابه (تخريج الأحاديث المرفوعة المسنَدة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري ص ٨٦٢) أنه وقع في نسخة كوبرلي: «ابن عباس»، وأما في نسخة تشستربتي (ل٨٦ /ب)، ونسخة أحمد الثالث (ل٨٥ /ب) فوقع: «العباس»، وصوَّبه، وهو كما قال؛ فهو المحفوظ عن الأَبَّار.

ومما يؤكِّد ذلك، قولُ البخاري - في ترجمة جعفر بن تَمَّام -: «جعفر بن تَمَّام بن عباس بن عبد المُطَّلِب الهاشمي، عن أبيه، عن عباس. روَى منصور، عن أبي عليٍّ» (التاريخ الكبير ٢/ ١٧٨). يشير إلى هذه الرواية.

ورواه أبو عُبَيد القاسم بن سَلَّام في (غريب الحديث ٢/ ٦٨): عن

= كامل ابن عَدِي بالوجهين» (لسان الميزان ٤/ ١٧٠).

قلنا: وكذا ضبطه الدارَقُطْني في (المؤتلف والمختلف ٤/ ١٩٨١)، وابن ماكولا في (الإكمال ٧/ ١٣٤) «براء مشددة وزاي»، وصوَّبه ابن القطان في (بيان الوهم والأوهام ٢/ ٢١٩)، وتبِعه ابن دقيق في (الإمام ١/ ٣٨٦). فالله أعلم.

(١) إلا أن «أبا عليٍّ الصَّيْقل» سقط من كل طبعات (المستدرك)، كما بيَّنَّاه آنفًا.

الأَبَّار، عن منصور، لا أعلمه إلا عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس، رفَعه.

كذا جعله من مرسَل جعفر بن تَمَّام، وأسقط أباه والعباسَ معًا، وهذا إن لم يكن خطأً من النُّسَّاخ، فهو من أبي عُبَيد، يدلُّ عليه شكُّه في ذِكر (أبي عليٍّ)، مما يشير إلى أنه لم يضبطه جيدًا، والله أعلم.

ورواه شَيْبان بن عبد الرحمن النَّحْوي، عن منصور. واختُلِف عليه أيضًا:

فأخرجه الطبراني في (الكبير) - كما في (جامع المسانيد ٤/ ٦٣٢)، ومن طريقه الضِّياءُ في (المختارة ٨/ ٣٩٤/ ٤٨٧) -: عن أحمد بن علي البَرْبَهاري، عن محمد بن سابق، عن شَيْبان، عن منصور... به.

ورواه البَغَوي في (معجم الصحابة ٣٨٣) عن ابن زَنْجُويه، عن محمد بن سابق، به.

وخالف محمد بنَ سابق جماعةٌ؛

فرواه الطبراني في (الكبير ١٣٠٢) عن مُطَيَّن، عن أبي كُرَيب، عن معاوية بن هشام.

وابنُ مَنْدَه في (الصحابة ص ٣٣٠) من طريق محمد بن شعيب بن شابُور.

وعلَّقه البَغَوي في (معجم الصحابة عقب رقم ٣٨٣) عن الأَشْيب.

ثلاثتُهم: عن شَيْبان، عن منصور، عن أبي عليٍّ، عن جعفر بن تَمَّام، عن أبيه، به. أي: من مسنَد تَمَّام بن العباس.

وقال البَغَوي - عَقِبَه -: «والصواب ما حدَّث به الأَشْيبُ - زعموا -» (معجم الصحابة ١/ ٤١٨).

وقال الخطيب: «ورواه شَيْبانُ النَّحْوي، عن منصور، عن أبي عليٍّ الصَّيْقل، عن جعفر بن تَمَّام، عن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن النبي ﷺ» (موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/ ٢٥٧).

وهذا الوجه لم نقف عليه.

قلنا: ورواه جَرير بن عبد الحميد، والفُضَيل بن عِياض، عن منصور، كرواية الجماعة عن شَيْبانَ:

رواه الطبراني في (الكبير ١٣٠٣)، وأبو نُعَيم في (الصحابة ١٣١٧) من طريق: عثمان بن أبي شَيْبة.

والبَغَوي في (معجم الصحابة ٣٨١): عن إسحاق الطالْقاني.

والحكيم في (نوادر الأصول ٢٠٢): عن الجارُود.

كلُّهم عن جَرير.

ورواه ابن قانِع في (الصحابة ١/ ١١٣) قال: حدثنا محمد بن السَّري بن مِهران، نا محمد بن حسان السَّمْتي، نا الفُضَيل بن عياض.

كلاهما (جَرير، والفُضَيل): عن منصور، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر بن تَمَّام، عن أبيه، به.

ورواه سُفْيانُ الثَّوْري، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل. واختُلِف عليه أيضًا:

- فقد رواه أحمد في (المسند ١٨٣٥) قال: حدثنا إسماعيل بن عُمر أبو المُنْذر، قال: حدثنا سُفيان، عن أبي عليٍّ الزَّرَّاد، قال: حدثني جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن أبيه، به.

ورواه النَّسائي في (الإغراب ١٧١) عن عَمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، عن

أبي قُتَيْبَةَ سَلْمِ بن قُتَيبة، عن الثَّوْري، به.

- ورواه أحمد (١٥٦٥٦) - ومن طريقه ابن الأَثير في (أُسْد الغابة ١/ ٤٢٤) - قال: حدثنا معاوية بن هشام، قال: حدثنا سُفيان، عن أبي عليٍّ الصَّيْقل، عن قُثَمَ بن تَمَّام، أو: تَمَّام بن قُثَم، عن أبيه، به.

- ورواه الطبراني في (المعجم الكبير ٢/ ٦٤/ ١٣٠١) قال: حدثنا حفْص بن عُمر الرَّقِّي، ثنا قَبِيصة بن عُقبة، ثنا سُفيان، عن أبي عليٍّ الصَّيْقل، عن جعفر بيَّاع الأَنْماط، عن جعفر بن تَميم بن العباس أو: ابن تَمَّام بن العباس، عن أبيه، به.

- ورواه السَّري بن يحيى في (حديث سُفْيان الثَّوْري ١٧٦) قال: حدثنا قَبِيصة، عن سُفيانَ، عن أبي عليٍّ بيَّاعِ الأَنْماط، عن جعفر بن قُثَمَ بن عباس أو: ابن تَمَّام بن عباس، عن أبيه، به.

- ورواه البَيْهَقي في (السنن الكبير ١٥٤): حدثنا أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثني عليُّ بن محمد بن سَخْتُويَه، ثنا يزيدُ بن الهَيْثم، ثنا إبراهيم بن أبي اللَّيْث، ثنا الأَشْجَعي، عن سُفيانَ، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن ابن تمام، عن ابن عباس، به.

والأَشْجَعي: وهو عُبيد الله بن عُبَيد الرحمن، مِن أثبتِ الناس كتابًا في الثَّوْري (التقريب ٤٣١٨)، إلا أن الراوي عنه إبراهيمَ بن أبي اللَّيْث: «متروك الحديث»، انظر ترجمته في (لسان الميزان ٢٤٩)، وإنْ ذهب الشيخُ المُعَلِّمي في (التنكيل ١/ ٢٨٤) إلى تمشيةِ روايتِه عن الأَشْجَعي خاصَّةً؛ لأنه كان يرويها من أصوله.

- وقال الدارَقُطْني: «وكذلك قيل: عن عبد العزيز بن أَبانَ، عن الثَّوْري،

عن منصور، وأسنده عن العباس» (العلل ٣٣٦٥)، أي: نحو روايةِ الأَبَّارِ عن منصور.

لكن عبد العزيز بن أَبانَ هذا متروكٌ، بل كذَّبه ابن مَعين وغيرُه.

ومعاوية بن هشام وقَبِيصةُ متكلَّمٌ فيهما، فإنْ رُمْنا الترجيحَ، يمكننا ترجيحُ روايةِ إسماعيلَ بن عُمر وأبي قُتَيبة عن الثَّوْري به.

ومع أن الطرق السابقة كلَّها يرويها الثَّوْريُّ عن أبي عليٍّ بلا واسطة، إلا أن الحافظ ابن حجر، قال: «ورواية الثوري عنه - يعني: عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل - في مسنَد الإمام أحمدَ، وكأنَّ منصورًا سقط من السند؛ فإن الحديث مشهورٌ عن منصور...» (اللسان ٩/ ١٢٦).

وقد يبدو من أول وَهْلة أن قول الحافظِ غريبٌ، لكن إذا علمْتَ أن البخاري علَّقه في (تاريخه ٢/ ١٥٧) عن الثَّوْري عن منصور عن أبي عليٍّ - فلا تستغرب، لاسيما والثوريُّ معروفٌ بالتدليس، والله أعلم.

ورواه قيس بن الربيع، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل. واختُلِف عليه أيضًا:

- فأخرجه الخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/ ٢٥٦): من طريق عليِّ بن شُعيب، عن أبي النَّضْر هاشم بن القاسم، عن قيس بن الربيع، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن أبيه، به.

- وأخرجه الخطيب في (الموضح ٢/ ٢٥٦) أيضًا، و(الجامع لأخلاق الراوي ٨٥٨): من طريق يحيى الحِمَّاني، عن قيس بن الربيع، عن عيسى الزَّرَّاد - وهو أبو عليٍّ الصَّيْقَل -، عن تمام بن مَعْبَد، عن ابن عباس، به.

لكن يحيى الحِمَّاني، متهَم.

- **وقال الدارَقُطْني:** «وقال عبد العزيز بن أَبانَ: عن قيس، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، نحوَ قولِه، عن الثَّوْري» (العلل ٣٣٦٥)، أي: جعلَه من مسنَد العباس، نحوَ روايةِ الأَبَّارِ عن منصور.

ولأجل هذا الاختلافِ أعلَّ العلماءُ الحديثَ بالاضطراب؛ وإن كان أقربها للصواب: رواية مَن رواه عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر بن تمام بن عباس، عن أبيه، به. **كما قال الخطيب البغدادي؛** حيث قال عَقِبَ ذِكرِه بعضَ أوجه الخلافِ السابقة: «وليس شيءٌ من هذه الأقاويل ثابتًا، وأقربُها من الصحة حديثُ سُفْيانَ الثَّوْري، وحديثُ أبي النَّضْر عن قيس بن الربيع؛ فإنه قد كان للعباس ابنٌ يقال له: تمام، إلا أنه لم يسمع من النبي ﷺ شيئًا، كان له يومَ قُبِضَ رسولُ الله ﷺ ستةُ أشهر» (موضح أوهام الجمع والتفريق ٣٣٦).

وسُئِل الدارَقُطْني عن حديث السِّواك، الذي رواه أبو عليٍّ الصَّيْقَل؟ فقال: «أبو عليٍّ لا بأسَ به»، ثم قال: «في الحديث اضطرابٌ فيه منه» (سؤالات البَرْقاني ص ١٤٩).

وقال أبو عليّ ابن السَّكَن: «إنه حديث مضطرِبٌ، فيه نظرٌ»، نقلَه ابنُ القَطَّان في (بيان الوهم والإيهام ٥ / ١٢١)، وأقرَّه.

وقال البَيْهَقي: «مختلَفٌ في إسناده» (السنن الكبرى عقب رقم ١٥٥).

وقال العِراقي: «مضطرب» (المغني عن حمل الأسفار ١/ ٨٠).

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «والذي يُعتل به في هذا الحديث وجهان: أحدهما: الاضطراب... الوجه الثاني: أن أبا عليِّ الصَّيْقَل مجهولٌ» (الإمام ١/ ٣٨٤ - ٣٨٥).

وقال الحافظ ابن حَجَر - بعد ذِكرِه بعضَ أوجه الخلافِ فيه -: «... وهذا اضطرابٌ شديد، ولعلَّ أرجحَها ما رواه الأكثرُ عن الثَّوْري؛ فإنه أحفظُهم، وروايةُ معاويةَ بن هشام عنه بخلاف القوم شاذَّةٌ، وهو موصوفٌ بسُوء الحفظ» (تعجيل المنفعة ١٠٩).

وقال في ترجمة أبي عليٍّ الصَّيْقَل: «في حديثه اضطرابٌ» (الإيثار ٣١٧) يعني: هذا الحديثَ، وانظر (التلخيص الحبير ١/ ١١٥).

وقال الألباني: «الحديث مضطربٌ اتفاقًا» (الضعيفة ١٧٤٨).

وقال في موضع آخَرَ: «في إسناده جهالةٌ واضطراب» (الضعيفة ٣/ ٦٦٥).

والحديث ضعَّفه النَّوَوي في (الخلاصة ١٠٣)، وفي (المجموع ١/ ٢٦٨).

ومع ما تقدَّم من اضطراب أسانيدِه، وجهالةِ أبي عليٍّ (ومدارُ الروايات كلِّها عليه)، **حسَّنه ابنُ الصَّلاح** كما في (البدر المنير ٢/ ٤١) و(تحفة المحتاج ١/ ١٨٠)، **ورمز السُّيوطي له بالصحة** في (الجامع الصغير ٧٥١٠)!!.

وقال الشيخ أحمد شاكر: «ومجموع هذه الروايات - عندي - تدلُّ على صحة هذا الحديثِ، وأنه عن تَمَّام بن العباس عن أبيه» (حاشية مسند أحمد ٢/ ٤٢٠)!!.

وتعقَّبه الألباني قائلًا: «ولست أمِيلُ إلى الأخذ بما ذهب إليه الشيخ أحمدُ من صحة الحديث؛ لأن الحديث مضطربٌ اتفاقًا، ولم يَذكر الشيخُ دليلًا يمكن به ترجيحُ وجهٍ من وجوه الاضطراب ثم تصحيحُه بخصوصه» (الضعيفة ٤/ ٢٣٣).

قلنا: بل الوجه الذي ذكره الشيخُ أحمد شاكر، هو أبعدُها عن الترجيح؛ حيث تفرَّد به الأَبَّارُ دون أصحابِ منصور، ولهذا **أشار الحافظ ابنُ حَجَر إلى**

إعلاله؛ فقال: «تفرَّد بذِكر العباسِ فيه: عُمر بن عبد الرحمن الأَبَّارُ» (اللسان ٩/ ١٢٦).

وقال أيضًا: «رواه جماعة عن جعفر بن تَمَّام بن العباس، عن أبيه، ولم يذكروا العباسَ» (إتحاف المَهَرة ٦/ ٤٧٧).



[١١٩٢ط] حَدِيثُ تَمَّامِ بْنِ الْعَبَّاسِ:

عَنْ تَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ - أَوْ: أُتِيَ - فَقَالَ: «**مَا لِي أَرَاكُمْ تَأْتُونِي قُلْحًا؟! اسْتَاكُوا، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْهِمِ الْوُضُوءَ (الصَّلَاةُ)**».

وَفِي رِوَايَةٍ، قال: «**مَا لَكُمْ تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا؟! تَسَوَّكُوا (اسْتَاكُوا)، فَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَتَسَوَّكوا (بِالسِّوَاكِ)، عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ (طُهُورٍ)**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيف، وضعَّفه:** ابن السَّكَن، والعِراقي، وابنُ القَطَّان، وابنُ حَجَر، والألباني.

التخريج:

تخريج السياق الأول: [حم ١٨٣٥ "واللفظ له" / طب (٢/ ٦٤/ ١٣٠١) "والرواية له" / صحا ١٣١٦ / ضح (٢/ ٢٥٦) / أسد (١/ ٤٢٤)].

تخريج السياق الثاني: [طب (٢/ ٦٤/ ١٣٠٢) "والروايات له"، (٢/ ٦٤/ ١٣٠٣) "واللفظ له" / غر ١٧١ / ثوري ١٧٦ / صبغ ٣٨١، ٣٨٢ / صمند (ص ٣٣٠) / صحا ١٣١٧ / قا (١/ ١١٣) / حكيم ٢٠٢ / طو ٥٩ / إمام (١/ ٣٨٣، ٣٨٤)].

السند:

قال أحمد: حدثنا إسماعيل بن عُمر أبو المُنْذِر، قال: حدثنا سفيان، عن أبي عليٍّ الزَّرَّاد، قال: حدثني جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن أبيه، به. بلفظ السياق الأول.

وروواه جَرير بن عبد الحميد، كما عند الطبراني في (المعجم الكبير ١٣٠٣)،

والفُضَيل بن عِياض، كما عند ابن قانِع في (معجم الصحابة ١/ ١١٣)،

كلاهما: عن منصور، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، به، بلفظ السياق الثاني.

ومدارُه - عندهم - على أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جهالة أبي عليٍّ الصَّيْقَل؛ كما تقدَّم قريبًا.

الثانية: الإرسال؛ فإن تَمَّام بن العباس مختلَفٌ في صحبته، وليس له سماعٌ من النبي ﷺ؛

قال ابن السَّكَن: «ليس يُحفظ له عن رسول الله ﷺ سماعٌ من وجه ثابت»، نقله ابن القَطَّان في (بيان الوهم والإيهام ٥/ ١٢١ -١٢٢) وأقرَّه، وتبِعهما ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٤٣).

وذكره ابن حِبَّان في ثقات التابعين (الثقات ٤/ ٨٥).

وقال ابن مَنْدَهْ: «في صُحبته مقالٌ» (معرفة الصحابة له ١/ ٣٣٠).

وقال أبو نُعَيم: «مختلَفٌ في صحبته» (معرفة الصحابة ١/ ٤٥٩).

وقال الخطيب: «لم يَسمع من النبي ﷺ شيئًا، كان له يومَ قُبِضَ رسولُ الله ﷺ ستةُ أشهر» (الموضح ٢/ ٢٥٧).

وقال ابن الأَثير: «اختلَف العلماءُ في صُحبته» (أسد الغابة ١/ ٤٢٤)، وتبِعه الحُسيني في (الإكمال ١/ ٥٣).

وقال العَلَائي: «له رؤيةٌ مجرَّدة؛ فيكونُ حديثُه مرسَلًا» (جامع التحصيل ١/ ١٥١)، وانظر: (تحفة التحصيل ١/ ٤١).

وقال ابن القَطَّان: «أما حديثُ تَمَّام بن العباس، عن النبي ﷺ، وهو الذي استصوب البَغَوي، وذُكر ذلك عن غيره = فإني أخاف - مع كونه من رواية أبي عليٍّ الصَّيْقَل المذكور - أن يكون مرسَلًا؛ فإن تمَّامًا لا تُعرَف صُحبتُه من غيره» (بيان الوهم والإهام ٥/ ١٢٣)، وأقرَّه ابن دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٣٨٦).

وذكره الحافظ ابن حجر في القسم الثاني في ذِكر مَن له رُؤْيةٌ، وقال: «قال ابن حِبَّان في ثقات التابعين: حديثُه عن النبي ﷺ مرسَلٌ، وإنما رواه عن أبيه» (الأصابة ٢/ ٢١ -٢٢).

وبهاتين العلتين أعلَّه الألباني، فقال: «هذا إسناد ضعيفٌ مرسَل؛ تمَّام بن العباس ذكره ابن حِبَّان في التابعين من الثقات، وأبو عليٍّ الزَّرَّاد ترجمَه الحافظُ في التعجيل، وقال: قال أبو علي بن السَّكَن: مجهول» (الضعيفة ٤/ ٢٣٣).

وقال أيضًا: «رواه أحمد من وجه آخَرَ، عن جعفر، عن أبيه، مرسَلًا» (الإرواء ١/ ١١١).



[١١٩٣ط] حَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ تَمَّامٍ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ تَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا لِي أَرَاكُمْ تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا...**» بِنَحْوِ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ.

❁ **الحكم: ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿تخ (٢/ ١٥٧) "معلَّقًا" / هروي (٢/ ٦٨)﴾.

السند:

قال البخاري في (التاريخ الكبير): وقال جَرير: عن منصور، عن أبي عليٍّ، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن النبي ﷺ، نحوَه.

وقال أبو عُبَيد القاسم بن سَلَّام في (غريب الحديث ٢/ ٦٨): حدثَنيه الأَبَّارُ عُمر بن عبد الرحمن أبو حفْص، عن منصور بن المُعْتَمِر، لا أعلمُه إلا عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس بن عبد المُطَّلِب، رفعه.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو عليٍّ الصَّيْقَل، مجهول كما سبق بيانُه.

الثانية: الإرسال؛ فإن جعفر بن تَمَّام بن عباس ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة من التابعين (الطبقات ٧/ ٣١٠)، وذكره ابن حِبَّان في أتباع التابعين (الثقات ٦/ ١٣٢).

ثم إن المحفوظ عن جَرير - في هذا الحديث -: عن منصور، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر بن تَمَّام، عن أبيه، مرسَلًا.

كذا رواه البَغَوي في (معجم الصحابة ٣٨١): عن إسحاقَ الطالْقاني. والحكيم في (نوادر الأصول ٢٠٢): عن الجارُود بن معاذ. والطبراني في (الكبير ١٣٠٣)، وأبو نُعَيم في (الصحابة ١٣١٧): من طريق عثمان بن أبي شَيْبة. ثلاثتُهم: عن جَرير بن عبد الحميد، به.

وأما المحفوظ عن أبي حفْص الأَبَّار: فعن منصور بن المُعْتَمِر، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس بن عبد المُطَّلِب، عن أبيه، عن العباس، به.

كما تقدم بيانُه في حديث العباس.

ومن المحتمل جدًّا، أن يكون في الكتابين سقطٌ، ويكون هذا الوجهُ خطأً مَنشأُه النُّسَّاخ، والله أعلم.



[١١٩٤ط] حَدِيثُ تَمَّامِ بْنِ قُثَمَ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ قُثَمَ بْنِ تَمَّامٍ، أَوْ: تَمَّامِ بْنِ قُثَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا بَالُكُمْ تَأْتُونِي قُلْحًا لَا تَسَوَّكُونَ؟! لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْوُضُوءَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضعَّفه:** الهَيْثَمي، والسُّيوطي، والألباني.

التخريج:

﴿حم ١٥٦٥٦ "واللفظ له" / صحا ١٣١٦ / أسد (١/ ٤٢٤)﴾.

السند:

أخرجه أحمد - ومن طريقه ابن الأَثير في (أُسْد الغابة) - قال: حدثنا معاوية بن هشام، قال: حدثنا سُفيان، عن أبي عليٍّ الصَّيْقل، عن قُثَمَ بن تَمَّام أو: تَمَّامِ بن قُثَمَ، عن أبيه، به.

وأخرجه أبو نُعَيم في (الصحابة): من طريق أبي كُرَيب، عن معاويةَ بن هشام، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: أبو عليٍّ الصَّيْقَل؛ مجهول كما تقدَّم.

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي؛ فقال: «رواه أحمد، وفيه أبو عليٍّ الصَّيْقَل، قيل فيه: إنه مجهول» (المجمع ١١٢٠)، **وأقرَّه الألباني** في (الضعيفة ٤/ ٢٣٣).

الثانية: قُثَمُ بن تَمَّام أو تَمَّام بن قُثَمَ؛ ذكر ابن الأَثير الخلافَ في اسمه واسمِ أبيه، ثم قال: «والصحيح في هذا: قُثَمُ بن تَمَّام بن العباس، عن أبيه»

(أُسْد الغابة ١/ ٤٢٤).

قلنا: وقُثَم بن تمام بن العباس هذا «مجهول»، قاله الحُسَيني في (الإكمال ٧٢١)، وأقرَّه ابن حَجَر في (تعجيل المنفعة ٢/ ١٣٣).

الثالثة: الإرسال؛ فتَمَّامُ بن العباسِ لم يسمع من النبي ﷺ، كما تقدَّم بيانُه قريبًا.

الرابعة: المخالفة؛ فقد رواه إسماعيلُ بن عُمرَ أبو المُنْذِر كما عند أحمدَ (١٨٣٥)، وأبو قُتَيبةَ سَلْمُ بن قُتَيبة كما عند النَّسائي في (الإغراب ١٧١)، فرَوَياه عن سفيانَ، عن أبي عليٍّ الزَّرَّاد، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن أبيه، به.

ولذا قال الحافظ: «ورواية معاوية بن هشام عنه بخلاف القومِ شاذَّةٌ، وهو موصوفٌ بسُوء الحفظ» (تعجيل المنفعة ١٠٩).

والحديث ضعَّفه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٣).



[١١٩٥ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا لِي أَرَاكُمْ تَأْتُونِي قُلْحًا؟! لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ كَمَا فُرِضَ عَلَيْهِمُ الْوُضُوءُ**».

۞ **الحكم:** **ضعيف جدًّا بهذا السياق، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

[هق ١٥٤].

السند:

قال البَيْهَقي في (السنن الكبير ١٥٤): حدثنا أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثني عليُّ بن محمد بن سَخْتُويَه، ثنا يزيد بن الهَيْثم، ثنا إبراهيم بن أبي اللَّيْث، ثنا الأَشْجَعي، عن سفيان، عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل، عن ابن تَمَّام، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: أبو عليٍّ الصَّيْقَل؛ «مجهول» كما تقدَّم.

الثانية: إبراهيم بن أبي اللَّيْث؛ «متروك الحديث»، انظر (اللسان ٢٤٩).

الثالثة: المخالفة؛ فقد رواه إسماعيلُ بن عُمرَ أبو المُنْذِر كما عند أحمدَ (١٨٣٥)، وأبو قُتَيبةَ سَلْمُ بن قُتَيبةَ كما عند النَّسائي في (الإغراب ١٧١)، فرَوَياه عن سُفيانَ، عن أبي عليٍّ الزَّرَّاد، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن أبيه، به[(١)].

(١) أمَّا ما وقع في (التاريخ الكبير ٢/ ١٥٧) - ومن طريقه البَيْهَقيُّ في (الكبرى ١٥٥)- =

١- رِوَايَة: «اسْتَاكُوا...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**اسْتَاكُوا، لَا تَأْتُونِي قُلْحًا، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

الحكم: ضعيف، وضعَّفه الألباني.

التخريج:

[ضح (٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦) / خطج ٨٥٨].

السند:

أخرجه الخطيب في (موضح الأوهام ٢/ ٢٥٦)، و(الجامع لأخلاق الراوي ٨٥٨) - قال: أخبرنا عليُّ بن أحمدَ الرَّزَّاز، أخبرنا أحمد بن سَلْمَان بن الحسن أبو بكر النَّجَّاد، حدثنا محمد بن غالب بن حرْب وإبراهيم بن إسحاقَ الحرْبي، قالا: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، حدثنا قيس بن الربيع، عن عيسى الزَّرَّاد، عن تَمَّام بن مَعْبَد، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عللٌ:

الأولى: عيسى الزَّرَّاد هو أبو عليٍّ الزَّرَّاد الصَّيْقَل؛ مجهول كما تقدَّم.

الثانية: يحيى الحِمَّاني؛ «متهَم بسرقة الحديث» (التقريب ٧٥٩١).

والمحفوظ عن قيس بن الربيع - على ضعْفِه - عن عيسى الزَّرَّاد، عن

= عن محمد بن مَحْبوب، عن أبي حفص الأَبَّار، عن منصور، عن أبي عليٍّ، عن جعفر بن تمام، عن أبيه، عن ابن عباس به = فقد بيَّنا أن ذِكر (ابن عباس) خطأٌ من النُّسَّاخ، وأن الصواب: (العباس)، وقد تقدَّم بيانُ ذلك في حديث العباس.

جعفر بن تَمَّام، عن أبيه، به.

ثم إن تَمَّام بن مَعْبَدٍ هذا لا يُعرَف.

وضعَّفه الألباني في (الضعيفة ١٧٤٨) بالحِمَّاني وقيْسٍ، وجهالةِ عيسى الزَّرَّادِ وتَمَّامِ بن مَعْبَد.



[١١٩٦ط] حَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ دَخَلُوا عَلَيْهِ [قُلْحًا]، فَقَالَ: «**مَا لِي أَرَاكُمْ قُلْحًا؟! اسْتَاكُوا، فَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا بهذا السياق، وخطَّأه** الدارَقُطْني. والفقرة الثانية صحيحةٌ كما تقدَّم.

التخريج:

﴿آثار ١٣٨ "واللفظ له" / شيباني ٤١ / حنف (حارثي ١٦٨٤ - ١٦٩٠) / حنف (خسرو ٦٦٣، ٦٦٦، ١٢٦١) "والزيادة له" / حنف (نعيم ص ٢٠٥ - ٢٠٦) / حنف (طلحة - خوارزم ١/ ٢٤٢) / حنيفة (كلاعي - خوارزم ١/ ٢٤٢) / حنف (مظفر - خوارزم ١/ ٢٤٢) / حنيفة (أشناني - خوارزم ١/ ٢٤٣) / فقط (أطراف ١٥٦٣)﴾.

السند:

رواه أبو يوسفَ في (الآثار ١٣٨): عن أبي حَنيفةَ، عن عليٍّ أبي الحسن الزَّرَّاد، عن تَمَّام، عن جعفر بن أبي طالب، به.

ومدارُه - عند الجميع - على أبي حَنيفةَ، إلا أنه اختُلِف عليه في اسم شيخِه وشيخِ شيخِه على وجوهٍ شَتَّى؛

فرواه محمد بن الحسن في (الآثار له ٤١): عن أبي حَنيفةَ، قال حدثنا أبو عليٍّ، عن تَمَّام، عن جعفر بن أبي طالب، به.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن أبي الحسن الزَّرَّاد، عن جابر، عن جعفر،

به.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن عليِّ بن الحسن الزَّرَّاد، عن تَمَّام، عن جعفر، به.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن عبد الملك بن مَيْسَرةَ، عن هَمَّام، عن جعفر، به.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن أبي عليٍّ جعفر بن محمد بن عبد الله بن عليٍّ صَيْقَل، عن تَمَّام بن مسكين، عن جعفر، به.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن أبي يَعْلَى، عن تَمَّام، عن جعفر، به.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن تَمَّام، عن جعفر، به.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن عليٍّ الزَّرَّاد، عن تَمَّام، به مرسَلًا، بدون ذِكر جعفر.

وقيل: عن أبي حَنيفةَ، عن أبي يَعْلَى، عن تَمَّام أو: عن أبي تَمَّام، عن جعفر بن أبي طالب أو: العباس بن عبد المطلب، به.

فهذه عشرةٌ كاملة، وإن كان الوجهانِ اللَّذان فيهما ذِكرُ (جابر) و(همام) بدلَ (تَمَّام)، يبدو أنهما محرَّفان من (تَمَّام)، فما أقربَهما! .

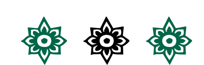
التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أبو حَنيفةَ النُّعْمانُ بن ثابت؛ وهو وإن كان إمامًا في الفقه إلا أنه ضعيف في الحديث، شِبْهُ المتروك. حتى قال ابن عَدِي: «عامَّةُ ما يرويه غلَطٌ، وتصاحيفُ، وزياداتٌ في أسانيدها ومتونها، وتصاحيفُ في الرجال» (الكامل ٧/ ١٣٣)، وانظر (التاريخ الكبير ٨/ ٨١)،

(الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٩)، (المجروحين لابن حِبَّان ٢/ ٤٠٥).

وقد أخطأ في سند هذا الحديث، مِن أولِه إلى آخِره - فضلًا عن الاختلاف عليه فيه -؛ فإن المحفوظ في هذا الحديث من حديث الثَّوْري ومنصورٍ وقيسِ بن الربيع: عن أبي عليٍّ الصَّيْقَل - وهو عيسى الزَّرَّاد -، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وقيل: عن العباس، عن النبي ﷺ. كما تقدَّم بيانُه.

ولذا قال الدارَقُطْني: «رواه أبو حَنيفةَ، فغَلِطَ في اسمه، وفي إسناده» (العلل ٣٣٦٥).



[١١٩٧ط] حَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَوِ: الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَوِ: الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**مَا لِي أَرَاكُمْ تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا؟! اسْتَاكُوا، فَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَسْتَاكُوا عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، أَوْ: عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ**».

۞ **الحكم:** ضعيف جدًّا. والفقرة الثانية صحيحةٌ كما تقدَّم.

التخريج:

〖حنف (حارثي ١٦٩١)〗.

السند:

قال الحارِثي في (مسند أبي حَنيفة): حدثنا إسماعيل بن بِشْر، حدثنا مقاتِل بن إبراهيم، حدثنا نوح بن أبي مريمَ، عن أبي حَنيفةَ، عن أبي يَعْلَى، عن تَمَّام أو: عن أبي تَمَّام، عن جعفر بن أبي طالب أو: العباس بن عبد المُطَّلِب، به.

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ؛ نوح بن أبي مريمَ قال عنه الحافظُ: «كذَّبوه في الحديث، وقال ابن المبارَك: كان يضع» (التقريب ٧٢١٠).

وقد خالفه جماعة؛ فرَوَوْه عن أبي حَنيفةَ من حديث جعفر بن أبي طالب من غير شكٍّ، كما تقدَّم.



[١١٩٨ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا لَكُمْ تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا؟! لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنَ الْعَرِيفِ، وَالْعَرِيفُ فِي النَّارِ، يُؤْتَى بِالْجِلْوَازِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ لَهُ: ضَعْ سَوْطَكَ وَادْخُلِ النَّارَ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا بهذا السياق،** وقال الألباني: منكَر. **وقولُه: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» صحيحٌ بما سبق من شواهدَ.**

اللغة:

(العَريفُ): قال الخليل بن أحمد: «العَرِيف: القيِّم بأمر قومٍ عَرَفَ عليهم، سُمِّي به؛ لأنه عُرِفَ بذلك الاسم» (العين ٢/ ١٢١).

وقال ابن فارس: «ويقال: بل العِرافة كالوِلاية، وكأنه سُمِّي بذلك؛ ليَعرِفَ أحوالَهم» (مقاييس اللغة ٤/ ٢٨٢).

(والْجِلْوَاز): الشرطي (العين ٦ / ٦٩).

التخريج:

﴿محد (١/ ٣٤٣) "مقتصرًا على ذكر العريف" / أصبهان (٢/ ١١٣ - ١١٤) "واللفظ له"، (٢/ ٢٩٠) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٦٢)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم الأصبهاني في (كتابيه)، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد، حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدثني العلاء بن أبي العلاء القيِّم، حدثني جدِّي مِرْدَاس، عن أنس، به.

ومدارُه على العلاء بن أبي العلاء، عن مِرْدَاس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه مجهولان:

الأول: العلاء بن أبي العلاء، ترجم له أبو نُعَيم في (أخبار أصبهان ١٢٥١)، وذكر له هذا الحديثَ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والثاني: مِرْدَاسٌ الأصبهاني؛ ترجم له أبو نُعَيم في (أخبار أصبهان ١٧٦٠)، وأبو الشيخ في (طبقات المحدِّثين ١/ ٣٤٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وبهما ضعَّفه الألباني، فقال: «هذا إسناد مجهول، أورده أبو نُعَيم في ترجمة العلاء هذا، وفي ترجمة شيخه مِرْدَاس، ولم يذكر فيهما جرحًا ولا تعديلًا. وليس لهما ذِكرٌ في شيء من كتب الرجال؛ فهما مجهولان» (الضعيفة ٦٠٦٨).

قلنا: ولكن قوله ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**» صحيحٌ؛ بما سبق في الباب.

وأما قوله: «**وَالْعَرِيفُ فِي النَّارِ، يُؤْتَى بِالْجِلْوَازِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ لَهُ: ضَعْ سَوْطَكَ وَادْخُلِ النَّارَ**» فله طريقٌ آخر عن أنس، أخرجه أبو يَعلَى (٤١٣٦) وغيرُه، لكن ليس فيه موضعُ الشاهد، وسيأتي في محله من الموسوعة إن شاء الله تعالى.



[١١٩٩ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ نَبِيَّ اللهِ ﷺ رَجُلَانِ، حَاجَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، فَتَكَلَّمَ أَحَدُهُمَا (فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا)، فَوَجَدَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ مِنْ فِيهِ إِخْلَافًا، فَقَالَ لَهُ: «**أَلَا تَسْتَاكُ؟**»، فَقَالَ: إِنِّي لَأَفْعَلُ، وَلَكِنِّي لَمْ أَطْعَمْ طَعَامًا مُنْذُ ثَلَاثٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَجُلًا فَآوَاهُ (فَأَقْرَاهُ)، وَقَضَى لَهُ حَاجَتَهُ.

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** ابن المُلَقِّن.

اللغة:

الخِلْفة - بالكسر -: تغيُّر ريح الفم. وأصْلُها في النبات أن يَنبُت الشيءُ بعد الشيء؛ لأنها رائحة حديثةٌ بعد الرائحَة الأُوْلى. وخَلَفَ فمُه يَخلُف خِلْفةً وخُلُوفًا. قال أبو عُبَيد: الخُلُوف: تغيُّر طعم الفم لتأخُّر الطعام. (لسان العرب ٩/ ٩٣).

التخريج:

﴿حم ٢٤٠٩ "واللفظ له" / مش (خيرة ٤٦٤) / بز (كشف ٣٦٧٤) / طب (١٢/ ١٠٧/ ١٢٦١١) "والروايتان له ولغيره" / نعيم (طب ٣١٧) / هق ١٧١ / ضيا (٩/ ٥٤٨ - ٥٤٩/ ٥٤١، ٥٤٢)﴾.

السند:

قال أحمد: حدثنا حسَن، حدثنا زُهَير، عن قابُوسَ، أن أباه حدَّثه، عن ابن عباس، به.

ومدارُه - عندَهم - على زُهَير، عن قابُوسَ بن أبي ظَبْيانَ، عن أبيه، به.

وقال البزَّار - عَقِبه -: «لا نعلمُه يُروَى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه قابوسُ بن أبي ظَبْيانَ؛ وقد ضعَّفه جمهورُ النُّقَّاد: أحمد، وابنُ مَعين - في رواية -، وأبو حاتم، والنَّسائي، وابنُ سعد، والدارَقُطْني، وابنُ حِبَّان، (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٦). ولذا قال الحافظ: «فيه لِينٌ» (التقريب ٥٤٤٥).

وبه ضعَّفه ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٤٠).

ومع ذلك قال الهَيْثَمي: «رواه أحمد، والبزَّارُ، وإسنادُ أحمدَ جيِّدٌ»!! (المجمع ١٨٢٦٩).

وصحَّح إسنادَه أحمدُ شاكر في (تحقيق المسند ٢٤٠٩)!!.



[١٢٠٠ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنِيِّ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قُصُّوا أَظَافِيرَكُمْ، وَادْفِنُوا قُلَامَاتِكُمْ، وَنَقُّوا بَرَاجِمَكُمْ، وَنَظِّفُوا لِثَاتِكُمْ مِنَ الطَّعَامِ، وَتَسَنَّنُوا، وَلَا تَدْخُلُوا عَلَيَّ قُخْرًا بُخْرًا**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه:** العِراقي، وابنُ حَجَر، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿حكيم ١٩٦﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «ما ورد في تقليم الأظفار».



١٨٢- بَابُ الِاسْتِيَاكِ عِنْدَ دُخُولِ الْبَيْتِ

[١٢٠١ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسِّوَاكِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ الْحَارِثِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ؛ قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: «**بِالسِّوَاكِ**».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

﴿م (٢٥٣/ ٤٣) "والرواية له"، (٢٥٣/ ٤٤) "واللفظ له" / د (٢/ ٤٦ / حاشية)[1] / ن ٨ / كن ٧ / جه ٢٩٢ / حم ٢٤١٤٤، ٢٥٥٥٣، ٢٥٥٩٢ / خز ١٤٤ / حب ١٠٦٩ / عه ٥٤٨، ٥٤٩ / ش ١٧٩٦ / حق ١٥٧٧، ١٥٧٨ / منذ ٣٣٩، ٣٤٠ / قناع ٧ / طوسي ٢١ / مسن ٥٨٩، ٥٩٠ / هق ١٤٢ / بغ ٢٠١ / نبغ ٥٠٩ / حداد ٢٣١ / خط (٨/ ٢٤٦ - ٢٤٧) / ثوري ١٧٣ / تد (٢/ ٢٣٥) / مستغفط (ق ١٧١)﴾.

السند:

قال مسلم (٢٥٣/ ٤٤): وحدثني أبو بكر بن نافع العَبْدي، حدثنا

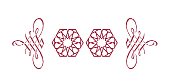
(١) كذا أثبته محقِّقو طبعة التأصيل في الحاشية؛ لأنه من رواية ابن داسَة، وقد اعتمدوا في الأصل روايةَ اللُّؤْلُؤي، وهو مثبَتٌ في غيرها من الطبعات في متن الكتاب.

عبد الرحمن، عن سُفْيانَ، عن المِقْدَام بن شُرَيح، عن أبيه، عن عائشةَ، به.

ورواه أحمد (٢٥٥٥٣) عن عبد الرحمن بن مَهْدي، عن سُفيانَ الثَّوْري، به.

وقال مسلم أيضًا (٢٥٣/ ٤٣): حدثنا أبو كُرَيب محمد بن العَلاء، حدثنا ابن بِشْر، عن مِسْعَر، عن المِقْدَام بن شُرَيح، عن أبيه، قال: سألتُ عائشةَ... فذكره.

وقال ابن مَنْدَهْ بعد إخراجه: «هذا إسناد مجمَعٌ على صحته من حديث جماعةٍ، عن مِسْعَرٍ والثَّوْريِّ وغيره» (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٣٨).



١- رِوَايَة: «يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِذَا دَخَلَ تَسَوَّكَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ الْمِقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ؟ قَالَتْ: «**كَانَ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، [فَيُصَلِّي بِهِمْ]، فَإِذَا دَخَلَ [الْبَيْتَ] تَسَوَّكَ**».

الحكم: صحيح، وجوَّده الألباني.

التخريج:

[حم ٢٦١٦٨ "واللفظ له" / حق ١٥٧٩ "والزيادتان له" / غيل ٨٥٩ / كر (٢٣/ ٦٦)، (٧٣/ ١٥٤)].

السند:

أخرجه أحمد (٢٦١٦٨) قال: حدثنا مُصعب بن المِقْدام، قال: حدثنا

إسرائيلُ، عن المِقْدام، عن أبيه، أنه سأل عائشةَ... فذكره.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ، عدا مصعب بن المِقْدام، فـ«صدوقٌ له أوهامٌ»، كما في (التقريب ٦٦٩٦)، إلا أنه متابَعٌ؛

فقد أخرجه إسحاق بن راهويه في (مسنده ١٥٧٩): عن عُبيد الله بن موسى، عن إسرائيلَ، به.

وعُبيد الله بن موسى، ثقةٌ من رجال الشيخين، بل هو من الأثبات المقدَّمين في إسرائيلَ خاصَّةً؛ قال أبو حاتم الرازي: «عُبيدُ الله أثبتُهم في إسرائيلَ، كان إسرائيلُ يأتيه فيقرأُ عليه القرآنَ، وهو ثقة» (الجرح والتعديل ٥/ ٣٣٥).

وأخرجه أبو بكر الشافعي في (الغَيْلانيات) - ومن طريقه ابنُ عساكرَ في (تاريخه) -: عن محمد بن غالب (تَمْتَام)، عن عبد الصمد بن النُّعْمان، عن إسرائيلَ، به.

وتَمْتَام حافظٌ مشهور، وعبد الصمد مختلَفٌ فيه؛ فلا بأس به في المتابعات.

ولذا قال الألباني: «هذا إسناد جيِّد؛ محمد بن غالب هو: تَمْتَام، وهو حافظ متْقِنٌ، فيه

كلامٌ يسير... وشيخُه عبد الصمد هو: ابن النُّعْمان، مختلَفٌ فيه، ترجمَتُه في (الميزان)

و(اللسان)، وقال الذهبي في (الضعفاء): «صدوق مشهور». ومَن فوقه ثقاتٌ مِن رجال مسلم» (الضعيفة ١٣/ ٥١٠).

٢- رِوَايَةٌ مُطَوَّلَةٌ فِي «صِفَةِ قِيَامِ اللَّيْلِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ شُرَيْحًا سَأَلَهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: «**كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْغَدَاةِ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَأَمَّ النَّاسَ لِصَلَاةِ الْغَدَاةِ**». فقال لها شُرَيح: فَأَيُّ شَيْءٍ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ إِذَا رَجَعَ إِلَيْكِ مِنَ الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَتْ: «**كَانَ يَبْدَأُ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم:** إسناده حسَن.

التخريج:

﴿حق ١٨٠٩ "واللفظ له" / كر (٢٣/ ٦٦)، (٧٣/ ١٥٤)﴾.

السند:

أخرجه إسحاق بن راهويه في (مسنده ١٨٠٩) قال: يحيى بن يحيى، نا يزيد بن المِقْدام بن شُرَيح، عن أبيه المِقْدام، عن أبيه شُرَيح بن هانِئ، عن عائشةَ، به.

وأخرجه ابن عساكر في (تاريخه ٢٣/ ٦٦)، و(٧٣/ ١٥٤) من طريق أبي العباس السَّرَّاج، عن قُتَيْبة بن سعيد، عن يزيدَ، عن المِقْدام، عن أبيه، به مقتصِرًا على الفقرة الأخيرة.

التحقيق

هذا إسناد حسَن؛ رجاله ثقاتٌ إلا يزيدَ بن المِقْدام، فـ«صدوق»، قال يحيى بن مَعِين، وأبو داود، والنَّسائي: «ليس به بأسٌ»، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات)، وقال أبو حاتم الرازي: «يُكتَب حديثُه». وشَذَّ عبد الحق الإشْبيلي فضعَّفه! فتعقَّبه ابن القَطَّان، وقال: «لا أعلمُ أحدًا قال فيه ذلك».

قال الحافظ: «وهو كما قال» (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٦٢). وقال في (التقريب ٧٧٨١): «صدوق، أخطأَ عبدُ الحق في تضعيفه». وقال الذهبي: «ضعَّفه عبدُ الحق بلا حُجة» (ميزان الاعتدال ٧/ ٢٦٣).



٣- رِوَايَة: «كَانَ يَبْدَأُ بِالسِّوَاكِ، وَيَخْتِمُ بِرَكْعَتَي الْفَجْرِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ الْمِقْدَام، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: يَا أُمَّهْ، بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَيْكِ بَيْتَكِ، وَبِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَخْتِمُ؟ قَالَتْ: «**كَانَ يَبْدَأُ بِالسِّوَاكِ، وَيَخْتِمُ بِرَكْعَتَي الْفَجْرِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كَانَ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ: السِّوَاكَ، وَآخِرُهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ: الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف بهذا السياق.**

التخريج:

﴿حم ٢٤٧٩٥ "والرواية له"، ٢٥٤٨٧ "واللفظ له"، ٢٥٩٩٧﴾.

السند:

أخرجه أحمد (٢٤٧٩٥): حدثنا أَسْود بن عامر، قال: حدثنا شَريك، عن المِقْدام بن شُرَيح، عن أبيه، عن عائشةَ، به بلفظ الرواية الأولى.

وأخرجه أحمد (٢٥٤٨٧، ٢٥٩٩٧)، عن يزيدَ بن هارونَ، عن شَريك، به بلفظ الرواية الثانية.

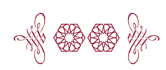
التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ شَريك هو: ابنُ عبد الله النَّخَعي، قال الحافظ: «صدوق يخطىء كثيرًا» (التقريب ٢٧٨٧).

وظاهر هذه الروايةِ مخالِفٌ لروايتَيْ إسرائيلَ ويزيدَ السابقتَيْنِ؛ ففي روايتيْهِما أنه كان يصلِّي ركعتَي الفجر ثم يخرج لصلاة الفجر، فإذا دخل تسوَّك.

أما في رواية شَريك هذه؛ فظاهرُها أنه كان يستاك، ثم يصلي ركعتي الفجر.

وإن كانت كلُّ فقرة على حِدة ثابتةً كما في الروايات السابقة، والله أعلم.



٤- رِوَايَة: «وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ شُرَيْحٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ: قُلْتُ لَهَا: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَيْكِ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِكِ؟ قَالَتْ: «**كَانَ يَبْدَأُ إِذَا دَخَلَ بِالسِّوَاكِ، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ**».

۞ **الحكم**: **شاذٌّ بهذا اللفظ، واستنكره** الألباني.

التخريج:

〚حب ٢٥١٤〛.

السند:

قال ابن حِبَّان: أخبرنا محمد بن الحسين بن مُكْرَم[1] بالبصرة، حدثنا

(١) تصحَّف في المطبوع، إلى «الحسن»، والتصويب من (إتحاف المهرة ٢١٧٢٨)، =

أبو بكر بن أبي شَيْبة، حدثنا شَريك، عن المِقْدام بن شُرَيح، عن أبيه، عن عائشةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، خلا شَريك، وقد تقدَّم الكلامُ عليه.

ومحمد بن الحسين بن مُكْرَم شيخُ ابن حِبَّان: وثَّقه الدارَقُطْني، كما في (سؤالات السَّهْمي له ٢٧)، ووصفه ابنُ حِبَّان في (صحيحه ٣٩٨٠) بالحافظ، وأثنَى عليه إبراهيم بن فَهْد (تاريخ بغداد ٣/ ٢١)، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ البارِعُ الحُجَّة» (السير ١٤/ ٢٨٦)، وانظر (تذكرة الحفاظ ٢/ ٢١٦)، و(إرشاد القاصي والداني ٨٦٥).

إلا أنه قد خُولِف في متْنِه؛ فقد أخرجه أحمد (٢٤٧٩٥) عن أَسْودَ بن عامر، وبرقْم (٢٥٤٨٧، ٢٥٩٩٧) عن يزيدَ بن هارونَ؛ كلاهما عن شَريك... به بلفظ: «**وَيَخْتِمُ بِرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ**».

وكذا رواه إسرائيلُ بن يونسَ، ويزيدُ بن المِقْدام، عن المِقْدام، به، بتقييد الركعتين بركعتَيِ الفجر.

وعلى هذا؛ فلفظةُ: «**وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ**» على إطلاقها هكذا لا تثبُتُ؛ إذ إنها تفيد سُنِّيَّةَ صلاةِ ركعتين عند الخروج من البيت، كما بوَّب عليه ابنُ حِبَّانَ بقوله: «ذِكر ما يُستحَب للمرء إذا أراد الخروجَ من بيته أن يودِّعه بركعتين».

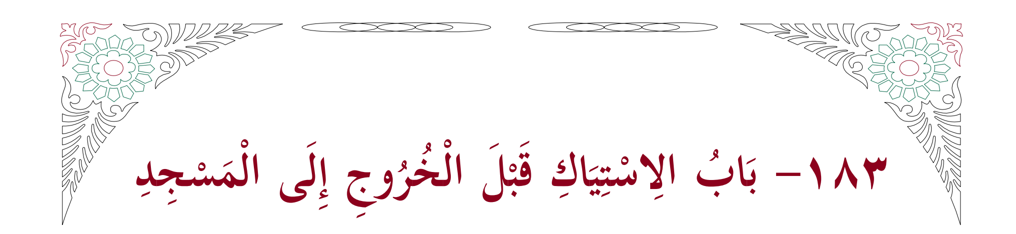
= وكتب التراجم، وهو حافظ مشهور، كما ستراه في التحقيق. وقد أكثرَ مِن الرواية عنه ابنُ حِبَّان في (صحيحه)، وكذا أكثرَ مِن ذكره في كتابه (الثقات).

ولذا قال الألباني: «منكَر». ثم تكلَّم على إسناده، ومخالفةِ شيخِ ابن حِبَّانَ لغيره، ثم قال: «ففي رواية ابنِ حِبَّان اختصارٌ حملَه على أنْ ترجم له بقوله: «ذِكر ما يُستحَب للمرء إذا أراد الخروجَ من بيته أن يودِّعه بركعتين»!، وهذا خطأٌ نشأَ من وهَمٍ، لعله من شيخ ابنِ حِبَّان الذي لم أعرفه، أخطأ فيه على ابن أبي شَيْبة» (الضعيفة ٦٢٣٥).

وقال أيضًا: «وجملة القول: أن حديث الترجمةِ وقع لابن حِبَّانَ مختصَرًا؛ فأوهم معنًى آخَرَ» (الضعيفة ١٣/ ٥١٠).

قلنا: وشيخ ابن حِبَّانَ لم يَعرفْه الشيخ الألبانيُّ؛ لأنه تصحَّف في مطبوع ابن حِبَّان إلى «محمد بن الحَسن بن مُكْرم»، والصواب أنه: «محمد بن الحُسين بن مُكْرم». وقد تقدم التنبيهُ عليه.





١٨٣- بَابُ الِاسْتِيَاكِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ

[١٢٠٢ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: «**مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ**(١) **لِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ حَتَّى يَسْتَاكَ**».

۞ **الحكم: إسناده ليِّنٌ، واستغربه** ابن رجب، **وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

[طب (٥/ ٢٥٤/ ٥٢٦١) "واللفظ له" / أمالي الحاكم (رجب ٨/ ١٢٥)].

السند:

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن العباس الأصبهاني، حدثنا سَهْل بن عثمان، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائِدة، حدثني أبو أيوبَ، عن صالح، عن زيد بن خالد الجُهَني، به.

---

(١) كذا في نسختنا الخطية من (المعجم الكبير ٢/ ق ٥٤)، وتحرَّفت في المطبوع إلى: «شيء» (كذا!)، وقد نقله على الصواب من (معجم الطبراني): المُنْذِري في (الترغيب والترهيب ١/ ١٠١)، والزَّيْلَعي في (نَصْب الراية ١/٨)، والهَيْثَمي في (المجمع ٢٥٦٩)، وغيرُهم.

التحقيق

هذا إسناد ليِّنٌ؛ أبو أيوبَ الإفريقي هو: عبد الله بن عليٍّ الأَزْرقُ؛ مختلَفٌ فيه، قال عباس الدُّوري: «سمِعتُ يحيى بنَ مَعين، يقول: قد روَى ابنُ أبي زائِدةَ عن أبي أيوبَ الإفريقي، قلت ليحيى: ما اسمُه؟ قال: لا أدري، قلت ليحيى: فهو ثقة؟ قال: «نعم، ليس به بأسٌ» (تاريخ ابن مَعين - رواية الدُّوري ٥٣٣١). وذكره ابن حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٢١)، وقال في (صحيحه ٥/ ٦٠٧): «من ثقات أهل الكوفة». وقال أبو الشيخ: «عزيز الحديث، يُجمع حديثُه» (طبقات المحدِّثين ٣/ ٤٨٠).

وقال أبو زُرْعة: «ليس بالمتين، في حديثه إنكارٌ، هو ليِّنٌ» (الجرح والتعديل ٥/ ١١٥). وأغرب أبو حاتم فقال: «مجهول»! (علل الحديث ٣/ ٥٢٨).

ولخَّص ابنُ حَجَر حالَه فقال: «صدوق يخطِئ» (التقريب ٣٤٨٧).

فمِثْلُه لا يُقبل ما يتفرَّد به.

وصالح بن أبي صالح، هو صالح بن نَبْهانَ مولى التَّوْأَمة؛ مختلَفٌ فيه، ولخَّص الحافظُ حالَه فقال: «صدوق اختلَط، قال ابن عَدي: لا بأس برواية القدماء عنه، كابن أبي ذِئْب، وابنِ جُرَيج» (التقريب ٢٨٩٢).

وقد ذكروا عبدَ الله بن عليٍّ الإفريقيَّ فيمَن سمِع منه قديمًا، انظر (الكواكب ١/ ٢٦٢).

هذا، وقد قال الحافظ ابن رجب: «خرَّج الحاكم في (أماليه) من رواية أبي أيوبَ الإفريقي، عن صالح بن أبي صالح، أظنُّه عن أبيه، عن زيد بن خالد الجُهَني...»، فذكره.

ثم قال: «وهذا غريبٌ» (فتح الباري له ٨/ ١٢٥).

وأبوه هذا هو نَبْهانُ الجُمَحي مولاهم؛ قال فيه الحافظ: «مقبول» (التقريب ٧٠٩١)، أي: حيث يتابَع، وإلا فليِّنٌ، ولم يتابَع هنا.

والحديث ضعَّفه الألباني في (ضعيف الترغيب ١٤٣).

ومع هذا قال المُنْذِري: «رواه الطبراني بإسنادٍ لا بأسَ به» (الترغيب والترهيب ٣٢٦).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الكبير)، ورجالُه موثَّقون» (المجمع ٢٥٦٩).

وحسَّن إسنادَه السُّيوطيُّ في (الدر المنثور ١/ ٥٩٠).



[١٢٠٣ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: «كَانَ يَسْتَنُّ - يَعْنِي: جَابِرًا - إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، وَإِذَا خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ». قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ كَلَّفْتَنَا مِنْ هَذَا الْأَمْرِ مَا لَا نَقْوَى عَلَيْهِ! قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَنُّ هَكَذَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: ... فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ شَقَقْتَ عَلَى نَفْسِكَ بِهَذَا السِّوَاكِ! فَقَالَ: إِنَّ أُسَامَةَ أَخْبَرَنِي: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ هَذَا السِّوَاكَ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** ابن المُلَقِّن، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والبُوصِيري، والسُّيوطي.

التخريج:

﴿ش ١٧٩٩ "واللفظ له" / مش ١٦٥ / بغس ٥٠، ٥١ "والرواية له" / مع (خيرة ٤٦٦/ ٢)، (١٢٢٦/ ٣) / حق (خيرة ١٢٢٦/ ١) / نعيم (سواك - بدر ٢/ ٣٩) / ضحة (ق ١٨)﴾.

السند:

أخرجه أحمد بن مَنِيع في (مسنده) - كما في (المطالب ٦٣) و(الإتحاف ٤٦٦)، وعنه البَغَوي في (مسند أسامة بن زيد ٥١) - قال: حدثنا الهَيْثم بن خارجة، قال: حدثنا حفْص بن مَيْسَرَةَ، قال: حدثنا حَرَام بن عثمانَ، عن عبد الرحمن بن جابر، به.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف) و(المسند) - ومن طريقه البَغَوي في (مسند أسامة بن زيد ٥٠) -: عن أبي خالد الأحمر، عن حَرام بن عثمانَ، عن أبي عَتِيق - وهو: عبد الرحمن بن جابر -، عن جابر، به.

ومدارُه - عند الجميع - على حَرَام بن عثمانَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه حَرامُ بن عثمانَ الأنصاري المَدَني؛ قال الذهبي: «متروك باتفاق» (ديوان الضعفاء ٨٥٩).

وبه ضعَّفه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ٣٩)، **والعِراقي** في (طرح التثريب ٢/ ٦٦)، **والبُوصِيري** في (الإتحاف ١/ ٢٨٧)، **وابنُ حَجَر** في (التلخيص ١/ ١١٥).

وضعَّفه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٢).



[١٢٠٤ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّحَرِ، وَإِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ**»، وَكَانَ جَابِرٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

❁ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن عَدِي، وابن القَيْسَراني.

التخريج:

[عد (٤/ ٢٠٤)].

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا عُمر بن سِنان، حدثنا محمد بن القاسم سُحَيْم، حدثنا ابن عَيَّاش، عن حَرَام بن عثمان، عن أبي عَتِيق، عن جابر بن عبد الله، عن زيد بن ثابت، به.

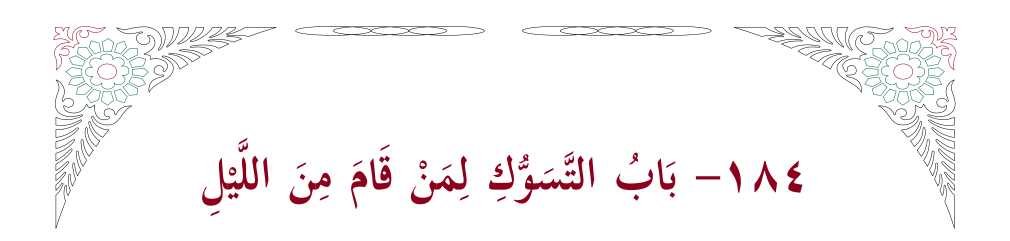
التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه حَرَامُ بن عثمان؛ وهو «متروك باتفاق»، كما تقدَّم.

وذكره **ابن عَدِي** في ترجمته، مع جملة من حديثه، ثم قال: «وعامَّةُ حديثِه مناكيرُ».

وتبِعه ابن القَيْسَراني، فقال: «رواه حَرَام بن عثمان، عن أبي عَتيق، عن جابر. وحَرامٌ متروكُ الحديث» (ذخيرة الحفاظ ٢/ ٨٣٧).

وفيه إسماعيل بن عَيَّاش؛ وهو صدوق في روايته عن أهل بلده من الشاميين، مخلِّطٌ في غيرهم، وروايتُه هنا عن حَرام بن عثمانَ وهو مَدَنيٌّ.



١٨٤- بَابُ التَّسَوُّكِ لِمَنْ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ

[١٢٠٥ط] حَدِيثُ حُذَيْفَةَ:

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ** ﷺ **إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

اللغة:

قال النَّوَوي: «قوله: **(يَشُوصُ فَاهُ)**، معناه: يَغسِلُه بالسِّواك، أي: يَدْلُكه ويُنظِّفه، فسُمِّي السواكُ غُسلًا؛ لأنه ينظِّف الفمَ. قال الخطَّابي: «يقال: شاصَه يَشُوصُه، وماصَه يَموصُه: إذا غسَلَه». قال القاضي عِياضٌ في (مشارق الأنوار): قال الحَرْبي وأكثرُ أهل اللغة: معناه: يستاك عَرْضًا، وقال أبو عُبَيد: شُصْت الشيءَ: نقَّيْته، وقال ابن الأعرابي: الشَّوْص: الدَّلْك، والمَوْص: الغَسْل» (الإيجاز في شرح سنن أبي داود ص ٢٤٧) بتصرف يسير.

فائدة:

قال ابن دقيقِ العيدِ: «فيه استحبابُ السواك عند القيام من النوم؛ لأن النوم مقتَضٍ لتغيُّر الفمِ؛ لِمَا يتصاعد إليه من أَبْخِرة المَعِدَة، والسِّواك آلةُ تنظيفِه؛ فيُستحَب عند مقتضاه. وظاهر قولِه: «**مِنَ اللَّيْلِ**» عامٌّ في كل حالة، ويحتمل

أن يُخَص بما إذا قام إلى الصلاة» (فتح الباري ١/ ٣٥٦).

التخريج:

﴿خ ٢٤٥ "واللفظ له"، ٨٨٩ / م ٢٥٥ / د ٥٤ / ن ٢، ١٦٣٧، ١٦٣٨ / كن ٢، ١٤١٤ / حم ٢٣٢٤٢، ٢٣٣٦٦، ٢٣٤٦١ / حب ١٠٦٧، ١٠٧٠، ٢٥٩١ / عه ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٧ / ش ١٨٠١ / بز ٢٨٦١، ٢٨٨٦، ٢٨٩٤ / حمد ٤٤٦ / طس ٢٩٢٧، ٥٨٥٨ / طص ١٠٤٣ / جعد ٢٥٩٧ / منذ ٢٥٥٣ / قيام (١/ ١١٠) / سرج ٩٣٤ / معر ٤٧٨، ١٣٨٧ / غيل ٨٦٦ / معقر ٧١٥ / مسن ٥٩٢ - ٥٩٥ / هق ١٦٦ / هقغ ٨١ / هقع ٥٨٤ / شعب ١٩٣٦ / بغ ٢٠٢ / شجر ٩٨٧ / حداد ٢٢٩ / ثوري ٨٣ / آجر (قيام ٣٣) / مستغفط (ق ١٦٨) / خلاد (ق ٥) / خلع ٢١٣ / تهج ١٩٩ / فقط (أطراف ١٩٦٧) / أصبهان (٢/ ٩٦) / خط (٤/ ٢٤٧)، (١٢/ ٣٩٠) / كر (١٢/ ٢٥٩)، (١٤/ ٣٢) / حلب (٥/ ٢١٤٨)﴾.

السند:

قال البخاري (٢٤٥): حدثنا عثمان بن أبي شَيبة، قال: حدثنا جَرير، عن منصور، عن أبي وائِل، عن حُذيفةَ، به.

وقال البخاري (٨٨٩): حدثنا محمد بن كَثير، قال: أخبرنا سُفيان، عن منصورٍ وحُصَينٍ، عن أبي وائِل، به.

وقال مسلم (٢٥٥/ ٤٦): حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جَرير، عن منصور، (ح) وحدثنا ابن نُمَير، حدثنا أَبي وأبو معاوية، عن الأعمش. كلاهما عن أبي وائِل، به.

وقال أيضًا (٢٥٥/ ٤٧): حدثنا محمد بن المُثَنَّى، وابن بَشَّار، قالا: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سُفيانُ، عن منصورٍ وحُصَينٍ والأعمشِ، عن

أبي وائِل، به.

تنبيه:

أخرجه أبو بكر الشافعي في (الغَيْلانيات ٨٦٦)، عن إسحاقَ الحَرْبي، عن أبي حذيفة، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائِل، عن حُذيفةَ، به.

ورواه الشَّجَري في (الأمالي ٩٨٧) من طريق أبي بكر الشافعي، إلا أنه سقط من سنده من بين (أبي حذيفة) حتى (رسول الله ﷺ)، فأصبح وكأنه من مسند أبي حذيفةَ هذا! وهذا سقطٌ ظاهر، والله المستعان.



١- رِوَايَة: «لِلتَّهَجُّدِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

التخريج:

[خ ١١٣٦ "واللفظ له" / م ٢٥٥ / جه ٢٨٦ / حم ٢٣٣١٣، ٢٣٤١٥، ٢٣٤٥٨ / مي ٧٠٣ / خز ١٤٦، ١٢١٨ / عه ٥٥٦ / طي ٤٠٩ / ش ١٧٩٤، ١٧٩٥ "مختصرًا" / نبغ ٥٠٨ / آجر (قيام ٣٢) / مستغفض ١٣٨ / حل (٧/ ١٨٠)].

السند:

قال البخاري: حدثنا حفْص بن عُمر، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن

حُصَين، عن أبي وائِل، عن حُذيفةَ، به.

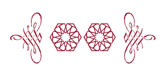
تنبيه:

هكذا روَى هذا الحديثَ حُصَينُ بن عبد الرحمن عن أبي وائِل مقيَّدًا بالتهجُّد.

وقد خالفه منصورُ بن المُعْتَمِر، وسُلَيمانُ الأعمشُ، وسعيد بن مَسْروق، فرَوَوْه عن أبي وائِل، عن حُذيفةَ، بدون ذكر التهجُّد.

وقد استغرب ابن مَنْدَهْ هذه الزيادةَ كما قال ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ١/ ٧٠٥).

وأمَّا ما جاء في بعض المصادر مِن عطْفِ منصورٍ أو الأعمشِ على حُصَين بذِكر التهجُّد، فإنما حمَلوا روايتَهما على رواية حُصَين. والله أعلم.



٢- رِوَايَة: «إِذَا قَامَ مِنَ النَّوْمِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ النَّوْمِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: منكَر بذِكر «النَّوْمِ»، والصحيحُ بذِكر «اللَّيْلِ»، كما تقدَّم.**

التخريج:

[نعيم (طب ٢١٢)].

السند:

قال أبو نُعَيم: حدثنا جعفر بن محمد بن عَمرو، حدثنا أبو حصين محمد بن الحسين، حدثنا يحيى بن عبد الحميد، حدثنا أبو معاويةَ وأبو خالد الأحمرُ،

عن الأعمش، عن أبي وائِل شَقِيقٍ، عن حُذيفةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه يحيى بن عبد الحميد وهو الحِمَّاني؛ قال ابن حجر: «حافظٌ إلا أنهم اتَّهَموه بسرقة الحديث» (التقريب ٣٧٧١).

والمحفوظُ في متْن هذا الحديثِ بلفظ: «**إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ**»، كما تقدَّم في الصحيحين وغيرِهما، من طريق الأعمش وغيرِه، عن أبي وائِل.

أما قولُ ابنِ حجر: «وفي رواية: «**إِذَا قَامَ مِنَ النَّوْمِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ**». متفق عليه من حديث حُذيفةَ» (التلخيص ١/ ١٠٤): فذُهولٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذ إنه في الصحيحين بلفظ: «**إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ**»، وليس بلفظ: «**النَّوْمِ**».



٣- رِوَايَة: «إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَوَضَّأُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَوَضَّأُ، يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن دون ذِكر «الوضوء» فمنكَر، وإسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن عَدِي.

التخريج:

[عد (٩/ ٣٤٨ -٣٤٩)].

السند:

أخرجه ابن عَدِي، قال: حدثنا القاسم بن زكريا المُطَرِّز، حدثنا أبو يحيى

العَطَّار، حدثنا محمد بن كَثير الكوفي، حدثنا يحيى بن سلَمةَ، عن أبيه، عن شَقيق، عن حُذيفةَ، به.

التحقيق

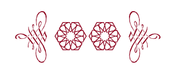
هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: يحيى بن سلَمةَ وهو ابن كُهَيل؛ قال عنه ابن حَجَر: «متروك، وكان شيعيًّا» (التقريب ٧٥٦١).

الثانية: محمد بن كَثير القرشي الكوفي؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٦٢٥٣).

وذكر ابن عَدِي هذا الحديث في ترجمته مع جملة من الأحاديث، ثم قال: «ولابن كَثيرٍ غيرُ ما ذكرتُ، والضعْف على حديثه ورواياتِه بيِّنٌ» (الكامل ٩/ ٣٤٩).

قلنا: وزيادة «الوضوء»، لم تَرِدْ إلا في هذا الطريق الواهي، **وعليه؛** فهي زيادةٌ منكَرة.



٤- رِوَايَة: «كُنَّا نُؤْمَرُ بِالسِّوَاكِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**كُنَّا نُؤْمَرُ بِالسِّوَاكِ إِذَا قُمْنَا مِنَ اللَّيْلِ**».

۞ **الحكم: إسناده معلول، وهو منكر بهذا اللفظ، وعدَّه** ابنُ عَدِي والذهبي وابنُ طاهر القَيْسَرانيُّ من مناكير أبي سِنانٍ راوي الحديث.

التخريج:

﴿ن ١٦٣٩ / بز ٢٨٦٠ / شج ٤٤ / بد ١٩ / عد (٥/٤٥٣)﴾.

السند:

رواه الحافظ أبو سعيد الأَشَجُّ في (جزء من حديثه ٤٤) - وعنه النَّسائي (١٦٣٩)، والبزَّارُ (٢٨٦٠)، وبدر بن الهَيْثم في (جزء من حديثه ١٩)، وعن بدر: ابنُ عَدِي في (الكامل) - قال: حدثنا إسحاق بن سُلَيمانَ الرازي أبو يحيى، عن أبي سِنَانٍ سعيد بن سِنان، عن أبي حَصِين، عن شَقيق، عن حُذيفةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله كلُّهم ثقاتٌ، إلا أن سعيد بن سِنان متكلَّمٌ في حفظه كما سنبيِّنه.

فأما سائر رجاله:

فإسحاق بن سُلَيمانَ الرازيُّ «ثقة» روَى له الجماعة (التقريب ٣٥٧).

وأبو حَصِين هو: عثمان بن عاصم، «ثقة» ثبْتٌ، روَى له الجماعة (التقريب ٤٤٨٤).

وشَقِيق هو: ابن سلَمة، أبو وائِل الأَسَدي، من كبار التابعين، «ثقة» روَى

له الجماعة (التقريب ٢٨١٦).

وأما سعيد بن سِنان وهو الكوفي؛ فوثَّقه ابنُ مَعين وأبو حاتم وغيرُهما. وتكلَّم فيه أحمدُ، فقال: «كان رجلًا صالحًا، ولم يكن يُقِيمُ الحديثَ»، وقال أيضًا: «ليس بقوي في الحديث»، انظر (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٦).

ولذلك ذكره العُقَيلي في (الضعفاء ٥٧٩)، وكذلك ذكره ابن عَدِي في ضعفائه، وروَى له عدةَ أحاديثَ أخطأ فيها، وقد تعقَّبه فيها، غير أنه اقتصر في تعقيبه على حديثنا هذا بالإشارة إلى تفرُّده به، **فقال عَقِبَ روايتِه:** «وهذا يَرويه عن أبي حَصِين ابنُ سِنانٍ هذا»، **ثم قال ابن عَدِي:** «وأبو سِنان هذا له غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، أحاديثُ غرائبُ وأفرادٌ، وأرجو أنه ممن لا يتعمَّد الكذبَ والوضْعَ، لا إسنادًا ولا متنًا، ولعله إنما يَهِمُ في الشيء بعد الشيء، ورواياتُه تُحتمل وتُقبل» (الكامل ٥/ ٤٥٤ -٤٥٥).

والمراد برواياته التي تُحتمل ما سوى غرائبِه وأفرادِه، كهذه التي ذكرها في ترجمته مستنكِرًا لها، وهذا الحديثُ مما تفرَّد به ابنُ سِنان، ولذا قال البزَّار - عَقِبه -: «ولا نعلم روَى أبو حَصِين عن أبي وائل عن حذيفةَ إلا هذا الحديثَ».

قلنا: وأبو حَصِين ثقة ثبْتٌ كما سبق، والحَمْل في هذا الحديث على مَن رواه عنه، وهو ابن سِنان، فهو المتفرد به في الأصل كما أشار إليه ابن عَدِي. ومما يؤيِّد ذلك أن إسرائيلَ بنَ يونسَ قد رواه عن أبي حَصِين وخالف فيه ابنَ سِنان؛

فقد أخرجه النَّسائي في سننه (١٦٣٩) قال: أخبرنا أحمد بن سُلَيمان، قال: حدثنا عُبيد الله، قال: أنبأنا إسرائيلُ، عن أبي حَصِين، عن شَقِيق،

قال: «**كُنَّا نُؤْمَرُ إِذَا قُمْنَا مِنَ اللَّيْلِ أَنْ نَشُوصَ أَفْوَاهَنَا بِالسِّوَاكِ**».

وهذا إسناد صحيحٌ، رجاله ثقات؛ فأحمد بن سُلَيمان هو الرُّهاوي ثقة حافظٌ (التقريب ٤٣)، وعُبيد الله هو ابن موسى ثقة روَى له الجماعة (التقريب ٤٣٤٥)، وإسرائيل بن يونسَ ثقة حافظٌ إمام حُجَّة (السير ٧/ ٣٥٥)، فهو أوثق وأثبتُ من ابن سِنان بلا منازع، وقد خالفه في سند الحديث، فجعله من قول شَقِيق، وليس من قول حُذيفةَ، وهذا هو الصواب؛ فإن المحفوظ عن حُذيفةَ في هذا الحديثِ هو ما رواه الأعمش ومنصورٌ وحُصَينٌ وغيرُهم، عن أبي وائل، عن حُذيفةَ بلفظ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ**» كما تقدَّم، وعليه؛ فروايةُ ابنِ سِنانٍ منكَرةٌ؛ ولذا ذكرها ابنُ عَدِي ضمن غرائبه وأفرادِه، ولَمَّا ذكره ابن طاهر القَيْسَرانيُّ في (ذخيرة الحفاظ ٤٣٢٦) قال: «وهذا يَرويه عن أبي حَصِينٍ أبو سِنان سعيد بن سِنان، وسعيدٌ ليس بالقوي»، وكذلك لَمَّا ترجم له الذهبي في (الميزان ٢/ ١٤٣) ذكر من منكراته هذا الحديث أيضًا.

فإن قيل: أفلا يحتملُ أن يكون هذا الاختلافُ على أبي حَصِين منه هو؟

قلنا: كلا؛ فقد قال عبد الرحمن بن مَهْدي: «أربعة بالكوفة لا يُختلَف في حديثهم، فمَن اختلف عليهم؛ فهو مخطئٌ، ليس هم، منهم: أبو حَصِين الأَسَدي» (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٦)؛ فالخطأ من ابن سِنان، والله أعلم.

وخلاصة ما سبق:

أن هذا الحديثَ عن حُذيفةَ بلفظ: «**كُنَّا نُؤْمَرُ...**» حديثٌ منكَر؛ لأمرين:

الأول: أن المحفوظ بهذا اللفظ إنما هو من قول شَقيقٍ التابعي.

الثاني: أن المحفوظ عن حُذيفةَ إنما هو بلفظ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ**

اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ».

ولم يتنبَّهْ لذلك العلامةُ الألباني، فقال معلِّقًا على رواية ابن سِنان: «صحيح الإسناد، والذي قبلَه أصحُّ» (صحيح سنن النَّسائي ١٦٢٢).

تنبيهات:

الأول: تحرَّف اسمُ شيخِ النَّسائي في أكثر طبعات السُّنَن إلى «عُبيد الله بن سعيد»، حتى إن الأثيوبيَّ زعم في شرحه بأنه أبو قُدامةَ السَّرَخْسي! والصواب أنه أبو سعيد الأَشَجُّ، واسمه «عبد الله بن سعيد»، وهكذا جاء في طبعة ابن الجوزي، والمكنز (١٦٣٤)، وفي (التحفة ٣/ ٣٧)، وجاء في حاشيتها: «كذا في جميع الأصول، وفي المتون المطبوعة (عبيد)». اهـ.

قلنا: وافق ما في التحفة طبعتان، ثم إن الأَشَجَّ هو المعروفُ في تلاميذ إسحاقَ بن سُلَيمان، وكلُّ مَن روَى الحديثَ رواه مِن طريقه.

الثاني: ذكر المِزِّي في (التحفة) أن النَّسائي رواه «عن عبد الله بن سعيد عن إسحاقَ بن سُلَيمانَ، وعن أحمدَ بن سُلَيمانَ عن عُبيد الله بن موسى عن إسرائيل، كلاهما عن أبي حَصِين، عنه -يعني: شَقيقًا- عن حُذيفةَ»، وهذه السياقة خطأٌ من وجهين، وقد تعقَّبه ابن حَجَر في النُّكَت قائلًا: «سقط بين إسحاقَ بن سُلَيمانَ وأبي حَصِين رجلٌ، وهو ثابتٌ عند (س) وهو أبو سِنان، وسقط ذِكر حُذيفةَ عند (س) من رواية إسرائيلَ وحدَه».

الثالث: ذكر ابن حَجَر في (التلخيص ١/ ١٠٤) أن الحديث بهذا اللفظ قد رواه الطبراني، ولا نراه إلا سبْقَ قلمٍ من الحافظ؛ إذ كيف يُهمِل عزوَه للنسائي ويَذكر الطبرانيَّ وحدَه؟! ثم إن ابنَ المُلَقِّن شيخَه عزاه في (البدر المنير ١/ ٧٠٦) إلى النَّسائي، وكتابُ الحافظ يعتبَر تلخيصًا لكتاب

شيخه، والله أعلم.

الرابع: وقع في مطبوع (الأحكام الوسطى ١/ ١٥٢) لعبد الحق الإشْبيلي بلفظ: «**إِذَا نِمْنَا مِنَ اللَّيْلِ**»! وهذا تصحيفٌ، والصواب: «**قُمْنَا**».



[١٢٠٦ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن من حديث حُذيفةَ، وإسنادُه منكَر من حديث ابن مسعود، وضعَّفه** ابن عَدِي.

التخريج:

﴿عد (١٠/ ٥٢٣)﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل) قال: حدثنا محمد بن صالح بن ذَرِيح، حدثنا جُبَارَةُ، حدثنا يحيى بن سلَمةَ بن كُهَيل، عن حُصَين، عن أبي وائِل، عن عبد الله، به.

التحقيق:

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: يحيى بن سلَمةَ بن كُهَيل، قال ابن حجر: «متروك، وكان شيعيًّا» (التقريب ٧٥٦١). وقال البخاري: «في حديثه مناكيرُ» (التاريخ الكبير ٨/ ٢٧٧).

قلنا: وهذا من مناكيره؛ حيث جعله من حديث ابنِ مسعود؛ وقد خالفه الثقاتُ فرَوَوْه عن حُصَين، عن أبي وائِل، عن حُذَيفةَ، كما تقدَّم في الصحيحين وغيرِهما.

وقد ذكره ابن عَدِي في جملة مناكيره، وقال: «وليحيى بنِ سلَمةَ غيرُ ما ذكرتُ، ومع ضعْفِه يُكتَب حديثُه» (الكامل ١٠/ ٥٢٤).

الثانية: جُبَارَة بنُ المُغَلِّس الحِمَّاني؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٨٩٠).

[١٢٠٧ط] حَدِيثُ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْمَازِنِيِّ:

عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَهَجَّدُ بَعْدَ نَوْمِهِ، وَكَانَ يَسْتَنُّ قَبْلَ أَنْ يَتَهَجَّدَ**».

❁ **الحكم: في إسناده نظرٌ.**

التخريج:

〚طب (٣/ ٢٢٥/ ٣٢١٥) / طس ٨٦٦٩ / ني ١٥٢٩ "واللفظ له"〛.

السند:

أخرجه الرُّوياني في (مسنده)، قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، حدثنا عمِّي، قال: حدثني اللَّيْث، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هُرْمُزَ، عن كَثير بن العباس، عن الحَجَّاج بن عَمرٍو المازِني، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ عدا أحمد بن عبد الرحمن بن وَهْب؛ قال عنه الحافظ: «صدوق تغيَّر بأَخَرَة» (التقريب ٦٧).

والرُّوياني متأخِّر جدًّا، فالظاهر أن سماعه منه بأَخَرَة، لاسيما وقد تفرَّد عنه، ولكنَّ أحمدَ قد تُوبِع؛

فقد أخرجه الطبراني - في كتابيه - قال: حدثنا مُطَّلِب بن شُعَيب الأَزْدي، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني اللَّيْث... به.

وهذا إسناد لا بأسَ به في المتابعات؛ فعبد الله بن صالح فيه كلامٌ مشهور.

فبمجموع الطريقين يمكن تقويةُ الحديث؛ فيرتقي إلى درجة الحسَن

لغيره، ولكن رواه أبو زُرْعة الدمشقيُّ في (الفوائد المعلَّلة ٢٠١) - ومن طريقه ابنُ عساكر في (معجمه ٩٥٧) - قال: أَخرج إلينا عبدُ الله بن صالح كتابًا عتيقًا من كُتُب اللَّيْث، يقال له: الثامن، فقال: حدثني اللَّيْث، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هُرْمُزَ الأعرجِ، عن كَثير بن العباس بن عبد المُطَّلِب، عن الحَجَّاج بن عَمرو المازِني، قال: «**كَانَ النَّبِيُّ** ﷺ **لَا يَنَامُ حَتَّى يَسْتَاكَ، وَكَانَ يَتَهَجَّدُ بَعْدَ أَنْ يَنَامَ**».

فجعل محلَّ السواكِ قبل النوم، وليس قبل التهجُّد، ويبدو أن هذه الروايةَ الأخيرةَ أصحُّ؛ لكونها من كتاب عتيق، ولكن الأُولى قد تُوبع عليها.

ولذا؛ فإن النفْس لا تطمئنُّ لتقوية إحدى الروايتين، لاسيما ولم يَرْوِه عن اللَّيْث إلا عبدُ الله بن صالح (المعروفُ بسُوء الحفظ)، وابنُ وَهْب من رواية ابن أخيه - وحدَه - عنه، والله أعلم.



[١٢٠٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يَنَامُ إِلَّا وَالسِّوَاكُ عِنْدَهُ (عِنْدَ رَأْسِه)، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ، بَدَأَ بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف. واستنكره** عَمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، وعدَّه ابنُ عَدِي في مناكير راويه. **وضعَّفه:** الهَيْثَمي، والسُّيوطي، والمُناوي.

التخريج:

﴿حم ٥٩٧٩ "واللفظ له" / عل ٥٧٤٩ / تخ (١/ ٢٤) "مختصرًا" / قيام (١/ ١١٠) "والرواية له ولغيره" / تهجد ٢٠٣ / عد (٩/ ٣٢٥) / مستغفط (ق ١٦٩)﴾.

السند:

قال أحمد: حدثنا سُلَيمان بن داودَ، حدثنا محمد بن مسلم بن مِهْران - مولًى لقريش -، سمِعتُ جدِّي، يحدِّث عن ابن عُمر، به.

ومدارُه - عند الجميع - على محمد بن مسلم بن مِهْران، عن جدِّه[1]، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، عدا محمد بن مسلم بن مِهْران، وهو محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مِهْران، ويقال له أيضًا: محمد بن مِهْران بن مسلم بن المُثَنَّى، ويقال أيضًا: محمد بن المُثَنَّى؛ **مختلَفٌ فيه:**

(١) وفي عدم تصريح محمد بن مسلم هذا باسم جدِّه نكتةٌ، ذكرها البخاري عَقِبَ هذا الحديث، فقال: «أكثرَ عليه أصحابُ الحديث، فحلَف أن لا يسمِّيَ جدَّه».

وثَّقه ابن مَعين في رواية (الجرح والتعديل ٨/ ٧٨)، وقال في أخرى: «ليس به بأسٌ» (تاريخ ابن مَعين - رواية الدُّوري ٣٤٠٥).

وقال الدارَقُطْني: «بصْرِيٌّ، يحدِّث عن جدِّه، لا بأس بهما» (سؤالات البَرْقاني ٤٥٧).

وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٣٧١)، وقال: «كان يخطيء». كذا قال هنا، وقال في (مشاهير علماء الأمصار ١١٦٣): «من خيار أهل مكةَ، إلا أن أبا المُثَنَّى جدَّه ربما وهِمَ في الشيء بعد الشيء». فجعل الخطأَ من جده، وليس منه[١].

وفي المقابل:

قال عَمرو بن عليٍّ: ذكرتُ لعبد الرحمن بن مَهْديٍّ حديثًا سمِعتُ يحيى بن سعيد، يَروي عن محمد بن مِهْران، عن جدِّه: أن ابن عُمرَ كان يقرأ في الوتر في الثانية بـ ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ۝١﴾ و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾، فأنكر، ولم يرضَ الشيخ» (الجرح والتعديل ٨/ ٧٨)، وبنحوه في (الضعفاء للعقيلي ٣/ ٥٦٠)، و(الكامل لابن عَدِي ٩/ ٣٢٥).

وقال أبو حاتم: «يُكتَب حديثُه»، وقال أبو زُرْعة: «واهي الحديث»، وقال عَمرو بن عليٍّ الفَلَّاس: «روَى عنه أبو داودَ الطَّيالسيُّ أحاديثَ منكَرةً في السِّواك وغيرِه» (الجرح والتعديل ٨/ ٧٨).

وقال ابن عَدِي: «ليس له من الحديث إلا اليسير، ومقدارُ ما له من الحديث لا يتبيَّن صِدْقُه مِن كَذِبه» (الكامل ٩/ ٣٦٢).

---

(١) مع أنه ذكر جدَّه في (الثقات ٥/ ٣٩٢) بلا مغمز، وصرَّح بتوثيقه في (الصحيح عقب رقم ٢٤٥٣)!.

وقال الذهبي: «صُوَيْلِح الحديث» (تاريخ الإسلام ٤/ ٤٩١). وقال مرة: «عنه الطَّيالِسيَّان وجماعةٌ، ولم يُضعَّف» (الكاشف ٤٧٠٢). وهذا ذُهولٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد ترجم له في (الميزان ٨١٦٨) وذكر قولَ الفَلَّاسِ وأبي زُرْعة وابنِ مَهْدي، ولعله قال ذلك اعتمادًا فقط على ما ذُكر في (التهذيب)، قبل أن يقف على أقوال هؤلاء.

وتوسَّط الحافظُ ابن حَجر، فقال: «صدوق يخطيء» (التقريب ٥٧٠١).

والراجح: أنه ضعيفٌ مطلقًا؛ فإن مروياتِه - على قِلَّتها - كلها غرائبُ لم يتابَع على شيء منها، وقد استنكرها عَمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، واستنكر أحدَها عبدُ الرحمن بن مَهْدي، كما تقدَّم، وآخر استنكره أبو حاتم في (العلل ٣٢٢)، وسرَدَ أكثرَها ابنُ عَدِي فيما استُنكِر عليه.

فماذا يبقى له يوثَّق مِن أجْله؟! هذا فضلًا عن كون المجرِّحين أكثرَ عددًا، وجرحُهم مفسَّرٌ، فهو المعتمد. والله أعلم.

وحديثُنا هذا: هو أحدُ ما استُنكِر عليه؛ فقد أشار إليه **عَمرٌو الفَلَّاس** في قوله السابق: «روَى عنه أبو داودَ الطَّيالسيُّ أحاديثَ منكَرةً في السِّواك وغيرِه».

وذكره ابنُ عَدِي في ترجمته فيما استُنكِر عليه (الكامل).

ولذا ضعَّفه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٠)، ورمز لضعفه في (الجامع الصغير ٦٩١٩)، **وكذا ضعَّفه المُناوي** في (التيسير ٢/ ٢٦٧)!.

إلا أن المُناوي قال: «رمز المصنف لحُسْنه، وليس كما قال؛ فقد قال الحافظ الهيثمي: سنده ضعيف، وفي بعض طرقه مَن لم يُسَمَّ» (فيض القدير ٥/ ١٩٠)، **وتبِعه الصَّنْعاني** في (التنوير ٨/ ٥١٠)!!.

كذا قالا! والذي في مطبوع (الجامع) أنه رمز لضعفه، وصرَّح بذلك في

(الدر المنثور).

وأما الهَيْثَمي فقال: «رواه أحمد، وفيه مَن لم يُسَمَّ» (المجمع ٣٥٨١). كأنه يعني: (جدَّه)، وهو غريبٌ منه، فهو وإن لم يُسَمَّ صراحةً، فإنه معروفٌ بحفيده.

وقال الهَيْثَمي في موضعٍ آخَرَ: «إسناده ضعيف، وفي بعض طرقه مَن لم يُسَمَّ، وفي بعضها: حُسام بن مِصَكٍّ، وغيرُ ذلك» (المجمع٢٥٦٠). وسيأتي الكلامُ على رواية حُسام بن مِصَكٍّ قريبًا.

وقد حسَّن إسنادَه الألبانيُّ في (الصحيحة ٢١١١)، وفي (صحيح أبي داود ١/ ٩٩)، فلم يُصِبْ، **وعذرُه في ذلك - فيما يبدو لنا والله أعلم -:** أن أكثر المصادر التي ترجمت لمحمد بن إبراهيم بن مسلم بن مِهْران، وعلى رأسها التهذيبُ، لم تذكر أقوالَ المضعِّفين، حتى قال الإمام الذهبي: «لم يضعَّف»! فالحمد لله على توفيقه.

تنبيهات:

الأول: الحديث عزاه الزَّيْلَعي في (نَصب الراية ١/ ٨)، وتبِعه الحافظ في (الدراية ١/ ١٧)، إلى أبي داودَ الطَّيالسيِّ في (مسنده).

والحديث ليس في (مسند الطيالسي)، وإن كان مدارُ الحديث عندَهم عليه.

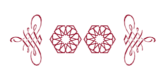
الثاني: وعزاه الصالحي في (سبل الهدى والرشاد ٨/ ٢٧) لمسلم! وهو وهَمٌ أيضًا، ولعله سبْقُ قلم، أو تصحيفٌ، والله أعلم.

الثالث: وعزاه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٠) للطبراني، ولم نقف عليه أيضًا بهذا اللفظ في المطبوع من كتبه، ولكن أخرجه الطبراني بألفاظ

أخرى، كما سيأتي في الروايات التالية.

الرابع: وعزاه محقِّق (السنن والأحكام للضِّياء ١/ ٥٤٦) إلى الضِّياء في المختارة (٥ / ق ٢٠٤ ب) بلفظ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يَنَامُ إِلَّا وَالسِّوَاكُ عِنْدَهُ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ تَخَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ**».

والحديث غيرُ موجود في الأجزاء المطبوعة من (المختارة)، وإنما ذكره المحقِّق من بعض النسخ الخطية الموجودةِ لديه.



١- رِوَايَة: «لَا يَسْتَيْقِظُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا اسْتَاكَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَسْتَيْقِظُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ، ثُمَّ نَامَ، فَإِنِ اسْتَيْقَظَ فِي اللَّيْلِ عَشْرَ مَرَّاتٍ اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ عَدَدَ قِيَامِهِ**».

۞ **الحكم: منكَر بهذا التمام. واستنكره** ابن عَدِي. **وضعَّفه** ابن القَيْسَراني، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابن المُلَقِّن.

التخريج:

﴿عد (٨/ ٥٩٢)﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عليٍّ الوَزَّان، ثنا فضْل بن يعقوبَ، ثنا الهيثم بن جَميل، ثنا الفُرَاتُ أبو المُعَلَّى، عن مَيْمون بن مِهْران، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه الفُراتُ بن السائِبِ أبو المُعَلَّى؛ وهو «متروك»، انظر ترجمته في (لسان الميزان ٦٠٢٠).

وقال ابن عَدِي بعد أن أورد له جملةَ أحاديثَ، منها هذا الحديثُ: «ولفراتِ بن السائِبِ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، خاصَّةً أحاديثَه عن مَيْمون بن مِهْران، مناكيرُ» (الكامل ٨/ ٥٩٣).

وبه ضعَّفه **ابن القَيْسَراني** في (الذخيرة ٤٠١٥)، **وابنُ دقيقِ العيدِ** في (الإمام ١/ ٣٧٧)، **وابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٧١١).



٢- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَة: «لَا يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا اسْتَاكَ»:

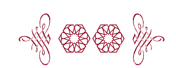
وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا اسْتَاكَ**».

الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، ولكن يشهد لمعناه حديثُ حُذيفةَ.

التخريج:

[عد (٥/ ٤٩١)].

سبق تخريجُ هذه الروايةِ وتحقيقُها في باب: «الاستياك عند كل صلاة وعند كل وُضوء».



٣- رِوَايَة: «لَا يَتَعَارُّ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً إِلَّا أَجْرَى السِّوَاكَ عَلَى فِيهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يَتَعَارُّ (لَا يَقْعُدُ) مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً إِلَّا أَجْرَى (أَمَرَّ) السِّوَاكَ عَلَى فِيهِ**».

۞ **الحكم: ضعيف بهذا اللفظ، وضعَّفه:** ابنُ عَدِي، وابن القَيْسَراني، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابن المُلَقِّن، والهَيْثَمي، والبُوصِيري، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿عل ٥٦٦١ "واللفظ له" / طب (١٢/ ٤٣٨/ ١٣٥٩٣) "والروايتان له"، ١٣٥٩٨ / بشن ٥٣٣ / معط ٢٣ / عد (٤/ ١٧٦) / ثرثال ١٨٠ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٨)﴾.

التحقيق

يُروَى هذا الحديثُ من طريقين عن عطاء بن أبي رَباح:

الطريق الأول: عن حُسام بن مِصَكٍّ، عن عطاء بن أبي رَباح:

أخرجه أبو يَعلَى في (مسنده ٥٦٦١) قال: حدثنا موسى بن محمد بن حَيَّان، حدثنا عُبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا حُسام بن مِصَكٍّ، حدثنا عطاء بن أبي رَباح، عن ابن عُمر... به.

ورواه الطبراني في (الكبير ١٣٥٩٨)، وابن عَدِي في (الكامل ٤/ ١٧٦)، وابن ثَرْثَال في (جزء له ١٨٠)، وأبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٨) -: من طريق حُسام بن مِصَكٍّ به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه حُسام بن مِصَكٍّ؛ قال عنه الحافظ: «ضعيفٌ يَكاد أن يُترَك» (التقريب ١١٩٣).

وقد ذكره ابن عَدِي في مناكيره التي أوردها له، ثم قال: «ولحُسامٍ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، وعامَّةُ أحاديثِه إفراداتٌ» (الكامل ٤/ ١٧٧).

وقال ابن القَيْسَراني: «وحُسامٌ متروك الحديث» (ذخيرة الحفاظ ١٦٠٤).

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «وحُسامٌ تُكُلِّم فيه» (الإمام ١/ ٣٧٨).

وقال ابن المُلَقِّن: «وهذه الرواية ضعيفةٌ جدًّا؛ لأن حُسام بنَ مِصَكٍّ ضعيفٌ جدًّا» (البدر المنير ١/ ٧١٢).

وبه ضعَّفه أيضًا: الهَيْثَمي في (المجمع ٢٥٦٠)، **والبُوصِيري** (الإتحاف١/ ٢٨٩)، **والألبانيُّ** في (الصحيحة ٥/ ١٤٧).

الطريق الثاني: عن سعيد بن راشِد، عن عطاء بن أبي رَباح:

أخرجه الطبراني في (الكبير ١٣٥٩٣) قال: حدثنا محمد بن يوسف التركي، ثنا عيسى بن إبراهيمَ البِرَكي، ثنا سعيد بن راشِد، عن عطاء، عن ابن عُمرَ، به.

ورواه ابن بِشْرانَ في (الأمالي ٥٣٣)، والطَّرَسُوسي في (مسند ابن عُمر ٢٣): من طريق سعيد بن راشِد، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه سعيدُ بن راشِد المازِني؛ وهو متروك، وقد تقدَّمتْ ترجمتُه في باب: «الاستياك عند كل صلاة وعند كل وُضوء».

وبه ضعَّفه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ١/ ٧١٢)، **والألباني** في (الصحيحة ٢١١١).

تنبيه:

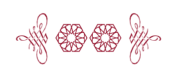
عزاه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٦٨٧٦) بهذا اللفظ لابن نصْر عن

ابن عُمر، ورمز لصحته.

ولم نقف عليه لنحكمَ على سنده، وإن كان يبدو لنا أنه لن يخرج عن الأسانيد السابقة، وهي تالفةٌ كلُّها. ثم وجدْنا الصَّنْعانيَّ في (التنوير شرح الجامع الصغير ٨/ ٤٩٢) يقول: «ورمز المصنِّف لضعْفِه». ومِن المعلوم أن الصَّنْعانيَّ اهتمَّ بضبط أحكامِ السُّيوطي على الأحاديث، لاسيما وأن هذا التضعيف هو ما نراه صوابًا، وقال به عددٌ من أهل العلم. والله أعلم.

وقد علَّق عليه المُناوي، فقال: «فيه مجهولٌ»، كذا اختَصر الكلامَ في (التيسير ٢/ ٢٦٤). وأصْلُ كلامِه في (فيض القدير ٥/ ١٨٢): «وظاهر صنيع المصنِّف أنه لم يَرَه لأشهرَ ولا أحقَّ بالعزو من ابن نصْر، وهو عجَبٌ! فقد رواه هكذا أبو يَعْلَى والطَّبرانيُّ في الكبير، قال الهَيْثَمي: وسنده ضعيف، وفيه مَن لم يُسَمَّ». اهـ.

فقوله: «فيه مجهولٌ»، لم يُرِدْ سندَ ابنِ نصْر، إنما هو اختصارٌ لكلام الهَيْثَمي، الذي عنى به سندَ أحمدَ المتقدِّمَ في أول روايات هذا الحديث، وقد بيَّنَّا آنفًا أن قوله هذا فيه نظرٌ، وليس بصواب. والله الموفِّق.



٤- رِوَايَة: «رُبَّمَا اسْتَاكَ فِي اللَّيْلِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رُبَّمَا اسْتَاكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن المُلَقِّن، والهَيْثَمي.

التخريج:

[طب (١٣/ ٢٢٨/ ١٣٩٥٨)].

السند:

أخرجه الطبراني في (الكبير) قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عزيز المَوْصلي، ثنا غَسَّان بن الرَّبيع، ثنا موسى بن مُطَيْر، عن أبيه، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: مُطَير والدُ موسى هو ابن أبي خالد؛ قال أبو حاتم: «متروك الحديث»، وقال أبو زُرْعة: «ضعيف الحديث» (الجرح والتعديل ٨/ ٣٩٤)، وقال البخاري: «لا يصحُّ حديثُه» (الضعفاء للعقيلي ٢/ ٢٥٢)، وقال الذهبي: «ضعَّفوه» (تاريخ الإسلام ٣/ ٧٣٧).

الثانية: موسى بن مُطير؛ كذَّبه يحيى بن مَعِين. وقال أحمد: «ضعيفٌ، ترك الناسُ حديثَه». وقال أبو حاتم، والنَّسائي، وجماعةٌ: «متروك». وقال العِجْلي: «كوفيٌّ ضعيفُ الحديث، ليس بثقة». وقال الدارَقُطْني: «ضعيف». وقال ابن حِبَّان: «صاحب عجائبَ ومناكيرَ، لا يشكُّ سامعُها أنها موضوعة»، انظر: (لسان الميزان ٨٠٣٧).

وبه ضعَّفه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ١/ ٧١٢)، والهَيْثَمي في (المجمع ٢٥٧١).

الثالثة: غَسَّان بن الرَّبيع؛ مختلَفٌ فيه، فوثَّقه ابن حِبَّان وغيرُه، وقال الدارَقُطْني: «صالح»، وقال مرة: «ضعيف» (لسان الميزان ٥٩٩٠)، وقال الذهبي: «كان صالحًا ورِعًا، ليس بحُجَّة في الحديث» (الميزان ٦٦٥٩).

وقد اضطرب في سنده؛ فرواه هنا بهذا الإسناد عن ابن عُمر، ورواه مرةً بهذا الإسناد عن ابن عباس، كما سيأتي في روايات حديث ابن عباسٍ التالي.



[١٢٠٩ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

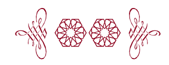
عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَيْقَظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ١٩٠﴾، فَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ، وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُوَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، اللَّهُمَّ أَعْطِنِي نُورًا**».

❁ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

[م ٧٦٣ "واللفظ له" / د ٥٧، ١٣٤٦ / ن ١٧٢١، ١٧٢٢ / ...].

وسبق تخريجُه في باب: «الاستياك عند كل صلاة وعند كل وُضوء».



١- رِوَايَة: «إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ بَدَأَ بِسِوَاكٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ بَدَأَ بِسِوَاكٍ، أَوْ قَالَ: تَسَوَّكَ**».

❁ **الحكم: معناه صحيح؛ لِمَا سبق من شواهدَ، وإسناده ضعيفٌ.**

التخريج:

[بز ٥٠٨١].

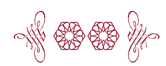
السند:

أخرجه البزَّار في (مسنده) قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن بَزِيع، قال: حدثنا عَثَّام بن عليٍّ، قال: حدثنا الأعمش، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ الأعمش وحبيب بن أبي ثابتٍ مدلِّسان مشهوران، وقد عنعنا.

أما المتْنُ فيَشهد لمعناه حديثُ حُذيفةَ وغيرِه في الباب، والله أعلم.



٢- رِوَايَة: «رُبَّمَا اسْتَاكَ فِي اللَّيْلَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رُبَّمَا اسْتَاكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي اللَّيْلَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ**».

الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٩)].

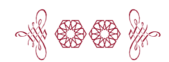
السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٩) -: عن حبيب بن الحسن، عن الحسين بن الكُمَيْت، عن غَسَّان بن الرَّبيع، عن موسى بن مُطَير، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

موسى بن مُطَير وأبوه: متروكان؛ وغَسَّان بن الرَّبيع: مختلَفٌ فيه، وقد اضطرب فيه؛ حيث رواه بهذا الإسناد أيضًا عن ابن عُمر. وقد تقدَّم بيانُ هذه العللِ بالتفصيل في حديث ابن عُمر.



٣- رِوَايَة: «يَسْتَاكُ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

〚طب (١٢/ ١٤١/ ١٢٧٠٧)〛.

السند:

قال الطبراني: حدثنا إبراهيم بن نائِلةَ الأَصْبهانيُّ، ثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، ثنا سَلْم بن قُتَيبة، ثنا موسى بن مُطَير، حدثني أبي، قال: شهِدتُ ابنَ عباس يقول: ... فذكره.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ موسى بنُ مُطَير وأبوه: متروكان، كما في الرواية السابقة.



[١٢١٠ط] حديثُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ:

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ وَأَنَا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: وَاللهِ، لَأَرْقُبَنَّ (لَأَرْمُقَنَّ) [اللَّيْلَةَ] رَسُولَ اللهِ ﷺ لِصَلَاةٍ (كَيْفَ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟)، حَتَّى أَرَى فِعْلَهُ، فَلَمَّا صَلَّى صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَهِيَ [الَّتِي تُدْعَى] الْعَتَمَةُ، اضْطَجَعَ [فَنَامَ] هَوِيًّا مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَنَظَرَ فِي الْأُفُقِ (السَّمَاءِ)، فَقَالَ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩١ - ١٩٤]. [قَالَ الرَّجُلُ:] ثُمَّ أَهْوَى رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى فِرَاشِهِ، **فَاسْتَلَّ (فَاسْتَخْرَجَ) مِنْهُ سِوَاكًا**، ثُمَّ أَفْرَغَ فِي قَدَحٍ مِنْ إِدَاوَةٍ عِنْدَهُ مَاءً **فَاسْتَنَّ**، [ثُمَّ صَبَّ فِي يَدِهِ مَاءً، فَتَوَضَّأَ]، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، [قَالَ الرَّجُلُ:] حَتَّى قُلْتُ: قَدْ صَلَّى قَدْرَ مَا نَامَ، [ثُمَّ سَلَّمَ]، ثُمَّ اضْطَجَعَ [فَنَامَ]، حَتَّى قُلْتُ: قَدْ نَامَ قَدْرَ مَا صَلَّى، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، [ثُمَّ نَظَرَ فِي السَّمَاءِ]، وَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ (وَتِلَاوَتُهُ مَا تَلَا مِنَ الْقُرْآنِ)، [وَاسْتِنَانُهُ، وَوُضُوئُهُ، وَصَلَاتُهُ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي النَّوْمِ، حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، وَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ أَوَّلَ مَرَّةٍ]، فَفَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ [ذَلِكَ] ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ الْفَجْرِ».

❁ **الحكم: صحيح، وصحَّحه** الألباني.

التخريج:

〚ن ١٦٤٢ "واللفظ له" / كن ١٤١٣ / خل ٥٤٠ "والزيادات والروايات له"، ٥٤١ "مختصرًا"〛.

السند:

أخرجه النَّسائي في (الصغرى) و(الكبرى) قال: أخبرنا محمد بن سلمة، قال: حدثنا ابن وَهْب، عن يونسَ، عن ابن شِهاب، قال: أخبرني حُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْف، أن رجلًا من أصحاب النبي ﷺ قال: قلتُ وأنا في سفر... الحديثَ.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاق النبي ٥٤٠)، قال: حدثنا أبو بكر الفِرْيابي، نا أبو أيوبَ سُلَيمانُ بن عبد الرحمن الدمشقي، نا الوليد بن مسلم، نا عبد الرحمن بن نَمِرٍ، قال: سألتُ الزُّهْريَّ عن القول إذا استيقظ الرجلُ من منامه؟ فقال: أخبرني حُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْف، حدثني رجلٌ من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي سَفَرِهِ... فذكره بالزيادات والرواياتِ المذكورة.

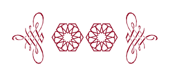
التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله كلُّهم ثقات، وجهالة الصحابي لا تضر؛ فكلُّهم عُدول.

وصحَّحه الألباني في (صحيح سنن النَّسائي ١٦٢٦).

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاق النبي ٥٤١): من طريق قُتَيبة، عن ابن لَهِيعة، عن الأعرج، عن حُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْف، به، نحوَه مختصرًا.

ولكن ابن لَهِيعة ضعيفٌ، كما تقدَّم مرارًا.



١- رِوَايَة: «فَأَخَذَ سِوَاكًا فَاسْتَنَّ بِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: لَأَنْظُرَنَّ كَيْفَ يُصَلِّي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَلَا أَرْبَعَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ حَتَّى مَرَّ بِالْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَهْوَى يَدَهُ فِي الْقُرْبِ[1] (الْقِرْبَةِ)، **فَأَخَذَ سِوَاكًا فَاسْتَنَّ بِهِ**، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَصَنَعَ كَصَنِيعِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَصَنَعَ كَصَنِيعِهِ أَوَّلَ مَرَّةً، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ التَّهَجُّدُ الَّذِي أَمَرَ اللهُ ﷻ بِهِ.

۞ **الحكم:** إسناده حسن.

التخريج:

﴿كن ١٠٢٤٧ "واللفظ له" / طبر (١٥/ ٣٨ - ٣٩) "والرواية له"﴾.

السند:

قال النَّسائي: أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم، عن شُعيب، قال: حدثنا اللَّيْث، قال: حدثني خالد، عن ابن أبي هلال، عن الأعرج، قال: أخبرني حُمَيد بن عبد الرحمن، عن رجل من الأنصار، به.

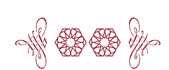
وأخرجه الطبري في (التفسير): عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،

(١) كذا طبعت في بعض أصول النسائي، وجاء في (حاشية طبعة التأصيل): «والقرب: وعاء يشبه الجراب، يضع فيه الراكب سيفه بغمده وسوطه مع طعامه». اهـ.
قلنا: ويؤكد هذا رواية الطبري بلفظ: (الْقِرْبَةِ).

قال: ثنا أبي وشُعيب بن اللَّيْث، عن اللَّيْث به.

التحقيق

هذا إسناد حسن؛ رجاله ثقات عدا سعيد بن أبي هلال اللَّيْثي، فوثَّقه جماعة، وغمَزَه أحمدُ وابنُ حَزْم، (تهذيب التهذيب ٤/ ٩٤ - ٩٥)، ولخَّص حالَه الحافظُ، فقال: «صدوق» (التقريب ٢٤١٠).



٢- رِوَايَة: أنه «اضْطَجَعَ، ثُمَّ قام» أربع مرات:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «لَأَنْظُرَنَّ مَا صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي السَّفَرِ؟ فَهَجَعَ أَوَّلَ هَجْعَةٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ آفَاقَ السَّمَاءِ، فَقَالَ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ لِأَرْبَعِ آيَاتٍ، إِلَى: ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾، **ثُمَّ أَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى الرَّحْلِ فَأَخَذَ سِوَاكًا فَاسْتَنَّ بِهِ**، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَقَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَهَا، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَهَا، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ فَعَلَ».

۞ الحكم: صحيح المتن دون قوله في آخره: «ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ فَعَلَ» للمرة الرابعة، فإسنادُه ضعيف، والصواب أنه فَعَل ذلك ثلاث مرات، كما تقدَّم في أول رواية.

التخريج:

[قيام (ص ١٩٤)].

السند:

أخرجه محمد بن نصْر المَرْوزي في (قيام الليل) قال: حدثنا يحيى بن

يحيى، أخبرنا ابن لَهِيعة، عن الأعرج، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ابنُ لَهِيعة؛ والعمل على تضعيف حديثِه، كما تقدَّم مرارًا.

وقد تفرَّد هنا بزيادة، وهي: أن النبي ﷺ فعل ذلك أربعَ مرات. والثابتُ المحفوظُ أن النبي ﷺ فعل ذلك ثلاثَ مِرَارٍ فقط، كما في رواية سعيد بن أبي هلال السابقةِ عن الأعرج.

وكذلك رواه يونسُ وعبدُ الرحمن بن نَمِر عن الزُّهْري عن حُمَيد، كما تقدَّم في الرواية الأولى.



[١٢١١ط] حَدِيثُ الرَّجُلِ الْغِفَارِيِّ:

عَنِ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَقُلْتُ: لَأَرْمُقَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَصَلَّى بِنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ فَرَشَ بَرْذَعَةَ رَحْلِهِ، وَشَدَّ بَعْضَ مَتَاعِهِ، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هَوِيًّا مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ هَبَّ، فَتَعَارَّ، وَرَمَى بِبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَاتِ الْخَمْسَ مِنْ آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إِلَى آخِرِهِنَّ، **ثُمَّ أَخْرَجَ سِوَاكَهُ فَاسْتَنَّ**، ثُمَّ قَامَ إِلَى وَضُوئِهِ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، يُسَوِّي بَيْنَهُنَّ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ، ثُمَّ جَلَسَ فَرَمَى بِبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَاتِ، فَعَلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ رَكَعَ وَأَوْتَرَ مَعَ السَّحَرِ، وَأَدْبَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**يُنْشِىءُ اللهُ تَعَالَى السَّحَابَ، فَيَنْطِقُ أَحْسَنَ مَنْطِقٍ، وَيَضْحَكُ أَحْسَنَ ضَحِكٍ**».

❁ **الحكم: صحيح.**

التخريج:

﴿عسكر (صحابة - أسد ٥/ ٨٤ "واللفظ له"، إصا ١٠/ ٥٠٤)﴾.

السند:

أخرجه العسكري في (الصحابة) - كما في (أُسْد الغابة)، و(الإصابة) -: من طريق محمد ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حَبَّانَ، عن الأعرج، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، [عن][1] الغِفَاري، به.

---

(١) سقطت من مطبوع (أسد الغابة)، وهي ثابتة في (الإصابة)، وهو الصواب، انظر التحقيق.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، إلا ابنَ إسحاقَ فصدوقٌ يدلِّس، ولم يصرِّح بالتحديث من محمد بن يحيى. ثم إننا لم نقف على سنده إلى ابن إسحاق.

لكن رواه أبو الشيخ الأصبهاني في (العظمة ٧١٨)، قال: حدثنا أبو بكر الفِرْيابي، حدثنا أبو الأَصْبَغ عبد العزيز بن يحيى الحَرَّاني، حدثنا محمد بن سلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حَبَّانَ، عن الأعرج، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن الغِفَاري.

قال: وحدَّثَنيه عبدُ الواحد بن أبي عَوْن، عن سعد بن إبراهيم، قال: سمِعتُ الغِفاري، إلا أنه اقتصر على الفقرة الأخيرةِ في السحاب فقط.

وهذا إسناد حسن؛ لتصريح ابن إسحاقَ بالسماع من عبد الواحد بن أبي عَوْن، وعبد الواحِدِ وثَّقه ابن مَعين وأبو حاتم وجماعةٌ، وقال ابن حِبَّانَ - وحدَه -: «يخطيء» (تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٨)، فقال الحافظ: «صدوق يخطيء» (التقريب ٤٢٤٦)، فلم يُصِبْ، والصواب أنه ثقة مطلقًا.

وقد تُوبع عبدُ الواحد عليه؛

فقد رواه أحمد (٢٣٦٨٦) عن يزيدَ بن هارونَ - والسياق له -.

وابن أبي الدنيا في (المطر ٩١)، والآجُرِّي في (الشريعة ٦٤٩): من طريق أبي داودَ الطيالسي.

والعُقَيلي في (الضعفاء ١/ ١٦٨)، والطَّحاوي في (شرح مُشْكِل الآثار ٥٢٢٠): من طريق عُمر بن عبد الوهاب الرِّيَاحي.

والرَّامَهُرْمُزي في (أمثال الحديث ص ١٥٥)، وأبو نُعَيم في (الصحابة ٧١٧١): من طريق محمد بن خالد بن عبد الله الطَّحَّان.

والآجُرِّي في (الشريعة ٦٤٨): من طريق محمد بن عثمان بن خالد الأُمَوي.

والرَّامَهُرْمُزي في (أمثال الحديث ص ١٥٥)، والبَيْهَقي في (الأسماء والصفات ص ٤١٣): من طريق إبراهيم بن حمزة.

وأبو نُعَيم في (الصحابة ٧١٧١): من طريق يحيى الحِمَّاني.

كلُّهم: عن إبراهيم بن سعد، أخبرني أبي، قال: كنت جالسًا إلى جَنْب حُمَيد بن عبد الرحمن في المسجد، فمرَّ شيخ جميلٌ من بني غِفارٍ، وفي أُذُنيه صَمَمٌ، أو قال: وَقْرٌ، أَرسَل إليه حُمَيد، فلما أَقبَلَ قال: يا ابنَ أخي، أَوْسِعْ له فيما بيني وبينَك، فإنه قد صَحِبَ رسولَ الله ﷺ، فجاء حتى جلس فيما بيني وبينَه، فقال له حُمَيد: حَدِّثْني بالحديث الذي حدَّثْتَني عن رسول الله ﷺ، فقال الشيخ: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إِنَّ اللهَ يُنْشِئُ السَّحَابَ، فَيَنْطِقُ أَحْسَنَ الْمَنْطِقِ، وَيَضْحَكُ أَحْسَنَ الضَّحِكِ**».

كذا روَى الحديثَ عبدُ الواحد عن سعد بن إبراهيم، وتابعه إبراهيمُ بن سعد عن أبيه.

ولكن أخرجه العسكري في (الصحابة) -كما في (الإصابة ١٠/ ٥٠٣)-: من طريق عبد الواحد بن أبي عَوْن، عن سعد بن إبراهيم، سمِعتُ الغِفاري محمد بن حُمَيد بن عبد الرحمن، يقول: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَقُلْتُ: لَأَرْمُقَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ... الحديث.

وقولُه: (عن الغِفاري محمد بن حُمَيد بن عبد الرحمن) خطأٌ، والصواب: (عن الغِفارِي وأنا مع حُمَيد بن عبد الرحمن)، كما هو مفهومُ الروايات السابقة.

وكذا رواه أبو الشيخ من طريق محمد بن إسحاقَ، عن عبد الواحد، به على الصواب.

ولذا قال ابن حَجَر: «قال أبو موسى: رواه جماعةٌ منهم أحمدُ بن حَنْبل، عن إبراهيمَ بن سعد، عن أبيه سعد بن إبراهيم، قال: كنتُ جالسًا مع حُمَيد بن عبد الرحمن إذْ عَرَضَ لنا شيخٌ من بني غِفارٍ، وهذا هو الصواب. وفي رواية عبد الواحد تخبيطٌ، والصواب: عن سعد بن إبراهيمَ: سمِعتُ الغِفاريَّ وأنا مع حُمَيد بن عبد الرحمن، لا ذِكرَ لمحمد فيه» (الإصابة ١٠/ ٥٠٤).

وأما الذهبي فقال في (التجريد): «محمد بن حُمَيد بن عبد الرحمن الغِفاري. ذكره بعضُهم في الصحابة، وإنما هو محمد عن حُميد» (تجريد أسماء الصحابة ٢/ ٥٦/ ٦٢٠).

وهذا خطأٌ منه، إنما هو حُميد وسعد بن إبراهيم عن الغِفاري، لا ذِكرَ لمحمد في هذا الحديث.

وقد تقدَّم الحديثُ من طريق الزُّهْري عن حُمَيد بن عبد الرحمن، إلا أنه قال: عن رجل من الصحابة، ولم يذكر قصةَ السحاب.

ورواه سعيد بن أبي هلال وابنُ لَهِيعةَ عن الأعرج عن حُمَيدٍ مثْلَ روايةِ الزُّهْري، إلا أنه قال: رجل من الأنصار.

قال الحافظ: «ولا منافاةَ بين قولِه: (من بني غِفار) وقولِه: (من الأنصار)؛ فلعله كان من بني غِفار فحالَفَ الأنصارَ، أو أَطلق عليه أنصاريًّا بالمعنى الأعم» (الإصابة ١٠/ ٥٠٤).

وخلاصة ما سبق:

أن الحديث صحيحٌ، فأما فقرة صلاةِ الليلِ فثابتةٌ من غير وجه عن

حُمَيد بن عبد الرحمن، وفقرة السحابِ ثابتةٌ أيضًا من حديث حُمَيد بن عبد الرحمن وسعدِ بن إبراهيم. والله أعلم.

تنبيه:

قال الصالحي: «روى النَّسائيُّ وبَقِيُّ بن مَخْلَد عن رجل من بني غِفار صَحِبَ رسولَ الله ﷺ قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا وَصَلْنَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا، فَقُلْتُ: لَأَرْقُبَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ حَتَّى أَرَى فِعْلَهُ. وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هَوِيًّا مِنَ اللَّيْلِ، وَاضْطَجَعْتُ قَرِيبًا مِنْهُ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَهَا تَنَفَّسَ تَنَفُّسَ النَّائِمِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى أُفُقِ السَّمَاءِ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَاتِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ﴾ الَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ، خَتَمَهَا». وفي رواية: «حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾، ثُمَّ أَهْوَى رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى فِرَاشِهِ **فَاسْتَلَّ مِنْهُ سِوَاكًا**»، وفي رواية: «ثُمَّ أَخَذَ سِوَاكًا مِنْ تَحْتِ فِرَاشِهِ **فَاسْتَنَّ بِهِ**، ثُمَّ قَامَ، فَاسْتَكَبَ مَاءً مِنْ قِرْبَةٍ فِي قَدَحٍ لَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، لَا أَدْرِي رُكُوعُهُنَّ أَطْوَلُ أَمْ قِيَامُهُنَّ أَمْ سُجُودُهُنَّ»، وفي رواية أخرى: «حَتَّى قُلْتُ: قَدْ صَلَّى قَدْرَ مَا نَامَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَقَرَأَ بِالْآيَاتِ الَّتِي كَانَ قَرَأَ بِهَا، **ثُمَّ اسْتَنَّ**، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْنَا النُّعَاسُ حَتَّى السَّحَرِ»» (سبل الهدى والرشاد ٨/ ٢٨٤).

قلنا: والحديث ليس عند النَّسائي عن رجل من بني غِفار، إنما عن رجل من الصحابة، وبغير هذا السياقِ؛ فظَهرَ أنه سياقُ بَقِيِّ بن مَخْلَد، ولم نقف على سنده، فكتابُه لا يزالُ في عِداد المفقود، والله المستعان.



[١٢١٢ط] حَدِيثُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ:

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: لَأَرْمُقَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ. قَالَ: «**فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ غَيْرَ كَثِيرٍ، ثُمَّ قَامَ فَفَرَغَ عَنْ حَاجَتِهِ، ثُمَّ أَتَى مُؤْخِرَةَ الرَّحْلِ، فَأَخَذَ مِنْهَا السِّوَاكَ، فَاسْتَنَّ، وَتَوَضَّأَ**[١]، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا رَكَعَ حَتَّى مَا أَدْرِي[٢] مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ أَكْثَرُ أَمْ مَا بَقِيَ مِنْهُ، وَحَتَّى رَكِبَنِي مِنَ النَّوْمِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ».

❁ **الحكم: صحيح المتن دون قوله: «وَحَتَّى رَكِبَنِي مِنَ النَّوْمِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ»، وإسناده فيه نظرٌ.**

التخريج:

﴿زمب ١٠٥، ١٢٣٥ / كتاب (الصلاة) لابن مغيث (تخريج أحاديث الإحياء للعراقي ١/ ٣٤٢)﴾.

السند:

أخرجه ابن المبارك في (الزهد ١٠٥، ١٢٣٥)، قال: أخبرنا الأَوْزاعي، قال: حدثني إسحاقُ بن عبد الله بن أبي طَلْحة، به.

ورواه أبو الوليد ابن مُغِيث[٣] في كتاب (الصلاة) - كما في (تخريج

---

(١) كذا في الموضع الثاني برقم (١٢٣٥)، ووقع في الموضع الأول: «**فَتَوَضَّأَ**».

(٢) كذا في الموضع الثاني، ووقع في الموضع الأول: «**فَمَا دَرَيْنَا**».

(٣) هو يونس بن عبد الله بن محمد بن مُغِيث، قاضي القضاة بقُرْطُبة، أبو الوليد ابن الصَّفَّار، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ، قال الذهبي: «شيخ الأندلس في عصره ومُسْنِدُها وعالمها» (تاريخ الإسلام ٩/ ٤٦٦).

قلنا: ولكن لم نجد مَن ذكر له كتابًا في (الصلاة)، وإنما ذكروا له كتاب: (فضل =

أحاديث الإحياء للعراقي ١/ ٣٤٢) -: من طريق إسحاقَ بن عبد الله بن أبي طَلْحة، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه مرسَلٌ فيما يبدو لنا من سياقه.

وعلى فرْض أنه مسنَد من رواية ذلك الصحابي، فهو غيرُ متصل أيضًا؛ لأن إسحاقَ لم يصرِّح بالسماع منه، ولم يسمع من كبير أحد من الصحابة، بل لعله لم يسمع إلا من أنس بن مالك وحدَه. والله أعلم.

تنبيه:

عزاه الصالحي في (سبل الهدى والرشاد ٨/ ٢٨٤) للتِّرْمِذي عن إسحاقَ بن عبد الله بن أبي طَلْحةَ بهذا السياق.

كذا قال! ولم نقف عليه في جامع التِّرْمذي، ولا عزاه له أحدٌ غيرُه، فلعله سبْقُ قلم. والله أعلم.



= المتهجِّدين)، فلعله هو الذي عناه العِراقي. والله أعلم.

[١٢١٣ط] حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ الْمُعَطَّلِ السُّلَمِيِّ:

عَنْ صَفْوَانَ بْنِ الْمُعَطَّلِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَمَقْتُ صَلَاتَهُ لَيْلَةً؛ فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ نَامَ، فَلَمَّا كَانَ نِصْفُ اللَّيْلِ اسْتَيْقَظَ، فَتَلَا الْآيَاتِ الْعَشْرَ آخِرَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ [حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ]، ثُمَّ تَسَوَّكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَلَا أَدْرِي أَقِيَامُهُ أَمْ رُكُوعُهُ أَمْ سُجُودُهُ أَطْوَلُ؟، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَتَلَا الْآيَاتِ، ثُمَّ تَسَوَّكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا أَدْرِي أَقِيَامُهُ أَمْ رُكُوعُهُ أَمْ سُجُودُهُ أَطْوَلُ؟، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَفَعَلَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَفْعَلُ (يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، يَنَامُ ثُمَّ يَسْتَيْقِظُ)، كَمَا فَعَلَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، حَتَّى صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه** الهَيْثَمي، وابنُ حَجَر.

التخريج:

﴿عم ٢٢٦٦٣ "واللفظ له" / طب (٨/ ٥٢/ ٧٣٤٣) "والزيادة والرواية له" / صبغ ١٧٤٥ / تهجد ٤٢١ / فة (١/ ٣٠٩ - ٣١٠) / كر (٢٤/ ١٥٩) / كك (در ٤/ ١٧٨)﴾.

السند:

أخرجه عبد الله بن أحمد في (زوائده على المسند)، وأبو القاسم البَغَوي في (معجم الصحابة) قالا - والسياق لعبد الله بن أحمد -: حدثني عُبيد الله بن عُمر القَواريري، حدثنا عبد الله بن جعفر، أخبرني محمد بن يوسف، عن عبد الله بن الفَضْل، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن صَفْوان بن المُعَطَّل السُّلَمي... به.

ورواه الطبراني: من طريق عليِّ بن المَدِيني، عن أبيه عبد الله بن جعفر، به.

ومدار الحديث - عندهم - على عبد الله بن جعفر، عن محمد بن يوسف الكِنْدي، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عبدُ الله بن جعفر أبو جعفر المَدِيني، والدُ عليِّ بن المَدِيني، قال الذهبي: «متفق على ضعفه» (ميزان الاعتدال ٤٢٤٧)، وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٣٢٥٥).

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، فقال: «رواه عبد الله بن أحمد والطبراني في الكبير، وفيه عبدُ الله بن جعفر والدُ عليِّ بن المَدِيني، وهو ضعيف» (المجمع ٣٦٤٠).

قلنا: وفيه علةٌ أخرى، وهي: الانقطاع بين صفوانَ وأبي بكر بن عبد الرحمن؛ فقد وُلِد أبو بكر في خلافة عُمر، وكذا مات صفوان - في أشهر الأقوال - في خلافة عُمر (سنة ١٩ هـ).

ولذا قال ابن أبي حاتم: «ذكر بعضُ الناس أن سعيد بن المسيِّب، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، رَوَيا عنه، فسمِعتُ أَبي يُنكِر ذلك، ويقول: لا أعلم روَى عنه سعيدُ بن المسيِّب شيئًا، ولا أبو بكر بن عبد الرحمن» (الجرح والتعديل ٤/ ٤٢٠).

وقال الذهبي: «حدَّث عنه: سعيدُ بن المسيِّب، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وسعيدٌ المَقْبُري، وسلام أبو عيسى، وروايتُهم عنه مرسَلةٌ، لم يَلْحقوه فيما أرى، إن كان مات سنة تسعَ عشرةَ» (سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٤٦).

لكن قال عليٌّ بن المَدِيني: «أبو بكر بن عبد الرحمن أحدُ العشرة، أحدُ الفقهاء، وهو قديم، لَقِيَ أصحابَ النبي ﷺ، ولا أُنكِر أن يكون سمِع من صَفْوانَ بن مُعَطَّل» (تاريخ دمشق ٢٤/ ١٥٩).

قلنا: والقول الأول أشبَهُ؛ لِمَا قدَّمْناه من تاريخيهما. والله أعلم.

والحديث ضعَّفه ابن حجر في (التلخيص الحبير ١/ ١٠٦).



[١٢١٤ط] حَدِيثُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: «بِتُّ لَيْلَةً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنْظُرَ كَيْفَ يُصَلِّي. فَقَامَ [إِلَى قِرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ بِوَتَدٍ فِي الْجِدَارِ] فَتَوَضَّأَ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، قِيَامُهُ مِثْلُ رُكُوعِهِ، وَرُكُوعُهُ مِثْلُ سُجُودِهِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَتَوَضَّأَ **وَاسْتَنَّ**(١)، ثُمَّ قَرَأَ بِخَمْسِ آيَاتٍ(٢) مِنْ آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، فَلَمْ يَزَلْ يَفْعَلُ هَذَا حَتَّى صَلَّى عَشْرَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى سَجْدَةً وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَ بِهَا، وَنَادَى الْمُنَادِي عِنْدَ ذَلِكَ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَمَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ، فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ».

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «بِتُّ لَيْلَةً عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنْ عِشَاءِ الْآخِرَةِ انْصَرَفْتُ مَعَهُ، قَالَ: فَلَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، رُكُوعُهُمَا مِثْلُ قُعُودِهِمَا، وَسُجُودُهُمَا مِثْلُ قِيَامِهِمَا، وَذَلِكَ فِي الشِّتَاءِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْحُجْرَةِ وَأَنَا فِي الْبَيْتِ، فَقُلْتُ: وَاللهِ، لَأَرْمُقَنَّ اللَّيْلَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَلَأَنْظُرَنَّ كَيْفَ صَلَاتُهُ؟ قَالَ:

---

(١) عند الطبراني: «وَاسْتَنْثَرَ»، بدلَ: «وَاسْتَنَّ»، وكذا وقع في عدة نسخ من (سنن أبي داود)، كما أفاده محقّقو طبعة التأصيل (ح ١٣٤٨)، والمشهور في هذه القصة الاستنان، كما تقدَّم في حديث ابن عباس وغيره، ولا معنى لذِكر الاستنثار بعد الوضوء، والله أعلم.

(٢) عند الطبراني: «ثُمَّ قَرَأَ الْخَمْسِينَ آيَةً»، كذا في المطبوع، والأصل (٩/ ق ١٤٠/ أ)! وهذا تحريف واضحٌ، فإذا ابتدأ القراءة من قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾ وهي الآية (١٩٠) من سورة آل عمران، فلم يبقَ على نهاية السورة سوى عشرِ آيات.

فَاضْطَجَعَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ، قَالَ: ثُمَّ تَعَارَّ، فَنَظَرَ فِي أُفُقِ السَّمَاءِ وَكَبَّرَ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، **ثُمَّ أَخَذَ سِوَاكًا فَاسْتَنَّ**، ثُمَّ خَرَجَ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقَةٍ فَصَبَّ عَلَى يَدِهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَلَمْ يُوقِظْ أَحَدًا، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، رُكُوعُهُمَا مِثْلُ سُجُودِهِمَا، وَسُجُودُهِمَا مِثْلُ قِيَامِهِمَا. قَالَ: فَأَرَاهُ صَلَّى مِثْلَ مَا رَقَدَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ مَكَانَهُ وَرَقَدَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ».

۞ **الحكم:** **إسناده منكر. وضعَّف إسنادَه** الألباني. **واستغربه** الدارَقُطْني. والمحفوظ من حديث عبد الله بن عباس بغير هذا السياق.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿د ١٣٤٨ / طب (١٨/ ٢٩٦/ ٧٦١ "والزيادة له"، ٧٦٢)﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿غيل ٤٤٤ "واللفظ له" / مديني (لطائف ٧٥٧)﴾.

السند:

قال أبو داودَ: حدثنا محمد بن بَشَّار، حدثنا أبو عاصم، حدثنا زُهَير بن محمد، عن شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، عن كُرَيب، عن الفَضْل بن عباس، به.

كذا في كل نسخ أبي داودَ: «عن ابن بشار: حدثنا أبو عاصم»، ورواه الطبراني في (المعجم الكبير ١٨/ ٢٩٦/ ٧٦١) عن زكريا بن يحيى الساجي، ثنا محمد بن بَشَّار، ثنا أبو عامر العَقَدي، ثنا زُهَير بن محمد، به.

وأبو داودَ والساجيُّ كلاهما إمام ثبْتٌ حافظ، فالله أعلم. وعلى كلٍّ، فهذا خلاف لا يضر؛ فأبو عاصم وأبو عامر كلاهما ثقةٌ، وقد تُوبِعا متابعةً

قاصرة؛

فرواه الطبراني في (الكبير ١٨/ ٢٩٦/ ٧٦٢) قال: حدثنا عُبيد الله بن محمد العُمَري، ثنا إسماعيل بن أبي أُوَيس، حدثني أخي، عن سُلَيمان بن بلال، عن شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، به.

ورواه أبو بكر الشافعي في (الغَيْلانيات) - ومن طريقه أبو موسى المَدِيني في (اللطائف) - قال: ثنا أبو إسماعيلَ التِّرْمذي محمد بن إسماعيلَ بن يوسفَ، ثنا أيوب بن سُلَيمانَ، قال: أخبرني سُلَيمان، عن شَريك بن أبي نَمِر، أن كُرَيبًا مولى ابنِ عباس أخبره، أنه سمِع الفَضْل بنَ عباس... فذكره بلفظ السياقة الثانية.

فمدارُه - عندهما - على شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، عن كُرَيب مولى ابن عباس، عن الفَضْل بن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِرٍ متكلَّمٌ فيه، وقد خالفه جماعةٌ من الأثبات، **منهم**:

١- عَمرو بن دينار المكيُّ (ثقة)، أخرجه (البخاري ١٣٨).

٢- وسلَمةُ بن كُهَيل بن حُصَين الحَضْرمي (ثقة)، أخرجه (البخاري ٦٣١٦).

٣- ومَخْرمَة بن سُلَيمان الأَسَدي الوالِبي (ثقة). أخرجه (البخاري ١٨٣)، و(مسلم ٧٦٣).

ثلاثتُهم (عَمرو، وسلَمة، ومَخْرمَة)، رَوَوْه عن كُرَيب، عن ابن عباس، فجعلوه من مسند عبد الله بن عباس، وقد تقدَّم، في باب: «السواك لمن قام من الليل».

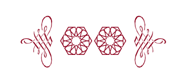
ولذا قال الألباني: «إسناده ضعيف؛ زُهَير بن محمد، وشَرِيك بن عبد الله، سيِّئا الحفظ، والأول أسْوأُ حِفظًا، وهو علةُ الحديث، وقوله: «عن كُرَيب، عن الفَضْل بن عباس» منكَرٌ، والمعروف: عن كُرَيب، عن عبد الله بن عباس؛ فهو صاحب القصة» (ضعيف أبي داود ٢٤١).

قلنا: زُهَير بن محمد، قد تُوبِع عليه من سُلَيمان بن بلال وغيره، كما تقدم بيانه، فتنحصر العلةُ في شَريك. والله أعلم.

ثم إن كُرَيبًا مولى عبدِ الله بن عباس لم يسمع من الفَضْل، قاله المِزِّي في (تهذيب الكمال ٢٤/ ١٧٢)، وأقرَّه الحافظ في (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٣٣).

وذلك أن الفضْل قديمُ الوفاة، لا يدركه كُرَيبٌ.

وأما الرواية التي فيها تصريحُ كُرَيبٍ بالسماع منه - كما عند الطبراني (٧٦٢)، وأبي بكر الشافعيِّ وغيرِهما -، فهي محْضُ وهَمٍ، إما من شَريك أو ممن دونه، والله أعلم.



٣- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، قَالَ: «**لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُومُ إِلَى صَلَاةٍ بِاللَّيْلِ إِلَّا اسْتَنَّ** (اسْتَاكَ)».

الحكم: **إسناده منكر، كسابقه. واستغربه** الدارَقُطْني.

التخريج:

[طب (١٨/ ٢٩٧/ ٧٦٣) "واللفظ له" / فقط (أطراف ٤٢٧٦) / عد (١/ ٥٠٤- ٥٠٥) "والرواية له"].

السند:

رواه الطبراني في (الكبير ١٨/ ٢٩٦/ ٧٦٣) قال: حدثنا أحمد بن حماد بن زُغْبَة، ثنا يحيى بن بُكَيْر، ثنا ابن لَهِيعة، عن أحمد بن (خازِم)[(١)]، عن شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، عن كُرَيب، عن الفَضْل بن عباس... به.

وقال الدارَقُطْني: «غريبٌ من حديث الفضْل عن النبي ﷺ، تفرَّد به شَريك بن أبي نَمِرٍ عن كُرَيب عنه، وعنه أحمد بن خازِم المَعافِري، وعنه عبدُ الله بن لَهِيعة» (أطراف الغرائب ٤٢٧٦).

قلنا: كذا قال! وقد رواه ابن عَدِي من طريق آخَرَ عن شَريك.

فمدارُه عندهم على شَريك، به.

---

(١) في المطبوع: «حازم»، والصواب: «خازم» بالخاء المعجمة، كما ضبطه الخطيب في (تلخيص المتشابه ١/ ٢١١)، وأبو جعفر الضَّبِّيُّ في (بغية الملتمس ٣٩٥)، والذهبي في (تاريخ الإسلام ٣/ ٨١٣).

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى والثانية: الانقطاع والمخالفة؛ وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في الرواية السابقة.

الثالثة: ضعْفُ ابنِ لَهيعة. وقد وقفْنا له على متابعة؛

فقد أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ١/ ٥٠٤ -٥٠٥): عن عليِّ بن العباس المَقَانِعي، عن يحيى بن محمد بن بشير، عن يحيى بن فُضَيل، عن منْدَل، عن أبي إسحاقَ، عن شريك... به.

قال ابن عَدِي عَقِبَه: «وأبو إسحاقَ المذكورُ في هذا الحديث هو إبراهيم بن أبي يحيى».

قلنا: وهذه متابعة واهيةٌ جدًّا؛ فيها علتان:

الأولى: إبراهيم ابن أبي يحيى: «متروك الحديث» كما في (التقريب ٢٤١)، بل وكذَّبه غيرُ واحد كما تقدَّم بيانُه مِرارًا.

وبه ضعَّفه ابن القَيْسَراني في (الذخيرة ٨٤٩).

الثانية: منْدَل بن عليٍّ العَنَزي؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٦٨٨٣).



[١٢١٥ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ **يَسْتَاكُ**، وَيَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾. وَكَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وِتْرِهِ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَمِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، وَمِنْ فَوْقِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَأَعْطِنِي نُورًا**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيفٌ معلول.**

التخريج:

﴿تهجد ٤٣٨ "واللفظ له" / (سواك - إمام ١/ ٣٧٣)﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي الدنيا في (التهجُّد)، قال: حدثنا عُبيد الله بن جَرير العَتَكي، حدثنا الحَجَّاج بن المِنْهال، حدثنا حَمَّاد بن سلَمة، عن حَجَّاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليٍّ، عن عليٍّ، به.

كذا (عن عليٍّ) مبهمًا، وأخرجه أبو نُعَيم في (السواك) -كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٣) - من طريق الحَجَّاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليٍّ، عن عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الحَجَّاج، وهو ابن أَرْطأة؛ «صدوق كثيرُ الخطإِ والتدليس» (التقريب ١١١٩).

وقد خُولِف فيه، وهي:

العلة الثانية: المخالفة؛ فقد رواه سُفْيان الثَّوْري - كما عند أحمدَ في (المسند ٣٢٧١) -، وحُصَين بن عبد الرحمن - كما عند (مسلم ٧٦٣) -، كلاهما: عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس... به.

وهذا هو المحفوظُ في هذا الحديث، وقد تقدَّم.



[١٢١٦ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ زُرَارَةَ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ: أَرَادَ أَنْ يَغْزُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا فَيَجْعَلَهُ فِي السِّلَاحِ وَالْكُرَاعِ، وَيُجَاهِدَ الرُّومَ حَتَّى يَمُوتَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لَقِيَ أُنَاسًا... قال: قلتُ: يا أُمَّ المؤمنين: أَنْبِئِيني عن وِتْرِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقالت: «**كُنَّا نُعِدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ، فَيَبْعَثُهُ اللهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ...**» الحديثَ.

۞ **الحكم:** صحيح (م).

التخريج:

﴿م ٧٤٦ "واللفظ له" / د ٥٥ مختصرًا، ١٣٣٨ / ن ١٣٣١، ١٦١٧، ١٧٣٦، ١٧٣٧ / كن ٥٠٩، ٥٣٣ / جه ١١٦١ / حم ٢٤٢٦٩، ٢٤٦٥٨، ٢٥٩٨٧ / مي ١٥٠٠ / خز ١١٣٤ / حب ٢٤٤٠، ٢٦٣٥، ٢٦٤٠ / عه ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩ / عب ٤٧٦٥ / طس ٤٤٠٤ / طش ٢٤٧١ / حق ١٣١٦ / منذ ٢٦١٦، ٢٦٨٣ / قيام (١/ ١٢٢) / طح (١/ ٢٨٠ - ٢٨١) ١٦٧٤ / خل ٥٤٩ / مخلص ١٧٨٢ / مسن ١٦٩٠، ١٦٩١ / هق ١٦٨، ٤٧٠٠، ٤٨٧٣ / هقغ ٨٠٤ / هقع ٥٤٩٣ / بغ ٩٦٣ / نبغ ٥٧٦ / بغا ٣٥ / تهجد ٤٧٤ / مستغفض ٤٩٥ / حداد ٨٤٦ / ضياء (مكارم ١) / ابن مَنْدَه (إمام ١/ ٣٨٠)﴾.

السند:

قال مسلم: حدثنا محمد بن المُثَنَّى العَنَزي، حدثنا محمد بن أبي عَدِي، عن سعيد، عن قَتادة، عن زُرَارةَ، أن سعد بن هشام بن عامر، أراد أن يغزوَ

في سبيل الله. . . الحديثَ.

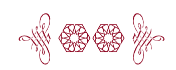
زُرَارةُ هو: ابن أَوْفَى العامري الحَرَشي: «ثقة عابد» (التقريب ٢٠٠٩).

وقَتادة هو: ابن دِعَامة السَّدُوسي: «ثقة ثبت» (التقريب ٥٥١٨).

وسعيد هو: ابن أبي عَرُوبة: «ثقة حافظٌ، وكان من أثبتِ الناس في قَتادة» (التقريب ٢٣٦٥).

تنبيه:

للحديث سياق طويلٌ في صفة قيام الليل وغيرِ ذلك، وله روايات وسياقاتٌ أُخَرُ، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - بتمامه وتخريجِه بأوسعَ مما هنا في «موسوعة الصلاة»، وإنما اكتفيْنا ههنا بما يخصُّ السِّواك، كما في الروايات التالية.



١- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ وُضِعَ لَهُ سِوَاكُهُ وَوَضُوءُهُ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**كُنَّا نَضَعُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ سِوَاكَهُ وَوَضُوءَهُ فِي اللَّيْلِ، فَإِذَا قَامَ اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ**».

۞ **الحكم:** **إسناده حسَن. وأصل الحديث صحيح، خرَّجه مسلم وغيرُه مطولًا كما سبق. وصحَّح هذه الرواية ابنُ مَنْدَه.**

التخريج:

﴿طس ٥٠٢ "بلفظ الرواية الأولى" / منذ ٣٤١ "بلفظ الرواية الثانية"﴾.

السند:

رواه الطبراني في (الأوسط ٥٠٢): عن أحمد بن القاسم بن مُسَاوِر الجوهري، قال: نا عَفَّان بن مسلم، قال: نا حَمَّاد بن سلَمة، عن بَهْز بن حَكِيم، عن زُرَارَةَ بن أَوْفَى، عن سعد بن هشام، عن عائشة، به.

ورواه ابن المنذر في (الأوسط ٣٤٢) من طريق أبي عُمر الضَّرير، عن حَمَّاد بن سلَمة، عن بَهْز، به.

وقال الطبراني بإثره: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن سعدٍ إلا زُرَارةُ، ولا عن زُرارةَ إلا بَهْزٌ، تفرَّد به حَمَّادُ بن سلَمة».

وفي كلامه هذا نظرٌ كما ستراه في:

التحقيق

هذا إسناد حسَنٌ، رجاله كلُّهم ثقات رجالُ الصحيح، عدا بَهْز بن حَكيم،

استَشهد به البخاريُّ تعليقًا، وروَى له أصحابُ السنن، ووثَّقه ابنُ مَعين وابنُ المَدِيني والنَّسائيُّ وغيرُهم، وليَّنه آخرون، وقال ابن حجر: «صدوق» (التقريب ٧٧٢).

وقال ابن المُلَقِّن: «وفي رواية لابن مَنْدَهْ عنها: «**كَانَ النَّبِي ﷺ يَرْقُدُ، فَنَضَعُ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ، فَيَبْعَثُهُ اللهُ إِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ، فَيَقُومُ فَيَتَسَوَّكُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ**». **قَالَ ابن مَنْدَه:** (وإسنادُها مجمَعٌ على صحته») (البدر المنير ١/ ٧٠٨).

قلنا: ولكن قد اختُلف على بَهْزٍ في إسناده:

فرواه حَمَّاد بن سلَمةَ كما سبق عن بَهْزٍ، عن زُرَارةَ، عن سعد، عن عائشة.

وتابعه على ذلك عِمْرانُ بن يزيدَ العَطَّارُ، خرَّجه أحمد (٢٥٩٨٨)، غير أنه اختصر الحديثَ، فذَكر منه قولَ عائشةَ: «**كَانَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ** - فذكر الحديثَ - **وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ قَائِمًا يَرْفَعُ صَوْتَهُ كَأَنَّهُ يُوقِظُنَا، بَلْ يُوقِظُنَا، ثُمَّ يَدْعُو بِدُعَاءٍ يُسْمِعُنَا، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ**».

وعِمْران العَطَّار هذا جاء في موضع آخَرَ من (المسنَد) أنه القَطَّان، وهو مجهولٌ كما في (التعجيل ٨١٨)، ووثَّقه العِجْلي في (كتابه ١٤٣١).

وخالفهما يزيدُ بن هارونَ، كما عند أحمدَ (٦/ ٢٣٦) وأبي داودَ (١٣٣٩).

وابنُ أبي عَدِي، كما عند أبي داودَ (١٣٣٨) وغيره.

ومَرْوانُ بن معاويةَ، كما عند أبي داودَ (١٣٤٠) و(مسائل أحمد ١/ ٤٢٤).

ومحمدُ بن عبد الله الأنصاريُّ، علَّقه ابن أبي حاتم في (العلل ٢١).

كلُّهم: عن بَهْز، عن زُرارةَ، عن عائشةَ، به، كذا بإسقاط سعد بن عامر

من سنده.

وسأل ابنُ أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، فقال أبو حاتم: «إن كان حَفِظَ حمَّادٌ، فهذا أشبَهُ» (العلل ٢١).

قلنا: قد حَفِظَ حمادٌ، وقد تُوبع على إسناده؛ فقد رواه قَتادةُ، عن زُرارةَ، عن سعد، عن عائشةَ، بمثل إسنادِ حمَّاد، أخرجه مسلم (٧٤٦) من هذا الوجه مطولًا كما سبق، وفيه: «**كُنَّا نُعِدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ، فَيَبْعَثُهُ اللهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَسَوَّكُ، وَيَتَوَضَّأُ**» وانظر (علل الدارَقُطْني ٣٦٥٧).

ولهذا قال المُنْذري: «ورواية زُرَارةَ بنِ أَوْفَى عن سعد بن هشام عن عائشةَ هي المحفوظة. وعندي في سماع زُرارةَ من عائشةَ نظرٌ؛ فإن أبا حاتم الرازيَّ قال: قد سمِع زُرارةُ من عِمْرانَ بن حُصَين ومن أبي هريرة ومن ابن عباس... هذا ما صحَّ له، وظاهرُ هذا أنه لم يسمع عنده من عائشةَ» (مختصر سنن أبي داود ٢/ ١٠١).

وكان صاحبُ (عون المعبود) قد أبدَى لهذا الاختلاف رأيًا مغايرًا، ثم كأنه تراجع عنه، فقال معلِّقًا على قول أبي داودَ: «وليس في تمام حديثهم»: «يُشبِه أن يكون المعنى: أي: من جيِّد أحاديثهم من جهة الإسناد؛ لأن ابن أبي عدي ويزيدَ بن هارون ومَرْوانَ بن معاويةَ كلُّهم قالوه عن بَهْز بن حَكيم عن زُرارةَ عن عائشةَ بحذف واسطة سعد، وأمَّا حمَّادُ بن سلَمةَ فقال: عن بَهْز عن زُرارةَ عن سعد بن هشام عن عائشةَ، وهذا البحث في حديث بَهْزٍ دون قتادةَ، لكن قال المُنْذِري...»، فذكر كلامَه الذي نقلْناه آنفًا، (عون المعبود ٤/ ١٥٧).

قلنا: ويحتمل أن يكون هذا الاختلافُ من بَهْز نفْسِه، وأنه لم يكن يضبط

سندَ الحديث، لاسيما والذين رَوَوْه عنه بإسقاط سعدٍ جماعةٌ من الثقات، فالله أعلم.

وقد زاد في متْنِه زيادةً لم يَروِها غيرُه، كما في الرواية التالية:



٢- زِيَادَة: «تَخَلَّى»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ: عَنْ عَائِشَةَ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضُوءُهُ وَسِوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، دون لفظةٍ: (تَخَلَّى) فشاذَّةٌ، وضعَّفه** المُنْذِري.

التخريج:

﴿د ٥٥ "واللفظ له"، ١٣٤١﴾.

السند:

رواه أبو داودَ في (السنن ٥٥)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حَمَّاد، أخبرنا بَهْز بن حَكِيم، عن زُرارةَ بن أَوْفَى، عن سعد بن هشام، عن عائشة، به.

ثم أعاده في (السنن ١٣٤١) بالإسناد نفْسِه، ولم يذكر متْنَه، وإنما أحال على الرواية المطوَّلةِ قبلَه، وبيَّن أنها من هذا الوجه مختصرَةٌ، فقال: «بهذا الحديث، وليس في تمام حديثِهم».

ونصَّ في هذا الموضع على أن حَمَّادًا المذكورَ في الإسناد هو ابنُ سلَمة.

التحقيق

هذا إسناد حسَنٌ كسابقه، إلا أن لفظةَ: «**تَخَلَّى**» شاذَّةٌ؛ لم تأتِ إلا في هذا الطريق، والمحفوظ في كل طرق الحديث: أنه «**إِذَا قَامَ اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ**»، كما تقدَّم في صحيح مسلم وغيرِه.

وضعَّفه المُنْذِري ببَهْز، فقال: «في إسناده بَهْز بن حَكِيم، وفيه مقالٌ» (مختصر سنن أبي داود ١/ ٤٤).

ولم يتنبَّه لذلك بعضُ أهل العلم، فاكتفَوا بالحُكم على ظاهر إسناده:

فقال ابن المُلَقِّن: «رواه أبو داودَ بإسناد جيِّد» (البدر المنير ١/ ٧٠٨).

وقال الشيخ الألباني: «إسناده صحيح» (صحيح أبي داود ٥٠).



[١٢١٧ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ: تَسَوَّكَ ثُمَّ تَوَضَّأَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَرْقُدُ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ تَسَوَّكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، يَجْلِسُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يُوتِرُ بِخَمْسِ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي الْخَامِسَةِ، وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي الْخَامِسَةِ».

۞ **الحكم: غير محفوظ بهذا السياق.**

التخريج:

﴿حم ٢٤٩٢١ "واللفظ له" / منذ ٢٦١٥ / هق ٤٨٦٤ / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٩) / أنباري (منتقى ق ١٦٥ / أ)﴾.

السند:

قال أحمد (٢٤٩٢١): حدثنا عَفَّان، قال: حدثنا هَمَّام، حدثنا هِشام بن عُرْوة، قال: حدثني أبي، أن عائشة حدثته... فذكره.

ورواه ابن المنذر في (الأوسط ٢٦١٥): عن محمد بن إسماعيل.

ورواه البَيْهَقي في (السنن ٤٨٦٤): من طريق جعفر بن محمد.

كلاهما: عن عَفَّان، قال: حدثنا هَمَّام، قال: حدثنا هِشام بن عُرْوة، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ رجال الشيخين؛ ولذا قال الألباني: «إسناده صحيح على شرط الشيخين» (صحيح أبي داود ٥/ ٨٤).

وما تقدَّم بيانُه في السند هو المحفوظُ عن عَفَّان. لكن رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٩) -: عن محمد بن جعفر ابن الهيثم - وهو الأَنْباري -، عن جعفر الصائِغ، عن عَفَّان، ثنا وُهَيب -

فيما أرَى -، قال: ثنا هِشام بن عُرْوة، به.

فذِكر وُهَيب فيه خطأٌ، الصواب (هَمَّام)، ويؤكِّده شكُّ راويه في ذِكره.

لكن ذكر السِّواك في هذه الروايةِ عن عائشةَ غيرُ محفوظ من هذا الوجه؛ فقد رواه عن هِشام بن عُرْوةَ جماعةٌ من الثقات الأثبات، دون ذِكرِ السِّواك، منهم:

١ - مالك في (الموطأ ٣١٦)، ومن طريقه البخاريُّ (١١٧٠)، وأحمد (٢٥٤٤٧).

٢، ٣، ٤، ٥ - وابنُ نُمَير، وعَبْدَة، ووَكِيع، وأبو أُسامة، أربعتُهم: عند مسلم (٧٣٧).

٦ - والثَّوْري، عند النَّسائي في (الصغرى ١٧١٧).

٧ - ويحيى القَطَّان، عند أحمدَ (٢٤٢٣٩).

٨ - واللَّيْث، عند أحمدَ (٢٤٣٥٧).

٩ - وابن عُيَيْنة، عند الحُمَيدي (١٩٥).

١٠ - وشُعْبة، عند الطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ١٦٨٦).

وغيرُهم كثير، كلُّهم: عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشةَ، به دون ذِكر السِّواكِ فيه.

هذا مع التنبيه على أمرين:

الأول: أن تسوُّكَ النبيِّ ﷺ عند قيامه لليل ثابتٌ من وجوه أخرى عن عائشةَ وغيرِها، كما تقدَّم من حديث سعد بن هشام عن عائشةَ، وكذا تقدَّم من حديث ابن عباس عند مسلم.

الثانية: أصْلُ روايةِ هشام بن عُرْوة - التي رواها عنه الجماعة - متكلَّمٌ فيها أيضًا؛ فقد خالفه الزُّهْريُّ - وغيرُه -، فرواه عن عُرْوة، عن عائشة: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً**». متفق عليه، وزاد مسلم: «**يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ**». وانظر (فتح الباري لابن رجب ٩/ ١٠٢).

وسيأتي - إن شاء الله - تخريجُه والكلامُ عليه في أبواب قيام الليل من «موسوعة الصلاة».



[١٢١٨ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عَائِشَةَ: لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَيْقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَيْقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ**».

۞ **الحكم: ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه:** المُنْذِري، والنَّوَوي، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والعَيْني، والسُّيوطي، والشَّوْكاني، والصَّنْعاني، والمباركفوري، والألباني.

التخريج:

﴿د ٥٦ "واللفظ له" / حم ٢٤٩٠٠، ٢٥٢٧٣ / عه ٢١٠١، ٢١٠٢ / عب ٤٧١٤ / ش ١٨٠٢ / ...﴾.

سبق في باب: «الاستياك عند الوُضوء والصلاة».



[١٢١٩ط] حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ عَائِشَةَ: إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ أَجْرَى السِّوَاكَ عَلَى فِيهِ:

عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ أَجْرَى السِّوَاكَ عَلَى فِيهِ**».

۞ **الحكم: إسنادُه تالف، واستغربه** أبو نُعَيم.

التخريج:

﴿حل (٣/ ٢٦) "واللفظ له" / صحا ٧٣٩٧ / مستغفط (ق ١٧٠)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (الحلية)، و(معرفة الصحابة)، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن مَخْلَد، قال: حدثنا محمد بن يونسَ الكُدَيْمي، قال: حدثنا (عُمر) بن حبيب العَدَوي، قال: حدثنا يونس بن عُبيد، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وأخرجه المُسْتَغْفِري في (الطب ق ١٧٠): عن عبد الرحمن بن أحمدَ البَالُوي، عن عليِّ بن محمد بن سَخْتُويَه، عن محمد بن يونسَ، به.

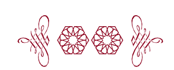
التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن يونس الكُدَيْمي؛ قد رماه غيرُ واحد بالكذب ووضْعِ الحديث، كما في ترجمته من (تهذيب التهذيب ٩/ ٥٤٢).

الثانية: عُمر بن حبيب العَدَوي؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٤٧٨٤).

واستغربه أبو نُعَيم من حديث يونسَ بنِ عُبَيد، فقال: «غريبٌ من حديث يونسَ، تفرَّد به عُمرُ بن حَبيب» (الحلية).



١- رِوَايَةٌ مُطَوَّلَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَتَمَةَ، ثُمَّ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ سَبْعَ رَكَعَاتٍ، يُسَلِّمُ فِي الْأَرْبَعِ فِي كُلِّ اثْنَتَيْنِ[١]، وَيُوتِرُ بِثَلَاثٍ، يَتَشَهَّدُ فِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْوَتْرِ تَشَهُّدَهُ فِي التَّسْلِيمِ، وَيُوتِرُ بِالْمُعَوِّذَاتِ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، وَيَرْقُدُ، فَإِذَا انْتَبَهَ مِنْ نَوْمِهِ قَالَ: «**الْحَمْدُ للهِ الَّذِي أَنَامَنِي فِي عَافِيَةٍ، وَأَيْقَظَنِي فِي عَافِيَةٍ**»، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَيَتَفَكَّرُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، فَيَقْرَأُ حَتَّى يَبْلُغَ: ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ يُطِيلُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، وَيُكْثِرُ فِيهِمَا الدُّعَاءَ، حَتَّى إِنِّي لَأَرْقُدُ وَأَسْتَيْقِظُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَضْطَجِعُ فَيُغْفِي، ثُمَّ يَتَضَوَّرُ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ بِمِثْلِ مَا تَكَلَّمَ فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ هُمَا أَطْوَلُ مِنَ الْأُولَيَيْنِ وَهُوَ فِيهِمَا أَشَدُّ تَضَرُّعًا وَاسْتِغْفَارًا، حَتَّى أَقُولُ: هَلْ هُوَ مِنْصَرِفٌ؟ وَيَكُونُ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيُغْفِي قَلِيلًا، فَأَقُولُ: هَذَا غَفْيٌ أَمْ لَا؟ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَيَقُولُ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْأُولَى، **ثُمَّ يَجْلِسُ، فَيَدْعُو بِالسِّوَاكِ، فَيَسْتَنُّ، وَيَتَوَضَّأُ**، ثُمَّ يَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَانَتْ هَذِهِ صَلَاتَهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ[٢] رَكْعَةً».

---

(١) في المطبوع: «اثنين»، وهو خطأٌ، والصواب ما أثبتْناه كما في (مجمع البحرين ٢/ ٣١١).

(٢) في المطبوع: «عشر»، وهو خطأٌ، والصواب ما أثبتْناه كما في (مجمع البحرين ٢/ ٣١١).

۞ الحكم: ضعيف بهذا اللفظ.

التخريج:

〚طس ٨٩٥٩〛.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط)، قال: حدثنا مِقْدَام بن داودَ، نا عبد الله بن يوسفَ التِّنِّيسيُّ، ثنا ابن لَهِيعة، عن عَيَّاش بن عبَّاس القِتْباني، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَير، عن عائشةَ، به.

وقال عقبه: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عَيَّاش بنِ عبَّاس إلا ابنُ لَهيعةَ».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: ابنُ لَهِيعة؛ والعمل على تضعيف حديثِه، كما تقدَّم مِرارًا.

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، فقال: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه ابنُ لَهِيعة، وفيه كلامٌ» (المجمع ٣٦٥٣).

الثانية: مِقْدَام بن داودَ، وهو الرُّعَيْني المِصْري؛ قال النَّسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارَقُطْني: «ضعيف»، وقال ابن أبي حاتم، وابنُ يونسَ: «تكلَّموا فيه»، وقال محمد بن يوسفَ الكِنْدي: «كان فقيهًا، لم يكن بالمحمود في الرواية». انظر (الجرح والتعديل ٨ / ٣٠٣)، (لسان الميزان ٨/ ١٤٤ - ١٤٥).



[١٢٢٠ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَامُ لَيْلَةً وَلَا يَنْتَبِهُ إِلَّا اسْتَنَّ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ الْمُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبِي وَأَنَا بِالشَّامِ، فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ عَشَاءً عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَقَالَ: عِنْدَكُمْ سِوَاكٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَا تَصْنَعُ بِالسِّوَاكِ هَذِهِ السَّاعَةَ؟! قَالَ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يَنَامُ لَيْلَةً وَلَا يَبِيتُ حَتَّى يَسْتَنَّ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** الهَيْثَمي، والألباني.

التخريج:

〚طس ٧٩٨٠ "واللفظ له" / كر (٥٧/ ٧٤) "والرواية له"〛.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط)، قال: حدثنا موسى بن هارون، حدثنا سعيد بن عبد الجبار الكَرابِيسي، حدثنا إبراهيم بن ثابت من بني عبد الأَوَّل[(١)]، حدثني عِكْرِمة بن مُصْعَب من بني عبد الدار، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة، عن أبيه، به.

وأخرجه ابن عساكر في (تاريخه) من طريق سعيد بن عبد الجبار... به.

وقال الطبراني - عَقِبَه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن مُحَرَّر بن أبي هريرة

(١) كذا في المطبوع، ولكن في ترجمته من (التاريخ الكبير ١/ ٣٢٠)، و(الجرح والتعديل ٢/ ١٢٥): «من بني عبد الدار بن قصي». وهو ابن محمد بن ثابت بن شرحبيل الحجبي، ووقع في (تاريخ دمشق): «أحمد بن محمد بن ثابت الجمحي»، وهو تحريف، والله أعلم.

إلا عِكْرِمةُ بن مُصْعَب، ولا عن عِكْرِمةَ إلا إبراهيمُ بن ثابت، تفرَّد به سعيدُ بن عبد الجبار».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: مُحَرَّر بن أبي هريرة؛ قال ابن سعد: «كان قليلَ الحديث» (الطبقات ٧/ ٢٥٠)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٤٦٠) على قاعدته، ولذا قال الذهبي: «وُثِّق» (الكاشف ٥٣٠٨)، وقال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٦٥٠٠)، أي: إذا تُوبِع، وإلا فليِّنٌ. ولم يتابَع هنا.

الثانية: عِكْرِمةُ بن مُصْعَب؛ قال أبو حاتم: «مجهول» (الجرح والتعديل ٧/ ١٠)، وأقرَّه الذهبي في (الميزان ٥٧١٤)، وابنُ حَجَر في (اللسان ٥٢٦٨).

وبه ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٤٢٥٣).

وعزاه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٦٩١٨) لابن عساكرَ، ورمز لضعفه.

ولعله المرادُ بقول الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه مَن لم أجد مَن ذَكره، وقد رواه أحمدُ مِن فِعْل أبي هريرة، وفيه محمد بن عَمرو، وهو ضعيف مختلَفٌ فيه» (المجمع ٢٥٦٨).

كذا قال! والذي في (مسند أحمدَ) عن أبي هريرة موقوفًا، إنما رواه أحمد (٩١٩٤)، والبَيْهَقي في (الشُّعَب ٢٥١٦)، من طريقين عن اللَّيْث بن سعد، عن خالد بن يزيدَ الجُمَحي، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ**»، وقال أبو هريرة: «لَقَدْ كُنْتُ أَسْتَنُّ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ، وَبَعْدَ مَا أَسْتَيْقِظُ، وَقَبْلَ مَا آكُلُ، وَبَعْدَ مَا آكُلُ؛ حِينَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ

يَقُولُ مَا قَالَ». واللفظ لأحمدَ.

ليس فيه محمد بن عَمرو، وهذ إسناد صحيحٌ، رجاله كلُّهم ثقاتٌ رجال الشيخين.

العلة الثالثة: إبراهيم بن محمد، هو ابن ثابت الحَجَبي القُرَشي[1]؛ ترجم له البخاري في (التاريخ ١/ ٣٢٠)، وذَكر له حديثًا أعلَّه بالإرسال، وقال عنه أبو حاتم: «صدوق» (الجرح ٢/ ١٢٥)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٦/ ٥)، بينما قال ابن بَشْكُوَال: «لم يَعرفْه أحمدُ، ولا يَعرفُه محمد بن وَضَّاح»، ثم نقل قولَ أبي حاتم (شيوخ ابن وَهْب ص ٥٠)، وقال الذهبي: «صالح الحديث، وله مناكيرُ» (التاريخ ٤/ ٨٠٤)، وأقرَّه السَّخاوي في (التحفة ١١٥).

قلنا: وقد اضطرب فيه؛ فرواه هنا عن عِكْرِمةَ بنِ مُصْعَب، عن مُحَرَّر، عن أبي هريرة.

ورواه مرةً عن عِكْرِمةَ بنِ خالد، عن مُحْرِز (كذا غير منسوب)، عن النبي ﷺ. أخرجه أبو نُعَيم في (المعرفة ٦٢٤٧)، من طريق أبي مُصْعَب الزُّهْري عنه. وسيأتي في باب: «السواك عند النوم».



(١) وهو غير إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري المَقْدسي صاحب عَمرو بن أبي سلَمة، الذي تكلَّم فيه أبو حاتم وابنُ عَدِي وغيرُهما، وإنْ خلط بينهما ابنُ عَدِي في (الكامل ٩٥)، فالصواب أنهما اثنان؛ كما فرَّق بينهما البخاري وابنُ أبي حاتم وغيرُهما.

[١٢٢١ط] حَدِيثُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ:

عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ، دَعَا جَارِيَةً - يُقَالُ لَهَا: بَرِيرَةُ - بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم:** معلول.

التخريج:

[عدني (مط ٦٢)، (خيرة ٤٦٧)].

السند:

أخرجه ابن أبي عُمر العَدَني في (مسنده) - كما في (المطالب) و(الإتحاف) - قال: حدثنا وَكِيع، ثنا المُنْذِر بن ثَعْلبَةَ العَبْدي، عن عبد الله بن بُرَيدةَ، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، غيرَ ابنِ أبي عُمر، وهو محمد بن يحيى بن أبي عُمر العَدَني؛ قال الإمام أحمد: «يُكتَب عنه» (الجرح والتعديل ٨/ ١٢٥)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٥٨)، وقال الذهبي: «الحافظ» (الكاشف ٥٢١٥)، وقال ابن حَجَر: «صدوق، صنَّف المسنَد، وكان لازم ابنَ عُيَينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلةٌ» (التقريب ٦٣٩١).

وقد خالفه أبو بكر بن أبي شَيبة؛ فرواه في (مصنَّفه ١٨١٨): عن وَكِيع، عن المُنْذِر بن ثعلبةَ العَبْدي، عن عبد الله بن بُرَيدةَ الأَسْلَمي، به مرسَلًا. وهو الشاهد التالي.

وابن أبي شَيْبة إمام، «ثقة حافظٌ، صاحب تصانيف» (التقريب ٣٥٧٥).

وعليه؛ فإن الرواية المرسَلَة أشبَهُ بالصواب، والله أعلم.

[١٢٢٢ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ أَهْلِهِ دَعَا جَارِيَةً - يُقَالُ لَهَا: بَرِيرَةُ - بِالسِّوَاكِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ؛ لإرساله.**

التخريج:

[ش ١٨١٨].

السند:

أخرجه ابن أبي شَيبةَ في (مصنَّفه)، قال: حدثنا وَكِيع، عن المُنْذِر بن ثعلبة العَبْدي، عن عبد الله بن بُرَيدةَ الأَسْلَمي، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أنه مرسَلٌ؛ فعبدُ الله بن بُرَيدةَ من الطبقة الوُسْطى من التابعين.



[١٢٢٣ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: «**كَانَ يَسْتَنُّ - يَعْنِي: جَابِرًا - إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، وَإِذَا خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ**». قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ كَلَّفْتَنَا مِنْ هَذَا الْأَمْرِ مَا لَا نَقْوَى عَلَيْهِ! قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَنُّ هَكَذَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: ... فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ شَقَقْتَ عَلَى نَفْسِكَ بِهَذَا السِّوَاكِ! فَقَالَ: إِنَّ أُسَامَةَ أَخْبَرَنِي: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ هَذَا السِّوَاكَ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه:** ابن المُلَقِّن، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والبُوصِيري، والسُّيوطي.

التخريج:

[ش ١٧٩٩ "واللفظ له" / مش ١٦٥ / بغس ٥٠، ٥١ "والرواية له" / ...].

سبق تخريجُه وتحقيقُه بشواهده في باب: «الاستياك قبلَ الخروج إلى المسجد».



[١٢٢٤ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَسْتَكْ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَرَأَ فِي صَلَاةٍ وَضَعَ مَلَكٌ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَلَا يَخْرُجُ مَنْ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا دَخَلَ فَمَ الْمَلَكِ**».

۞ **الحكم: إسنادُه منكَر، وأنكره** أبو حاتم، وأبو زُرْعة. **والصواب أنه موقوفٌ من قول عليٍّ.**

التخريج:

﴿تهجد ١٩٨ / تمام ٩٣٥ / شعب ١٩٣٨ "واللفظ له" / سفر (ص ٢١٥) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٢) / مخلص ١١٥٥ / سلفي (بلدان ص ١٦٢) / ضيا (كنز ٩/ ٣١٣) / فر (ملتقطة ١ / ق٧٢) / شريح (ق ٧٣ / ب)﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي الدنيا في (التهجُّد)، قال: حدثنا عثمان بن محمد بن أبي شَيبة، أخبرنا شَرِيك، عن الأعمش، عن أبي سُفيانَ، عن جابر بن عبد الله... به مختصرًا.

ومدارُه - عندهم - على عثمانَ بن محمد بن أبي شَيبة[1]، عن شَرِيك،

---

(١) إلا أنه تحرَّف في (الغرائب الملتقطة ١/ ق ٧٢) إلى: «عثمان بن سهل»، وهذا خطأٌ من الناسخ؛ فقد رواه الدَّيْلمي من طريق أبي طاهر المُخَلِّص، عن البَغَوي، عن عثمان؛ والحديث في (المخلصيات ١١٥٥) على الصواب، وكذا رواه من طريق المُخَلِّص: أبو طاهر السِّلَفي في (معجم السفر ٦٩٣) و(الأربعون البلدانية ص ١٦٢).

عن الأعمش، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه شَرِيك، وهو ابن عبد الله النَّخَعي؛ قال ابن حَجَر: «صدوق يخطىء كثيرًا» (التقريب ٢٧٨٧).

وعثمان ابن أبي شَيبة، ثقةٌ حافظ، إلا أنه ربما تفرَّد ببعض المناكير؛ ولهذا ذكره العُقَيلي في (الضعفاء ٣/ ٨٦)، وذَكر عن عبد الله بن أحمدَ أنه حدَّث أباه بجملةٍ من أفراد عثمانَ، قال عبد الله: «فأنكر أَبي هذه الأحاديثَ مع عدةِ أحاديثَ من هذا النحْوِ، أنكرها جدًّا، وقال: هذه الأحاديث موضوعةٌ أو كأنها موضوعةٌ... وقال: نراه يتوهَّم (هذه) الأحاديث» (الضعفاء ٣/ ٨٦ -٨٧).

قلنا: والمحفوظ عن الأعمش في هذا الحديثِ: ما رواه أبو معاويةَ الضَّريرُ وجَريرٌ ووَكيعٌ، عنه، عن سعد بن عُبيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عليِّ بن أبي طالب، موقوفًا عليه من قوله.

كذا أخرجه ابن أبي شَيبة في (المصنف ١٨١٠) عن أبي معاويةَ. والآجُرِّيُّ في (فضل قيام الليل والتهجد ٣٥)، وأبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧١) -: من طريق جَرير ووَكِيعٍ. ثلاثتُهم عن الأعمش، به.

وكذا رواه الحسن بن عُبيد الله النَّخَعي، عن سعد بن عُبَيدة، عن السُّلَمي، عن عليٍّ موقوفًا. كما عند عبد الرزاق (٤٢٢٩) وغيرِه، وسيأتي في باب: «الاستياك عند قراءة القرآن».

ولذا قال أبو حاتم وأبو زُرْعة - وقد سُئِلا عن حديث جابر هذا -: «هذا

وهَمٌ؛ إنما هو: الأعمش، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عليٍّ - موقوف -: أنه كان يقول...»، قال ابن أبي حاتم: قلتُ لهما: فالوَهَمُ ممن هو؟ قالا: «يحتمِل أن يكون من أحدهما». قال ابن أبي حاتم: «قلت: يعنيانِ: إمَّا من عُثمانَ، وإمَّا من شَرِيك» (علل الحديث ٣٢).

ومع هذا مال ابنُ دقيقِ العيدِ إلى تقويته؛ حيث قال: «ترجمةُ «الأعمش عن أبي سفيانَ عن جابر» أخرجها مسلم، والحَضْرمي وعثمانُ وشَرِيكٌ مُوَثَّقون» (الإمام ١/ ٣٧٢). **وتبِعه الألباني** في (الصحيحة ٣/ ٢١٥)، وأطلق صحته في (صحيح الجامع ٧٢٠)، وأحال على الموضع السابق من (الصحيحة)، كأنه يعني: أنه صحيحٌ لشواهده.

ورمز السُّيوطي لصحته في (الجامع الصغير ٧٨٠)، **وتبِعه المُناوي** فصحَّحه في (التيسير ١/ ١١٩).



[١٢٢٥ط] حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَسَوَّكُ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلَّمَا رَقَدَ وَاسْتَيْقَظَ اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ أَوْ رَكَعَاتٍ**(١)».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وأشار لضعفه** ابنُ عَدِي، والهَيْثَمي.

التخريج:

﴿حميد ١١٢٧ "واللفظ له" / بز (كشف ٨٢٨) / مستغفط (ق ١٧٠)﴾.

السند:

أخرجه عَبْد بن حُمَيد في (المنتخب ١١٢٧) قال: أنا يَعْلَى بن عُبَيد، أنا أبو بكر المَدَني، عن جابر بن عبد الله، به.

ورواه البزَّار في (مسنده) - كما في (كشف الأستار ٧٢٨) - عن محمد بن مَعْمَر، عن يَعْلَى بن عُبَيد، به.

ورواه المُسْتَغْفِري في (الطب ق ٧٠) من طريق محمد بن سلَّام، عن يَعْلَى، به.

فمدارُه - عندهم - على يَعْلَى بن عُبَيد الطَّنَافِسي، عن أبي بكر المَدَني، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه أبو بكر المَدَني، وهو الفضْل بن مُبَشِّر، كما جاء في

---

(١) وقع عند البزَّار: «أو ركعة»، كذا ذكره الهيثمي في (الكشف) و(المجمع)، والحافظ في (مختصر زوائده ٥١١).
ورواية عَبْد بن حُمَيد والمُسْتَغْفِريِّ أشبَهُ بالصواب، والله أعلم.

سند البزَّار؛ وقد ضعَّفه جمهورُ النُّقَّاد، ولذا قال الحافظ: «فيه لِينٌ» (التقريب ٥٤١٦).

وقد ذكره ابن عَدِي في (الكامل)، وأسنَدَ عن يحيى بن مَعِين أنه قال: «أبو بكر المَدَنيُّ اسمُه: الفَضْل بن مُبَشِّر، يَروي عن جابر بن عبد الله، مَدَنيٌّ ضعيف»، ثم قال: «وفَضْل بن مُبَشِّر له عن جابرٍ أحاديثُ دون العشرة، وعامَّتُها مما لا يتابَع عليه» (الكامل ٨/ ٥٧٨).

قلنا: وهذا منها.

وقال الهَيْثَمي: «رواه البزَّار، وفيه أبو بكر المَدِيني، وثَّقه ابنُ حِبَّانَ، وضعَّفه ابنُ مَعين وجماعةٌ» (المجمع ٣٦٥١).

وأما البُوصِيري فقال: «رواه عَبْدُ بن حُمَيدٍ والبزَّارُ بسند حسَن»! (إتحاف الخيرة ٢/ ٣٧٤). فأَبْعَدَ.



[١٢٢٦ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي فَلْيَسْتَاكَ**[1]».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، معلول.**

التخريج:

〚شيو ١٣٤〛.

السند:

أخرجه قاضي المارَستان في (مشيخته)، قال: أخبرنا أبو عليّ ابن المبارك قال: حدثنا أبو حفْص عُمر بن إبراهيمَ الكَتَّاني، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البَغَوي، قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شَيْبة، قال: حدثنا شَرِيك، عن سِمَاك بن حَرْب، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، . . . به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أبو عليّ ابن المبارك، وهو الحسن بن غالِبٍ البغدادي؛ قال الخطيب: «ادَّعَى ابنُ غالب أشياءَ غيرَ ما ذكرْناه تبيَّن فيها كذِبُه، وظهرَ فيها اختلاقُه» (تاريخ بغداد ٨/ ٤٠٨)، وقال الذهبي: «ليس بثقة» (ميزان الاعتدال ١٩٢٦).

وشَرِيك - وهو النَّخَعي -: «صدوق يخطىء كثيرًا» (التقريب).

(١) كذا في المطبوع، وذكر محقِّقه أنه كذلك في الأصل، والجادَّة: «**فَلْيَسْتَكْ**».

وقد تقدَّم الحديثُ من طريق البَغَوي، عن عثمانَ بن أبي شَيْبة، عن شَريك، عن الأعمش، عن أبي سُفيانَ، عن جابر، به. هذا هو المحفوظ عن البَغَوي في هذا الحديث.

فلعل هذا الإسنادَ من اختلاق ابنِ غالب، والله أعلم.



[١٢٢٧ط] حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «**نُهِيتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ فِي النُّحَاسِ، وَأَنْ آتِيَ أَهْلِي فِي غُرَّةِ الْهِلَالِ. وَإِذَا انْتَبَهْتُ مِنْ سِنَتِي لِلصَّلَاةِ أَنْ أَسْتَاكَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: «**أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ لَا آتِيَ أَهْلِي فِي غُرَّةِ الْهِلَالِ، وَأَنْ لَا أَتَوَضَّأَ فِي طُهْرَةِ**(١) **النُّحَاسِ، وَأَنْ أَسْتَنَّ كُلَّمَا قُمْتُ مِنْ سِنَتِي**».

۞ **الحكم: منكَر. واستنكره جدًّا** ابنُ كَثير. **وضعَّفه** الهَيْثَمي، وابنُ المُلَقِّن، وابنُ حَجَر. وقال الألباني: ضعيف جدًّا، بل موضوع.

الفوائد:

قولُه: **(وَإِذَا انْتَبَهْتُ...)** إلخ، جملةٌ استئنافية، وليست معطوفةً على ما نُهِيَ عنه؛ ويدلُّ على ذلك روايةُ الطبراني.

وقال ابن جُرَيج (راوي الخبر) عَقِبَه: «قيل لي: أرى أن قوله: «**آتِي أَهْلِي فِي غُرَّةِ الْهِلَالِ**»، يَحذر الناسُ ذلك في الهلال، وفي النصف؛ من أجل الشيطان».

التخريج:

﴿عب ١٨٠ "واللفظ له" / ش ٤٠٣ "مختصرًا" / طب (١٩/ ٣٤٩/ ٨١٢) "والرواية له"﴾.

---

(١) كذا في (المطبوع)، ولعل الصواب: (مَطْهَرَةِ)، والمعنى واحد على كل حالٍ، والله أعلم.

التحقيق

له طريقان عن معاوية:

الأول:

أخرجه عبد الرزاق (١٨٠): عن ابن جُرَيج، قال: أُخبِرتُ عن معاوية... فذكره مطولًا.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة (٤٠٣) قال: حدثنا يحيى بن سُلَيْم، عن ابن جُرَيج، قال: قال معاوية: «**نُهِيتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ فِي النُّحَاسِ**».

وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه، أو إعضاله؛ ابنُ جُرَيج لم يدرِك معاويةَ، بينهما راوٍ أو اثنان فأكثر، وهو ظاهر في رواية عبد الرزاق؛ إذ يقول فيها: «أُخبِرتُ عن معاويةَ».

وقد ذَكر عليُّ بن المَدِيني أن ابن جُرَيج لم يدرِك أحدًا من الصحابة (جامع التحصيل ٤٧٢).

الطريق الثاني:

أخرجه الطبراني في (الكبير ١٩/ ٣٤٩/ ٨١٢)، قال: حدثنا الحسين بن إسحاقَ التُّسْتَري، حدثنا أبو كُرَيب، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن عَبِيدةَ بن حَسَّان، عن عطاء، عن معاوية، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عَبِيدةُ بن حَسَّان العَنْبَري السِّنْجاري؛ قال فيه أبو حاتم: «منكَر الحديث»، وقال ابن حِبَّان: «يروي الموضوعاتِ عن الثقات»، وقال الدارَقُطْني: «ضعيف» (اللسان ٥/ ٣٦٤).

ثم إن المتن - سوى ذِكرِ السواك -، منكَرٌ جدًّا، لا نعلمُ له أصلًا في الشريعة، بل ثبَتَ عن النبي ﷺ أنه توضَّأَ من إناء النُّحَاس؛ ففي صحيح

البخاري (١٩٧) من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «**أَتَى رَسُولُ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فَأَخْرَجْنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرٍ فَتَوَضَّأَ...**». **والتَّوْرُ:** إناء صغير من نُحاس أو حجارة، **والصُّفْرُ:** النُّحاس الجيِّد.

ولذا قال ابن كَثير: «فيه نكارة شديدةٌ وغرابة» (جامع المسانيد ٨/ ٦٣).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه عَبِيدةُ بن حَسَّان، وهو منكَر الحديث» (المجمع ١٠٧٥، ٧٥٤٨).

وقال ابن المُلَقِّن: «هذا سند ضعيف» (البدر المنير ٢/ ٥٤). **وكذا قال ابن حَجَر** في (التلخيص ١/ ١٠٥).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا، بل موضوعٌ»، وذَكر كلامَ الهَيْثَمي (صحيح أبي داود ١/ ١٦٨).



[١٢٢٨ط] حَدِيثُ أَنَسٍ: إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ اسْتَاكَ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ اسْتَاكَ**». قَالَ أَنَسٌ: وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ.

۞ **الحكم: صحيح المتن، وهذا إسناد ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن دقيقِ العيدِ، **وأقرَّه** ابن المُلَقِّن.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٨)].

السند:

أخرجه أبو نُعَيم: عن عبد الله بن محمد، عن أحمد بن علي الخُزاعي[(١)]، عن قُرَّة بن حبيب القَنَوي، عن عبد الحكم، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عبد الحكم بن عبد الله القَسْمَلي البصري؛ قال البخاري: «منكَر الحديث» (التاريخ الكبير ١٩٢٨).

وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يروي عن أنسٍ ما ليس من حديثه، ولا أعلم له معه مشافهةً، لا يحل كتابةُ حديثِه إلا على جهة التعجب» (المجروحين ٢/ ١٢٦).

وقال أبو نُعَيم: «روَى عن أنسٍ نسخةٌ منكَرةٌ، لا شيء» (الضعفاء له ١٣٤).

وبه ضعَّفه ابن دقيقِ العيدِ، فقال عَقِبَ ذكرِه للحديث: «وقُرَّةُ بن حبيب

(١) هو أحمد بن محمد بن عليِّ بن أَسِيد، أبو العباس الخُزاعي الأَصْبهاني، قال أبو الشيخ: «ثقة مأمون» (تاريخ الإسلام ٦/ ٨٨٩).

القَنَويُّ تكلَّموا فيه، وعبدُ الحكم تكلَّموا فيه» (الإمام ١/ ٣٧٨). **وأقرَّه ابن المُلَقِّن** في عبد الحكم، وخالفه في قُرَّةَ؛ فقال - متعقِّبًا -: «قلت: قد أخرج عنه البخاريُّ في صحيحه محتجًا به» (البدر المنير ١/ ٧١٤).

قلنا: وهو كما قال، فقد وثَّقه أيضًا أبو حاتم وابنُ حِبَّان والدارَقُطْني، ولم نعثُرْ على أحد تكلَّم فيه أو ذكره في (الضعفاء)، فيبدو أنه سبقُ قلم من ابن دقيق. والله أعلم.

هذا، وقد صحَّ المتنُ بنحوه من حديث حُذيفةَ، وعائشةَ، وابنِ عباس، وغيرِهم.



[١٢٢٩ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَاءٌ يَعْرِضُ عَلَيْهِ سِوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، خَلَا، وَاسْتَنْجَى، وَاسْتَاكَ، وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ تَطَلَّبَ الطِّيبَ فِي رِبَاعِ نِسَائِهِ».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه** الألباني.

اللغة:

قوله **(كَانَ يَتَّبِعُ الطِّيبَ فِي رِبَاعِ النِّسَاءِ)**، **قال المُناوي:** «يعني: في منازلهن وأماكنِ إقامتهن ومواضع الخلوة بهن» (فيض القدير ٥/ ٢٠٠).

التخريج:

﴿بز ٦٩٣٤ / طي ٢١٥٤ "مختصرًا" / قيام (ص ١١٢) "واللفظ له" / تهجد ٢٠٤ / خل ٧٣١ / نبغ ١٠٧١ / نعيم (طب ٢٠٣) "مختصرًا" / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٩)﴾.

السند:

أخرجه محمد بن نصْر المَرْوزي في (قيام الليل ص ١١٢) قال: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا موسى بن إسماعيل، حدثني أبو بِشْر البصري، عن ثابت، عن أنس، به.

ومدارُه - عندهم - على أبي بِشْر البصري المُزَلِّق، عن ثابت... به.

وقال البزَّار - وذكر حديثًا آخرَ بهذا الإسناد -: «وهذان الحديثان لا نعلمُ رواهما عن ثابت عن أنسٍ إلا أبو بِشْر».

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، عدا بكر بن الحكم أبا بِشْر المُزَلِّق اليَرْبُوعي

البصري، فمختلَفٌ فيه؛ قال أبو زُرعة: «شيخ ليس بالقوي» (الجرح والتعديل ٢/ ٣٨٣).

ووثَّقه أحدُ الرواةِ عنه، وهو عبد الواحد بن واصِل الحَدَّاد[1]، كما في (الجرح والتعديل ٢/ ٣٨٣). وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٦/ ١٠٤)، وقال عبد الحق الإشْبيلي: «مشهور» (الأحكام الكبرى ٣/ ٢٩٤).

وقال الذهبي: «لَيِّنٌ» (الكاشف ٦٢٢)، وقال مرة: «صدوق» (الميزان ١٢٧٧)، وقال مرة: «صالح الحديث» (تاريخ الإسلام ٤/ ٣١٦).

وقال الهَيْثَمي - عن هذا الحديث -: «رواه البزَّار، ورجاله مُوَثَّقون» (المجمع ٣٥٨٢).

---

(١) ونُسِب القولُ بتوثيقه أيضًا إلى موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي، كما في (تهذيب الكمال ٤/ ٢٠٤)، وعزاه مُغْلَطاي في (إكماله ٣/ ١٢) للبيهقي في (السنن الكبير)، ولم نجدْه فيه بعد طول بحث، فنخشَى أن يكون وهَمًا.

وجاء في (مسند البزَّار ٦٩٣٥) قال: «حدثنا سهْل بن بحْر، حدثنا سعيد بن محمد الجَرْمي، حدثنا أبو بِشْر، قال: وكان ثقةً، عن ثابت...». فظاهره أن سعيدًا الجَرْميَّ وثَّقه أيضًا، وليس كذلك؛ فقد سقط من سند البزَّار (أبو عُبَيدة الحداد) بين سعيد وأبي بشر، فقد رواه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ٣٨٣) عن سهْل بن بحْر (شيخ البزَّار) وغيرِه عن سعيد الجَرْمي عن أبي عُبَيدة الحداد، فذكر قولَه في توثيق أبي بِشْر.

وكذا روى حديث البزَّار هذا غيرُ واحد عن سعيد الجَرْمي، عن أبي عُبَيدة الحَدَّاد، عن أبي بِشر. انظر (تفسير الطبري ١٤/ ٩٧)، و(المعجم الأوسط للطبراني ٢٩٣٥)، و(حديث أبي الفضل الزُّهْري ١٢٠)، و(مسند الشهاب ١٠٠٥، ١٠٠٦)، وغيرها من مصادر الحديث.

وقال الحافظ ابن حَجَر: «صدوق فيه لِينٌ» (التقريب ٧٣٧).

وقال المُعَلِّمي اليَماني - متعقِّبًا الهَيْثَميَّ في تحسين حديثٍ تفرَّد به أبو بِشْر هذا-: «والمُزَلّق، قال فيه جماعة من الذين أخذوا عنه وليسوا من أهل الجرح والتعديل (كان ثقةً)، يريدون: أنه كان صالحًا خيِّرًا فاضلًا، أمَّا الأئمة: فقال أبو زُرْعة: (ليس بالقوي)، وهو مُقِلٌّ جدًّا من الحديث، فإذا كان مع إقلاله ليس بالقوي، ومع ذلك تفرَّد بهذا عن ثابت عن أنس. . . فلا أراه يستقيم الحُكْم بحُسنه» (حاشية الفوائد المجموعة ص ٢٤٥).

قلنا: وهذا ما نراه صوابًا؛ فإن تفرُّد مثْلِ هذا الراوي بهذه المتون الغريبة، التي لا يتابَع عليها، فيه شاهدٌ على صحة قول أبي زُرْعة، ومن ذلك حديثُنا هذا، فقد تقدَّم أصلُه من غير ما وجه، وليس في حديث واحد منهم ذِكرُ الإناء، والطِّيب، وكذا الخلاء والاستنجاء، إلا من وجه شاذ، كما تقدَّم بيانُه في حديث عائشة.

ومع هذا رمز لحسنه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٦٩٦٣)، فلم يُصِب.

وأما الشيخ الألباني فضعَّف سندَه في (الضعيفة ٤٢٦٢)، لكن قال: «أبو بِشْر هذا أظنُّه الذي في الجرح والتعديل: أبو بِشْر صاحب القُرِّي»!.

قلنا: وليس كما قال؛ فصاحبُ حديثِنا هو أبو بشر المُزَلّق بصريٌّ، أما أبو بِشْر صاحب القُرِّي فشاميٌّ صاحب أبي الزَّاهِرية، وقد فرَّق بينهما ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل)؛ فترجم للمُزَلّق (٢/ ٣٨٣)، وترجم للآخَر (٩/ ٣٤٧). وكذا فرَّق بينهما كلُّ مَن ترجم لهما.



[١٢٣٠ط] حَدِيثٌ ثَالِثٌ عَنْ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ طَهُورَهُ وَسِوَاكَهُ وَمُشْطَهُ، فَإِذَا أَهَبَّهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ اللَّيْلِ اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ وَامْتَشَطَ**». قال: «**وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْتَشِطُ بِمُشْطٍ مِنْ عَاجٍ**».

❁ **الحكم: منكر، قاله** عثمان الدارمي، والألباني. **وضعَّفه:** البَيْهَقي، والنَّوَوي، وابنُ دقيق، وابن المُلَقِّن، وابنُ حَجَر.

فائدة:

قال الأصمعي: «العاجُ: الذَّبْل، ويقال: هو عَظْم ظَهْر السُّلَحْفاةِ البَحْرية. وأمَّا العاجُ الذي تعرفه العامَّةُ فهو عَظْم أنيابِ الفِيَلة، وهو ميْتَةٌ؛ لا يجوزُ استعمالُه» (سنن البَيْهَقي عقب الحديث).

التخريج:

﴿هق ٩٧ "واللفظ له" / هقخ ٩٦ / خل ٥٢٩ / نبغ ١٠٨٣﴾.

السند:

قال البَيْهَقي في (السنن الكبير ٩٧): أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، أخبرنا أبو الحسن الطرائِفي، (ح).

وأخبرنا أبو الخير جامع بن أحمد المحمدباذي - واللفظُ له -، حدثنا أبو طاهر المَجْدُ آبادِي، قالا: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يزيد بن عبد ربِّه الجُرْجُسي، حدثنا بَقِيَّة بن الوليد، عن عَمرو بن خالد، عن قَتادةَ، عن أنس، به.

ورواه في (الخلافيات ٩٦) بالإسناد الأول فقط.

ورواه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ ٥٢٩) - ومن طريقه البَغَوي في (الأنوار ١٠٨٣) -: عن ابن أبي عاصم، عن ابن مُصَفَّى، عن بَقِيَّةَ، به.

فمدارُ الحديث - عندهم - على بَقِيَّةَ بن الوليد، عن عَمرو بن خالد... به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه عَمرو بن خالد القرشيُّ الهاشمي ثم الواسطي؛ وهو كذاب وضَّاعٌ؛ كذَّبه واتَّهمه بوضع الحديث: وَكيعٌ، وابنُ مَعين، وأحمد، وابنُ راهويه، وأبو زُرْعة، وأبو داودَ، وغيرُهم، (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧).

والحديث قال عنه عثمانُ بن سعيد الدراميُّ: «هذا منكَر» (سنن البَيْهَقي عقب الحديث).

وقال البَيْهَقي: «إسناده ضعيف؛ عَمرو بن خالد الواسطيُّ ضعيفٌ» (الخلافيات ١/ ٢٦٦).

وقال النَّوَوي: «ضعيف، ضعَّفه الأئمة» (المجموع ١/ ٢٣٨).

وأقرَّ بتضعيفه ابنُ دقيق في (الإمام ٣/ ٣٦٩)، **وابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٧١٥)، **وضعَّفه ابن حَجَر** في (التلخيص الحبير ١/ ١٠٥ - ١٠٦).

وقال الألباني: «منكَر» (الضعيفة ٤٨٤٦).

وأعلَّه البَيْهَقي بعلة أخرى، فقال: «روايةُ بَقِيَّةَ عن شيوخه المجهولين ضعيفةٌ» (السنن عقب الحديث).

وهذا غريب منه رَحِمَهُ اللهُ، فإن شيخ بَقِيَّةَ هنا مشهور معروفٌ بالكذب والوضْع، ليس بمجهول؛ **ولذا تعقَّب البَيْهَقيَّ ابنُ دقيقِ العيدِ** في (الإمام ٣/ ٣٦٩)،

وابنُ التُّرْكُماني في (الجوهر النقي ١/ ٢٧)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٤٨٤٦).

تنبيه:

ذكر ابن ناصر الدِّين في (جامع الآثار ٧/ ٤٥٠) طريقًا آخَرَ عن أنس، فقال: «وجاء عن أبي أحمد فِهْر بن بِشْر الرَّقِّيِّ الدَّاماني، حدثنا عُمر بن موسى، عن قَتادةَ، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ طَهُورَهُ وَسِوَاكَهُ وَمُشْطَهُ، فَإِذَا أَهَبَّهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ اللَّيْلِ اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ وَامْتَشَطَ**»». اهـ ولم يَذكر مَن أخرجه.

وهذا الطريق عند أبي الشيخ الأصبهانيِّ في (أخلاق النبي ﷺ ٥٢٨)، ولكن عن قَتادةَ مرسَلًا، ليس فيه ذِكر أنس.

فلا ندري، أَسلَك فيه ابنُ ناصرِ الدِّين الجادَّةَ، فوَهِمَ في ذِكر أنس، أم سقَطَ من النُّسخ المطبوعة لكتاب أبي الشيخ؟ الله أعلم. ولكن على كل حالٍّ، هو إسناد تالفٌ، انظر الكلامَ عليه في مرسَل قتادةَ التالي:



[١٢٣١ط] حَدِيثُ قَتَادَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ طَهُورَهُ وَسِوَاكَهُ وَمُشْطَهُ، فَإِذَا أَهَبَّهُ اللهُ ﷻ مِنَ اللَّيْلِ اسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ وَامْتَشَطَ**».

۞ **الحكم: مرسَل، تالِفٌ.**

التخريج:

〔خل ٥٢٨〕.

السند:

أخرجه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ)، قال: حدثنا أحمد بن الحسن ابن عبد الملك، نا أيوبُ الوَزَّان، نا فِهْر بن بِشْر الرَّقِّي، نا عُمر بن موسى، عن قَتادةَ، به مرسلًا.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه - مع إرساله - عُمر بن موسى، وهو الوَجِيهي؛ كذَّبه ابنُ مَعين وغيرُه، ورماه أبو حاتم الرازيُّ وغيرُه بوضْع الحديث، (لسان الميزان ٥٦٩٨).

وفِهْر بن بِشْر؛ ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ١٢) على قاعدته، وقال ابن القَطَّان: «مجهول الحال» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٤٣)؛ ولذا ذكره الحافظ في (اللسان ٦٠٩٧) وقال: «لا يُعرَف، قاله ابنُ القَطَّان».



[١٢٣٢ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَإِذَا قَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا يَأْمُرُ بِشَيْءٍ، وَيُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَإِذَا تَطَوَّعَ فِي الصَّلَاةِ تَطَوَّعَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يُتِمَّ أَرْبَعًا، يُسَلِّمُ بَيْنَهُنَّ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الْمَلَائِكَةِ».

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، بِلَفْظ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ فِي اللَّيْلَةِ مِرَارًا».

۞ **الحكم: إسناده ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه:** ابن المُلَقِّن، والهَيْثَمي، والبُوصِيري، وابنُ حَجَر.

تخريج السياق الأول:]حم ٢٣٥٤٠ "واللفظ له" / حميد ٢١٩ / طب (٤/ ١٧٨/ ٤٠٦٦) "مختصرًا" / قيام (١/ ١١٠) "مختصرًا" / مستغفط (ق ١٧٠ - ١٧١)[.

تخريج السياق الثاني:]سمويه ٢٦[.

تخريج السياق الثالث:]ش ١٨٠٩ "واللفظ له" / مش (مط ٦١)، (خيرة ٤٦٥) / مسد (سبل الهدى والرشاد ٨/ ٢٨) / طب (مجمع ٢٥٧٠) / نعيم (طب ٣٣٧) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٧ - ٣٧٨)[.

السند:

أخرجه أحمد (٢٣٥٤٠)، وعَبْد بن حُمَيد في (المنتخب ٢١٩) قال: حدثنا

محمد بن عُبَيد، حدثنا واصِلُ الرَّقَاشي، عن أبي سَوْرةَ، عن أبي أيُّوبَ، به. بلفظ السياق الأول.

وأخرجه سَمُّويَهْ في (فوائده ٢٦) عن محمد بن سعيد الأَصْبهاني، عن قاسم بن مالك المُزَني، عن واصِلٍ، به. بلفظ السياق الثاني.

وأخرجه أبو بكر ابن أبي شَيبة في (مصنَّفه ١٨٠٩) قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن واصِل، عن أبي سَوْرةَ ابنِ أخي أبي أيُّوبَ، عن أبي أيُّوبَ، به. بلفظ السياق الثالث.

ومدارُه - عند الجميع - على واصِل بن السائب الرَّقَاشي، عن أبي سَوْرةَ، عن أبي أيُّوبَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: واصِل بن السائب الرَّقَاشي؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٧٣٨٣).

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، فقال: «رواه أحمد والطبراني في (الكبير)، وفيه واصِل بن السائب، وهو ضعيف» (المجمع ٣٦٣٧)، وبنحوه في (٢٥٧٠). **وتبِعه الشَّوْكاني** في (نيل الأوطار ٣/ ٩٦).

الثانية: أبو سَوْرةَ ابنُ أخي أبي أيُّوبَ الأنصاري؛ «ضعيف» أيضًا، كما في (التقريب ٨١٥٤).

وبه ضعَّفه البُوصِيري، فقال: «رواه عَبْد بن حُمَيد وأحمدُ بن حَنْبَل بسند ضعيف؛ لضعف أبي سَوْرةَ» (الإتحاف ٢/ ٣٤٩).

وبهاتين العلتين أعلَّه ابن المُلَقِّن، فقال - عَقِبَه -: «واصِلٌ متروك، كما قاله

النَّسائي وغيرُه. وأبو سَوْرةَ مجهولٌ» (البدر المنير ١/ ٧١٣).

الثالثة: الانقطاع؛ فأبو سَوْرةَ لم يسمع من أبي أيُّوبَ الأنصاري؛ قال البخاري: «لا يُعرَف له سماعٌ من أبي أيُّوبَ» (العلل الكبير للترمذي ص ٣٣).

والحديثُ ضعَّفه الحافظ ابنُ حَجَر في (المطالب ٤/ ٣٦٣)، وفي (التلخيص الحبير ١/ ١٠٦).

قلنا: وقد صحَّ استياكُه ﷺ بالليل في غير هذا الحديث، كما تقدَّم في الباب.

تنبيه:

هذا، وقد قال الدُّورِي: «سمِعتُ يحيى - يعني: ابنَ مَعِين - يقول في حديث أبي سَوْرةَ عن أبي أيُّوبَ: يقال: إنه ليس هو أبو أيُّوبَ صاحب النبي ﷺ، هو رجلٌ آخَرُ» (تاريخ ابن مَعين ٣/ ٣٢٦).

وقال - في رواية ابن مُحْرِز -: «أبو سَوْرةَ ابنُ أخي أبي أيُّوبَ هذا، ليس هو الأنصاري، إنما هو رجلٌ طائِيٌّ ليست له صُحبةٌ»! (تاريخ ابن مَعين رواية ابن مُحْرِز ٦٠٠).

وأقرَّ ابنُ حَزْمٍ كلامَ يحيى بن مَعِين (المحلى ٢/ ٣٦).

وتعقَّبه الحافظ، فقال: «وأغرب أبو محمد ابنُ حَزْمٍ فزعم أن ابن مَعِين قال: أبو أيُّوبَ الذي روَى عنه أبو سَوْرةَ ليس هو الأنصاري» (التهذيب ١٢/ ١٢٤).

قلنا: وقد جاء مصرَّحًا به في غير ما حديث أنه أبو أيُّوبَ الأنصاريُّ.

[١٢٣٣ط] حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ [لَيْلَةً][١]، فَبَدَأَ فَاسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ (ثُمَّ تَوَضَّأَ)[١]، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى [وَقُمْتُ مَعَهُ][٢]، فَبَدَأَ فَاسْتَفْتَحَ مِنَ الْبَقَرَةِ، لَا يَمُرُّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ وَسَأَلَ، وَلَا يَمُرُّ بِآيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ يَتَعَوَّذُ، ثُمَّ رَكَعَ، فَمَكَثَ رَاكِعًا بِقَدْرِ قِيَامِهِ (فَلَمَّا رَكَعَ مَكَثَ قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ)[٢]، يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «**سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ**»، ثُمَّ سَجَدَ بِقَدْرِ رُكُوعِهِ (قِيَامِهِ)[٣]، يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «**سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ**»، ثُمَّ قَرَأَ آلَ عِمْرَانَ، ثُمَّ سُورَةً، ثُمَّ سُورَةً، فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

۞ **الحكم:** إسناده حسن. وصحَّحه النَّووي، والألباني. وحسَّنه ابنُ حَجَر.

فائدة:

قال البَغوي - عَقِبَه -: «الْمَلَكُوت: هو المُلْك، زِيدت فيه التاءُ، كما يقال: رَهَبُوت، ورَحَمُوت، قال الله ﷻ: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾» (شرح السُّنَّة ٤/ ٢٣).

التخريج:

[د ٨٦٥ "والزيادة الأولى والرواية الثالثة له" / ن ١٠٦١ "والرواية الأولى له"، ١١٤٣ "واللفظ له" / كن ٨٠٧ / حم ٢٣٩٨٠ "والرواية الأولى والزيادة الثانية له" / شما ٣١٤ / بز ٢٧٥٠، ٢٧٥١ / طب (١٨/ ٦١/ ١١٣) / طش ٢٠٠٩ / طع ٥٤٤ "مقتصرا على الدعاء" / ني ٦٠٤ / هق ٣٧٣٩ / هقس ٢٧٦ / هقا (ص ٧٨) / فضلق ١٢١ / عبد (ص ١٤١ - ١٤٢) / بغ ٩١٢ / نبغ ٥٧٣ / كر (٢٥/ ٢٤٤) / فكر (٢/ ٧٤ - ٧٥)].

السند:

أخرجه أحمد (٢٣٩٨٠) قال: حدثنا الحسن بن سَوَّار، قال: حدثنا لَيْثٌ، عن معاوية، عن عَمرو بن قَيْس الكِنْدي، أنه سمِع عاصِمَ بن حُمَيد، يقول: سمِعتُ عَوْفَ بن مالك، به.

وأخرجه النَّسائي (١١٤٣) قال: أخبرني هارون بن عبد الله، قال: حدثنا الحسن بن سَوَّار، قال: حدثنا لَيْثُ بن سعد، عن معاويةَ بن صالح، به.

وأخرجه النَّسائي (١٠٦١) قال: أخبرنا عمرو بن منصور - يعني: النَّسائي-، قال: حدثنا آدمُ بن أبي إيَاس، عن لَيْث، به.

وأخرجه أبو داود (٨٦٥) قال: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وَهْب، حدثنا معاوية بن صالح، به.

ومدارُ إسنادِه - عند الجميع - على معاويةَ بن صالح، به.

التحقيق

هذا إسناد حسَن؛ معاوية بن صالح بن حُدَير؛ الجمهور على توثيقه، وقال الحافظ: «صدوق له أوهامٌ» (التقريب ٦٧٦٢).

وعاصم بن حُمَيد؛ قال عنه الحافظ: «صدوق مُخَضْرَم» (التقريب ٣٠٥٦).

وبقية رجاله ثقاتٌ.

ولهذا قال ابن حَجَر: «هذا حديث حسَن» (نتائج الأفكار ٢/ ٧٤).

وأما النَّوَوي فقال: «هذا حديث صحيح، رواه أبو داود، والنَّسائيُّ في (سننهما)، والتِّرْمذي في كتاب (الشمائل) بأسانيدَ صحيحةٍ» (الأذكار ١٣٣)، (المجموع ٤/ ٦٧).

وتعقَّبه الحافظ، فقال: «قول الشيخ (النَّوَوي): هذا حديث صحيح... فيه نظرٌ من وجهين: **أحدهما:** الحُكْم بالصحة؛ فإن عاصم بن حُمَيد ليس من رجال الصحيح، وهو صدوقٌ مُقِلٌّ. **الثاني:** أنه ليس له في هذه الكتب الثلاثة طريقٌ إلا هذه، فمدارُه عندهم على معاويةَ بن صالح بالسند المذكور، فليس ثَمَّ أسانيدُ صحيحةٌ بل ولا دونها، ومعاوية بن صالح وإن كان من رجال مسلمٍ: مختلَفٌ فيه، فغايةُ ما يوصَف به أن يُعَدَّ ما ينفرد به حسَنًا، وتعدُّدُ الطرقِ إليه لا يستلزم مع تفرُّده تعدُّدَ الأسانيد للحديث بغير تقييد به، والعلم عند الله» (نتائج الأفكار ٢/ ٧٣).

وقال الشَّوْكاني: «ورجال إسنادِه ثقاتٌ» (نيل الأوطار ٢/ ٣٨١).

وصحَّحه الألباني في (صحيح أبي داود ٨١٧)، وفي (أصل صفة صلاة النبي ﷺ ٢/ ٥٠٩).

تنبيه:

للحديث رواياتٌ أخرى، كما في (مسند الرُّوياني ٦٠٤) وغيرِه، لكن لا تعلُّقَ لها بالباب هنا، فسيأتي الكلامُ عليها - بإذن الله - في «موسوعة الصلاة».



[١٢٣٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ**»، قال: «**وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا اسْتَاكَ**».

❁ **الحكم: صحيح المتن لشواهدِه، وإسناده ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[عد (٥/ ٤٩١)].

سبق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في باب: «السواك عند الصلاة والوُضوء».



[١٢٣٥ط] حَدِيثُ الْحَسَنِ مُرْسَلًا:

عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُحْفِيَنِي**»، قال: «**فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ اسْتَنَّ قَبْلَ الْوُضُوءِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا بهذا السياق.**

التخريج:

[عب ٢٠٥٠٩].

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «حُكْم السواك».

تنبيه:

وقع في (كشف الأستار ٧١١)، و(المجمع ٣٥٨٣): عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: ذُكِرَ النَّوْمُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**نَامُوا، فَإِذَا انْتَبَهْتُمْ فَاسْتَنُّوا**».

فالحديث بهذا اللفظ يدخُل في هذا الباب، ولكنَّ الصواب أن قولَه: «**فَاسْتَنُّوا**» محرَّفٌ من قولِه: «**فَأَحْسِنُوا**»، كذا جاء على الصواب في (مسند البزَّار ١٩٧٥)، وكذا في (مسند الشاشي ٤٠٧)، و(معجم ابن الأعرابي ٩٠١)، و(شُعَب الإيمان ٤٤١٨)، وغيرِها من المصادر. والله أعلم.



١٨٥- بَابُ السِّوَاكِ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ

[١٢٣٦ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ: عِنْدَ كُلِّ شَفْعٍ مِنْ صَلَاتِي:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كُنَّا نَضَعُ سِوَاكَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَ طَهُورِهِ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا تَدَعُ السِّوَاكَ (إِنَّكَ تُدِيمُ السِّوَاكَ)، قَالَ: «**أَجَلْ، لَوْ أَنِّي أَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنِّي عِنْدَ كُلِّ شَفْعٍ مِنْ صَلَاتِي، لَفَعَلْتُ،** [وَإِنَّ خَيْرَ خِصَالِ الصَّائِمِ السِّوَاكُ]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه** ابن دقيقِ العيدِ، والهَيْثَمي، والبُوصِيري.

التخريج:

﴿عل ٤٩٠٤ "واللفظ له" / معل ٤٧ / معجم الشيوخ لأبي سعد السمان (تد ٢ / ٢٣٠) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٨٩) "والرواية والزيادة له"﴾.

السند:

أخرجه أبو يَعْلَى في (المسند) و(المعجم) - ومن طريقه أبو سعد السَّمَّان في (معجم شيوخه) - قال: حدثنا أبو عُبَيدة بن فُضَيل بن عِياض، قال: حدثنا مالك بن سُعَير[1]، قال: حدثنا السَّري بن إسماعيل، عن الشَّعْبي، عن مَسْروق، عن عائشة، به.

---

(١) تحرف في مطبوعة دار المأمون لمسند أبي يعلى إلى: (سعيد!)، وجاء على الصواب في طبعة دار القبلة - جدة (٤٨٨٣)، وكذا في (المعجم)، وعند السمان.

وأخرجه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٨٩)-: عن محمد بن أحمد بن الحسن، وحبيب بن الحسن، عن الحُسين بن عُمر، عن العلاء بن عَمرو، عن يوسف بن عَطيَّةَ، عن السَّري بن إسماعيل، به[(١)].

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه السَّرِيُّ بن إسماعيلَ؛ قال الحافظ: «متروك» (التقريب ٢٢٢١).

وبه ضعَّفه الهيثمي، فقال: «رواه أبو يَعْلَى، وفيه السَّريُّ بن إسماعيل، وهو متروك» (المجمع ٢٥٥٣).

وقال البُوصِيري: «رواه أبو يَعْلَى المَوْصلي بسند ضعيف؛ لضعف السَّريِّ ابن إسماعيلَ، لكن للمتن شواهد» (إتحاف الخيرة ١٧٠١).

وأما أبو عُبَيدة بن فُضَيل بن عِياض، فهو وإنْ ضعَّفه الجُوزَقاني وتبِعه في ذلك ابنُ الجوزي، فإن الدارَقُطْني وثَّقه، قال السُّلَمي في (سؤالات للدارقطني ٢٩٢): «وسألتُه عن أولاد الفُضَيل بن عِياض؟ فقال: «هُم ثلاثةٌ: محمد، وعليٌّ، وأبو عُبَيدة؛ وهم ثقاتٌ، مأمونون، زُهَّادٌ».

ولذا قال ابن حجر: «قد وثَّقه الدارَقُطْني؛ فلا يُلتفَتُ إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب، وذكره ابن حِبَّان في الثقات، وأخرج حديثَه في صحيحه، وكذلك الحاكمُ، ولم يذكره أحد ممن صنَّف في الضعفاء» (اللسان ٧/ ٧٩).

(١) وزاد في آخره: «**وَإِنَّ خَيْرَ خِصَالِ الصَّائِمِ السِّوَاكُ**»، وهذه الزيادة ستأتي كحديث مستقلٍّ في باب: «السواك للصائم».

وفي سند أبي نُعَيم: يوسفُ بن عَطيَّةَ الكوفي؛ وهو «متروك» (التقريب ٧٨٧٤).

وبه ضعَّفه ابن دقيقِ العيدِ، فقال عَقِبَه: «ويوسف بن عَطيَّةَ تُكُلِّم فيه» (الإمام ١/ ٣٨٩).

والعلاء بن عَمرٍو الحَنفيُّ؛ «متروك» أيضًا، انظر (لسان الميزان ٥٢٨٠).



[١٢٣٧ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَسْتَاكُ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَسْتَاكُ**».
قَالَ عَثَّامٌ: «يَعْنِي: الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ».

❁ **الحكم: معلول.**

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿حم ١٨٨١ "واللفظ له" / ك ٥٢١ / عل ٢٤٨٥، ٢٦٨١ / طب (١٢/ ١٧/ ١٢٣٣٧) / لي ١٠٢ / ضيا (١٠/ ١٣٩ - ١٤٠/ ١٣٧ - ١٣٩) / شج ٣٤ / أصم ٥١٣ / طاهر (تصوف ٥٥) / ضح (٢/ ٣٩) / كر (٤٣/ ٥٦٠) / سفر ٥٨٥﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿كن ٤٨٩ "واللفظ له"، ١٤٣٦ / ش ١٨٠٠﴾.

السند:

أخرجه أحمد (١٨٨١) قال: حدثنا عَثَّام بن عليٍّ العامري، حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به. بلفظ السياق الأول.

وكذا رواه أبو يَعْلَى في (مسنده ٢٦٨١) عن عَمرو بن محمد النَّاقِد.
والطبراني في (الكبير ١٢٣٣٧) من طريق مُسَدَّدٍ وأبي جعفرٍ النُّفَيلي[(١)].

(١) في المطبوع: «حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني النُّفَيلي»، =

والمَحَامِلي في (أماليه رواية ابن مَهْدي ١٠٢) عن أبي الأشعث. كلُّهم: عن عَثَّام، به.

ورواه النَّسائي في موضعين من (الكبرى)، قال: أخبرنا قُتَيبة بن سعيد، قال: حدثنا عَثَّام بن عليٍّ - كوفيٌّ -، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به. بلفظ السياق الثاني.

وكذا رواه ابن أبي شَيْبة (١٨٠٠) عن عَثَّام، به.

ومدارُه - عند الجميع - على عَثَّام[(١)] بن عليٍّ، عن الأعمش، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات؛ إلا أن الأعمش وحبيبَ بن أبي ثابت مدلِّسان، وقد عنعنا.

وثَمَّةَ علةٌ أخرى؛ وهي: أن المحفوظ عن حبيب بن أبي ثابت، ما رواه حُصَين بن عبد الرحمن -كما عند مسلم (٧٦٣)، وأبي داودَ (٥٧، ١٣٤٦)-، وسُفْيان الثَّوْريُّ - كما عند أحمدَ (٣٢٧١)، والنَّسائيِّ (١٧٢٠) -،

كلاهما: عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس: أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَيْقَظَ، فَتَسَوَّكَ، وَتَوَضَّأَ... الحديثَ مطولًا، والسياق المذكورُ لمسلم، وقد تقدَّم قريبًا.

= والصواب: «عن أحمد بن عبد الرحمن عن أبي جعفر النُّفَيلي»؛ فهو سند مشهورٌ للطبراني، وقد رواه الضِّياء في (المختارة) من طريق الطبراني على الصواب.

(١) تصحف عند الطبراني إلى «غنام»! والصواب ما ذكرناه كما في بقية المصادر.

فخالَفَهما عَثَّامُ بن عليٍّ، فرواه عن الأعمش، عن حبيب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، بهذا السياق المختصر، الذي أخلَّ بمعنى الحديث.

وعَثَّام بن عليٍّ لا يتحمل التفرُّد عن مثل الأعمش، كيف وقد خُولف؟!

فقد رواه النَّسائي في (الكبرى ١٤٣٢) قال: أخبرنا محمد بن إسماعيلَ بن سَمُرَةَ الأَحْمَسي -كوفيٌّ-، قال: حدثنا ابن فُضَيل، عن الأعمش، عن حبيب، عن كُرَيب، عن ابن عباس، به مطولًا دون ذِكرِ السِّواك.

فخالفه ابنُ فُضَيل في سنده ومتْنِه، ولا ريبَ أن ابن فُضَيلٍ أوثقُ وأثبتُ من عَثَّام، لاسيما في الأعمش.

ومما يؤكِّد وهَمَ عَثَّامٍ فيه، أنه لم يضبِط متْنَه؛ فقد رواه النَّسائي في (الكبرى ٤٨٩) عن قُتَيْبةَ عن عَثَّام به، دون تعيين الركعتين، هكذا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَسْتَاكُ»، قَالَ عَثَّامٌ: «**يَعني: الركعَتَين قَبلَ الفَجر**». كذا قال هنا، مع أن أحمدَ وغيرَه من جبال الحفظ رَوَوْه عن عَثَّامٍ بلفظ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ رَكْعَتَيْنِ...**».

ولم يلتفت لهذا كلِّه بعضُ أهل العلم، فصحَّحوا الحديث جريًا على ظاهر إسناده:

فقال الحاكم - عَقِبَه -: «هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وذكره الضِّياء في (المختارة)؛ فهو صحيح على شرطه.

وكذا ذكره الإشْبيلي في (الأحكام الوسطى ١/ ١٥٣)، وسكتَ عنه مصحِّحًا له.

وقال مُغْلَطاي: «رواه النَّسائي في الصلاة عن قُتَيبةَ عن عَثَّام، وبذلك صحَّ إسنادُه» (شرح ابن ماجه ١/ ١٠٩).

ورمز السُّيوطي له بالصحة في (الجامع الصغير ٧٠٦٧)، **وتبِعه المُناوي** في (التيسير ٢/ ٢٧٧).

وأما المُنْذِري فقال: «رواه ابن ماجَهْ والنَّسائيُّ، ورواتُه ثقاتٌ» (الترغيب والترهيب ١/ ١٠١).



١- رِوَايَة: «يُصَلِّي بِاللَّيْلِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَسْتَاكُ**».

۞ **الحكم: ضعيف بهذا اللفظ، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

[جه ٢٩٠].

السند:

قال ابن ماجه (٢٩٠): حدثنا سُفيان بن وَكِيع، قال: حدثنا عَثَّام بن عليٍّ، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به.

التحقيق

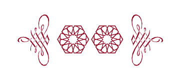
هذا إسناد ضعيف؛ فيه - بالإضافة إلى ما تقدَّم ذِكرُه في الرواية السابقة -

سُفيانُ بن وَكِيع؛ وقد جرَحه غيرُ واحد من النُّقَّاد (تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٣ – ١٢٤)، وقال الحافظ: «كان صدوقًا، إلا أنه ابتُلِي بورَّاقِه، فأَدْخَلَ عليه ما ليس مِن حديثه، فنُصِح فلم يَقْبَل؛ فسَقَط حديثُه» (التقريب ٢٤٥٦).

ومع هذا قال العِراقي: «روَى ابن ماجَه من حديث [ابن][1] عباس بإسناد صحيح...» (طرح التثريب ٢/ ٦٧)!

وقال ابن حجر: «رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس... وإسناده صحيح، لكنه مختصَرٌ من حديث طويل أورده أبو داودَ» (فتح الباري ٢/ ٣٧٦)!

وتعقَّبهما الألبانيُّ بقوله: «وزعَمَ العِراقي في التقريب أن إسناده صحيح، وتبِعه الحافظ في (الفتح)! مع أنه قال في ترجمة سُفيانَ بنِ وَكيع من (التقريب): «كان صدوقًا، إلا أنه ابتُلِي بورَّاقِه فأَدْخَلَ عليه ما ليس مِن حديثه، فنُصِح فلم يَقْبَل؛ فسَقَط حديثُه!!» (صحيح أبي داود ١/ ١٠٠).



(١) سقطت من المطبوع.

٢- رِوَايَة: «يَسْتَاكُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ».

الحكم: شاذٌّ بهذا السياق.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٣)].

التحقيق

هذا الحديث مداره على عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه. وقد رُوي عنه من طريقين:

الأول: المِنْهال بن عَمرو، عن عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٣) -: عن سُلَيمانَ بن أحمدَ، عن عليِّ بن عبد العزيز، عن أبي نُعَيم، عن يونسَ بن أبي إسحاقَ، عن المِنْهال بن عَمرو قال: حدثنا عليُّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، به.

وهذا إسناد رجالُه ثقات، عدا يونسَ بنَ أبي إسحاقَ، فهو وإن وثَّقه جماعةٌ، فقد تَكلَّم فيه آخرون؛ قال أحمد: «حديثُه مضطرِب»، وقال يحيى بن سعيد: «كانت فيه غفلةٌ»، وقال أبو حاتم: «صدوق، لا يُحتج به» (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٣ - ٤٣٤).

والمِنْهال بن عَمرو: وثَّقه جماعةٌ، وغَمَزَه شُعْبة وغيرُه؛ ولذا قال عنه الحافظ: «صدوق ربما وهِمَ» (التقريب ٦٩١٨).

ولكن رواه مختصرًا فأوهمَ معنًى آخَرَ؛ والمحفوظ عن عليِّ بن عبد الله بن

عباس، عن عبد الله بن عباس، بلفظ: «أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَيْقَظَ، فَتَسَوَّكَ، وَتَوَضَّأَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ١٩٠﴾ [آل عمران: ١٩٠]، فَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ...».

كذا أخرجه مسلم (٧٦٣) وغيرُه: من طريق محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، به.

ومحمد بن عليٍّ «ثقةٌ» كما في (التقريب ٦١٥٨).

وعليه؛ فروايةُ المِنْهال شاذَّةٌ؛ حيث اختصر الحديثَ اختصارًا أخلَّ بالمعنى، والله أعلم.

هذا، وقد حَكَم ابنُ دقيقِ العيدِ على ظاهر إسنادِه، فقال: «إسناد جيِّد» (الإمام ١/ ٣٧٣)، **وكذا جوَّده أيضًا الوَلِيُّ العِراقي**، كما في (فيض القدير للمناوي ٥/ ٢٢٤).

فإن قيل: قد تُوبِع المِنْهالُ عليه كما في:

الطريق الثاني: عن منصور بن المُعْتَمِر، عن عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٣) -: عن الطبراني، عن أحمد بن محمد [بن][(١)] يحيى بن حمزة الدمشقي، قال:

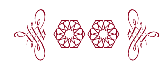
(١) تصحَّف في مطبوع الإمام إلى: «عن»، والصواب المثبَت؛ كما رواه الطبراني - شيخ أبي نُعَيم هنا - في (المعجم الكبير ١٠٦٤٩)، ولكن بالسياق المُطوَّل، وانظر التحقيق.

حدثني أبي، عن أبيه، قال: حدثني داود بن عيسى النَّخَعي الكوفي، عن منصور بن المُعْتَمِر، به.

قلنا: هذه متابعةٌ واهية؛ فأحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة بن واقِدٍ الحَضْرميُّ الدمشقي؛ «ضعيف صاحبُ مناكيرَ»، انظر (اللسان ٨٠٨)، و(إرشاد القاصي والداني ٢١٤).

هذا، وقد رواه الطبرني في (الكبير ١٠٦٤٩) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي، حدثني أبي، عن أبيه، حدثني داود بن عيسى النَّخَعي، عن منصور بن المُعْتَمِر... به مطوَّلًا، بنحو رواية محمد بن عليٍّ عن أبيه.

فلعل هذا الاختصارَ من أبي نُعَيم نفْسِه، والله أعلم.



٣- رِوَايَة: «بِتُّ ذَاتَ لَيْلَةٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**بِتُّ ذَاتَ لَيْلَةٍ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَ يَسْتَاكُ بِيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنْ صَلَاتِهِ**».

الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظ.

التخريج:

[نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٧٣)].

السند:

رواه أبو نُعَيم في (السواك) - كما في (الإمام لابن دقيق ١/ ٣٧٣) -: عن أبي عمرو ابن حَمْدان، عن الحسن بن سُفيان، عن زكريا بن يحيى، عن هُشَيم، عن حُصَين، عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده ابن عباس... به.

وقال عَقِبَه: «رواه ابنُ فُضَيل وغيرُه، عن حُصَينٍ مِثْلَه».

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أن زكريا بن يحيى وهو الواسطي الملقب بزَحْمُويَه، قد خُولف فيه؛

فقد أخرجه أبو داودَ في (السنن ٥٧، ١٣٤٦) قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا هُشَيم، أخبرنا حُصَين، عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس: أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَآهُ اسْتَيْقَظَ، فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَطَالَ فِيهِمَا

الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِسِتِّ رَكَعَاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ. . . وذكر الحديثَ».

ومحمد بن عيسى، وهو أبو جعفر ابن الطَّبَّاع، قال عنه الحافظ: «ثقة فقيهٌ، كان من أعلم الناس بحديث هُشَيم» (التقريب ٦٢١٠).

قلنا: وهذا السياق المطوَّلُ هو المحفوظ عن حُصَين؛

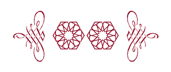
كذا رواه محمد بن فُضَيل، كما عند (مسلم ٧٦٣)، وغيرِه[1].

وزائِدةُ بن قُدامةَ، كما عند النَّسائيِّ في (المجتبى ١٧٢١).

وأبو عَوانة، كما عند أحمدَ في (المسند ٣٥٤١).

ثلاثتُهم: عن حُصَين، عن حبيب بن أبي ثابت. . .به مطولًا.

وكذا رواه سُفْيانُ الثَّوْريُّ، عن حبيب بن أبي ثابت. . . به بنحو رواية الجماعة عن حُصَين، كما عند أحمدَ (٣٢٧١)، والنَّسائيِّ (١٧٢٠).



(١) وبهذا يُعلم أن قول أبي نُعَيم: «رواه ابنُ فُضَيل وغيرُه عن حُصَينٍ مثلَه»، ليس سديدًا.

٤- رِوَايَة: «كُلَّمَا جَلَسَ لِلصَّلَاةِ اسْتَنَّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ **كُلَّمَا جَلَسَ لِلصَّلَاةِ اسْتَنَّ**».

۞ **الحكم: إسناده تالف.**

التخريج:

[مخلص ٧٦٢ "واللفظ له" / كر (٤٧/ ٣٣١)].

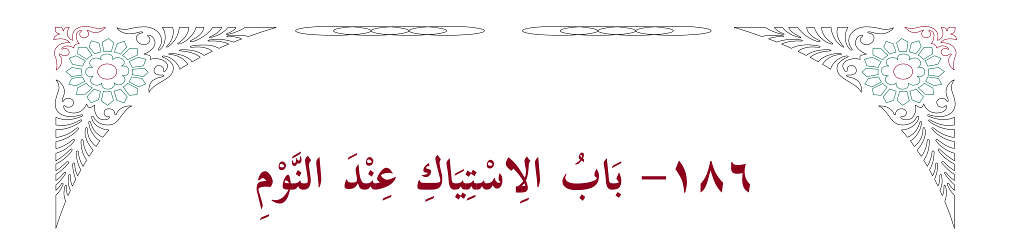
السند:

أخرجه أبو طاهر المُخَلِّص - ومن طريقه ابن عساكر - قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن سيف، حدثنا عُمر بن شَبَّة، حدثنا خالد بن عَمرو القرشي، حدثنا عيسى بن عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ آفتُه خالد بنُ عَمرٍو القُرَشيُّ، وهو كذاب وضَّاعٌ، قال الحافظ: «رماه ابن مَعِين بالكذب، ونسَبَه صالح جَزَرة وغيرُه إلى الوضْع» (التقريب ١٦٦٠).





١٨٦- بَابُ الِاسْتِيَاكِ عِنْدَ النَّوْمِ

[١٢٣٨ط] حَدِيثُ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْمَازِنِيِّ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَامُ حَتَّى يَسْتَاكَ، وَكَانَ يَتَهَجَّدُ بَعْدَ أَنْ يَنَامَ**».

۞ الحكم: في إسناده نظرٌ.

التخريج:

[فز ٢٠١ "واللفظ له" / معكر ٩٥٧].

السند:

أخرجه أبو زُرْعة الدمشقيُّ في (الفوائد المعللة ٢٠١) - ومن طريقه ابنُ عساكر في (معجمه ٩٥٧) - قال: أَخرَج إلينا عبدُ الله بن صالح كتابًا عَتيقًا من كُتُب اللَّيْث يقال له: الثامن، فقال: حدثني اللَّيْث، عن جعفر بن رَبيعةَ، عن عبد الرحمن بن هُرْمُزَ الأعرجِ، عن كَثِير بن العباس بن عبد المُطَّلِب، عن الحَجَّاج بن عَمرٍو المازني، به.

التحقيق

هذا إسناد ظاهرُه الحُسْن، رجاله ثقاتٌ رجال الشيخين، عدا عبدَ الله بن صالح كاتبَ اللَّيْثِ، قال الحافظ: «صدوق كثيرُ الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلةٌ» (التقريب ٣٣٨٨).

وهذا الحديث من كتابه، بل من كتابٍ عَتيقٍ كما وصفه أبو زُرْعة الدمشقيُّ، ولكن قد خُولِف في متْنِه؛ فقد رواه أحمد بن عبد الرحمن بن وَهْب، عن عمِّه عبدِ الله بن وَهْب، عن اللَّيْث... به، بلفظ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَهَجَّدُ بَعْدَ نَوْمِهِ،وَكَانَ يَسْتَنُّ قَبْلَ أَنْ يَتَهَجَّدَ**»، أخرج الرُّوياني في (مسنده ١٥٢٩)، قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، ثنا عمِّي، قال: حدثني اللَّيْث، عن جعفر بن ربيعة... به.

وقد رواه الطبراني في (الكبير ٣٢١٥) عن مُطَّلِب بن شُعَيب، عن عبد الله بن صالح، عن الليث... بنحو رواية ابنِ وَهْبٍ عن اللَّيْث.

فالنفْس لا تطمئنُّ لتقوية إحدى الروايتين، وقد تقدَّم الكلامُ على الرواية الأخيرة في باب: «التسوُّك لمَن قام من الليل».

أمَّا ابنُ عساكرَ فقال - عَقِبَه -: «هذا حديث حسَنٌ غريب».



[١٢٣٩ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَامُ لَيْلَةً وَلَا يَنْتَبِهُ إِلَّا اسْتَنَّ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ الْمُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبِي وَأَنَا بِالشَّامِ، فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ عَشَاءً عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَقَالَ: عِنْدَكُمْ سِوَاكٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَا تَصْنَعُ بِالسِّوَاكِ هَذِهِ السَّاعَةَ؟! قَالَ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يَنَامُ لَيْلَةً وَلَا يَبِيتُ حَتَّى يَسْتَنَّ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** الهَيْثَمي، والألباني.

التخريج:

〚طس ٧٩٨٠ "واللفظ له" / كر (٥٧/ ٧٤) "والرواية له"〛.

سبق تحقيقُه في باب: «التسوُّك لمَن قام من الليل».



[١٢٤٠ط] حَدِيثُ مُحْرِزٍ:

عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: جَاءَنِي مُحْرِزٌ ذَاتَ لَيْلَةٍ عِشَاءً، فَدَعَوْنَا لَهُ بِعَشَاءٍ، فَقَالَ مُحْرِزٌ: هَلْ عِنْدَكُمْ سِوَاكٌ؟ فَقُلْتُ: مَا تَصْنَعُ بِهِ هَذِهِ السَّاعَةَ؟! فَقَالَ مُحْرِزٌ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَا نَامَ لَيْلَةً حَتَّى يَسْتَنَّ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿صحا ٦٢٤٧ "واللفظ له" / صمند (أسد ٥/ ٦٨)، (إصا ٩/ ٥٣٧)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (الصحابة)، قال: أخبرَناه محمد بن يعقوب الحَجَّاجي الحافظُ في كتابه، ثنا أبو بكر بن خُزَيمة، ثنا محمد بن يحيى، ثنا أبو مُصْعَب العَوْفي من ولد عبد الرحمن بن عَوْف، ثنا إبراهيم بن محمد بن ثابت أخو بني عبد الدار، قال: أخبرني عِكْرِمة بن خالد، به.

ورواه ابن مَنْدَه في (معرفة الصحابة): من طريق إبراهيم بن محمد بن ثابت... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه إبراهيمُ بن محمد بن ثابت، وهو الحَجَبي القُرَشي[١]؛ وهو مختلَفٌ فيه، وقد تقدمتْ ترجمتُه قريبًا.

وقد تفرَّد بهذا الخبر؛ فلا يُقبل مِن مِثْله ما يَتفرَّد به، فكيف وقد اضطرب

(١) وهو غير إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري المَقْدِسي صاحب عمرو بن أبي سلَمة.

فيه؟! فهنا يَرويه عن عِكْرِمةَ بن خالد، عن مُحْرِز، عن النبي ﷺ.

ورواه مرةً عن عِكْرِمةَ بن مُصْعَب، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة، عن أبيه، بلفظ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَامُ لَيْلَةً وَلَا يَنْتَبِهُ إِلَّا اسْتَنَّ**». أخرجه الطبراني في (الأوسط ٧٩٨٠) بإسناد صحيحٍ عنه، وقد تقدم في باب: «التسوُّك لمن قام من الليل».



[١٢٤١ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «**أَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّحَرِ، وَإِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ**»، وَكَانَ جَابرٌ يَفعَلُ ذَلكَ.

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابنُ عَدِي، وابن القَيْسَراني.

التخريج:

﴿عد (٤/ ٢٠٣)﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه بشواهده في باب: «الاستياك قبل الخروج إلى المسجد».



[١٢٤٢ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: «**كَانَ يَسْتَنُّ - يَعْنِي: جَابِرًا - إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، وَإِذَا خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ**». قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ كَلَّفْتَنَا مِنْ هَذَا الْأَمْرِ مَا لَا نَقْوَى عَلَيْهِ! قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَنُّ هَكَذَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: ... فَقُلتُ لَهُ: قَدْ شَقَقْتَ عَلَى نَفْسِكَ بِهَذَا السِّوَاكِ! فَقَالَ: إِنَّ أُسَامَةَ أَخْبَرَنِي: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ هَذَا السِّوَاكَ**».

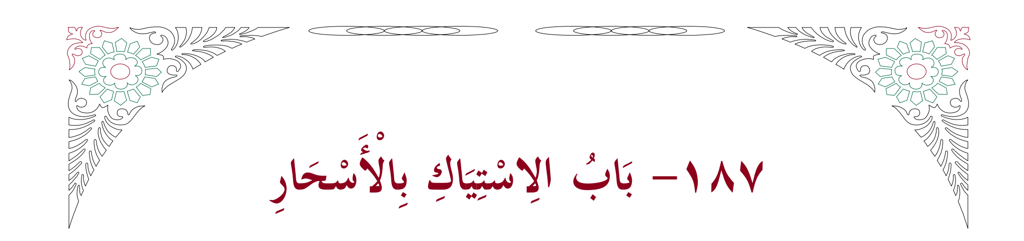
۞ **الحكم: إسناده ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه:** ابن المُلَقِّن، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والبُوصِيري، والسُّيوطي.

التخريج:

﴿ش ١٧٩٩ "واللفظ له" / مش ١٦٥ / بغس ٥٠، ٥١ "والرواية له" / ...﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه بشواهده في باب: «الاستياك قَبْلَ الخروج إلى المسجد».





١٨٧- بَابُ الِاسْتِيَاكِ بِالْأَسْحَارِ

[١٢٤٣ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَسْتَاكُوا بِالْأَسْحَارِ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** الألباني. **وأشار إلى علَّتِه:** ابنُ المُلَقِّن، وابنُ حَجَر.

التخريج:

﴿عد (٤/ ٢١٢) / نعيم (سواك - بدر ٢/ ٣٩)﴾.

السند:

قال ابن عَدِي: ثنا موسى بن هارون بن موسى التَّوَّزِي، ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن مُفَضَّل، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا ابن لَهِيعة، عن حُيَيِّ بن عبد الله المَعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن عبد الله بن عَمرو، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ابن لَهِيعة؛ والعمل على تضعيف حديثِه كما تقدَّم مِرارًا.

وأشار إلى تضعيفه به ابنُ المُلَقِّن، فقال: «رواه أبو نُعَيم، وفي إسناده ابنُ لَهِيعة» (البدر المنير ٢/ ٣٩)، **وتبِعه ابنُ حَجَر** في (التلخيص الحبير ١/ ١١٥).

وقال الألباني: «هذا إسناد ضعيف؛ لسُوء حفظِ ابنِ لَهِيعة» (الضعيفة ٤٣٦٤).

ومع ذلك حسَّنَ إسنادَه السُّيوطيُّ في (الدر المنثور ١/ ٥٩٢)، ورمز لصحته في (الجامع الصغير ٧٥١٣)!!.



[١٢٤٤ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ بِالْأَسْحَارِ كَفَرِيضَةِ الْوُضُوءِ، فَتَسَوَّكُوا؛ فَإِنَّ السِّوَاكَ أَطْيَبُ لِلْفَمِ، وَأَرْضَى لِلرَّبِّ**»، ثُمَّ قَالَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ: «**ثَلَاثٌ هِيَ عَلَيَّ وَاجِبَةٌ وَهِيَ لَكُمْ تَطَوُّعٌ: قِيَامُ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرُ، وَالسِّوَاكُ**».

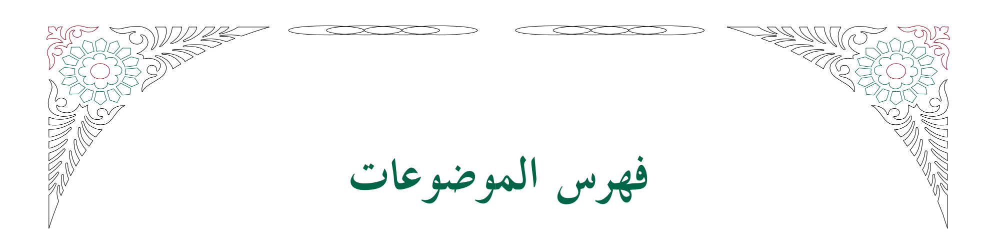
۞ **الحكم: إسناده تالفٌ.**

التخريج:

﴿ضحة (ق ١٨ / ب)﴾.

سبق تحقيقُه في باب: «حُكْم السواك».





فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

كتاب السواك
أبواب فضائل السواك وحكمه

١٧١- باب: السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب

١٧٢- ما روي في خصال السواك

١٧٣- باب ما روي في فضل الصلاة بالسواك على غيرها

١٧٨- بابُ حكم السواك

١٧٩- باب الاستياك عند الصلاة والوضوء

١٨٣- باب الاستياك قبل الخروج إلى المسجد

١٨٤- باب التسوك لمن قام من الليل

١٨٥- باب السواك بين كل ركعتين

١٨٦- باب الاستياك عند النوم

١٨٧- باب الاستياك بالأسحار